جمهورية مصر العربية وزارة الاعلام الهيئة العامة للاستعلامات

53000

Bibliotheca Alexandrina 0156752

Street of the st

جمهورية مصر العربية وزارة الاعلام الهيئة العامة للاستعلامات

حرب اکتوبر وحصاد السلام

General Organization of the Alexandria Library (GOAL.

طه المجدوب

الهيئة العادة ارتبة الاسكسرية المحكورية المحكورية المحكوم 162.054 والمحكوم 1957 والمحكوم المحكوم المح

((ان السلام .. أهم قضايا الحياة في هذا العصر والعمل من أجل هذا السلام هو اقتدس غياية ننشدها ونبذل من أجله أقصى طاقة وأعظم جهد)) •

من رسالة الرئيس حسنى مبارك الى سؤنمر العطاء الحضارى للإسلام ٢٨ اغسطس ١٩٩٣



والنريت محرف عبال

. . . ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لحرب اكتوبر المجيدة يجب أن لايغيب عن نظرنا ولو للحظة واحدة انه بقدر ماكان لتلك الحرب التحريرية الكبرى من أسباب وثيقة الصلة بقيم الكرامة القومية ، وقداسة التراب الوطنى ، واستعادة قدرات هذا الشعب على شحذ ارادته واعلائها فوق ارادة عدوه آنذاك ، يقدر ماكانت تلك الحرب ايضاً وفى التحليل الاخير ، قراراً وطنياً رشيداً ومخاطره مدروسة بدقة على المستوين العسكرى والسياسى . . لم تكن مغامره للضم والتوسع . . ولم تكن رد فعل تحركه عوامل الانتقام والثآر ، بل كانت فى حقيقتها دعامه لمشروع وطنى وقومى كبير لحل قضية صراعية من خلال التسوية السلمية الشاملة من موقف قوة تفاوضى لحسم نزاع متجدد كلف مصر وحدها اربعة حروب ، استنفذت مواردها ، وحطمت مقومات نموها ، ووضعتها على شفا الكارثة الاقتصادية والاجتماعية .

كانت حرب اكتوبر قراراً سياسياً في محتوى عسكرى واستراتيجي شامل ٠٠ استهدفت تحديد أشمل لمواقع اطراف النزاع التفاوضية ، وطرح قضية اعادة ترتيب الاولويات ، واعادة الحسابات من جديد سواء مع الاطراف المباشرة او القوى المحركة للصراع على مستوى المواجهة القطبية ٠ لقد كانت قراراً مصرياً وعربياً بالانتقال الى مرحلة جديدة من المفاوضات من موقع القوة سعياً وراء التسوية العادلة العادلة والشاملة .

والامر اليقينى حقاً ان الحرب حققت أهدافها المرجوه والمأموله بصورة مثالية ، فلقد اقنعت اسرائيل بأنه قد ولت الى غير رجعة حقبة اللاوزن واللامبالاة المزرية بقوة العرب الضاربة والمؤثرة في صورتها الشاملة،

وأيقن العرب ايضاً على الجانب الاخر ان استمرار المواجهة التصادمية سيودى بكل طاقات المنطقة ومواردها في أتون صراع لن يخبو ٠٠ في مناخ دولي تحكمه وتتحكم فيه مصالح دولية معلنة وخفية ٠٠ تتضاءل أمامها المصالح الاقليمية محدودة المدى والمجال ٠

لقد لقنت حرب أكتوبر اطراف الصراع - بلا تفرقة - انه قد ولت الى غير رجعة مرحلة من تقييم المواقف والسياسات والغايات ، بنيت على منطق العاطفة القومية المشبوبة وغرور القوة ونشوة البلاغة اللفظية حيناً أخرى ، وأقنعت الطرفين بأنه لابديل عن التسوية العادلة المتوازنة ، والحقوق المشروعة لكل طرف والتعايش في ظل نظام إقليمي متوازن ، تسعى شعوبه نحو البناء والتنمية والتقدم .

على صعيد آخر ، أكدت حرب اكتوبر عبقرية القرار المصرى وجدوى الخبره المصرية فى ادارة صر اعات المنطقة ، وهى خبرة كان لها فعالياتها وفاعليتها مئذ ذلك التاريخ وحتى اليوم وفى المستقبل ، لقد حسمت حرب اكتوبر القضايا الجدلية فى المنطقة لصالح السلام الذى سبقت به مصر اقرائها من دول المواجهة واطراف الصراع .

وها نحن نشهد ثمرة جديدة لحرب اكتوبر المجيد ونهج السلام ممثله في اتفاق غزة / اربحا والذي يعد بحق انتصاراً لمنطق العقل على تشنجات العاطفة أو غطرسة القوه ، وتلك الخطوة الصحيحة على طريق تسوية جوهر الصراع تعد بالفعل تسامياً فوق المصلحة الذاتية الضيقة الى آفاق مصائر شعوب وأمم تسعى الى اقامة سلام دائم وعادل ومستقر في المنطقة ،

ومؤلف الكتاب غنى عن التعريف ، فلقد عاش الصراع بوجهه التصادمى فى حرب أكتوبر والتفاوضى في عرب أكتوبر والتفاوضى في عرب التعريف ، فلقد عاش الصراع بوجهه التصادمى فى حرب أكتوبر والتفاوضى في ما تلاها ، كان رئيساً لفرع التخطيط بهيئة الغمليات بالقوات المسلحة المامية اثناء حرب اكتوبر ، ومحثلا للقوات المسلحة فى وقد مصر لمؤتمر السلام بجنيف فى ديسمبر ١٩٧٣ ، ورئيساً لوقد مصر فى المؤتمر وعضواً لوقد مصر فى مفاوضات فض الاشتباك الاول والثانى ، ورئيس وقد مصر العسكرى فى مباحثات معاهدة السلام ٧٨-٧٩ ثم سفيراً لمصر فى بولندا ٨٠ - ١٩٨٦ .

لقد لخص السفير طه المجدوب خبرته العسنكرية والسباسية الرفيعة في مؤلف متميز أصدرته الهيئة العامة للاستعلامات في الذكري التاسعة عشرة لحرب اكتوبر المجيدة تحت عنوان " حرب اكتوبر ومسيرة التنمية السلمية " واليوم يضع نفس المؤلف بين يدى القارىء كتاباً جديداً بعنوان " اكتوبر وحصاد السلام " نتاج دراسة وخبرة بالغتى التنوع والثراء ، وتقدمه الهيئة العامة للاستعلامات الى المكتبة المصرية والعربية تنشيطاً للذاكره الوطنية والقومية .

ان شعوب المنطقة تتطلع الى تسوية شاملة لواحدة من أخطر ازمات العصر ، تصون لكل الفرقاء حقوقها المشروعه ، وتدعم جهودها في مواجهة قضايا اكثر ضراوة ، في مقدمتها مخاطر تدنى الاحوال الميشية والثقافية ، وتدهورالبيئة ، وتهديدات الحروب الطائفية وصراعات الحدود والعنف السياسي .

ومن المؤكد أن آثراء الوعى هو أحد الشروط الضرورية لقراءة أفضل للتباريخ من أجل فعل وطئى وقومى وانساني افضل للمستقبل ·

الدكتور ممدوح البلتاجي

رئيس الميئة العامة للاستعلامات

مقدمة

ان مصر لم تكن أبدا مجرد تراث تاريخى عميق ، ولكنها أيضا حاضر يتسم بالاستمرارية عبر نظم سياسية متعددة منذ حصول مصر على استقلالها . هذا الحاضر قد اتسم بصياغة مشروع قومى حضارى ، تقوم أسسه على بناء القوة الذاتية الشاملة والتحديث ، والتنمية ، والجمع بين الاصالة والمعاصرة . وبالرغم من المعارك الكبرى التي خاضتها مصر الحفاظ على استقلالها الوطنى والدفاع عن هويتها العربية ، وتجميع قوى الوطن العربي تحت راية القومية العربية ، إلا أنها بمجهود طلائعها في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة لم تتوقف أبدا عن الحوار مع العالم ، من منطق تأكيد قيم السلام العالمي والشرعية الدولية .

غير أنه يمكن القول .. أن مصر بعد أن أنهت صراعها الدامي مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ ، وتفرغت داخليا لجهود التنمية والانفتاح الاقتصادي ، وتوفير المناخ الديمقراطي ، وتأكيد حكم وسيادة القانون .. انطلقت خارجيا لتعميم تجربتها بشأن السلام والعمل على تحقيقه على مستوى المنطقة ، وتوحيد الصف العربي .. فضلا عن صياغة خط سياسي جديد وخلاق للحوار مع العالم ، والدعوة لإنشاء نظام عالمي يقوم على أساس العدل والمساواة والسلام ومنهج سياسي جديد للتعامل مع العالم العربي .. من منطلق العمل على رأب الصدع ، وتنقية الأجواء ، وإشاعة الوئام بين الاشقاء العرب .

ولا شك أن الرئيس حسنى مبارك .. منذ توليه مقاليد الحكم ، قد عمق كل هذه الخطوط الرئيسية في سياسة مصر الخارجية ، واستطاع بجهوده الدؤوبة أن يؤكد مكانة مصر العالمية ، من خلال حركة نشطة ومثمرة في كافة المجالات .. عن طريق تصحيح العلاقات مع العالم العربي ، وإنشاء علاقات وثيقة مع زعماء العالم البارزين في الغرب وفي السرق وفي العالم الثالث .. الأمر الذي طور من مكانة مصر التتحول من قوة اقليمية متميزة ، فتصبح طرفا فاعلا في العملية التاريخية التي تتعلق بإنشاء

نظام عالمى جديد ، لاتهيمن عليه قوة عظمى أياً كانت ، تحقيقا لحلم البشرية في الأمن والسلام العالمين لشعوب العالم .

فى هذا الاطار سعت مصر من أجل التوصل الى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ، متحرر من الحروب ، عالم جديد يؤمن بالعدل والمساوأة ، والحرية لكافة الشعوب دون أى استثناء .. وقد نفذت الكوادر السياسية والدبلوماسية المصرية البارزة هذه السياسة المصرية بكفاءة عالية وبراعة واضحة .

وليس ثمة شك في أن المسار الصحيح الذي سلكتة السياسة المصرية تجاه النظام العالمي الجديد .. قد جاء نتيجة لتصور مركب للدور السياسي المصرى في النظام الدولي . تضمن عناصر متعددة تميز وضع مصر أولا كساحة وسيطة لالتقاء الحضارات والمذاهب فقد كانت أرض مصر وشعبها دائما ملاذا للمضطهدين والمكافحين من أجل السلام والحرية .. ومصر ثانيا مجال وسيط ليس فقط بالمعنى الجغرافي ولكنها كذلك بالمعنى السياسي والاستراتيجي . ومن مجمل هذه المعاني أصبحت مصر مؤهلة لأن تلعب دورا مركزيا في إشاعة السلام والوئام من خلال المشاركة في تسوية المنازعات الاقليمية ، وجمع الأطراف المتنازعة لتسوية مشكلاتهم والقيام بدور قيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث

وقد لعبت مصر في نفس الوقت ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أدت إليه من تداعيات هائلة .. دورا عربيا أصيلا حاوات خلاله أن تخرج بالأمة العربية من حالة الركود إلى حالة الحركة .. ومن الضياع العربي إلى الصحوة القومية .. غير أن هذا الدور الحيوى لصالح الأمة العربية ، سرعان ما اعترضته المعوقات العربية وغير العربية ،.. التي حاولت دائما إضعاف الأمة العربية وإيقاف المسيرة المصرية العقلانية .. ومع ذلك فقد واصلت مصر حركتها بقوة دفع نابعة من إيمان عميق بقدرة أمتها ومن فكر قومي أصيل وإدراك واع لعلاقات القوى الدولية في الزمن المعاصر .. ونجحت مصر في عهد الرئيس مبارك ان تنزع الغشاوة التي حجبت أصالة موقفها القومي والتزامها العربي . فأظهرت سلوكا عربيا مخلصا في أسوء ظروف القطيعة العربية التي عانت منها مصر منذ أن وقعت معاهدة السلام مع إسرائيل .

وهكذا ما أن اقترب عقد الثمانينات من نهايته حتى كانت مصر قد عادت الى الحظيرة العربية واستردت مكانتها مؤكدة للعالم كله أنها دائما على حق لأنها تتمسك بالحق وتدافع عنه .

وإذا كان السلام دائما هو غاية السياسة المصرية وهو سلام له مضمون محدد وواضيح أنه السيلام الذي يحتمل عناصس النوام والبقياء ، وعلى رأستهما العبدالة والمساواة بين كل الدول والشعوب فإن الوسيلة السلمية المتحضرة إلى تحقيق هذه الفاية هي «المفاوضيات » لقد أُخذت مصير بأسلوب التفاوش لتحرير أراضيها -واسترداد حقوقها بعد أن مهدت اذلك بنصر عسكري حققته في أكتوبر ١٩٧٣ ، كان هو مفتاح الطريق نحو السلام وقد نجحت السياسة المصرية، بفضل حكمتها وتوفر الرؤية السياسية الواضحة لدى قيادتها في استرجاع كل سيناء وكان يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ يوما مشهودا يمثل انتصبار إرداة السلام بعودة سيناء وقد حرصت مصبر أشد المرص على أن تسترد كل شبر من سيناء حتى الشبر الأخير الذي حاولت اسرائيل ان تمتفظ به حين خلقت مشكلة طابا المبودية تريد أن تمولها الى نزاع دائم بينها وبين مصدر ولكن حكمة مصدر وسياستها الرشيدة ودبلوماسيتها الهادئة الواثقة أنسدت خطة إسرائيل ونجحت بعد جهد كبير وصبير طويل امتد سبع سنوات كاملة أن تنهى الوجود الاسرائيلي على الأرض المصرية تماما وكان انسحاب إسرائيل من سيناء بمثابة شهادة عميقة الدلالة على جدارة السياسة الخارجية المصرية ومهارة الدبلوماسية المصرية في حل المنازعات مهما استعصت ، كما أثبت المفاوض المصرى قدرته على إدارة دفة التفاوض بكفاءة عالية ساندته في ذلك الرغبة الحقيقية في تحقيق السلام ووقوف الجبهة المصرية الداخلية الى جانب تؤيده في جميع مواقفه ،

والواقع أن قضية طابا لم تكن قضية مساحة كيلو متر مربع أو أقل من أرض سيناء فحسب ، ولكنها كذلك كانت نموذجا للالتزام الوطئى ورمزا لاحترام السيادة المصرية وتطبيقا للمبدأ الذى أعلنه الرئيس حسنى مبارك منذ المراحل الأولى من النزاع بعدم التغريط في أية ذرة من تراب مصدر ولا تغريط في طابا هكذا أصدرت

مصر على الالتجاء إلى مبدأ التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات وفض الخلافات الاقليمية .

لقد وضعت مصر سياستها الخارجية التي تعمل بها وتعمل من أجل تحقيق أهدافها على أساس التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة بل ولدول العالم وصولا إلى مجتمع دولي يسوده التقاهم والتعاون تختفي منه الحروب وعوامل الدمار والتخريب وترتبط بهذا مساندة مصر النشيطة للجهود المبنولة للحد من سباق التسلح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل التي تهدد البشرية في حاضرها ومستقبلها وتنذر بتقويض كل ما أقامه المجتمع الإنساني في قارات العالم من عمران وبناء .

لقد آمنت السياسة المصرية بأن السلام هو الطريق الوحيد لضمان الاستقرار وتحقيق الرضاء وهو في نفس الوقت الاختيار الحر للشعب المصرى الذي يدرك بحاسته التاريخية الفريدة .. أن التحدى الأكبر الذي يواجهه الإنسان في هذا العصر ، هو السلام من أجل البناء والتعمير والتنمية وقد نادى الرئيس مبارك دائما بالاستمرار في دفع عملية السلام والمضى في بنائه بكل ما نملك من قوة وعزم والعمل على توسيع نطاقه حتى تنتشر آثاره الحميدة على كافة الشعوب في المنطقة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني صاحب الحق في تقرير مصيره بالاختيار الحر .

وقد دأبت السياسة المصرية على التوصل الى صياغة عربية موحدة للسلام في كهدف أصيل من أهداف الأمة العربية في عالم أصبح يضع تحقيق السلام في مقدمة أهدافه وأولوياته ويعتبر الحرب خطرا داهما على الإنسانية وعلى مستقبل الحياة في هذا العالم كما استطاعت أن تعرب بوضوح عن توجهها القومي العربي الذي يمثل الوجه الحقيقي لمصر وتأكد ذلك في كل الأزمات التي مرت بالعالم العربي سواء في الحرب العراقية الايرانية أو في الغزو الاسرائيلي للبنان أو في أزمة وحرب الظيج الأخيرة.

وقد أثمرت جهود السياسة المصرية في المجال القومي طيلة الثمانينات ليس فقط عن عودة العلاقات المصرية العربية بل وعن نموها وتطورها ودخولها مرحلة جديدة من التعامل المكثف لصالح شعوب الأمة العربية وتحقيق السلام على أراضيها وقد توجت جهود مصر في هذا الشأن بعودة مصر إلى الجامعة العربية في مايو ١٩٨٨ وعودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٠ وبذلك استردت مصر مكانتها المعهودة في العالم العربي مكانة الريادة والمسئولية والواجب والالتزام في مواجهة التحديات التي تعترض طريق الأمة وفي القيام بالمهام التي ينبغي أن تقوم بها من أجل تحقيق السلام في المنطقة كلها .

وليس هناك أدنى شك في أن شخصية الرئيس مبارك وقناعاته القومية الراسخة وجهده السخى المتواصل قد لعبت دورا أساسيا في تحقيق هذا النجاح السياسة المصرية فهو بحق رجل سلام ينبذ الخلافات ويعمل دائما في كل الظروف على رأب الصدع العربي في العلاقات السياسية بالتفاهم والمصالحة والمناداة بحتمية التضامن العربي ويرى أنه بالجهد والاخلاص يمكن التوصيل الى صيغة عربية للسلام كهدف حيوى من أهداف الأمة العربية

تؤمن السياسة المصرية وتؤكد أن جوهر الصراع في الشرق الاوسط هو المشكلة الفلسطينية أو كما يعبر عن ذلك الرئيس مبارك بقولة « نقطة الارتكاز في مشكلة الشرق الأوسط هي « القضية الفلسطينية » وهي ليست فقط جوهر الصراع بل هي مصدره كذلك ومن هنا فإن السلام لن يصبح شاملا في منطقة الشرق الأوسط إلا بحل المشكلة الرئيسية فيه وهي المشكلة الفلسطينية وإذا وصلنا إلى حل شامل المشكلة فسوف يسود السلام جميع أنحاء المنطقة التي نعيش فيها لذلك يشكل حل القضية الفلسطينية حجر الزاوية للحل العادل لكل مشكلة الشرق الأوسط وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة .

إن دور مصر التاريخي في المنطقة هو دور صانع السلام وحارسه اذلك قد انطلق العمل منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وعلى مدى أكثر من عشر سنوات من أجل استكمال صنع السلام في المنطقة العربية ، ويمكننا القول أنه

منذ بدأ عهد الرئيس مبارك لم تحظ قضية باهتمام مصر مثل القضية الفلسطينية وعملية دفع جهود السلام في الشرق الأوسط .

من هذا المنطلق لم تبخل مصر بأية تضحيات واستمرت تضحى دون أن تغير خطها تحت ضغط التضحيات بل خاضت عددا من الحروب من أجل الحق العربى وتكبدت نفقات باهظة وخسرت أرواحاً كثيرة دون أن تتخل عن التزامها كما اهتمت دائما بتهيئة المناخ المناسب لانضمام الفلسطينيين لمسيرة السلام ولذلك دعت اسرائيل في كل الاوقات إلى وقف أعمال القمع والعنف والكف عن إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية كما دعتها إلى الدخول في حوار بناء حول مستلزمات التعايش الخلاق بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني حتى تتفاهم العقول وتتضافر الأراء بدلا من سفك الدماء ونشر الدمار وتعميق الكراهية في النفوس .

لقد بدأت المسيرة تتحرك في طريقها الصحيح وأصبح أمر الأمة العربية يبشر بالخير ولكن فجأة وبدون مقدمات وبينما بدأت خيوط الصحوة العربية تتجمع مع نهايات عقد الثمانينيات إذا بكارثة الخليج تقع ، فقد غزا العراق الكويت واحتل كل أراضيه ضاربا كل القيم والمعاني والمبادىء التي أنفق العرب مشوار عمرهم في محاولة تثبيتها وفرض تأثيرها على الوطن العربي

هكذا انتكست بشدة قضية السلام بينما أصيبت القضية الفلسطينية بضربة قاضية أفقدتها معظم المكاسب التي نجحت في تحقيقها في السنوات الأخيرة بعد جهد وصراع من أجل الأخذ بطريق السلام فخسرت الكثير في الساحة الاقليمية العربية وفي الساحة الدولية .

لقد شغلت أزمة الخليج العالم لفترة ليست بالقصيرة وأحدثت شرخا عميقا في العلاقات العربية من الصعب إصلاحه وحرمت الأمة العربية من قوة ضخمة من البشر والسلاح والأموال كانت في أمس الحاجة اليها وضربت المصالح الفلسطينية في الخليج وفي الكويت في الصميم وأوقفت الجهود الدبلوماسية التي كانت تواكب

التنسيق بين مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي أعقبت إعلان الدولة الفلسطينية واعتراف المنظمة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣ واستعدادها للاعتراف بإسرائيل وتكثيف اهتمام أوروبا الغربية والولايات المتحدة بدفع جهود السلام في المنطقة .

ورغم هذا كله فلم تياس القيادة المصرية ولم تنس قضية السلام والمشكلة الفلسطينية وهي تعيش في أتون أزمة وحرب الخليج بل حاولت ان تستفيد من انعكاسات الأزمة ومن الحقائق التي أفرزتها فعادت تركز على تنشيط القضية الفلسطينية والاستفادة من الاهتمام الدولي المكثف بتحرير الكويت والتوجه لحل المشكلات الاقليمية من أجل التعامل مع القضية الفلسطينية .

وسعت مصر الى تهيئة الظروف لبدء مفاوضات السلام الشامل فى إطار مؤتمر السلام وبمشاركة نشطة من القوى الدولية المعنية . ولكن لا تعوق التفاوض المباشد بين طرفى النزاع ولا تكون بديلا عنه ولكنها تسهم فى التغلب على الصعوبات القائمة والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة وزيادة فرص التوصل إلى اتفاق .

هكذا تبنت مصر فكرة المؤتمر الدولى وقدمتها للعالم وأكدت أنه لا بديل عن عقد هذا المؤتمر الذى تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إلى جانب الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ويكون أساس التفاوض فى هذا المؤتمر قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والأمن لكل أطراف النزاع .

ولم تكتف مصر بطرح فكرة المؤتمر الدولى للسلام والدعوة له بل إنها قامت بدور كبير في التمهيد لعقد المؤتمر بمدريد في أكتوبر ١٩٩١ وكان لجهود الرئيس مبارك والدبلوم اسية المصرية في التنسيق بين مصر وكل من الولايات المتحدة وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، الأثر الكبير في أن يشهد شهر أكتوبر من عام ١٩٩١ انعقاد المؤتمر بمدريد لحل النزاع العربي الإسرائيلي والتوصل الى سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الاوسط .. على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨

ولا شك أن مؤتمر السلام رغم ما أحيط بشروط انعقاده من ملابسات قد حقق الغرض من إقامته فقد تحركت مسيرة السلام، قد يكون تحركها خلال عام ١٩٩٢ بطيئاً نسبيا ولكنه استمر لكى يزداد معدله بشكل محسوس خلال عام ١٩٩٣ الذى بدت خلاله بوادر الجدية في معالجة الموضوعات الجوهرية والابتعاد عن الشكليات والإجراءات فقد بدأت حلقات التفاهم تتسع وتتلاقي.

إن ما يهمنا ونحن ننهى هذه المقدمة - أن نتطلع إلى مستقبل أفضل وأن نتوقع حلولا لبعض مشكلات الصراع العربى الإسرائيلي ربما قبل نهاية العام الجارى

أردنا بهذه المقدمة أن نعكس خلاصة مركزة لما حاولنا أن نبرزه بين دفتى هذا الكتاب مركّزين في جوهر التناول على دور مصر رائدة السلام في قضية السلام وأن نؤكد أن ما تحقق خلال السبعينات من تطور في قضية السلام - وهو من تداعيات حرب اكتوبر المجيدة دون شك - قد عاد إلى الحياة مرة أخرى مع بداية عقد التسعينات كامتداد طبيعي لمسيرة اكتوبر نحو السلام .

إن ما تضمنه الجزء الأول من هذا الكتاب والذي نشر تحت اسم « حرب أكتوبر ... طريق السلام » والذي تنتهى أحداثه عند توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل لم يمثلُنُ النهاية الحقيقية لحصاد أكتوبر إن ما يحدث هذه الايام من تطورات جنرية في قضية السلام في منطقة الشرق الأوسط إنما يمثل الحصاد الحقيقي المنتظر لتداعيات حرب أكتوبر والذي يجب أن يتبلور في النهاية في شكل سلام شامل وعادل ودائم الأمر الذي بدأت بوادره تبدو في الأفق وهذا الكتاب هو الجزء الثاني الذي حاول أن يصل بالأحداث الى نهاية المطاف ولكن الأحداث تباطأت في حركتها وإن كانت في طريقها الى الفصل الأخير من صراع طويل دام خمسة وأربعين عاما قضينا منها ربع قرن من الجمود والهزيمة إلى أن جاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ لتكسر هذه القاعدة وتقلب الموقف السياسي والاستراتيجي رأسا على عقب فتحول الهزيمة إلى نصر وتشق الطريق الذي ظل مغلقا أمام السلام ليتحرك عقب فتحول الهذيمة إلى نصر وتشق الطريق الذي ظل مغلقا أمام السلام ليتحرك دون توقف نحو الهدف الأسمي .

والآن يسعدنا أن نضع بين يدى القارىء هذا الجهد المتواضع وقد مضى اليوم عشرون عاما على حرب أكتوبر والذى يغطى أربعة عشر عاما من الجهد المصرى السياسى والدبلوماسى المكثف (١٩٧٩ – ١٩٩٣) كما يغطى في نفس الوقت الفترتين الزاهرتين من حكم الرئيس حسنى مبارك مع امتداد الأمل وتجدده في فترة ثالثة سوف تمثل أفضل نهايات المسيرة التي قادها نحو هدف آمن به هو هدف السلام

المؤلف طه المجــدوب سبتجبر ۱۹۹۳



ودارت عجلة السلام

الفصل الاول ودارت عجلة السلام

ثلاث خطوات على الطريق

فى الخامس والعشرين من ابريل عام ١٩٧٩ أى بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بشهر واحد اتخذت الخطوة الأخيرة المراسمية بشأن توثيق وتقذين المعاهدة بعد تصديق المؤسسات الدستورية فى البلدين مجلس الشعب فى مصر والكنيست فى إسرائيل على وثائق هذه المعاهدة

وتمثلت هذه الخطوة الأخيرة في تبادل وثائق المعاهدة بين الجانبين في احتفال تاريخي كبير سواء من حيث قيمة الحدث ذاته أو من حيث المكان الذي اقيم فيه هذا الاحتفال حيث تمت مراسم الاحتفال في بقعة بقلب سيناء تأكيدا لبداية عهد جديد السلام وانطلاقا من نفس بقعه الأرض التي شهدت ثلاثة حروب بين مصر وإسرائيل على مدى ربع قرن من الزمان اختير موقع الاحتفال فوق هضبة أم خشيب حيث يقع مركز المراقبة والإنذار الأمريكي الذي أقامه الامريكيون في هذا المكان عام ١٩٧٥ تنفيذا لإتفاقية فض الاشتباك الثانية كطرف ثالث محايد يقوم بمراقبة المنطقة العازلة بين الجانبين المصرى والإسرائيلي في منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في سيناء هي منطقة المضايق حيث يقع مضيقي متلا والجدى .

في هذا المكان أقامت البعثة الأمريكية محطة للمراقبة والاستشعار مزوده بأحدث الوسائل والمعدات الإلكترونية المخصصة للمراقبة والاستشعار والإنذار الدقيقة القادرة على كشف أى خرق للاتفاق قد يرتكبه أحد الجانبين بإدخال قوات في المنطقة العازلة اجتمع في هذا المكان مندوبو الأطراف الثلاثة التي شاركت في وضع صياغة معاهدة السلام – مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية – حيث جرت مراسم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة . ومن طريف ما يذكر من بين أحداث هذا اليوم تلك الأزمة التي أثارها الجانب الإسرائيلي قبل أن تبدأ مراسم

الاحتفال والتي أدت إلى تأجيل تبادل وثائق التصديق لأكثر من ساعتين قضاها الوفدان المصرى والإسرائيلي في التباحث وإجراء الاتصال بقيادتيهما في القاهرة وتل أبيب وكان سبب الأزمة طلب من الجانب المصرى بأن يتم التبادل لكل وثائق المعاهدة وملحقاتها خاصة الخطاب الملحق والخاص بمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني والذي حدد مراحل وتوقيتات إجراء المفاوضات ورغم أن الخلاف كان حول إجراء شكلي إلا أنه كان يعكس دلالة هامة وقاطعة حول تمسك مصر بالتزامها القومي وإصرارها على إبرازه حتى في إطار الاجراءات الشكلية التي أتخذت حيال العاهدة وقد رفض الجانب الإسرائيلي ذلك وأصر على أن يقتصر التسليم على وثائق المعاهدة وحدها دون أن تضم الوثيقة الضاصة بإقرار الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة مما اضطر الوفدان إلى إجراء اتصالات عاجلة بعاصمتيهما وأصرت القيادة المصرية على موقفها وأمرت وفد مصر بالانسحاب من الاحتفال وعدم إتمامه إذا أصر الجانب الإسرائيلي على موقفه غير أن الجانب الإسرائيلي تراجع عن موقفه ووافق على رأى مصر وجرت مراسم تبادل الوثائق وبانتهائها تصبحت معاهدة السلام قابلة للتنفيذ .

في هذا الاحتفال أعلن رئيس وفد مصر السفير سعد عفره وكيل وزارة الخارجية أن معاهدة السلام تعتبر خطوة هامة وجزء من عملية السلام الشامل للمنطقة وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي من كافة جوانبه وعناصره كما أكد في كلمتة ان تحقيق السلام العادل والشامل يقوم على حل المشكلة الفلسطينية وإحترام السيادة والاستقلال السياسي للجميع وأشار إلى أن عملية تبادل الوثائق تمثل إشارة البدء للتنفيذ الفوري لخطوات اقامة السلام بما في ذلك الاتفاق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة والذي ينص على أن تبدأ المفاوضات بعد شهر واحد حول خطوات إقامة الصكم الذاتي الكامل للضفة الفربية وقطاع غزة وذلك وفقا للجدول الزمني المتفق عليه (الوارد في الخطاب المتبادل بشأن هذا الموضوع)

أما المندوب الأمريكي مستر هيرمان أيلتس سفير الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة في ذلك الوقت فقد أشار في كلمته إلى أن الاتفاق قد حقق أمرين هامين .

- وضبع حجر الأسباس للحل الشبامل
- تحسین الحیاة لشعبی مصر وإسرائیل ، بعد أن عاشا صراعا لم یكن له مثیل
 فی العالم من ناحیة عمقه وخطورته وما سببه من دمار .

وأضاف أيلتس قوله أن الشرق الأوسط لم يعد كما كان عليه من قبل فقد سكتت المدافع وسوف يرتبط ذلك بالنمو الاقتصادى وإن الولايات المتحدة سوف تقوم بدورها كشريك ووسيط لتحقيق ذلك ويذل كل الجهد حتى يظلل السلام كل المنطقة .

١ - إلى خط العريش / رأس محمد

منذ هذا اليوم التاريخي ٢٥ ابريل ١٩٧٩ بدأت عملية بناء السلام في الشرق الأوسط تخطو أولى خطواتها العملية على الطريق نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي مؤكدة أن حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد نجحت فعلا في شق طريق السلام والتمهيد لمسيرته التي مازالت تتحرك حتى الآن رغم ما اعتراها من بطء وتراخ في كثير من الأحيان .

ولكنها سوف تستمر إلى أن تتحقق التسوية الكاملة ويستقر السلام الشامل بين العرب وإسرائيل

فى ذلك الوقت اتخذت مسيرة السلام ثلاث سبل محددة .. الأول بشأن تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية المحتلة فى شبه جزيرة سيناء والثانى بشأن بدء مباحثات وإجراءات إقامة علاقات طبيعية عادية بين مصر وإسرائيل والثالث بشأن بدء مباحثات الحكم الذاتى للفلسطينيين .

هكذا بدأت – فور تبادل الوثائق – المرحلة الرئيسية الأولى للانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء من خطوط اتفاقية فض الاشتباك الثانية إلى خط العريش / رأس محمد وكان من المقرر أن تنفذ هذه المرحلة الرئيسية من الانسحاب خلال تسعة أشهر تنتهى في يناير ١٩٨٠ على خمس مراحل فرعية .

تضمنت المرحلة الأولى إخلاء الساحل الشمالى لسيناء حتى شرق العريش، وانتهت هذه المرحلة بعد شهر واحد من تبادل الوثائق لتبدأ المرحلة الثانية التى تمتد شرق خليج السويس جنوبا حتى مدينة الطور وانتهت هذه المرحلة بعد شهرين من المرحلة الأولى، أما المرحلة الثالثة فكانت تشمل هضبة التيه بوسط جنوب سيناء وانتهت بعد شهرين آخرين ثم المرحلة الرابعة وكانت تشتمل على المنطقة الواقعة بين مدينة الطور ومنطقة رأس محمد وهى تضم حقول بترول علما جنوب الطور وانتهت هذه المرحلة مع نهاية الشهر السابع، وقد بقيت المرحلة الفامسة والأخيرة والتى ضمت منطقة وسط سيناء الشمالية عند أم مرج وسدر الحيطان ومنطقة نخل وانتهت بنهاية الشهر التاسع والأخير من خطة الانسحاب أى فى ٢٥ يناير ١٩٨٠ وتغطى جزيرة سيناء أى تلثيها أما باقى المساحة شبه جزيرة سيناء أى تلثيها أما باقى المساحة فقد تم الانسحاب منها وفقا لنص المعاهدة أي في نهاية السنوات الثلاث من بدء التنفيذ وذلك فى ٢٥ ابريل ١٩٨٧.

كان تنفيذ مراحل الانسحاب بقيقا ملتزما بالجدول الزمنى الموضوع ففى يوم ٢٥ مايو ١٩٧٩ رفع علم مصدر فوق العريش عاصمة سيناء بعد احتلال دام اثنى عشر عاما وفى اليوم السابق غادر آخر جندى إسرائيلى المدينة بعد إنزال العلم الإسرائيلى بينما رفعت أعلام مصد فوق مبنى القيادة العسكرية ومحافظة شمال سيناء وفى ٢٦ مايو وصل الرئيس السادات إلى العريش وبعد أن ادى مع مرافقيه ركعتين شكرا لله فوق أرض العريش فور نزوله من الطائرة توجه إلى مقر الاحتفال حيث جرت مراسم الاحتفال المهيب لرفع علم مصر فوق عاصمة سيناء واهم مدنها ،

هكذا بعد أثنى عشر عاما من الاحتلال وبعد سته أعوام من حرب أكتوبر ٧٣ المجيدة تم تحرير عاصمة سيناء في أول مرحلة من مراحل تنفيذ معاهدة السلام وهنا علينا أن نذكر وأن نؤكد حقيقة تاريخية لا يمكن نسيانها أو إنكارها وهي أنه لولا العبور العظيم الذي نفذته قواتنا المسلحة يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذي مثل الخطوة العسكرية الحاسمة لفتح طريق السلام ، كذلك لولا المبادرة الشجاعة التي أقدم عليها الرئيس السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ والتي مثلت الخطوة السياسية المعنوية التي

كسرت حاجز الخوف والتردد اولا ذلك كله ما كان النصر ولا كان السلام ولا كان هذا اليوم الذي انتظره شعب مصر سنوات طوال.

وبعد مضى سنتين على مبادرة السلام أى فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٩ على وجه الرئيس التحديد ومن البقعة المقدسة عند جبل موسى فى قلب سيناء الجنوبية وجه الرئيس السادات نداء السلام للعالم كله وطالب دول العالم أجمع بنبذ إراقه الدماء والتخلى عن العنف والكراهية مؤكدا أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سوف تحقق ثمارها للذين شاركوا فيها والأجيال المقبلة من الأبناء والأحفاد وقال « لقد أصبح السلام اليوم حقيقة ساطعة ولابد أن تكتمل هذه الحقيقة وتتم حلقاتها » .

ترى هل صدقت نبوءة السادات وتحققت توقعاته ؟ اليوم وبعد مضى أربعة عشرة عاما على إطلاق هذا النداء يمكننا القول أن النبوءة بدأت تتحول إلى حقيقة ، وأن التوقعات بدأت ترى النور . اليوم يسعى العالم كله إلى السلام بعد أن سقطت الحرب البارده ، اليوم تدور المفاوضات منذ أكتوبر ١٩٩١ وقد مضى عليها سنتان والسعى لم يتوقف ولن يتوقف إلى أن يتحقق السلام ويعم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بفضل العرق والدم الذي بذل في أكتوبر ١٩٧٣ وبفضل الجهد والنضال الذي استمر عشرين عاما من أجل تحقيق الأمل العربي في الأمن والسلام.

٢ - عملية تطبيع العلاقات

إذا كان الانسحاب الإسرائيلي من سيناء واستكمال تحرير ترابها هو الاتجاه الأول لعملية بناء السلام فإن الاتجاه الثاني الذي واكبه وسار على نفس الدرب والمسار كانت عملية إقامة العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل والتي عرفت في ذلك الوقت بعملية تطبيع العلاقات والواقع فإن هذه العملية كانت قد اتسمت بالمساسية والتعقيد فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تجلس بالمساسية والتعقيد فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تجلس إسرائيل مع طرف عربي هو مصر ليبحثا معا كيفية بناء علاقات طبيعية بين بلدين عاشا في صراع دموى أكثر من ربع قرن من الزمان كان عليهما ان يتخطيا أبعاده

وأثاره ورواسبه ولو من حيث الشكل في هذه المرحلة الافتتاحية وأن يبحثا بأمانة موضوعات عديدة وتفاصيل كثيرة لها حساسيات يجب معالجتها بأساوب الوعي الكامل لطبيعة السلام ومرونة عالية قادرة على تجاوز كل مساوىء الماضى وآلامه .

لقد كانت عملية إقامة العلاقات جزءا لا يتجزأ من عملية السلام بل هي تمثل الجانب الايجابي الضروري لإحداث تغيير شامل في المناخ السياسي الذي كان سائدا في المنطقة وخلق حقائق جديدة كانت في يوم من الأيام ضرباً من الخيال .

لذلك كان اهتمام إسرائيل بعملية التطبيع قدر اهتمامنا بعملية الانسحاب وكلتا العمليتان تمثلان الوسيلة الايجابية التى ترتب حقائق يمكنها أن تساهم فى حل القضايا الرئيسية الأخرى للصراع العربي الإسرائيلي وصولا إلى تسوية عربية إسرائيلية عادلة ودائمة .

اذلك فقد نظرت مصر لعملية إقامة العلاقات وأقبلت عليها كالتزام يقتضيه مطلب الاستقرار وفتح طريق السلام الشامل قبل أن تكون علاقات مصالح وبالتالى فإن مداها وتوجهاتها سوف تتوقف على ما يمكن أن تحققه من دعم لفكرة السلام الشامل يساعد على دفعه إلى الأمام الأمر الذي يجرد هذه العلاقات من أي مفهوم انفرادي في إطار هذا المفهوم روعي بدقة أن تتم عملية تطوير العلاقات في حدود العلاقات العادية بين أي بلدين وأن تنفذ تدريجيا وفقا لمراحل بحيث لا تبدأ أي خطوات عملية في اقامة العلاقات الا بعد اتمام مرحلة الانسحاب إلى خط شرق العريش / رأس محمد والتي كانت تنتهي في يناير ١٩٨٠ وأن تسير هذه العلاقات بالتوازي مع تنفيذ الالتزامات الأخرى الواردة في المعاهدة وعلى رأسها الانسحاب الإسرائيلي .

هكذا نفذت عملية التطبيع الأساسية وفقا لنصوص معاهدة السلام على مرحلتين أساسيتين الأولى وتبدأ في ٢٦ يناير ١٩٨٠ وهي تنظم الموضوعات المتعلقة بتصفية القيود الموضوعية وتتضمن فتح الطرق ومنافذ الدخول والخروج البرية والجوية والبحرية والسماح بانتقال المواطنين بين البلدين والعمل على ازالة الحواجن

ذات الطابع التمييزى على النشاط الاقتصادى وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وبحث مجالات التعاون الاقتصادى ورفع التحفظات عن اتفاقيات الطيران المدنى وتحديد الممرات الجوية بالإضافة إلى تنظيم أعمال السياحة بين البلدين ، وإقامة المواصلات السلكية واللاسلكية والعلاقات البريدية والسماح بدخول السفن والبضائع لموانى الطرفين وإقامة علاقات ثقافية عادية .

أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد ستة أشهر من بدء المرحلة الأولى بمباحثات بين المجانبين المصرى والإسرائيلى من أجل عقد اتفاقيات ثنائية في ثلاث مجالات نصت عليها معاهدة السلام وهي مجال التجارة والنقل الجوى والثقافة وهي الاتفاقيات الوحيدة التي عقدت مع إسرائيل في إطار العلاقات الثنائية .

وليس ثمه شك في أن عملية تطبيع العلاقات قد تأثرت مرارًا نتيجة لسلوكيات الحكومة الإسرائيلية العدوانية ضد العرب ومن أبرز ما أثر على هذه العلاقات خلال السنوات التي أعقبت توقيع المعاهدة موضوع قيام إسرائيل بضرب المفاعل الذري العراقي عام ١٩٨١ وقضية طابا في ابريل ١٩٨٨ ثم قضية غزو لبنان في نفس العام الأمر الذي أكد بما لا يدع مجالا الشك دور مصر القومي رغم القطيعة العربية وتمسكها بإلتزاماتها العربية مهما كانت الظروف هكذا سارت عملية تطبيع العلاقات في توازن واتساق مع توجهات إسرائيل تجاه العرب والتزامها الذي نصت عليه المعاهدة وملحقاتها .

٣ - مباحثات الحكم الذاتي

ومن أبرز هذه الالترامات المتوازية التقدم نصو اتفاقية للحكم الذاتى للفلسطينيين والتى بدأت المفاوضات من أجلها كاتجاه ثالث لعملية بناء السلام والدخول في مجال السلام الشامل في ٢٥ مايو ١٩٧٩ أي بعد شهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة وهو اليوم الذي تم فيه تحرير العريش.

وقد عقدت الجلسة الأولى في مدينة بئر السبع في أعقاب الاحتفال برفع علم مصر في سماء العريش وقد رأس الجانب المصرى في هذه المباحثات الفريق كمال حسن على وزير الدفاع المصرى كما رأس وفد إسرائيل جنرال عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي وقد أعلن الفريق كمال حسن على أن هدف المباحثات هو بحث اقرار الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ودعا إلى إنسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية .

أما الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فقد صرح فى هذا اليوم بأن الاجتماع يشكل الدليل العملى على الربط الموضوعي والواقعي بين التحرك على الجبهتين المصرية والفلسطينية في أن واحد ففي نفس اليوم الذي استردت فيه مصر مدينة العريش والقطاع الشمالي من سيناء بدأت مباحثات إقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة وأكد الدكتور بطرس غالي إصرار مصر على العمل لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال وعلى بدء الفترة الانتقالية التي تغير من وضع الاحتلال العسكري ويتم بينها إلغاء سلطة الاحتلال.

أما الدكتور أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية فقد أكد أن مقترحات مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطيني في ظل السيادة الإسرائيلية مرفوضة تماما وأضاف أن المستوطنات في الضفة الغربية وغزة يجب ألا تبقى بعد مرحلة السنوات الخمس الانتقالية التي تتم بعدها عملية حق تقرير المصير للفلسطينيين ،

كان ذلك هو موقف مصر الرسمى المعلن والمطروح على مائدة المفاوضات مع الإسرائيليين في آن واحد وهو نابع عن إيمان مطلق بالتزام مصر القومى وحرصها على المصالح العربية بنفس قدر حرصها على المصالح المصرية كان ذلك هو موقف مصر الثابت في ظروف عربية فرضت عليها أسوأ ما يمكن أن تواجهه على الساحة العربية غير أن ما لقيته من قطيعة ومن هجوم لم يؤثر في موقفها أو يدفعها إلى تغييره.

لقد شهد النصف الثانى من عام ١٩٧٩ البداية الحقيقية والعملية لمسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط ودارت عجلته في ثلاث اتجاهات اساسية تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الاعداد لاقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل التفاوض ن أجل أقامة حكم ذاتي كامل للشعب الفلسطيني .

فلسفة السلام والتزام العلاقات

، مصر وفكرة السلام

لابد لنا ونحن نتابع تطور عملية السلام بشكل عام ويناء السلام بين مصر إسرائيل بشكل خاص .. أن نوضح الأبعاد الحقيقية لهذه العملية والفلسفة الأساسية التي تبنتها مصر في إقامة علاقاتها مع إسرائيل وأسلوب التنفيذ الساسية التي تبنتها مصر في إقامة علاقاتها مع إسرائيل وأسلوب التنفيذ الأساسية التي تبدف إلى تحقيق الأمن وترسيخ الاستقرار الدائم في المنطقة .

لقد أنهت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية مرحلة هامة من مراحل الصراع أبن أجل السلام بعد أن أحدثت تغييرا جذريا في طبيعة الصراع بين العرب إسرائيل وحواته من صراع دموى مسلح إلى صراع حضارى سلمى ويعتبر هذا التحول هو النتاج الطبيعى لحرب أكتوبر المجيدة وما طرحته من ثمار السلام .

في هذا الاطار علينا أن نتذكر دائما المقائق التالية:

- أن السلام لم يأت من فراغ ولكنه جاء ثمرة نضال شاق وكفاح طويل تحملت مصر وشعبها النصيب الأكبر من تضحياته مادية كانت أو بشرية أو معنوية .

أن مثل هذه التضحيات الكبيرة التي استنزفت طاقات مصر وقدراتها وأصابت شبابها ورجالها طوال ربع قرن كامل لا يمكن ان تذهب هباء أو عبثا دون أن تحقق لمصر أمالها وأمانيها العظيمة .. وأن تعوض شعب مصر عن صبره ومعاناته .

أن حرب اكتوبر ٧٣ هي الحرب التي قلبت موازين العصر وفتحت السبيل نحو بلورة مفاهيمه الجديدة بما أكدته من أنه في ظل الظروف المعاصرة .. لم تعد الفهة العسكرية وحدها قادرة على حل المشكلات المستعصية أو تحقيق أهداف الامن القومي لدولة واحدة أو لمجموعة من الدول وأنه لابد من استخدام القدرات الشاملة لهذه الدولة أو لتلك المجموعة من الدول حتى يمكن إنجاز الأهداف القومية العليا .

ظد إسرائيل تعتقد أن « القوة العسكرية » هى اللغة الوحيدة التى يفهمها العرب ونكنها بعد التجربة القاسية والمحنة الكبيرة التى تعرضت لها أثناء حرب أكتوبر والتى كادت تهدد كل كيانها اقتنعت بأنه لابد أن تبحث عن وسائل أخرى تضمن وجودها وتحقق أمنها .. وكان السلام هو البديل الذي يحقق هذا الهدف ويخلص المنطقة من حالة التوتر الناجمة عن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب

أما عن مصر فلم يكن هناك شك في أن السلام كان ضرورة تحتمها الحاجة الماسة لإعادة بناء الوطن ، وكان هناك إقتناع كامل بأن الطريق السليم والوحيد لإمكان حل أزمة الشرق الأوسط .. وكسر الطوق الذي يحاصر انطلاقها ونموها . هو السلام فهو أفضل السبل والوسائل للتخلص من محاولات فرض التحكم العربي على مصير مصر وأمتها ومستقبلها .

ولقد تحركت مصر نصو السلام وهي تدرك تماما أنه لا يمثل الموقف الذي يفرضه المنتصر على المنهزم ... إن السلام هو موقف التعادل في لعبه الصراع إنه النوازن في علاقات القوى .. والإطار الضروري الذي تشكل من خلاله علاقات يقبلها الطرفان على أساس الحفاظ على مصالحهما الأساسية .. مع قبول الطول الوسط فيما عدا ذلك . كذلك كانت مصر تدرك أن تحقيق السلام عمل يحتاج إلى جهد كبير لا يقل عن الجهد الذي يحتاجه شن الحرب .. ولكنه هنا جهد للبناء وليس للهدم وإذا شبهنا السلام ببناء يقام فإن إقامة العلاقات الطبيعية بين أطراف النزاع الذي تشارك في هذا البناء علاقات عادلة متكافئة هو حجر الزاوية الذي يضمن استه ...

٢ - إسرائيل وفكرة السلام

كان ذلك هو إقتناع مصر بشأن السلام الحقيقي .. ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة لإسرائيل .. ومن هنا جاءت التناقضات ونقاط الضلاف التي احتاجت إلى صبير طويل وجهد كبير حتى أمكن التغلب عليها لقد كانت مصر وما زالت تتمسك بتصميمها على أن تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب باقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط غير أن التشكك الإسرائيلي .. دفع إسرائيل إلى ترتيب حركاتها وتوحده سياستها من أجل استغلال السلام في تحقيق أهدافها الأمنية الاستراتيجة من ببعض الأراضي العربية المحتلة والحديث الدائم عن الحدود الآمنة سيادة إلا أن مصر بسياستها النشطة وتمسكها بالمباديء التي اقتنعت بها ويالد على الوطني والقومي أجبرت إسرائيل على قبول الالتزام بسلام يقترب من لا لمهد على أساس معادلة منطقية للحل المهد على أساس معادلة منطقية للحل المهد على السرائيلي وذلك على السراء العربي الإسرائيلي وذلك على السد علائة مرتكزات أو التزامات .

بزام مشترك يحتم على أطراف المعادلة ضرورة التخلى عن عدائها المعضيها المض وعن أي مخططات تتسم بالعدوانية أو تعكس أطماعا تمس الأخرى .

سزام إسرائيلى أساسه أن السلام هو أن تنسحب من الأراضى العربية حتلة منذ عام ١٩٦٧ وأن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه يتقرير مصيره حتى لا تدان إسرائيل بتهمة التوسع الاقليمي .

مزام مصرى (عربى) أساسه ان استقرار السلام يتوقف فعلا على وجود لاقات طبيعية يين العرب وإسرائيل علاقات تتحلى بحسن الجوار ، تطمئن المنائيل إلى أمنها يزيل شكلها في نوايا العرب ، وتعيش في حدود معترف بها سيها أن تتحلى عن تفكيرها الذي يفسر قبول العرب لاقامة العلاقات معها .. على أنه مجرد سعى لاسترداد الأرض فحسب في إطار غير حقيقي للسلام ، وأنهم سرعان ما يعودون إلى عدائهم التقليدي لإسرائيل بعد استرداد هذه الارض .

ان النتيجة الطبيعية لهذه المعادلة وما تمثلة من « التزام متوازن » هو إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام وإنه لكى يستقر هذا السلام ويترجم إلى واقع حى ولا يبقى مجرد كلمة بلا مضمون .. كان لابد من إقامة علاقات سلام طبيعية بين طرفى النزاع .

٣ - مفهوم ومدى العلاقات

إن إقامة هذه العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل معناه أن تكون هناك علاقات عادية شانها شان أية علاقات مستقرة تقام بين البلدين .. ان عبارة «العلاقات العادية بين الدول لها في مجال السياسة مداول هام فهي تعنى أنها علاقات خالية من أي مزايا خاصة للدولة الأخرى في أي مجال من المجالات وأنها لاتقوم على نظم تفصيلية تحظى بها هذه الدولة ولا تحظى بها دول أخرى . إنها العلاقات التي تخضع لقوانين الدولة ولحقوق سيادتها ويتمثل حق السيادة في تحديد حجم ومدى علاقات الدولة بغيرها من الدول بذلك يحق لها أن تضع ما تراه من الضوابط التي تحكم هذه العلاقات وتوجهها وفقا لمصالحها العليا وما تحققه من تطورات تخدم السلام العادل والشامل في المنطقة دون أن تخل بالتزاماتها في معاهدة السلام .

أن قانون الدولة ينظم ويوجه حجم المعاملات التي تمارسها البلاد مع الدول الاجنبية وينظم كذلك نشاط الأجانب في داخل الدولة وطبيعة وحجم الاستثمارات المسموح بها والتي تخدم مصالحها وأهدافها الوطنية وإذا كانت معاهدة السلام قد حددت شكل العلاقات المصرية الإسرائيلية بانها « علاقات عادية » فان حق السيادة هو الذي يحدد مداها كما ينظم أبعادها ومجالاتها .

من ناحية أخرى لم تكتف المعاهدة بتحديد نوعية العلاقة بل أنها خلقت توازنا واضحا بين الجانبين اذ وازنت بين العلاقات وبين تنفيذ أحكام أخرى للمعاهدة وحددت حركاتها لتكون على شكل مراحل ، كما حددت محتويات كل المراحل ، وكان ذلك يعنى أن عملية الأنسحاب الإسرائيلي من الاراضى المحتلة هي جزء من عملية

التطبيع اذ لا يعقل أن يتم تطبيع العلاقات مع دولة تحتل أراض الدولة الأخرى أو ترفض تركها . لقد كانت عملية إقامة العلاقات مع إسرائيل التزاما مصريا يجب أن تؤديه مصر مقابل التزام إسرائيلي يجب أن تؤديهإسرائيل باتمام إنسحابها خلال تسعه أشهر من مساحة تبلغ أكثر من ثلثي سيناء ، إذا أضفنا إليها المساحات التي سبق تحريرها وقد قبلت إسرائيل الأنسحاب من كل هذه المساحة كخطوة من جانب واحد .. دون أي تحرك مقابل من جهة مصر حيث لم تبدأ إجراءات إقامة العلاقات سوى بعد إتمام هذه المرحلة من الانسحاب حتى خط العريش / رأس محمد وتأكيد إحترام إسرائيل لإلتزاماتها ، وتنفيذها وفقا لنصوص المعاهدة . وقد سبق لمسر اثناء المفاوضات أن رفضت تماما طلبا إسرائيليا بالبدء في إقامة العلاقات مع بدء الأنسحاب ، لقد كانت مصر على إقتناع بأن إقامة العلاقات الطبيعية السوية سوف يعطى المثل الحي على إمكانية التعايش سلميا في ظل السلام ، ولا يعني وجود علاقات قبول كل دولة أسياسة الدولة الأخرى ، فان قبول مصر لاقامة علاقات مع إسرائيل لم يكن يعنى قبولها لسياسة إسرائيل الترسعية أو إقامة المستوطنات في الأراضى المحتلة أو محاولة إنتزاع القدس العربية من الضفة الغربية أو إهدار حق الشعب الفلسطيني في أن يعبر عن آماله السياسة في إطار حكم ذاتي كامل أو الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية . وقد كان هذا الموقف المصرى واضحا تماما أثناء جولات المباحثات التي دارت مع إسرائيل.

أما بالنسبة لأهمية إرتباط العلاقت بالسلام الشامل مع العرب، فقد كان التطبيع خطوة تعطى المثل للأطراف العربية الأخرى التى لم تكن قب شاركت فى عملية السلام وتشجيعها على المشاركة فيها بإعطاء المثل السليم الذى يدفعها إلى الأنضام لمسيرة السلام .. وفي نفس الوقت توفر آداة يجب استغلالها في دفع عملية السلام الشامل من خلال بناء الثقة والاتصال المباشر والتفاهم المتبادل . وإذا كان الموقف العربي قد تعقد مرحليا نتيجة لتفاوت الادراك بين مصر وباقي النظم العربية فان وجود العلاقات واستمرارها سوف يخلق ويدعم قنوات للاتصال المباشر بين العرب وإسرائيل عن طريق مصر على المدى الطويل تشكل قاعدة ضرورية للوصول العرب وإسرائيل عن طريق مصر على المدى الطويل تشكل قاعدة ضرورية للوصول إلى الحلول المنطقية لجميم المشكلات المعلقة .

ولقد أكدت الأحداث الجارية حاليا في عملية السلام صدق هذه الرؤية المصرية حيث يساهم وجود العلاقات بين مصر وإسرائيل كأداة هامة في المرحلة الراهنة تؤدى دورها في تبادل الرأى وفصل وجهات النظر والمساهمة في خلق قدر من التفاهم بين إسرائيل والأطراف العربية التي تتفاوض معها من أجل حل المشكلات المستعصية للصراع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة .

٤ - عروبة مصر

لقد أثارت قضية تطبيع العلاقت مع إسرائيل جدلا واسعا وتساؤلات كثيرة حول تأثير ذلك على سياسة مصر الضارجية ، بل أن هناك بعض المضاوف التى ترددت بين أفراد الشعب وقتئذ ومتأثرة بما أطلقته أجهزة الدعاية العربية والسوفيتية الرافضة السلام .. من إدعاءات غير صحيحة حول سياسة مصر الخارجية .

الواقع أنه لم يكن هناك اى سند حقيقى لهذه الادعاءات فلم يكن هناك أدنى شك فى أن السياسة المصرية المتبعة هى السياسة التى تمليها مصالح مصر فى المقام الأول وهى سياسة تتوخى دائما المصلحة المصرية العامة وتصرص عليها وهى نابعه عن رؤية واضحة داخلية وخارجية تتسم بالموضوعية والواقعية والتقدير السليم لحقيقة الأوضاع وهى رؤية لا تقوم على حماس أو عاطفة .. ولكن على دراسة ووعى كامل لمصالح الشعب وأمانية ، شعب مصر العريق الذى تحمل العبء الأكبر للصراع العربى الإسرائيلى .. وهو صاحب الحق وصاحب السيادة فى أن يضتار لنفسه الطريق الذى يحقق مصالحه ويخلصه من اعباء ثقيلة تحملها عشرات السنين من أجل خدمة قضايا أمته العربية ولم ينل خلالها إلا المفارم . لقد كان شعب مصر يحس أنه قد آن الأوان لكى يلتقط أنفاسه .. ويلتفت الى مصالحه وأحواله ومستقبلة عن إيمان بأن إصلاح حاله هو إصلاح لحالة العرب .

وبنفس الايمان لم تتخل مصر في أي لحظة من اللحظات عن إلتزاماتها العربية ، وقد أكدت الأيام والأحداث العربية صدق هذا القول ورسخت مصداقية

السياسة القومية المصرية التي ما زالت تتحمل أعباء مسئوليتها تجاه السلام ، كما سبق أن تحملت أعباء الحرب ، فقد استمرت سياستها دون أن تمس الادعاءات العربية المغرضة جوهر هذه السياسية لأنها مستمدة من حقائق تاريخية وجغرافية لن تتغير أبدا . تلك هي عروبة مصر التي هي جزء لا يتجزأ من تاريخها وتراثها من ماضيها وحاضرها رمستقبلها ، لذلك فأن علاقاتها مع أسرائيل لا يمكن أن تغير من سياستها القومية أو تؤثر على مصالحها الأساسية التي هي جزء من المصالح العربية .

هناك حقائق كانت غائبة عن هؤلاء الذين إتهموا مصر في عروبتها ، وهي أن سياسات الدول الأصيلة والتي تحترم نفسها ولا تتردد في شن الحرب ضد إرادة القوى العظمي من أجل الدفاع عن كرامة أمتها و استرداد أراضيها .. هي سياسات مرتبطة بجنور إنتمائها كركيزة لابد منها ترتكز عليها سياستها الخارجية وإنتماء مصرر .أمر غير مطروح المناقشة أو الجدل في مصر بولة عربية ..افريقية . إن هذا الأنتماء الثلاثي الابعاد يمثل حقيقة وجودها التي لا يمكن أن تتغير أو تتبدل . وتأسيسا على ذلك بنت مصر مواقفها المبدئية الثابته تحت أي ظرف على أسس تاريخية وجغرافية وإجتماعية وعلى مبادىء سياسة راسخة ودعائم إخلاقية ثابته . وقد استمرت مصر متمسكة بمواقفها المبدئية و استمر خطها الأساسي قائم على الدفاع عن المصالح العربية القومية فضلا عن المصالح الأفريقية الاسلامية عن إيمان بأن تمسكها هذا هو من مقتضيات محافظتها على مصالحها الاستراتيجية في العالم العربي والافريقي وعلى وصعها الدولي .

ذلك كله لا يشكل أى تناقض مع أحكام معاهدة السلام .. بما فى ذلك إقامة علاقات طبيعية معإسرائيل .. من ناحية أخرى فان آفاق السلام فى الشرق الأوسط على أساس إتمام الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية حلا عادلا ، أمر لم يعد يتعلق فقط بمصر وإسرائيل أو الشعب الفلسطيني أو حتى العرب بل أنه اصبح أمر يمثل إجماعا عالميا وإعتقادا بأن استقرار السلام فى الشرق الأوسط هو مصلحة جوهرية للعالم كله ، وأن هذه

المصلحة الجوهرية قد زادت تأكيدا ورسوخا وأهمية على مر السنين التى أعقبت معاهدة السلام حتى أصبحت اليوم تمثل أحد المعالم الأساسية للنظام العالمي الجديد ،

لقد كانت مصر دائما ومازالت شديدة الحرص على مصالح أمتها ، حريصة على التضامن العربي حرصها على كيانها ، حريصة على تحرير شبه جزيرة سيناء واسترداد العريش حرصها على تحرير الضفة الغربية وغزة والجولان واسترداد القدس العربية ، والواقع ان هذه السياسة المصرية كانت تستمد قوتها وقدرتها على الحركة والصمود من أصول شعبية عريقة وأنسجام كامل مع رغبات شعب مصر في السلام وأمانيه العربية ،

لقد أكد التاريخ المصرى أن شعب مصر كان يملك دائما من الوعى وحسن التقدير ما يجعله قادرا على ادراك مصالحه الحقيقية .. فهو شعب عريق إكتمل نضوجه منذ زمن بعيد ، وهو على ثقة من نفسه ومن إصالتة وقدراته . ويؤكد التاريخ البعيد والقريب ان هذا الشعب لم يخشى يوما أن يتعامل مع دول كبرى وعظمى وأن يتصدى لسياساتها الضارة بمصالحه وأمنه عن إرادة حرة ومقدرة على إتخاذ القرار الصعب في أكثر الظروف تعقيدا . فكيف لمثل هذا الشعب أن تخشى التعامل معإسرائيل ؟! أو أن يخوض معها تجربة السلام ؟

لقد كان الرأى العام المصرى على مستوى قضيته وعلى وعى وادراك حقيقى لما يريده ويعمل من أجل تحقيقة .. لذلك انه كان على الأستعداد دائم لقبول التحدى والتغلب على أى حساسيات خلقها صراع دام أكثر من ثلاثين عاما في سبيل تحقيق أمانيه وإرساء قواعد السلام على أساس من العدل والمساواة .

ورغم ذلك ظلت قضية الارتباط القائم بين مصد والعالم العربي على مستوى بعض قطاعات الفكن المصرى وفي أعقاب القطيعة العربية مثاراً لجدل ومناقشات طويلة تثور حينا وتجمد حينا آخر ، وترتفع الصيحات حينا لتشكك في عروبة مصر أو في جدوى إنتمائها للعالم العربي ولكن في معظم الأحيان كانت الصيحات ترتفع ضد تلك الدعاوى لكي تؤكد على عروبة مصد وإنتمائها القومي .

أبعاد الموقف العربى تجاه مصر

١ - دور مصر ثابت لا يتغير

ويغض النظر عن تلك الدعاوى فان الأمر الذى لا يمكن .. إنكاره ذلك الدور البارز الفاعل الذى تلعبه مصر فى كل الظروف وتحت كل الأحوال فى حياة المنطقة العربية ، مهما وجهت اليها الطعنات .. أو وضعت أمامها العقبات التى يتفتق عنها ذهن الكارهين للعروبة عامة والحاقدين على مصر بوجه خاص يظل دور مصر قائما صامدا فارضا وجوده وتأثيره فى كل الأوقات ، ذلك لأنه دور نابع من طبيعة الأوضاع .. انه دور متميز تتمتع به مصر فى منطقتها العربية ليس يحكم موقعها وقدراتها فحسب ولكن كذلك يحكم تاريخها الأصيل وشعبها الذى يحمل فى أغوار نفسه ثمار حضارة إمتدت جذورها لآلاف السنين ، لذلك فانه مهما تغيرت نظم الحكم فى مصر فى مصر فأن هذا التغيير لا يؤثر ابدأ فى وجود هذا الدور القائد لها ولكنه قد يؤثر فى اسلوب ممارسته ومدى قوته وتأثيره على الصعيد القومى .

ويعد الدور المصرى في جامعة الدول العربية نموذجا واضحا في هذا الشأن وأحد التطبيقات الهامة له .. وأن كان لا يعكس بالطبع كل أبعاد هذا الدور نظرا للطبيعية الخاصة لجامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية قائمة على التعاون الاختياري بين الدول العربية تعكس العلاقات بين الحكومات العربية ولكنها لم تعكس حتى الان العلاقات بين العلاقات بين العربية .

لقد استمر خط مصر القومى واضحا في سياستها الخارجية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ فقد استمرت مصر في تركيز أكبر جهد لها من أجل تحقيق وحدة الصف العربي في مرحلة بقيقة وحيويه هي مرحلة حرب الاستنزاف والاعداد الكثيف لحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، التي حققت قدرا كبيرا من التضامن العربي كعادة العرب دائما .: وكان هذا التضامن سلاحا فعالا لصالح الموقف العربي ومؤشرا اعتبره أعداء العرب سلاحا خطيرا على مصالحهم ورفاهيتهم.

لقد نجح التضامن العربي في عام ١٩٧٣ في أن يضع العرب على بداية الطريق الصحيح في مرحلة جديدة مختلفة تماما ، وفي ظروف مهيأة تمكنهم من فرض مكانتهم وتأثيرهم على العالم كله وبالتالي إيجاد الطول المناسبة لقضاياهم العادلة .

واكن ما أن انتهت حرب اكتوبر وتداعياتها المباشرة حتى إشتعلت المنطقة العربية مرة أخرى بالخلافات ، ومن أهم أسبابها الخلاف حول أسلوب معالجة الأزمة والاستفادة من نتائج وآثار حرب أكتوبر في حل قضية الشرق الأوسط ، وقد أختلف هذا الاسلوب باختلاف موقع كل دولة عربية من الأزمة ومدى قربها أو بعدها من مصالحها الذاتية ، ومن هنا جاء الخلاف مع خطوات التسوية التي سارت عليها مصر والتي كانت تتفق تماما مع قدر المعاناه الهائل الذي كان يعاني منه الشعب المصرى ، وقدر التضحيات البشرية والمادية الضخمة التي تحملها دون سائر الشعوب العربية ، ربما كان هذا الوضع هو الجوهر الحقيقي للخلاف الذي تفاقم بين مصر والدول العربية في السنوات التائية إلى حد القطيعة الرسمية الكاملة بما في ذلك نقل مقر الأمانة العامة الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ، وهو تطور أثر كثيرا على قدرات الجامعة وحرمها من القدرات المصرية الرسمية والأمر الذي أثر على مستقبل الجامعة وزاد كثيرا من عوامل ضعفها .

ان هذه التطورات العربية الناجمة عن قصور في تصور وفهم حقيقة الأوضاع العالمية ، فضلا عما أكنته الحرب وتطوراتها من أن الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن ان يتحقق من خلال الصراع العسكري أو باستخدام القوة المسلحة وحدها ، وبالتالي تأكدت الحاجة إلى ضرورة السعى من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع بل أن الحرب قد فتحت فعلا الطريق الذي كان مغلقا أمام عملية التسوية السلمية الشاملة .

ورغم وضوح هذه الأوضاع والمعطيات فلم تستطع النول التي رفضت مسيرة السلام المصرية ورفضت أسلوب مصر العقلاني والمتطور في معالجة قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، أن تقدم أي حلول بديلة للحل المصري للصراع . ورغم أن هذه النول كانت تدرك استحالة اللجوء إلى الحل العسكري من الناحية العملية كوسيلة

أساسية لحل الصراع ، إلا أنها لأسباب خاصة بها .. بعضها يتعلق بصميم التوازانات الداخلية في كل دولة وبعضها يتعلق بالتوازن الاقليمي العربي .. رفضت الحل المصرى ربما لا لشيء إلا لكونه مصريا وأكتفت بهذا الرفض دون أي تحرك أو عمل ايجابي ، ووقفت جامدة دون أي مبادرات سياسية خلاقة تتجاوز أوجه القصور التي تدعى وجودها في الصيغة المصرية أو طرح صيغة بديلة بشرط أن تكون مقبولة فن كل الاطراف المعنية .

فى هذه الظروف التى قوطعت فيها مصر من جانب الدول العربية ، والتى أنشغلت فيها العراق بالحرب مع إيران عام ١٩٨٠ ، والتى ركزت فيها سوريا كل طاقاتها فى فى لبنان .. تركت إسرائيل لتعربد فى المنطقة فتتدخل فى لبنان ، وتهدد بالحرب مع سوريا ثم تهاجم المفاعل الذرى العراقى فى عام ١٩٨١ مستفيدة من كل عوامل التمزق والخلاف العربى .

كان العالم العربى في أمس الحاجة للجهد السياسى الجاد والدراسات الموضوعية البعيدة عن الأهواء والاطماع الذاتية .. والخاضعة لتأثير التوازنات الدولية ، مع تحليل سليم للأوضاع الاقليمية وبحث حقيقي لافضل أساليب توظيف الطاقات العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية في سبيل التوصل إلى حل سلمى للصراع العربي الإسرائيلي ، يضمن الحقوق العربية كاملة والتي تتمثل في انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولتة المستقلة والتي حاولت مصر جهد طاقاتها ان تفتح الطريق نحو تحقيقها لم تكن قادرة بمفردها على مواجهة كل العوائق القائمة ،. كما لم تكن تمتلك حق اصدار الكلمة الأخيرة والقرارات العربية النهائية في مثل هذه القضايا المصيرية .

٢ - موازين القوى العربية:

أهملت الدول العربية كل هذه القضايا القومية ، وتفرغت لاعاقة المسيرة المصرية وخطوات السلام التي تتبعها مع إسرائيل .. الأمر الذي لا يعكس مجرد خلافا مصريا عربيا بشأن هذه الخطوات التي أتخذتها مصر ولكنه يكشف عن

مضمون آخر يعكس صراعا عربيا ضد مصر من أجل تغيير موازين القوى فى المنطقة العربية .ومحاولة خلق توازنات نسبية جديدة بين الدول العربية خاصة فى ضوء تزايد القوة النسبية لدول البترول كالسعودية والعراق كأحد نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. بينما كانت مصر تواجه مشكلات اقتصادية ناجمة عن الحروب التى خاضتها ضد إسرائيل وتحاول جاهدة ان تتجاوزها .

وكانت هزيمة يونيه ١٩٦٧ قد نالت فعلا من المكانة المصرية دوليا وعربيا .. وهو وضع كان يرضى بعض الدول العربية ، ولكن جاء نصر أكتوبر ٧٣ ليعيد لمصر مكانتها الطبيعية ويضيف المزيد لرصيدها الدولى الأمر الذى أثار قلق بعض النظم العربية ،

لذلك فان حقيقة الصراع الذى أثارته الدول العربية مع مصر لم يكن من أجل اعتراضها على مسيرة السلام أو صراعا على الزعامة العربية .. ولكنه كان فى الاساس مقامة للزعامة المصرية القائمة فعلا من خلال حصارها ومحاولة إضعافها اقتصاديا وسياسيا ، وذلك من جانب هذه النظم التى بدأت تستشعر بعض القوة والرغبة فى التأثير أو مشاركة مصر فى دورها القيادى . إن هذه النظم كانت تتطلع لدور أكبر وأكثر قيمة فى العمل العربى المشترك .

والغريب في أمر العلاقات العربية العربية في هذه المرحلة هو اتسامها بمزيد من التفكك وإزدياد مظاهر الشقاق والتمزق بشكل غير مسبوق .. ولم يجمع العرب على شيء في ذلك الوقت سوى الوقوف ضد مسيرة السلام المصرية بشكل مغرق في السلبية والضعف .. تاركة عوامل التمزق تنهش الجسد العربي . هكذا ظلت التوازنات العربية الجديدة تتسم بعدم الاستقرار وتشيع فيها السيولة حتى قرب نهاية عام ١٩٨٠ عندما بدأت التحالفات العربية تتضح مع إنعقاد قمة عمان .

ورغم كل هذه التطورات والأحداث بشئان العلاقات المصرية العربية .. فقد ظلت مصر هي القلب بالنسبة للعالم العربي .. بيدها مفتاح الأحداث .. قوته من قوتها وضعفه من ضعفها . لقد ظل الموقف المصرى من القضايا العربية – رغم القطيعة العربية – له مغزاه ودلالاته التي تمس مصير العالم العربي ككل .

والواقع ان علاقة مصر بالعالم العربي .. علاقة لها سمات خاصة وثابته لأنها مستمدة من وضع مصر المتميز تاريخيا وسياسيا وثقافيا في العالم العربي . هذا الوضع – وضع الدولة التي شاء لها القدر أن تحتل مكان الصدارة – معناه أن مصر هي التي أخذت على عاتقها الدور الأكبر في تحرير العالم العربي ودعم استقلاله .

ان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربي تستند إلى حقيقة هامة .. وهي أن مصر على النوام .. التي تصدت لأخذ زمام " المبادرة " في كافة القضايا الحيوية والمصيرية .. لتحقيق أكبر أهداف القومية العربية .. وأعزها لديهم .. وهو هدف الوحدة العربية وظلت مصر الجادة — رغم كل الدعاوي — القاسم المشترك الأعظم بين كافة التجارب الوحدوية التي شهدها العالم العربي المعاصر .

كانت مصر هى التى بادرت بالمواجهة العسكرية ضد اسرائيل والصهيونية .. وتحملت أكثر من أى بلد عربى آخر أقس التضحيات البشرية والمادية والمعنوية ، وإذا كانت مصر قد بادرت بشق طريق جديد لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل فلقد كان من المنطقى والطبيعى وبحكم التاريخ أن يكون هذا الدور .. دور مصر لأن أحد غيرها من الدول العربية لم يكن لديه العزم أو القدرة على أخذ زمام المبادرة أو حتى الرؤية الثاقبة لتصور مابعدها .

٣ - مصر تحدد مسارها:

فى ظل هذه الخلفيات المصرية وفى ضوء المواقف العربية الرافضة لسياسة مصر دار نقاش طويل فى مصر حول شكل السياسة المصرية الجديدة تجاه الموقف العربي ضدها .. وظهر تياران أساسيان فى هذا الشأن :

الاول: إتخاذ موقف التنديد والاستنكار لموقف العرب تجاه مصر.

الثانى: المطالبة بفتح الحوار والنقاش الهادىء الموضوعي بشأن هذا الموقف.

ورغم اختلاف التيارين .. إلا أنهما أجمعا على رفض نمط السلوك العربى الذي إلى وقوع العلاقات المصرية العربية .. ودعى إلى تخلى العرب عن هذا النمط الذي إعتمد على الشعارات الخالية من أى مضعون .. ذلك لأن التمسك بهذا النمط قد حمل شعب مصر خسائر وتضحيات جديدة .. كان في أمس الحاجة إليها .. من ناحية أخرى فان استمرار التمسك بهذا السلوك .. لم يكن ملائما للواقع العربى والعالمي .. ونتيجته المباشرة هي تعميق التناقضات وزيادة التمزق . هكذا طالب الفريقان بسياسة مصرية جديدة تجاه العالم العربي .. في إطار عدم التمسك بالقطيعة الكاملة من جانب مصر تجاه العالم العربي .. دون أن يعنى ذلك أن تفتح مصر ذراعيها لمعارضيها ومهاجميها خاصة على الصعيد الرسمي .

رغم مناخ الحوار والنقاش الذي ساد مصر تجاه موقف العرب منها والذي أمتد خلال عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، إلا أنه كان هناك شبه إجماع مصرى على أن عروبة مصر قضية لاتخضع للمناقشة .. وأن مصر ستظل ملتزمة بالدفاع عن العالم العربي باعتبارها جزء منه .. متمسكة بحل عادل للقضية الفلسطينية .. مطالبة بانسحاب إسرائيل من كل الاراضى العربية المحتلة .. مستعدة لإقامة الجسور مع الشقيقات العربيات إن أرادت .

ولما كانت الدول العربية لاتعرف الطريق الصحيح للعمل العربي السليم .. فقد كان على مصر أن تعطى المثل .. وهنا ثار تساؤل في المجتمع المصرى وقتئذ حول كيفية تحقيق ذلك ، هل يكون باقامة المجتمع النموذجي في مصر إجتماعيا سياسيا ، حيث تتسبب جمود التطور الاجتماعي والاقتصادي وضعف ديمقراطية الحكم و استقراره في كثير من النظم العربية .. في كثير من أوجه التخلف العربي ؟

أم يكون ذلك – إضافة المعنى السابق – باستمرار مصر في سياستها تجاه السلام في الشرق الأوسط ، والاصرار على مواصلة مسيرتها في هذا الاتجاه ، وتحقيق النجاح في هذه السياسة بحل المشكلة الفلسطينية .. بذلك يقتنع العرب بصحة الخط السياسي المصرى .. الذي كان سببا رئيسيا في تأزم علاقات مصر بالعالم العربي .. ويعود التضامن العربي مرة أخرى ،

كان هناك رأى ثالث يقول بضرورة العمل على تصحيح الوضع الغير متكافىء بين مصر والعرب .. خاصة مع ما كانت مصر تعانيه من ضائقة إقتصادية أتاحت الفرصة لاستغلالها في الضلاف بينها وبين بعض الدول العربية .. التي تسعى حكومتها لتحقيق أهداف ذاتيه غير قومية .. وأن وجود علاقات متكافئة بين مصر والعرب كان بالقطع سيؤدى إلى وقف هذا الظل ومايترتب عليه من تعقيدات ومشكلات .

وفى الحقيقة فان مسار مصر السياسى فى المجال العربى بعد أزمة العلاقات مع العرب .. قد تميز قبل رحيل الرئيس السادات .. و استمر فى عهده الرئيس مسبارك .. بخليط متجانس من هذه التوجهات .. التى حققت نجاحات أساسية فى مختلف الاتجاهات .

مصر تواصل مسيرتها القومية

١ - جوهر المسيرة ٠٠ القضية الفلسطينية:

اذا تتبعنا مسيرة السلام المصرية -- بعد توقيع معاهدة السلام -- سوف نهد أن جهودها هي إمتداد لدورها الطليعي .. و استمرار لتحملها مسئولياتها القومية والتاريخية .. حصرت أهدافها وحددتها في استكمال تحرير الأرض المصرية والعربية المحتلة .. وتحقيق الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في الضعة الغربية وقطاع غزة .. وقيام علاقات طبيعية مع إسرائيل في ظل ظروف أمن وسلام .. يشمل كل منطقة الشرق الاوسط ، على اسس من العدل والاعتراف المتبادل .

ولم تكن مصر وحدها في مسيرة السلام .. بل سائدها وعضدها اجماع دولى تمثل في تأييد دول العالم ، سواء كان هذا التأييد ثنائيا بين مصر ودول أخرى ، أو إقليميا في منظمة الوحدة الافريقية أو عالميا في الأمم المتحدة . فقد لاقت مصر إجماعاً دولياً في تأييد مبادرة السلام وإتفاقياته .. بينما واجهت إسرائيل إدانه

شاملة لسياساتها العنوانية .. سواء بشأن إقامة المستعمرات في الاراضى العربية المحتلة وضع القدس العربية فضلا عن الاجراءات التعسفية الإسرائيلية ضد الفاسطينيين في الضفة والقطاع ،

ولاشك أن قضية الشعب الفلسطينى .. هى لب وجوهر النزاع فى الشرق الاوسط ، من أجلها قامت حروب أربع .. وفى سبيلها بذلت مصر الجهد والمال والزجال .. ومن أجلها قام الرئيس السادات بمبادرته التاريخية السلام ، التى شكلت منهجا جديدا تماما ، وثورة فى طرق علاج وحل المنازعات الدولية .. بهدف استرداد الارض و استعادة المقوق لنا ، وإنما نحن المصرين طلاب عدل ننشده ممثلا فى المقوق العربي المشروعه ،

لقد سجل التاريخ للرئيس السادات أنه في يوم ٢٠ نوف مبر ١٩٧٧ وقف في الكينست الإسرائيلي يوجه خطابه ، مطالبا بتسوية عادلة شاملة للنزاع في الشرق الأوسط .. مؤكداً بعبارات واضحة .. أهمية المشكلة الفلسطينية ومركزيتها في هذا النزاع .. مكرراً "أن قضية شعب فلسطين وحقوقه المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل أو افكار من أحد .. بل أنها واقع استقبله المجتمع الدولي بالتأييد والمساندة والاعتراف .. إن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهرة ، وطالما بقيت معلقة دون حل .. فسوف تتزايد حدة الصراع ويتصاعد ليبلع أبعادا جديدة .. إن السلام لايمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين .. وإنه لخطأ جسيم لايعلم مداه أحد أن يغض النظر عن تلك القضية .. فلا يمكن أن يستقر السلام بمحاولة فرض أوضاع وهمية أدار العالم كله لها ظهره .. ولايمكن الدخول في حلقة مفرغة مع الحق الفلسطيني .. ومع كل الضمانات الدولية المطلوبة لايجوز أن يكون هناك خوف من دولة وليدة تحتاج إلى معونة كل دول العالم لقيامها " .

هنا طينا أن تتذكر أن الأمر قد توقف عند هذا الطرح فحسب ،، بل أن المبادرات والمقترحات المصرية التي تلت ذلك أكدت دائما على ضرورة حماية الحقوق الفلسطينية المشروعة . بدءاً من مؤتمر القاهرة التحضيري في ديسمبر ١٩٧٧ حين وجهت الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للحضور على قدم المساواه مع جميع

الأطراف الاخرى بما فى ذلك إسرائيل .. ولكن ظل مقعدها خاليا .. مروراً بمؤتمر القمة فى الاسماعيلية (٢٤ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧) حين صرح الرئيس السادات بأن الموقف المصرى يتلخص فى وجوب قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. ثم موقف.مصر فى اللجنة السياسية التى إنعقدت فى القدس (يناير ١٩٧٨) والذى طالب بتحقيق " تسوية عادله ، تغطى جميع أوجه المشكلة الفلسطينية على أساس من حق تقرير المصير ، ذلك بمشاركة مصر والاردن وإسرائيل وممثلى الشعب الفلسطيني .

من ناحية أخرى .. فقد نجحت الدبلوماسية المصرية في كسب التأييد الأمريكي للخط السياسي المصرى فيما يختص بالمسألة الفلسطينية .. وإعتبارها مشكلة سياسية تمثل لب النزاع في الشرق الأوسط .. وأنه لايمكن التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة دون حل هذه المشكلة حلا عادلا على أساس ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية .

وكان طبيعيا أن يظل الموقف المصرى حول المشاركة الفلسطينية ثابتا خلال جميع مراحل المفاوضات التي عقدت منذ عام ١٩٧٨ . فقد أعلنت مصر موقفها بجلاء تام لالبس فيه عندما إنعقد مؤتمر القمة الثلاثي في سبتمبر ١٩٧٨ . ويتلخص هذا الموقف المصرى المعلن . أنه لاتسوية جزئية .. وأنه لايمكن الوصول إلى اتفاق دون أن تمهد الفلسطينيين الطريق لكي يستخدموا حقهم الذي لاينازع في تقرير المصير داخل إطار حل كلي شامل . وقد حقق ذلك اطار كامب ديفيد الموقع في ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ بواشنطن .. والذي نص على أن المفاوضات حول المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، يجب أن يكون بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني وإسرائيل ومصر والاردن .

كذلك نص الاطار في جزئه الخاص ب" الضفة الغربية وغزة " على اجراء ترتيبات إنتقالية لمدة لاتزيد عن خمس سنوات .. يقوم خلالها نظام للحكم الذاتى الكامل .. وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية فور إنتخاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطيني إنتخابا حراً من قبل السكان لتحل محل السلطة العسكرية القائمة .

وأما الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة فيبدأ مع بدأية الفترة الانتقالية بينما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للضغة الغربية وغزة في ميعاد أقصاه العام الثالث من الفترة الانتقالية ويجب أن يعترف الحل الذي تسفر عنه المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان المنطلق الذي قام عليه هذا الاطار هو أن تبدأ اجراءات سلمية خلال الفترة الانتقالية لتمهد الطريق لحل عادل للمشكلة الفلسطينية متضمنا الحفاظ على الحقوق المشروعة وعلى اهتمامات الأمن لجميع الأطراف بما في ذلك إسرائيل والفلسطينيين .

هكذا استمرت مصر لاتتخلى أو تخرج عن المنطلقات الثابتة التى تشكل ركائز حل القضية الفلسطينية ، كما ارساها المجتمع الدولى . وهى الركائز التى أسهمت مصر إسهاما رئيسيا في طرحها وفي جمع كلمة العام كله حولها .. إن هذه الركائز التى لايملك أحد التفريط فيها تمثل صمام الأمان لأى تسوية سلمية ، بل هى تمثل جوهر التسوية السلمية ذاتها .. التى يجب أن تقوم على إنهاء الاحتلال الأجنبي للاراضى الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة .. والاعتراف بالحقوق الأصلية الثابتة الشعب الفلسطيني .

من هذا المنطلق وقعت مصر وثيقة كامب ديفيد ، باعتبارها خطوة على الطريق الصحيح .. تفتح باب التعامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين .. على أساس احترام الشرعية الدولية حتى يمكن لكل من الشعبين .. أن يعى أهمية التعايش السلمى وضرورة التعاون الايجابي فيما بينهما .

إن مصر حينما بدأت مفاوضاتها مع إسرائيل في مايو ٧٩ ، بشأن الحكم الذاتي والترتيبات الانتقالية ، كان يحدوها الأمل – بالرغم من حملات التشهير والتعريض العربية – أن تتمكن من رفع المعاناه عن الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .. وأن تدفع به – خلال مرحلة إنتقالية – إلى مركز الحكم في أرضه .. والي الجلوس على قدم المساواه مع الحكومة الإسرائيلية لمناقشة حاضر الامور والاعداد لمستقبلها .

وإذا كانت مصر تصر دائما على علاج القضية الفلسطينية بعيداً عن المهاترات والمزايدات – فهى تفعل ذلك عن اقتناع بأن تحقيق الامن والاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط ، يتوقف على حل القضية الفلسطينية .. ومن هنا فان مصر لم تدع ولم تقترح أبداً أن تنفرد بالحل ، بل أنها رحبت دائما بكافة المبادرات التى تتم نحو هذا الهدف .. والتى تأخذ فى الاعتبار أمرين أساسيين هما : أن تكون مكملة ومعززة للجهود التى بذلت فعلا ولاتزال تبذل على صعيد الحل السلمى للمشكلة ، وأن تستند على عدة ثوابت هامة :

- الحق الأصيل للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في فلسطين شأن حق كل الشعوب في الاستقلال .
- أن حل القضية الفلسطينية ، يجب أن يأخذ في الاعتبار تنفيذ كافة مبادىء ونصوص قرارات مجلس الأمن المعنيه وخاصة القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة واحترام سيادة وسلامة أراضي ووجود جميع دول المنطقة .
- ان الأمن في المنطقة هو أمن جميع الأطراف .. وليس أمن إسرائيل وحدها .. وأنه لايمكن أن يتحقق الامن الحقيقي لطرف على حساب أمن أو حقوق أطراف أخرى .

ان هذا الطرح الواضح إنما يؤكد ان مصد قد إلتزمت في كل الاوقات طريق السالام إيمانا منها بالمبادىء والأهداف السامية التي قامت الامم المتحدة على اساسها وهي في ممارستها لسياستها الخارجية صادقة مع نفسها ، مخلصة المبادىء التي تؤمن بها مستمرة في أداء دورها الحضاري ، الذي تقوم به منذ فجر التاريخ .

٢ - المسيرة والعلاقات المصرية العميقة :

شهدت الفترة خلال عامى ٨٠ ، ١٩٨١ حتى رحيل الرئيس السادات تطورات مختلفة في الاوضاع العربية .. والمصرية العربية .. خاصة بعد أن أظهرت قمة عمان

العربية الحادية عشرة .. حقيقة الاوضاع العربية وشكل التحالفات القائمة .. كما عكست بعض مدلولات هامة للموقف المصرى على الساحة العربية كشفت قمة عمان التي عقدت في نوفمبر ١٩٨٠ التحالفات العربية المتنافسة .. ليس فقط في ظل مقاطعة مصر .. لكن كذلك في ظل الحرب العراقية الايرانية ، التي ساعدت إلى حد كبير على إيضاح المواقف العربية المختلفة وفرزها .

فقد كشفت قمة عمان عن وجود حلفين عربيين متنافسين:

الاول : وكانت تقوده السعودية والعراق .. ويضم دول الخليج العربية والاردن والمغرب وتونس . وكان لأحداث الحرب العراقية الايرانية دورها فيما حدث من تقارب بين هذه الدول وصل إلى مستوى التنسيق الكامل .

والثانى: وضم دول جبهة الصمود والتصدى .. التى أظهرت تعاطفا مع ايران إبان حرب الخليج الاولى .. وكانت عاملا قويا فى تعميق الفجوة بين الحلفين .. لذلك قاطعت هذه المجموعة الدول العربية قمة عمان وكانت تضم أساساً سوريا وليبا واليمن الجنوبي والجزائر .

وفى مواجهة هذين الحلفين ، وقفت مصر وحدها تمثل الاتجاه العربي الثالث الداعي إلى تسوية أزمة الشرق الأوسط على أساس صيغة كامب ديفيد .. ولم يؤيدها سوى سلطنة عمان .. بينما استمرت السودان والصومال في الحفاظ على علاقاتهما مع مصر ولذلك قررت جبهة الصمود والتصدى في ابريل ١٩٨٠ قطع العلاقات مع الدول الثلاث بسبب تعاونها مع مصر .

ورغم السحب الكثيفه التي غطت العلاقات المصرية العربية .. فلم يخل الامر من ظهور بعض البشائر في الافاق لتطور في العلاقة بين العديد من الدول العربية وبين مصدر خاصة بعد موقف مصدر القومي إلى جانب العراق .. وماجري معها من مباحثات عسكرية بشأن مايمكن أن تقدمه مصدر من دعم عسكري للعراق يتضمن الأسلحة والمعدات والذخائر في حربها ضد ايران .: الامر الذي فتح باب التفكير أمام دول عربية أخرى بشأن إحتمال عودة العلاقات مع محمر . والتي ازدادت إمكانية تحقيقه .. مع حالة الجمود التي أحاطت - في ذلك الوقت بأزمة الشرق الاوسط ومفاوضات الحكم الذاتي .

فى ظل هذه الظروف العربية .. استمر السؤال عن " البدائل العربية " مطروحاً على الساحة دون أن يجد أى إجابة شافية حوله .. وماذا يمكن الدول العربية التى اتخذت موقف الرفض للاختيارات السياسية المصرية .. بدءاً من مبادرة السلام الرئيس السادات .. أن تفعله أو تقدمه !

كان البديل الأول من الناحية الجدلية — هو بديل الحرب وهو بديل إصطدم بشدة بحقائق هامة تتعلق بمدى قدرة الجانب العربى على المغامرة العسكرية .. والدخول في حرب طويلة الأمد مع إسرائيل .. وطبيعة الدور والمدى الذي يسمح باستخدام القوة العسكرية في ظل الظروف الدولية التي كانت سائدة . وكان لابد من إعادة النظر بشكل جذرى في منطقة استخدام القدرات العربية بفاعلية بعد إختيار مصر الدخول في التسوية السلمية .. ومصر بالقطع هي " مفتاح الحرب " في المنطقة على الجانب العربي .. كما أكدت الأحداث — في السنوات التالية أنها " مفتاح السلام " .

من ناحية أخرى فإن توقف فاعلية الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل، لانشغال العراق في حربها ضد ايران .. وإنشغال سوريا بالأحوال المتردية في لبنان .. كان يتطلب تفرغا سوريا وعراقيا لهذه الجبهة وقدرا من التعاون الاساسي في العمل المشترك لما يعنيه ذلك من مضاعفة فاعليه القوة العربية في هذه الجبهة ، فضلا عما يضيفه هذا التعاون من عمق استراتيجي لها .. غير أن ذلك لم يكن ليحدث أبدا في ظل العلاقات السورية العراقية المقطوعة .. وبالتالي ظلت آلة الحرب الإسرائيلية هي صاحبة التفوق .. فكان من العبث المناداه باستخدام القوة العسكرية ضد إسرائيل او تصور وقوع جولة مسلحة جديدة أن تكون مصر طرفا أساسيا فيها.

هكذا لم يبق صالحا على الساحة المربية .. سوى البديل الثانى الخاص بالنهج المصرى تجاه السلام .. وهو بديل لم يكن يسمح – حتى ذلك الوقت – بخلق

توازن اقليمي لصالح العرب لانفراد مصر به ففي ظل الظروف التي كانت سائدة .. لم يكن ممكنا للاختيارات المصرية وحدها .. أن تحقق التوازن المنشود في المنطقة.. في مواجهة تحالف امريكي إسرائيلي .. بدأ يأخذ شكلا جديدا في ظل الادارة الامريكية الجديدة لـ رونالد ريجان التي بدأت مع بداية عام ١٩٨٠-.. في مقابل تمزق عربي شامل يزداد استفحالا .. ويحاول أن يتستر خلف ستار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .. بينما كان الواقع يؤكد ان قوى عربية عديدة قد استفلت هذا الستار ، للتخلي عن إلتزاماتها القديمة .. بينما كان الواجب على قيادات الرفض العربية .. اذا كانت جادة في رفضها وسلوكها المضاد لمصر .. أن تعمل أولا على إعادة التوازن لصالح الطرف العربي أمر لو نجحوا في تحقيقه بمعزل عن مصر إعادة التوازن لصالح الطرف العربية بل واصالح السياسية المصرية ذاتها .. والتي كانت مازالت تعمل بجد من أجل حل مشكلة الشعب الفلسطيني . فمثل هذا التوازن يعني تقوية موقف مصر في مواجهة إسرائيل حتى وإن لم تكن مصر مساهمة فه ..

خلاصة ذلك أنه لم يكن هناك بدائل متاحة لاختلال التوازنات العربية اختلالا أساسيا لصالح إسرائيل .. بينما تتطلب عملية التفاوض وجود توازن مقبول .. وإلا سوف ينعكس الخلل القائم على المفاوضات وتأتى نتائجها معبرة عنه .

ولم يكن هناك طريق يقود العرب إلى موقف متوازن يساعد على تحريك القضية لصالهم سوى من خلال أحد البدلين التاليين :

الاول: عودة مصر إلى الجانب العربي.

الثاني: تحقيق تضامن أو وحدة بين العراق وسوريا.

وكان البديلات خاصة البديل الثاني في حاجة إلى جهود غير عادية حتى تتحول من بدائل أيدلوجية إلى إختيار عملي يعيد الفاعلية للساحة العربية .

الجمود في علاقات السلام

١ - إسرائيل والساحة الخالية :

فى ظل هذه الاوضاع العربية المنقة وجدت إسرائيل الساحة خالية أمامها والفرصة متاحة لكى تحقق أهدافها وتنفذ مخططاتها فى الاراضى العربية المحتلة وفى غيرها لذلك سرعان ماأعلنت أنها ستقيم العديد من المستوطئات فى الاراضى العربية المحتلة .. وبدأت تعمل على تعزيز الأمر الواقع فيها من خلال تصعيد النشاط الاستيطانى .. والسماح لليهود بشراء الاراضى فى الضفة ، واقرار حقهم فى الاستيطان .. وذلك للحيلوله دون استقلال هذه المناطق فى المستقبل .

وقد عارضت مصر سياسة إسرائيل الاستيطانية بشدة باعتبارها عمل منافى لمبادىء وروح كامب ديفيد وعمل غير شرعى يجب إزالته عند التسوية النهائية والواقع أن هذا الموقف المصرى الواضح والحاسم والعادل .. سرعان ماترك أثره وإنعكاساته على الرأى العام العالم .. حيث تعرضت حكومة إسرائيل انقد شديد في الصحافة العالمية والغربية .. فكتبت الفاينانشيال تايمز في مارس ١٩٨٠ تقول اله سيكون من قصر النظر من جانب مناحم بيجن أن يتمسك بعدم مرونة سياسته الخاصة بالمستوطنات .. حتى لايعرض معاهدة السلام الخطر ، ويترك القضية التي تشكل جوهر الصراع بلا حل .. وأضافت الجريدة قولها أن إسرائيل بانتهاجها سياسات يحتمل أن تؤدى إلى وصول مفاوضات الحكم الذاتي إلى طريق مسدود .. فانها تثير بذلك احتمال أن يقل تعاطف الولايات المتحدة مع المصالح الإسرائيلية .. عما كان عليه الوضع في الماضي .

كان هناك خلاف أساسى بين مصر وإسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية وغزة ومعنى الحكم الذاتى وتقرير مصير الفلسطينيين ، فمصر منذ البداية تعتبر أن الحكم الذاتى هو الطريق لاقامة دولة فلسطينية في النهاية أو حتى على الأقل أن تصبح امكانية قيام هذه الدولة قائمة فعلا ،، مما يجعل هذا الأمر خياراً متاحاً أمام الفلسطينيين ،

أما الجانب الإسرائيلي فقد كان يعتبر الحكم الذاتي .. حلا وسطا يترك للدولة اليهودية حقوقه ومسئوليات دائمة في الضفة الغربية .. وأن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ليس المشكلة الفلسطينية .. وأكن هو رفض العرب لقبول دولة إسرائيل . وقد رفضت إسرائيل وجه نظر مصر بشأن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم دون تدخل خارجي .. وترى أن الحكم الذاتي يجب أن يكون هو الوضع النهائي في الضفة الغربية .

وفى الوقت الذى كان المفاوض المصرى يرى أن سلطة الحكم الذاتى ينبغى أن تمتد لتشمل كافة مناطق الضغة الغربية ، واعتبار القدس احدى الدوائر الانتخابية التى يشرف عليها الحكم الذاتى ،

رأت إسرائيلية في يوايو ١٩٦٧ .. والذي نص على أن القدس مدينة موحدة وغير قابلة الإسرائيلية في يوايو ١٩٦٧ .. والذي نص على أن القدس مدينة موحدة وغير قابلة للتقسيم .. وأنها "عاصمة إسرائيل الأبدية " وكان لابد لجهد مشترك مصرى امريكي أكثر نشاطا وفاطية .. يقابله مرونة إسرائيلية كافية لتحريك الموقف المجمد .. حتى يمكن إتمام مفاوضات الحكم الذاتي بنجاح غير أن هذا المسار لم يكن يملك عناصر النجاح الكافية .. في ظل الظروف التي كانت قائمة وقتئذ .. حيث كانت المفاوضات قد وصلت بعد مدة ليست بالقصيرة – إلى طريق شبه مسدود تعترضه العراقيل الإسرائيلية الكثيرة التي عطلت المسيرة أكثر من مرة .

أحدث هذا الوضع ردود فعل عالمية ضد إسرائيل .. حتى أن مجلة " كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية انتقدت بشدة سياسة إسرائيل في مقال نشرته في أغسطس ١٩٨٠ ذكر فيه أن الرئيس السادات قطع محادثات الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة .. نتيجة للقرارات العديدة التي اتخذتها حكومة إسرائيل .. بشأن نقل مكتب رئيس الوزراء إلى القدس الشرقية .. وإعلانها مشروع تكون مدينة القدس بموجبه مدينة موحده دون تقسيم وعاصمة لإسرائيل . ان أصدقاء إسرائيل ومؤيديها في الخارج قد انتابهم احساس متزايد بالاحباط ازاء سياسة أخذت في تحدى القانون الدولي وحقوق الأخرين ووجهة نظر حلفائها

الأمريكيين وقالت المجلة "عندما يفكر المرء في سياسة المستوطنات الإسرائيلية بصفة خاصة يجد من العسير تجنب التوصل إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل تميل إلى سياسة الضم بالقوة ليس للقدس الشرقية – التي يثار حولها النزاع – فحسب وانما للضفة إلغربية وقطاع غزة بأسره ان الطريق الذي تسير فيه إسرائيل قد ساعد على زيادة راديكالية العرب في الضفة الغربية .. وتفاقم اعمال العنف وقطع محادثات الحكم الذاتي .

وتساطت المجلة " هل حقا تريد إسرائيل السلام ؟ أم أنها على استعداد لمجابهة جولة لأنهاية لها من الأعمال العدائية في سبيل التشبث بما يصفه بيجن عن خطأ بأنه " تحرير أرض وليس احتلالهاً!

لقد كافح المفاوض المصري على مدى عام كامل من أجل قيام الحكم الذاتى الصحيح للفلسطينيين .. حكما ذاتيا يشمل الارض ومن عليها ، يعطى السلطة لأهلها على مرافقة الحياة تنسحب فيها سلطات الاحتلال عسكرية ومدنية انه نظام يشكل في اجمالية الهياكل والأطراف التي تمتليء بالارادة الفلسطينية .. التي تعمل من اجل الصالح الفلسطيني .

غير أنه مع نهاية عام ١٩٨٠ اتضح ان الطريق قد إزداد وعورة وأنه من الصعب المضى في المفاوضات ولم يعد هناك جدوى من دفعها وتطويرها فبينما تمارس إسرائيل سياسات استيطانية في الآراضي المحتلة لاتعكس أي نوايا طيبة أو مشجعه على الاعتراف بسلطة فلسطينية مستقبلية للادارة الذاتية .. كانت الولايات المتحدة مشغولة بما ترتب على انتخابات الرئاسة الامريكية من تغيرات في الادارة والسياسة الخارجية .

٢ - ادارة ريجان وسلام الشرق الأوسط:

كان الرئيس رونالد ريجان قد تولى مقاليد الرئاسة الأمريكية خلفا للرئيس كان الرئيس مجود نقطة إنطلاق مشتركة تجمع بين الاطراف المشاركة في عملية السلام هي اطار كامب ديفيد .. باعتباره أول أسلوب محدد جاء بفعل المفاوضات ..

التى هى أداة رئيسية فى التوصل إلى حل سلمى للازمة .. متفق عليه ومقان باتفاقيات موقعه من جانب اطراف رئيسية فى الصراع فان كان ضروريا ان تقوم الادارة الامريكية الجديدة بعملية مراجعة شاملة تتطلب وقتا فضلا عن ضرورة وجود اختلافات بين رئيس وأخر خاصة مايتصل منها بالخصائص الفردية لكل رئيس وميوله وأفكاره الشخصية والحزب الذى ينتمى اليه ، والقوة السياسية التى يستند اليها فى اتخاذ قراراته ،

ومن المؤكد أن ريجان كان مختلفا عن كارتر تماما .. حيث ركز من البداية على تشديدالمواجهة مع الاتحاد السوفيتى ، وعلى استعادة القوة الأمريكية في العالم .. وطمأنه الاوساط الصهيونية في الولايات المتحدة بدعمه الكامل لإسرائيل ،

ولم تكن توجيهات ريجان هى السبب الوحيد فى ضرورة إعادة النظر ، وفتح ملفات تسوية أزمة الشرق الأوسط .. فقد كانت هناك أسباب أخرى تعلقت بموقف الأطراف الاخرى .. فالحكومة الإسرائيليه كانت تواجه أزمات داخلية وزارية ، ووضعا داخليا مضطربا من شأنه الاطاحه بها قبل انتهاء فترة حكمها القانونية .. خاصة بعد خروج كل من موشى ديان وزير الخارجية و إلى وفدإسرائيل فى إيجاد وصياغة معاهدة السلام .. وكذا خروج عزرا وايزمان وزير الدفاع وعضو الوفد الإسرائيلي .

أما مصر فقد استمرت حريصة على المحافظة على مسيرة السلام ، ورغم إصرارها على أن كامب ديفيد كانت لايزال هي الطريق الأفضل ، إلا أنها كانت على الاستعداد لدراسة كل مايطرح من إحتمالات كما كانت القيادة المصرية لديها قناعات واضحة بضرورة تدارك أي تغيرات في المواقف .. وإبداء مرونه كافيه ، ولكن ليست على حساب المبادىء الأساسية للسلام التي جاءت بها الاتفاقيات .. وهي التعايش وتوفير ضمانات الامن .. والانسحاب الإسرائيلي من الاراضى المحتلة ، وحل المشكلة الفلسطينية ، بما يحقق السلام في المنطقة على أن يعتبر كل ذلك كصفقة واحدة متكاملة لذلك سارعت القيادة المصرية إلى حث الادارة الأمريكية الجديدة على ادراك الفروق الحقيقية لما أنجزته إتفاقيات كامب ديفيد . وتقاعس إسرائيل عن الالتزام بما تعهدت به في هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

٣ - ضرب المفاعل النووي العراقي:

ويبد وأن الدعم الأمريكي المادي والمعنوى الذي تلقته إسرائيل من الادارة الامريكية الجديدة .. قد شجعها على مواصلة سلوكها العنواني والمعوق لمسيرة السلام الشامل .. فهى لم تكتف بما وضعته من عراقيل أمام مباحثات الحكم الذاتي وماترتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .. بحجة قمع أعمال العنف .. بل مدت سلوكها العنواني إلى العراق .. حين ، وجهت في يونيه أعمال العنوق منشغله في حربها مع ايران .. ضربه جويه عنيفه مفاجئه المفاعل النووي العراق منشغله في حربها مع ايران .. ضربه جويه عنيفه مفاجئه المفاعل النووي العراقي .. الذي يقع على مسافة ٢٦ كيلو متر من بغداد حيث تم تدمير المفاعل ومنشأته . وأعلنت إسرائيل النبأ بعد وقوع الهجوم بيومين وذكرت أنها كانت تتابع بقلق تطور إنشاء المفاعل النووي العراقي وأنها حاولت عدة مرات إثناء فرنسا وأنه لما تأكد لإسرائيل أن المفاعل سيتحول إلى إنتاج قنبله نووية خلال الاشهر القليلة القادمة .. كما تأكد لها من تصريحات الرئيس العراقي أن المفاعل يعمل خصيصا ليستخدم إنتاجه ضد إسرائيل .. قررت إسرائيل تدمير المفاعل قبل أن يبدأ الانتاج حيث يصعب تدميرها لو بدأ مرحلة التشغيل .. لما سيؤدي له من تلوث .

أدى هذا الحادث إلى ردود فعل عنيفة في أنحاء العالم ، كما دفع المراقبين إلى إعادة النظر في كثير من المعادلات السياسية في الشرق الأوسط وأتسمت ردود الفعل في العالم العربي إزاء هذا الحادث بالانفعال والتعاطف مع العراق .. بل والمناداة ببحث إجراءات صارمة تتخذ ضد إسرائيل ، من بينها القيام بعمل إنتقامي ضد مفاعلاتها النووية وقد أشار بيان وزراء الخارجية العرب في ١١ يونيه إلى أنه لولا المساندة الامريكية لإسرائيل لما اقدمت على هذا العمل .

أما رد الفعل المصرى تجاه العملية الإسرائيلية .. فقد إتسم بال استنكار والغضب الشديد على كافة المستويات .. خاصة وأن الهجوم وقع بعد أيام قليلة من اجتماع عقده الرئيس السادات مع مناحم بيجن في سيناء .. الأمر الذي استغله الإسرائيليون .. وأثار غضب الرئيس السادات .. فاصدرت رئاسة الجمهورية بيانا

أحتجت فيه على هذا العمل باعتباره انتهاك للقوانين الدولية والشرعية الدولية .. كما أنه يزيد الموقف المعقد في الشرق الاوسيط تعقيداً ولايساعد على خلق مناخ السلام .

كما أعلن وزير خارجية مصر أن هذا العمل يتناقض مع معاهدة السلام واتفاقيات جنيف ، وقد قادت مصر حملة شديدة للتنديد بإسرائيل في الامم المتحدة .. حيث استند الموقف المصرى على خطين اساسيين :

الاولى: ادانه موقف إسرائيل بوضوح وقى كافة المناسبات والمحافل وتزعم حملة الادانه فى كل مكان عن إحسسساس واضح بمدى خطر هذا العسمل الإسرائيلي ،

الثانية: تمسك مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل .. والعمل على تعميق مفهوم السلام لدى إسرائيل وتوسيع نطاقه على مستوى المنطقة باعتباره ضرورة ومسئوليه يجب ألا تترك إسرائيل تعبث بها . وإنه إذا كانت مسيرة السلام قد أصيبت بانتكاسة وصدمه من جراء الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووى العراقي .. فإن المسيرة لم تتشتت أو يقض عليها

وإذا كان تصرف إسرائيل يتنافى مع مناخ السلام الذى زعمت أنها تشاطر مصر في إشاعته ،، فإن هذا التصرف في نظر مصر يعد انتهاكا لمعاهدة السلام .

ويمكن القول أن هذا الهجوم الجوى الإسرائيلي على المفاعل العراقي قد أحدث هزة في مستوى العلاقات بين اطراف عديدة . فقد اهتزت العلاقات بين إسرائيل وأصدقائها بينما أشاعت روح التضامن بين أعدائها .. سواء داخل العالم العربي أو الاسلامي .. كما إشتد الاتجاه في العالم الاسلامي نحو المطالبة بانتاج ماسمي بالقنبلة الاسلامية " بواسطة أحدى الدول الاسلامية كباكستان أو ليبيا .. كي تكون رصيداً استراتيجيا سياسيا وعسكريا للعالم الاسلامي .

ورغم ماخلقه هذا التصرف من إحساس عربى بالشك فى دعاوى إسرائيل ورغبتها فى أن تعيش فى سالام مع جيرانها .. ومن آثار خطيره على حركة السلام التى بدأتها مصر .. ورغم أنه أخمد تحمس بعض الدول العربية لتجربة السلام مع

إسرائيل .. إلا أنه في نفس الوقت أشاع جواً من التضامن العربي .. الامر الذي إنعكس على العلاقات المصرية العربية .. وأوجد مبرراً لتحسين هذه العلاقات خاصة بعد حدة الموقف المصرى ضد التصرف الإسرائيلي .. والموقف الحازم لمصر على الصعيد الدولي .. فضلا عن تصاعد الرغبة العامة في العالم العربي لتجاوز الخلافات وتحسين العلاقات العربية / العربية بشكل عام .

رحيل الرئيس السادات

١ - مرحلة تاريخية :

فى العيد الثامن لذكرى حرب أكتوبر المجيدة .. وبعد أن بدأت مسيرة السلام الشامل .. تتحرك فى الاتجاه الصحيح .. مؤكدة للعرب أن الطريق الذى أختارته مصر .. هو الطريق الصحيح المتسم بالعقلانية والواقعية .. وأنها تعرف تماما كيف تواكب ظروف العصر سواء على المستوى العالمي أو المستوى الاقليمي .. وصولا إلى أهدافها القومية .. دون أى تنازل عنها .. في هذا اليوم .. يوم الاحتفال بالنصر شاء القدر أن تغتال يد الاثم والغدر صاحب النصر .. الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر الامر الذى أصاب شعب مصر والعالم اجمع بصدمة قاسية أثارت القلق العميق حول مصير السلام .

والواقع أن الرحيل المفاجىء للرئيس السادات قد أنهى مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ مصر المعاصر .. فقد تولى رئاسة الجمهورية في عام ١٩٧٠ بعد الوفاة المفاجئة للرئيس جمال عبد الناصر .. وجابهته منذ اللحظة الأولى قضايا جيوية شديدة الحساسية .. وعلى رأسها القضية القومية الكبرى المتمثله في استمرار الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء وباقى الأراضي العربية المحتلة .

هذه المشكلة التى تفرغ لها الرئيس عبد الناصر .. عقب هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، بتفويض كامل من الشعب المصرى .. وجاء السادات ليستكمل المسيرة خلال ظروف مطية واقليمية وبولية بالغة التشابك والتعقيد . ومن خلال مجهود دؤوب على كافة

الجبهات الداخلية والاقليمية والدولية .. استطاع الرئيس السادات أن يستجمع كافة القوى الفاعلة في المجتمع المصرى .. وأن يضم إلى صف مصر كل القوى السياسية والاقتصادية الفاعلة في العالم العربي .. قبل أن يصدر قراره التاريخي باقتحام قناة السويس .. والمعبور إلى شبة جزيرة سيناء .. وخلق واقع جديد يقلب موازين القوى الاستراتيجية في المنطقة .. ويكسر حالة حالة اللاسلم واللاحرب .. التي حاصرت مصر طوال السنوات الماضية .

وليس هناك شك في أن التاريخ المصرى سيذكر له شجاعة إتخاذ هذا القرار الذي مثل في الواقع خط النضال الوطني المصرى ضد الاحتلال الاجنبي .. لقد جات حرب اكتوبر لتعبر تعبيراً بليغا عن عمق الوطنية المصرية .. وعن اصالة العسكرية المصرية التي لم تتح لها فرصة العمل الحقيقي في الحروب السابقة .. نتجة لظروف سياسية وعسكرية ليس لها دخل فيها . و استطاعت أن تبرز في إطار الصراع العربي الإسرائيلي جدارتها بالدفاع عن تراب هذا الوطن وأن تظهر للعالم كله - في صورة واضحة للعيان - مدى إصالة ومعدن الشعب المصرى وقدرته - عند الضرورة - على إتخاذ القرار المصيرى وتحدى المخاطر وتحقيق النصر .

وكانت هذه الحرب: فتح الطريق أمام السلام .. ليبدأ مسيرته الجادة منذ ذلك التاريخ .. وتتواصل حلقاته وتستمر تداعياته حتى يومنا هذا .. فمازالت مسيرة السلام تتحرك نحو الهدف رغم مضى عشرين عاما على حرب اكتوبر المجيدة .

و استكمالاً لقرار الحرب " التاريخي .. وفي إطار استراتيجية شاملة هدفها تحقيق الهدف القومي .. جاء القرار التاريخي الثاني الذي ارتبط باسم الرئيس السادات هو " قرار السلام " .. بقيامة بزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ .. والتي أدت إلى التوصل لاتفاقيات كامب ديفيد .. ثم توقيع اول معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل في مارس ١٩٧٩ . وإذا كان قرار السلام قد أحدث – بعكس قرار الحرب – خلافات واسعة المدى في العالم العربي .. فقد أكدت الأيام والسنين بعد ذلك مدى سلامة القرار وحدة الرهان الذي أقدم عليه الرئيس السادات .. والقائم على فرض حصار السلام عليإسرائيل بدلا من حصار الحرب .. وإرغامها على الانكماش داخل الحدود الدولية المعترف بها .. والتي كانت قائمة يوم ه يونيه ١٩٦٧ .

٢ - شخصية السادات :

هذه القدرة العالية على إتضاد القرارات المصيرية والشجاعة وبغير تردد قد كشفت في المقابل مدى الضعف الذي كان يسود العديد من الأنظمة العربية ومدى عجزها عن المبادرة في إتخاذ القرار . ولقد أثبتت الأيام أنه قدم لإمته مثلا عظيما يصتذى به في إسلوب الحسم التاريخي القائم على دراسة واعية لكل الاعتبارات الاقليمية والدولية .

لقد أحدث رحيل السادات أصداء هائلة في شتى أرجاء العالم باعتباره " فارس السلام " الذي حمل روحه على كفه من أجل تحقيق الرئسية لشعبه والسلام والأمان لأمته . وسنقتصر هنا على عرض قليل من كثير من ردود الفعل التي عكسها حادث الاغتيال في العالم .. وأبعاد التوقعات والمخاوف والآمال التي تداعت بفعل الصدمة القوية التي أحدثها إختفاء الرجل الذي أطلقت عليه صحيفة " نيويورك تايمز " وصف " رجل لامثيل له في العصر الحديث " .

وبقدر ماعكس هذا العرض الشخصية الفريدة للرئيس الراحل أنور السادات والشجاعة البارزة في اتخاذ أخطر القرارات المصيرية .. بقدر مايجعلنا نلمس عن قرب .. وتدرك مدى ثقل المسئولية الجسيمة التي حملها على كاهله الرئيس حسنى مبارك .. وهو يواصل المسيرة التي بدأها الرئيس السادات بكفاءة وإقتدار .. وأن يشق طريقه وسط أهوال الواقع وركام التحديات .. محافظا على شخصية مصر ومكانتها الدولية .. متمسكا بسياستها المبدئية وخطها الاستراتيجي .. ألا بديل عن السلام طريقا نحو النمو والتقدم والمنعة .

وتعرض فيما يلى بعض أقوا لكبار المستولين في العالم ثم أقوال الصحف:

فقد أجمع العديد من الشخصيات العالمية .. على أن رحيل الرئيس السادات كان خسارة فادحة السلام .، وفقداً اشخصية سياسية تتميز بالشجاعة النادرة ،

فقد نشرت صحيفة التايمز البريطانية بعض آراء الشخصيات العالمية في الصادث .. فقال هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق : " لقد ترك

السادات فراغا ليس من السهل وصفه لانه ليس من السهل أن نتخيل بديلا له .. لقد حرك السادات بلاده من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي إلى الصداقة مع الولايات المتحدة .. وبالنسبة لنا الآن فنحن نفقد قوة عظمى للاعتدال في الشرق الأوسط . وهذا الأمر سيتطلب نظرة جديدة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

أما جيرالد فورد الرئيس الأمريكي السابق فقال " لقد كانت الزعامة القومية للرئيس السادات أساسية لعمليات السلام " .

وقال سيرس فانس وزير خارجية أمريكا السابق: " ان فقده يمثل ضربه كبيرة لعمليات السلام في الشرق الأوسط " وبالنسبة لمستقبل العملية .. وتوقع سايروس فانس أنه من المكن لعمليات السلام أن تسير للأمام .. فقد ترك السادات في حكومته أخرون قادرون على مواصلة عمليات السلام .

بالنسبة الصحافة العالمية .. فقد جاء في مقال إفتتاحي في الفرائكفورتر الجامينة الالمانية " لقد فقد العالم بموت الرئيس المصرى سياسيا نادراً .. كان هدفه هو المحافظة على إقرار السلام - بينما ذكرت لوروا الفرنسية : أن هناك نتائج فورية وأخرى بعيدة المدى .. لهذا الاختفاء المفاجيء لرجل تمكن بفضل طاقته ووضوحه أن يُحدث توازنا في هذه المنطقة من العالم .. تلك المنطقة التي كانت قد وصلت إلى حد الغليان من كثرة ماواجهت من حروب ومواجهات بين شعوبها ومطامع الدول الكبرى من الشرق والغرب .

بينما وصفت " الجارديان " البريطانية السادات بأنه " رجل دولة وسياسي فذ وبارز على مستوى العالم .. ولاشك أن خسارته تلقى اليأس في قلوب الذين يتطلعون إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط . "

وعلقت التايمز البريطانية على رحيل السادات بقولها " إنه رحل دون أن تطيح به ثورة أو حركة إنقلاب .. لذلك فلاتزال كل المؤسسات التي أقامها باقية وكذا الرجال الذين وضعهم في مراكز الحكم . "

اما الهيرالد تريبيون النواية فقد أكدت " أن إغتيال السادات وإختفاء الهامة السياسي وتأثيره النفسي .. يعد بمثابة ضربة بالغة لسياسة الولايات المتحدة في

الشرق الأوسط .. إذ أن مصر أصبحت بمثابة حجر الزاوية في عملية صنع السلام بين العرب وإسرائيل . "

ولعل من اكثر الامور التى لفتت نظر الصحافة العالمية .. وأشادت به .. الطريقة الحضارية التى تم فيها إنتقال السلطة فى مصر بعد رحيل السادات .. وعلقت صحيفة التايمز البريطانية .. أن عدداً كبيراً من كبار الدبلوماسيين قد أعربوا عن تقديرهم للخطوات الهادئة التى أرسى قواعدها الرئيس الراحل ، والتى مهدت الطريق أمام عملية تسليم السلطة بسهولة لخليفته الرئيس حسنى مبارك الذى تم إعداده بعناية ، والذى زادت مكانته بشكل كبير منذ أن أختير فجأة كنائب لرئيس الجمهورية .

٣ - الرئيس الجديد:

لقد كان طبيعيا .. خاصة في مثل هذه الظروف أن تتحدث الصحافة العالمية عن خليفة السادات .. الرئيس حسني مبارك ولذا نشرت في ذلك الوقت مقالات عديدة تناولت لمحات من حياته وشخصيته وسياسته المستقبلية .

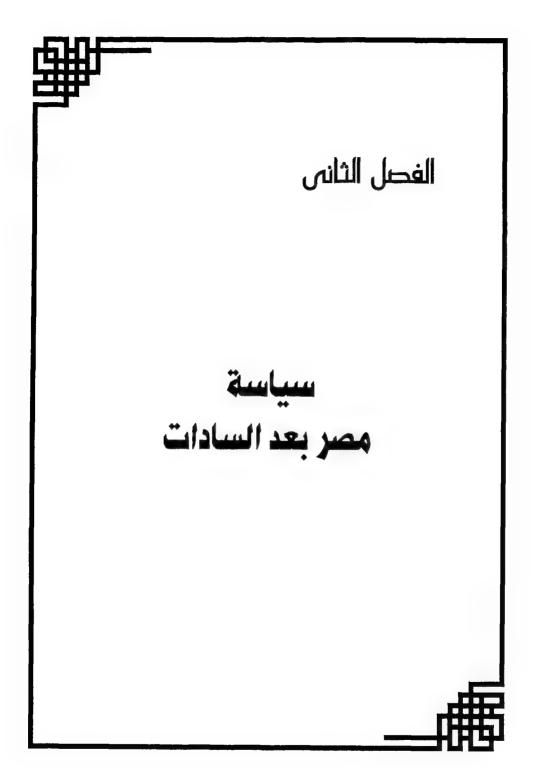
وتحدثت الصحف عن الرئيس الجديد قائلة أن الشعب يعرفه بطلا من أبطال حرب اكتوبر ورفيقا للسادات كنائب له على مدى ست سنوات كاملة .. لقد كان الاختيار ناجحا ، فقد أثبت حسنى مبارك في رحلاته الكثيرة حول العالم والى العديد من عواصم أهم الدول العربية فضلا عن زياراته لدول العالم الثالث مهارة فائقة في شرح السياسة المصرية التى انتهجها الرئيس السادات .

وقالت لوماتان الفرنسية: " أثبتت مصر في تاريخها المعاصر قدرة غير عادية على ضبط النفس في مواجهة المواقف الصعبة .. فبعد وفاة جمال عبد الناصر المفاجئة في سبتمبر ٧٠ .. كان الانفعال الشعبي هائلا .. الأمر الذي آثار الخوف من وقوع اسوأ الاحتمالات .. وتوقع الجميع صراعا سياسيا كبيرا . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .. فقد استطاع أنور السادات أن يثبت وجوده .. مثيراً بذلك دهشة جميع

المراقبين .. والآن استطاع حسنى مبارك أن يكرر نفس التجرية .. ويثبت وجوده في

وفى ذلك الوقت أصبح حديث الساعة فى الصحافة الأجنبية عن مصر والشرق الأوسط .. يدور حول السلام فى الشرق الأوسط .. والعلاقات العربية / العربية والمصرية / العربية .. والتى تمثل صلب الموضوع الذى نتناوله فى هذا الكتاب .

وسوف نحاول بين بقيقة أن نجيب من خلال الأحداث والتطورات على كل ماأثير من تساؤلات .. وأن توضيح الرؤية الموضوعية العملية لاتجاهات السياسة المصرية المختلفة التي شفلت بال العالم منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا .



الفصل الثاني سياسة مصر بعد السادات

التحديات والمهام

١ - واجهت السياسة الخارجية المصرية - . خلال العقود الثلاث التي سبقت عقد الثمانينات . . تعديين السبيين هما .

- احتواء الأطماع الاسرائيلية .
- حل المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر نزاع الشرق الأوسط.

كانت مواجهة هذين التحديين تمثل مهمة سياسية شديدة التعقيد تواجهها مصر بسبب تعدد أوجه الصراع .. بل أنها ازدادت تعقيداً مع تفاقم الوضع العربى وإزدياد التفسخ بين العرب .. وعدم قدرة البعض منهم على تبنى مواقف عقالانية تجاه المشكلة أو نبذ السياسات قصيرة النظر إزاعها .

هكذا .. كان على الجهود المصرية .. في سعيها لحل التناقض بين الحقوق القومية المصرية الفلسطينية .. والأهداف الاسرائيلية الصهيونية .. أن تدور في اطار معادلة صعبة .. تسعى الى إيجاد توازن بين إقتناع مصر بأن الاجماع العربي عامل هام وحيوى في عملية السلام .. وبين ضرورة ممارسة مصر لدورها القيادي التقليدي كي تستطيع أن تكسر الجمؤد الذي ساد لاكثر من ثلاثين عاماً ، وأخذ كثيرا بمصالح مصر والدول العربية الأخرى .. فضلا عن مصالح الشعب الفلسطيني ذاته التي حافظت عليها مصر .. وعلى الهوية الفلسطينية والطأبع الخاص بقطاع غزة ، ورفضت أن تضمه اليها .

وفى عالم تسوده علاقات متشابكة .. فإن مبادرة السلام المصرية كان لابد أن تعلق بعلاقات على الساع العالم بأسره .. خصوصا فيما يتعلق بعلاقات مصر مع الدول العربية والأفريقية والدول غير المنحازة بصفة عامة .

ولابد هذا في هذه المرحلة الدقيقة التي جاءت في أعقاب تغير سياسى أساسى في مصدر، أن توضح موقف مصدر وأن نطرح المبادىء والمنطلقات الفلسفية التي تبناها الفكر السياسي الاستراتيجي المصرى في ذلك الوقت وبعده.

لقد ظلت مصر – بعد أن خاضت أربعة حروب ومايزيد عن ٢٥ عاما من الصراع والمآسى وسفك الدماء .. وبعد الزيارة الشجاعة والفريدة التى قام بها الرئيس السادات لاسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ .. وبعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدولة اليهودية .. فأن مصر فى عام ١٩٨٧ كانت مازالت متمسكة بإيمانها بحقوق الشعب الفلسطينى .. ولديها الاقتناع والإلتزام الذى لم يتغير منذ عام ١٩٤٨ .. كما أنها لم تكف عن الدفاع عن هذه الحقوق .. ومعارضة أى مساس بها أو بالاراضى الفلسطينية من جانب أية دولة عربية كانت أم غير عربية كذلك لم تتحرف مصر فى أى مرحلة من المراحل عن هذه شداف .. فظلت مواقفها تتسم بالاستمرارية والثبات والاتساق .. وإذا كانت حرب كتربر ١٩٧٧ فاتحة عهد جديد لأزمة الشرق الأوسط .. فتحت الباب لأول مرة .. أمام إمكانية المسالحة بين العرب واسرائيل .. فأن مبادرة السلام فى نوفمبر ١٩٧٧ لم تكن فى جوهرها سوى إمتداد لمنهج اكتوبر .. وإقترابا جديداً نحو حل النزاع بالطرق السلمية يقوم على أساس إسترداد كل الأراضى والحقوق العربية .

٧ - المشكلة الفلسطينية ٠٠ جوهر النزاع:

فحرب اكتوبر كانت بمثابة نقطة تحول أساسية في الخريطة الجيوبوليتيكية للصراع في الشرق الاوسط كله .. فقد مهدت السبل أمام سياسة مصرية سلمية وفتحت السبل نحو الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للفلسطينيين وهي لم تتوقف بعد الحرب عن السعى نحو نحقيق هذا الهدف من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية لكي تثبت أنه من المكن تحقيقه بواسطة وسائل أخرى غير الحرب وذلك بالمفاوضة وبالحوار المتصل .. الأمر الذي تأخر الاقتناع العربي به لفترة طوبلة ضاعت من عمر العرب .. فقد بدؤا في الاقتناع بأن هذا التحول هو تحول في

إختيار الوسائل وليس تحولا في الأهداف .. وعلى أساس من التحليل الموضوعي لملاقات القوى في المنطقة وعلى الصعيد العالمي .

هكذا أصبح واضحا أن مصر تنظر الى المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر النزاع في الشرق الأوسط وأن سلاما لايقوم على العدل ولايضمن حقوق الشعب الفلسطيني هو سلام بلامستقبل.

من هذا المنطلق بذلت مصر كل جهد ممكن اربط حل المشكلة المصرية بحل المشكلة الفلسطينية وذلك من أجل ابراز وتأكيد منهجها في تحقيق السلام الشامل . لقد كانت وجهة النظر هذه موضع رفض من الاسرائيليين خلال المفاوضات كما أنهم عارضوا إقامة رابطة زمنية بين المسألتين واكن هذه الرابطة كانت قائمة موضوعيا .

فاذا إنتقالنا الى مفاوضات الحكم الذاتى التى مارستها مصر مع اسرائيل فلم تكن مصد تقصد من ورائها التوصل الى إتفاق حول الوضع النهائى للارض الفلسطينية ولكنها كانت تسعى لاقامة حكم ذاتى فلسطينى على هذه الأرض لفترة انتقالية من خلال إتفاق حول الترتيبات الانتقالية التى سيتم وفقا لها إقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى .. لكى تمارس صلاحيات ومسئوليات سلطات الاحتلال من ناحية ولكى يكون لها صلاحية الاشتراك فى المفاوضات حول الوضع النهائى للاراضى الفلسطينية من جهة اخرى .

ان مصر لم تدع يوما أنها تتحدث باسم الفلسطينيين أو أن لديها تفويضا لاتخاذ القرار نيابة عنهم ولكنها كانت على اعتقاد بأن سلطة الحكم الذاتى هى التى ستعبر عن رغباتهم ومصالحهم وتمهد الطريق لممارساتهم حق تقرير المصير .. هذا في حد ذاته قد أبرز عزم مصر الاكيد على الاستمرار – بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في التفاوض مع الاسرائيليين والأمريكيين بهدف تحقيق الحكم الذاتي الكامل للشعب الفلسطيني على أرضه وفقا لاطار كامب ديفيد .

من ناحية أخرى.. فقد كانت مصر تعتقد أن تحقيق نتائج ايجابية في مباحثات المكم الذاتي.. سوف يحقق تحسنا ملموسا في الحياة التي يحياها الفلسطينيون

الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي .. كما أنه السبيل الوحيد الذي يمكن أن يعطى مصداقية لعملية السلام وأملا للشعب الفلسطيني في رسم مستقبله فان رفع المعاناة عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .. كان أمر حيويا لنجاح عملية السلام .. حيث أنه سيتحقق المناخ المناسب لتحقيق هداف السلام وإذا كانت مثل هذه الأهداف الوسيطة لاتعنى انهاء كامل للاحتلال العسكري الاسرائيلي .. وإكنها لن تقلل من حتمية إنهائه ورفض وجوده كمبدأ لاحياد عنه - كما أنها ستساعد على بدء حركة ديناميكية .. وإعطاء قوة دفع للتوصل إلى ترتيبات إنتقالية تؤدى بدورها الى سلام شامل .

وبنفس حرص مصر على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع فانها ظلت تطالب بانهاء إحتلال مرتفعات الجولان السورية بنفس القوة .. أن مصر رفضت كلية ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية لاسرائيل .. إن هذه الاجراءات المنفردة تتناقض مع نص وروح إتفاقيات السلام .

٣ - الاخفاق العربي والمصالحة المصرية :

ان عدد أ من الحكومات العربية ظلت توجه الانتقادات لعملية السلام المصرية بينما هي عاجزة .. ليس فقط عن التوصل الى رأى موحد تجاه عملية السلام ، بل حتى عن الاتفاق حول الاهداف التي يمكن أن ترمى إليها مثل هذه العملية . . إن هذا الاخفاق من جانب الحكومات العربية يؤكد أهمية دور مصر القيادي .

أن مصر وهي تضطلع بهذا الدور في سعيها نحو حل سلمي عادل للنزاع العربي الاسرائيلي ، قد حرصت على الموازنة بين مصالحها الوطنية والمصالح الاوسع للدول العربية .

ان هذا الدور القيادى ليس شيئا جديدا ، فقد أشارت السوابق التاريخية إلى أنه كان على مصر دائما أن تتخذ الخطوة الاولى نحو تحرك عربى أساسى . . وهنا فالتحرك كان نحو التسوية السلمية الشاملة .

وكانت مصر تدرك أن المسألة تتطلب بعض الوقت حتى تتمكن بقية الدول العربية من اللحاق بها .. وكان كل ماتتمناه ألا يطول هذا الوقت أكثر من اللازم . كذلك لقد تفهمت مصر دائما وجيدا عوامل القلق والضغوط الداخلية والخارجية التى حالت دون إنضمام بعض الدول العربية إلى ركب السلام .. وهي تقدر هذه العسوامل .. كما أنها تفهمت دائما العوامل التي دفعت هذه الدول إلى أن تبدى إعتراضات – على الاقل في بياناتها العلنية – قوية وعنيفة ضد عملية السلام وسياسة السلام المصرية ،

إعتبرت مصر أن الموقف العربى كان فى معظمه موجات إنفعال ضد كامب ديفيد .. ورغم أن هذا الامر كان محبطا لمصر واجهودها ... ولكن ذلك لم يقلل من عزمها على بذل قصارى هذه الجهود حتى تدرك الدول العربية أن الخط الذى إختارته هى إنما هوفى مصلحة الشعوب العربية عامة والفلسطينيين بوجه خاص .

والواقع أن فكرة « مصدر المعزولة عربيا » أو التي يمكن عزلها عن عالمها العربي .. هي فكرة بعيدة عن الواقع العربي .. ولقد منيت هذه الفكرة التي تجدلها مؤيدين في الداخل والخارج بالفشل الكامل .. ويرجع ذلك إلى أن الشعب المصري يمثل نصف العرب تقريبا .. ولسنا في حاجة إلى القول أن تأثير مصر الثقافي والعلمي والفني والتتكنولوجي والاقتصادي يفوق إلى حد كبير تأثير بقية العالم العربي .

ويالرغم مماحدث من قطع العلاقات الدبلوماسية بين العواصم العربية والقاهرة إلا أن العلاقات قد إستمرت فعلا بين شعب مصر والشعوب العربية .. بل أنها إزدادت في ذلك الوقت حتى بلغ عدد المصريين العاملين في الدول العربية في ذلك الوقت (فنيين وخبراء ومدرسين وأطباء وقضاه وعاملين آخرين) أكثر من مليونين.. يؤدون رسالة هامة تحظى بتقدير هذه الدول العربية .. كما استمرت الاستثمارات العربية تتدفق على مصد .. فظلت القاهرة هي المكان المفضل للسائحين العرب ، بينما تمتليء الجامعات والمعاهد المصرية — فضلا عن معاهد القوات المسلحة والشرطة — بعشرات الألاف من الدارسين العرب

قد أوضع الرئيس مبارك بجلاء أن مصر لاترفض المصالحة .. ومنذ أن تولى الرئاسة أكد عدم جدوى الحملات الاعلامية بين العرب التي لاتؤدى سوى الى تضخم

الضلافات .. وحث وسائل الاعلام والكتاب المصريين على الامتناع عن مهاجمة الحكومات العربية بمجرد أن تولى السلطة .

ان التعاون في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات بين الدول العربية ليس فقط حتمية تاريخية ، ولكنه أيضا ضرورة سياسية وإجتماعية ، كذلك فهذا التعاون لامناص منه لمواجهة المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للمستقبل بكفاءة وفاعلية .

تلك كانت سياسة مصر العربية .. التي حرصت عليها تجاه السلام والمصالحة العربية منذ توقيع معاهدة السلام في عام ١٩٧٩ . فهي إذن لم تكن سياسة مرحلية أو عملية تكتيكية ، بل كانت إختيارا إستراتيجيا .. يعبر عن روح مصر الحقيقية ، ومفهرمها العقلاني للمصلحه القومية ومصلحة الشعوب العربية بما في ذلك الشعب الفلسطيني .

هنا يمكننا أن نطرح تساؤلا .. طرح بشدة في ذلك الوقت .. ولابد من الإجابة عليه . هل إستمرت هذه الأسس الفلسفية الهامة للسياسة المصرية في عهد الرئيس مبارك أما أنها تعرضت للتغيير ؟

سياسة مصر الخارجية بـين الاســتمراريــة والتغـــيير

١ - ترجمة خاطئة للموقف المصرى:

واكى نجدد أبعاد الاستمرارية وأبعاد التغيير في سياسة مصر الخارجية في بداية عهد الرئيس مبارك .. ولكى نقّوم حقيقة التغيير في حالة حدوثة وهل هو ماس بالمبادىء والجوهر أم بأساليب التطبيق .. لابد أن نعود قليلا إلى التحول الأساسي في سياسة مصر الخارجية .. الى مبادرة الرئيس السادات في توفمبر ١٩٧٧ ، ومانجم عنها من نتائج وتداعيات .. مثلت مع المبادرة تحولا حاداً عن الأساليب المالونة في السياسة الخارجية المصرية .. خاصة تجاه الصراع مع اسرائيل وموقف

العرب من أساليب حل مشكلات هذا الصراع ، وظهرت أراء مفادها أن كل مايجرى بهذا الصدد هو أشبه مايكون بعملية خداع إستراتيجى ،، لازمة لتحقيق هدف الانسحاب ،، لذلك توقعت هذه الآراء إنه بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ،، وخروج المستوطنين الاسرائيليين ،، سوف تعود أوضاع السياسة الخارجية المصرية الى سابق عهدها خاصة بالنسبة للعرب ،، ثم بالنسبة لاسرائيل ،

والواقع أن الجانب الاسرائيلي كثيراً ماركز على هذا الرأى .. وكثيراً ماطرح الصحفيون الاسرائيليون الاسئلة على الرئيس السادات حول هذا الموضوع .. وكانت إجابته دائما إن الانسحاب من سيناء لن يغير من خط مصر السياسي .. وأن مصر لن تعود الى اسلوب الشعارات العربية مرة أخرى .. وفي إجابة أخرى قولة : «ان ماحققناه معا هو إتفاق إستراتيجي كامل .. والاستراتيجية تعنى الاستمرار .. إنها ليست مجرد حركة تكتيكية هنا أو هناك » .

كانت هذه الآراء تعنى إخفاقا عربيا فى إدراك حقيقة الموقف المصرى ومدى أصالته . وأن هناك ترجمة خاطئة للخطوات التي إتخذها الرئيس السادات إعتباراً من نوفمبر ١٩٧٧ . أن هذه الخطوات تأسست على أوضاع محليه وإقليمية وعالمية محددة .. خلقت أوضاعاً جديدة على هذه المستويات .

وعندما رحل الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ .. وتسولي الرئيسس حسنى مبارك المستولية ، إنعكست أصداء هذا الرحيل على قضية التغيير في السياسة الخارجية لمصر.. وتخيل الكثيرون أن إحتمال تغيير السياسة المصرية على يد الرئيس مبارك..أصبح قضية مطروحة من كافة القوى المحلية والاقليمية والعالمية المعنية بهذه السياسة .

فاذا كان عبد الناصر قد أحدث تغييرات جذرية في سياسة مصر الخارجية فيما يتعلق بانتمائها العربي ودورها الاقليمي .. وعلاقاتها بالقوى العظمي والعالم الثالث ، فقد ترك السادات بصماته الواضحة على هذه السياسات .. فان لدى الرئيس مبارك دون شك ، حصيلة ضخمة من الخبرة - خلال فترة عمله كنائب لرئيس الجمهورية لمدة ست سنوات - أعطته امكانيات القيام بدور أساسي ومتمين ، وقدرة على إحداث تغيير جذري في سياسة مصر الخارجية اذا رأى أن ذلك أمر مطلوب .

٧ - النهج المصرى لم يتغير:

ولكتنا إذا تابعنا هذا النور المؤثر فسنوف تلحظ أنه منذ الأيام الاولى لولاية الرئيس مبارك حرص على أن يؤكد على معانى الاستمرارية في سياسة مصر .. ففي حديث له لمحملة تليفزيون أمريكية نشر بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٨١ قال و إننى أتبع نفس النهج ونفس الخط الذي إتبعه الرئيس السادات .. إننى أعتبر الفترة القادمة سنكون إمتداداً لما أنجزه الرئيس السادات بالفعل »

ثم أشار في خطابه أمام مجلس الشعب بمناسبة توليه يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ إلى ، الاستمرار الديناميكي الرشيد ، وذكر أن العمل الوطني في المرحلة الدقيقة التي تجتارها يجب أن تكون إستمراراً ديناميكيا رشيداً الخط الذي إنتهجه الرئيس السادات ثم أوضح في حديث له بالأهرام في أول يناير ١٩٨٧ انه بداية لايقوم بلي تعبير ، إلا أذا كان لديه أسباب ومقومات التغيير ، وأوضح أنه ينشد الاستقرار ولكن ليس معنى ذلك أنه لن يغير ، عندما يجد أن هناك داعيا التغيير .. على أن يدرسه جيداً قبل أن يستقر عليه ولابد أن يكون هذا التغيير المصلحة العامة .

هكذا آكد الرئيس مبارك من البداية على معانى الاستمرارية ، غير أنه أوضع في وقت مبكر أن الاستمرارية لاتعنى الجمود ، وانه سوف يجرى بالتأكيد التغيير الذي تفرضه الظروف كذلك أكد أن التغيير قد بدأ فعلا في السياسات والاساليب في مجالات عديدة ، وفي نفس الوقت ذهب الرئيس مبارك في تمسكه بالاستمرارية الى المعودة للتأريخ ، ولعل من أهم معالم التغيير التي برزت في هذا المجال .. واللافته النظر موقف الدولة من ثورة يوليو ١٩٥٧ وخبراتها وانجازاتها .. وعلى نمو أكثر تحديداً من مرحلتيها المتميزتين تحت قيادة عبد الناصر ثم قيادة السادات .

فقد أصبح لهذه الثورة شرعيتها الراسخة في المجتمع المصرى .. وأصبحت مبادئها تمثل نقاط إنطلاق في سياسات محسر ، وقد أكد الرئيس مبارك .. وهو مازال نائبا لرئيس الجمهورية أنه ، إبن ثورة ٢٣ يوليو ، مؤمنا بمبادئها .. وهو قد مازال نائبا لرئيس الجمهورية أنه ، إبن ثورة من منطلق إحترامه لمصر وتاريخ مصر .. مامل زعماء محسر على قدم المساواة من منطلق إحترامه لمصر وتاريخ مصر .. يمانه بأن هؤلاء الزعماء قد أبوا واجبهم .. كل في حدود قدراته وفي إطار الظروف التي أحاطت به

ان هذه المبادىء قد ظهرت منذ البداية فى سلوك الرئيس مبارك تجاه رؤساء مصر السابقين .. بدءاً من خطاب توليه الرئاسة .. حين وصف الرئيس عبد الناصر بأنه إبن مصر العظيم الذى فجر ثورة يوليو ١٩٥٧ .. وقادها وضرب بها الاستعمار والامبريالية .. وقضى على الاقطاع والرجعية ، وحطم القيود التى تكبل شعوب العالم الثالث .

٣ - قضية السلام كاختيار استراتيجي:

بالنسبة لقضية السلام في الشرق الأوسط .. فمن الواضح أن السياسة الفارجية المصرية في عهد مبارك .. قد مثلت إستمرارية مؤكدة .. كاختيار استراتيجي غير قابل التغيير فقد تعهد منذ البداية باحترم كل المواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية .. والاستمرار في دفع عملية السلام . وقد عكس موقفه من مبادرات السلام التي طرحت بعد كامب ديفيد .. ما يؤكد إستمرارية سياسة السلام .. بحيث تفضى إلى تسوية عادلة وشامله وأن تكون القضية الفلسطينية هي المشكلة المحورية لعملية السلام في المشرق الاوسط .

وأثناء زيارته الاولى للولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٢ ، نكر الرئيس مبارك للرئيس ريجان « أنه لن يكون هناك حل لمشكلة الشرق الأوسط بدون حل القضية الفلسطينية لأنها كما يعلم الجميع جوهر النزاع . ، وبدون حلها لن يكون هناك إستقرار في المنطقة »

أما بالنسبة لمباحثات الحكم الذاتى التى كانت تجريها مصر مع إسرائيل فقد إهتم بأن يكيف المشاركة المصرية على أساس أنها لاتعنى أن مصر تتحدث باسم الفلسطيئيين أو نيابة عنهم .. ولذلك فهى ترفض تناول التفاصيل التى هى من صميم إختصاص الفلسطيئيين .

وتبعا لذلك فأنه لن يفرض شيئا على الشعب الفلسطيني ، فهو صاحب القول الاول والاخير في قضية ،، وإنما هدف مصر هو توسيع دائرة الخيار أمام الشعب الفلسطيني ،

من ناحية أخرى فأن نظرة مصر إلى السلام لاتتجزأ .. فنظرتها إلى الاحتلال الاسرائيلي للجولان لاتقل تركيزا عن إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقد إحتجت مصر بشدة عندما أعلنت اسرائيل ضم الجولان .. وأصدرت في ٥ ديسمبر ١٩٨٨ بيانا رسميا أدانت فيه بشدة القرار الاسرائيلي باخضاع هضبة الجولان السورية المحتلة للقانون والادارة الاسرائيلية .. ووصفت هذا القرار بأنه إجراء غير مشروع وإنتهاك للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

لقد كان لسياسة الرئيس مبارك تجاه السلام معالمها الجدية والحيوية .. ولعل أبرزها رفضه التام لتقديم أى تنازلات فقد أكد أكثر من مره أنه كان يريد السلام .. فليس هو السلام بأن ثمن وانما السلام بكرامة .. وليس سلام التنازلات ، وقد طبق ذلك في العديد من المواقف .. كان أهمها في قضية طابا .. فرغم المساحة المحدودة جداً للارض التي اثارت النزاع فقد رفض الرئيس مبارك ان يقدم اى تنازل قائلا .. ان مصر ليس لديها ما تتنازل عنه .. إنها إتخذت أكثر الخطوات جرأة من أجل السلام .. وأنه بقى على غيرها أن تتخذ خطوات مماثلة »

٤ - العلاقات المصرية /العربية:

لقد كانت العلاقات المصرية العربية من أهم القضايا التي حازت إهتما الرئيس حسني مبارك .. كما إستمر في سياسة المصالحة العربية تمثل هي الأخرى أختبارا إستراتيجيا وليس سياسة مرحلية .. فقد حرصت حكومة مصر ورئيسها حسني مبارك ..على استمرار هذه السياسة في إصرار واضح .. وبذل الجهود المتصلة تحت كل الظروف من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل .. وذلك السلام الذي يمكن أن يضمن أن تبقى حرب أكتوبر ١٩٧٣ في التاريخ .. هي آخر الحروب بين العرب واسرائيل .

إن شخصية الرئيس حسنى مبارك وما عرف عنه من أنه رجل يكن الاحترام للتراث المصرى وللمؤسسات الديمقراطية .. من شأنها أن تؤكد أن سياسة مصر الخارجية اكتسبت طابعاً جديداً مميزاً .. وإن هذه السياسه قامت دائما على روح

المصالحة والاعتدال ، وإتسمت بالحرص التام على الابتعاد عن أى نوع من المغامرات السياسية أو العسكرية .. ولعله كان أسلوبا جديداً لسياسة تعكس أمال وتطلعات الشعب المصرى .

لقد ظل إنتماء مصر العربي أمر لايخضع لأى تغيير .. كما كان شانه في أى مرحلة تاريخية . وإستمر هذا الانتماء يشكل جزء جوهريا في السياسة المصرية حتى في أسوأ الاوقات التي مرت بها العلاقات المصرية العربية .

ويلاحظ أن علاقات مصر العربية التى كانت قد وصلت مع حرب أكتوبر ١٩٧ .. الى مستوى واضح وفعال من التعاون والتضامن .. بدأت تتعرض لتعقيدات منذ أن عقدت مصر إتفاقية فصل القوات الثانية مع اسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ .. والتى تعهدت فيها مصر بأن النزاع فى الشرق الاوسط لايتم حله بالقوه المسلحة ، وإنما بالوسائل السلمية وبعدم استخدام القوة أو التهديد بها . وقد إستمرت هذه التعقيدات محدودة إلى أن تمت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ .. ويم ذلك فقد ظلت مصر ملتزمة بمسئوليتها القومية ، لتؤكد بلا أدنى لبس هويتها العربية الاصيلة . فقد نبعت كل مواقفها السياسية من هذا الالتزام . ومن أبرز المواقف المصرية القومية التى بدت أثناء فترة السياسية من هذا الالتزام . ومن أبرز المواقف المصرية القومية التى بدت أثناء فترة القطيعة العربية .. موقف مصر من الحرب العراقية الايرانية . فرغم أن مصر قد إعتبرت منذ البداية قرار الحرب كان قرارا خاطئا .. لانه دفع بواتين إسلاميتين إلى ساحة القتال الأمر الذى يزيد من جراح الأمتين العربية والاسلامية فى الحاضر والمستقبل .. غير أن ذلك لم يمنع مصر من الاستمرار فى الوفاء بالتزامها القومى عندما إشتعلت الحرب. .. فقام بتزويد العراق بحاجته من الاسلحة والمعدات والذخائر.

ومن الواضح عند الحديث عن موقف الرئيس مبارك من إنتماء مصر العربى الذى لايحتمل أى شك .. مدى تمسكه من البداية بتأكيد هذا الموقف والعمل على دعمه .. فقد ذكر في حديث للتلفزيون الامريكي نشر في ١٠ أكتوبر ٨١ أي قبل إنتخابه رئيسا للجمهورية أن «مصر دولة عربية نحن لسنا غربيين ولاشرقيين » وفي

مارس ١٩٨٢ أكد نفس المعنى بقوله « إننا جزء لايتجزأ من العالم العربى .. ولقد كانت علاقاتنا طيبة معه لمئات ومئات السنين .

وفى حديث لجريدة السياسة الكويتية فى نفس الشهر قال « إننى قلت الذين زارونى من الرسميين الاسرائيليين .. اننا إذا كنا نقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل .. ولكن هذا لايعنى غلق بوابة العالم العربى .. قلت لهم أن لنا مع العالم العربى روابطنا الاساسية .. فمصر فى النهاية دولة عربية لها أمالها وآلامها المشتركة .. لذلك فأن عودة مصر إلى العالم العربى أمر طبيعى »

وفى الواقع أننا لوتابعنا أبعاد السياسة العربية للرئيس مبارك لوجدنا أن هناك أبعاد قديمة قد توارت .. ويرزت أبعاد أخرى . ويرجع ذلك إلى أحد المفاتيح الأساسية المبكرة لسياسته العربية . وهي سياسة إيقاف الحملات المضادة للدول العربية سياسيا وإعلاميا .. ففي الزيام الاولى لتولية رئاسة الجمهورية في مصر بدأ تجربة جديدة مع العرب .. بوضع وتنفيذ سياسة وقف أي حملات سياسية أو إعلامية ضد العالم العربي .. وأو على سبيل الرد على الهجوم على مصر .. من جانب أية دولة عربية .. وقد إلتزمت الصحافة المصرية بهذه السياسة ، والتي إستمر عليها الرئيس مبارك قولا وعملا . هكذا إختفي الهجوم على النظم العربية بسبب مواقفها الرافض لسياسة التسوية مع اسرائيل وحملاتها الاعلامية ضد مصر وحكومتها .. إكتفاء بالتركيز على ايضاح الطابع السلبي للواقع العربي .

وفى نفس الوقت تمسك الرئيس مبارك فى موضوع العلاقات المصرية العربية ،، بأن يكون أساس عودتها بمبادرة من جانب العرب وليس من مصر ، . فالدول العربية هى التى بادرت بقطع العلاقات مع مصر وفرض العقوبات عليها . . هى المطالبة بالعدول عن هذه السياسة .

ولقد أوضح الرئيس مبارك ذلك في قوله « إن أبواب مصر مفتوحة لأى دولة عربية ،، وأن مبنى الجامعة العربية مفتوح ،، ولازال قائما للجامعة العربية ،، واكنى ال أقحم نفسى على الدول العربية ،، وسوف لاأضع أى دولة منها في حرج ،، الباب

مفتوح .. ومصر ترحب بهم » .. كما اكد الرئيس تأكيداً قاطعاً على ان مصر لا تفكر في بدء حرب مع جيرانها .. وأنه اذا كانت مصر قد نبذت الحرب في علاقاتها مع اسرائيل .. فكيف تفعل نفس الشيء مع جاراتها العربيات ؟! ومن المهم للغاية أن الرئيس مبارك لم يكتف بذلك فقط .. أضاف أن مصر لن تكون أرضا ولامجالا لأي عدوان ضد أي بلد عربي وخص بالذكر ليبيا .. وأضاف «نحن اساسا نرفض الحرب .. وقد أعلنا السلام مع اسرائيل .. فكيف نسمح بأن نستخدم أجواؤنا أو أرضنا كمجال لعدوان ضد دولة عربية ؟

وحرصا على مناخ السلام والتزام مصر تجاهه .. كان ازاما – وقد أدت سياسة الرئيس مبارك إلى تحسين المناخ السياسى العربي بصفة عامة ، وجعلت الحديث عن عودة العلاقات المصرية العربية .. قابلا للمناقشة – كان من الضرورى تحقيقا للاتساق بين عناصر السياسة الخارجية المصرية .. التأكيد على أى تقارب مصرى – عربى محتمل ان يكون على حساب الاختيار المصرى للسلام .

لقد واكب تولى الرئيس مبارك للرئاسة في مصر .. تغيرا هاما في ظروف منطقة الخليج بسبب تصاعد الصراع العراقي الايراني . فقد كان طبيعيا أن تبدى مصر إهتماما أكبر بأمن الخليج .. باعتباره جزء لايتجزأ من الامن القومي العربي وبالتالي جزء من أمن مصر .. وقد ذكر الرئيس « إن مصر لاتقبل أي مساس بأمن الدول العربية في الخليج وسلامة أراضيها . . وتقف بحزم ضد التهديدات والاعمال الرامية إلى الاحتلال بحق شعوبها الشقيقة في الحياه الأمنة المستقرة » . وإنه اذا طلب من مصر مساعدة بهذا الصدد فسئوف تقدم المساعدة في الاطار والحدود التي يمكن أن تعمل فيها . . فتتعاون بالاسلحة أو بأي إمكانيات أخرى متاحة . لأن مايهدد أمن الخليج يوثر على أمن مصر ، ولذلك كان طبيعيا أن تعرب مصر في كل مناسبة عن الامل والرغبة في إنتهاء هذه الحرب ، وفي نفس الوقت استمر الموقف المصرى المؤيد المصرى المؤيد للعراق من الناحية العملية القومية ، والذي تمثل في إمداد العراق بالاسلحة والذخائر التي طلبتها . وهذا يفسر لنا مدى إنتماء مصر العربي .

وفى إطار هذا الموقف القومى استنكرت مصر وقوف أى دولة عربيه فى صف الموقف المعادى للعراق. لقد كانت سياسة مصر تجاه الحرب العراقية / الايرانية ترجمة عملية حقيقية للالتزامين الاساسيين فى سياستها الخارجية:

الأول : الترامها القومى بالوقوف إلى جانب الدولة العربية المعرضة للعدوان الثاني : إلتزامها تجاه السلام وذلك بالدعوة إلى وقف الحرب العراقية الايرانية.

استكمال تحرير سيناء

١ - مراحل الانسحاب النهائي:

ارتباطا بتراب مصر « سعت مصر من اجل استكمال تحرير سيناء بتنفيذ المرحلة الثانيه والاخيرة من مراحل الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الجزء الباقي من سيناء والواقع بين خط العريش – رأس محمد وخط الحدود الدولية الشرقيه بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا الصيغه التي استخدمت في معاهدة السلام والتي كان من المقرر ان تكمل بعد ثلاث سنوات من تسليم وثائق التصديق على المعاهدة في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .

وكان قد تم تحرير واسترداد الجزء الاكبر من سيناء في اطار المرحلة الاولى المنسحاب الاسرائيلي والتي انتهت في يناير ١٩٨٠ حيث بدأت مشروعات تعمير سيناء وريطها بوادى النيل وتحويلها الى منطقة استراتيجية متكاملة تمثل درع مصر الشرقي .. ومن اجل ذلك تم اعادة تقسيمها اداريا الى محافظة جنوب سيناء نظراً لاتساع واحدة ، فقسمت الى محافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء نظراً لاتساع مساحتها الكبيرة والتي تبلغ ٦٠ الف كيلو متر مربع . كما تم ضم مساحات من ارض سيناء الواقعة مباشرة شرق القناه لتصبح جزءاً من محافظات القناة الشعد والاسماعيلية والسويس ويذلك أصبحت اراض هذه المحافظات واقعه على ضفتي القناة ، ولم تعد القناة حاجزا جغرافيا واداريا في ان واحد يفصل سيناء عن وادى النيل بعد ان اصبحت اجزاء من اراضيها .. جزءاً من بعض

محافظات الوادى وفي نفس الوقت بدأ تنفيذ المشروعات العملية للربط الجغرافي بين وادى النيل وسيناء فانشئ نفق احمد حمدى شمال السويس ليمر تحت قناة السويس محققا الربط المباشر بين غرب وشرق القناة .

لقد اصبحت سيناء ارض الامل والمستقبل والميدان الواسع الذي يحقق لشباب مصر أماله وطموحاته .

وقبل أن تنفذ المرحلة الثانيه للانستاب الاسرائيلي . كان لزاما حل مشكلة القات المحايدة اللازمة لبناء السلام وحمايته على جانبي الحدود بين مصدر واسرائيل .

كان من المقرر وفقا لنص المعاهدة ان يطلب من مجلس الامن امداد الدولتين بقوات حفظ السلام تكون تابعه للامم المتحدة وتقدمت مصر بهذا الطلب فعلا الى مجلس الامن ولكنها تلفت رداً سلبيا في ١٨ مايو ١٩٨١ من رئيس مجلس الامن في ذلك الوقت ويشير الرد الى عدم وجود توافق اراء بين اعضاء المجلس في هذا الصدد وكان ذلك يعنى ان المنظمة الدولية كانت عاجزه عن ممارسة مسئولياتها تجاه السلام لاسباب عديدة كان ابرزها موقف الاتحاد السوفيتي الرافض لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية والذي لوح باستخدام حق الفيتو لمنع صدور القرار .

وقد انتقدت مصر هذا السلوك الذي ليس له ما يبره من بعض النول الاعضاء في مجلس الامن ارفضها قيام الامم المتحدة باهم واجباتها وتعويق عمل مجلس الامن في تحمل التزاماته في حفظ السلام والامن الدوليين .

٢ - القوة المتعددة الجنسيات :

وكان لا بد من البحث عن البديل المناسب ، وخوض تجربه جديدة ما بالتفاوض من اجل اقامة عمليه حفظ سلام على نمط جديد بانشاء قوة دواية متعدده الجنسيات خارج نطاق الامم المتحدة – كاسلوب جديد في تنفيذ احكام مجلس الامن رقم ٢٤٢ الخاص بترتيبات الامن وقد امكن انشاء هذه القوة المتعددة الجنسيات بعد التوصيل الى اتفاق حول تكوينها وبورها وكان للولايات المتحدة دوراً اساسى في التوصيل الى الذي وقع في واشنطن في يوليو ١٩٨١ .

وقد حددت السمات الميزة لهذه القوة التكون كالاتي:

- تشكل القوة من وحدات تنتمى الى دول متعدة ، تمثل مناطق جغرافيه مختلفة طبقا لمبدأ التوزيع الجغرافي الوارد في ميثاق الامم المتحدة لاصياغ صيفه الحياد على اى نشاط تمارسه .
- ان تكون القوة رمزية لا تتضمن قوات محاربة ولكن وحدات محدودة العدد والتسليم مهمتها محددة بمبادئ الامم المتحدة وميثاقها ومعاهده السلام المصرية الاسرائيليه .
- واجبها هو الاشراف على تنفيذ المعاهده والتزام طرفيها بما جاء فيهاخاصة ما يتعلق فيها بترتيبات الامن في المناطق العازلة والمحدودة القوات والتسلح على جانبي الحدود ،
 - الا توكل لهذه القوة اي مهام عسكريه او استراتيجية .
- تتواجد القوة في المواقع التي حددتها المعاهدة وكلها واقعه على خط الحدود الدولية لاداء مهامها في حفظ السلام وليس لاهداف عسكريه او استراتيجية .

۳ - سیاسه مصر بعد ۲۵ ابریل ۱۹۸۲:

كان يوم ٢٠ ابريل ١٩٨٢ يوماً مشهوداً في تاريخ مصر فقد نجحت مصر مز استرداد كل ترابها الوطنى في شبه جزيره سيناء بعد احتلال دام خمسة عشرة عاما وقد تصور البعض ان هذا اليوم هو بمثابه بدايه مرحلة جديدة اسياسه مصريا مختلفة تماما بعد ان حققت مصر اهدافها .

وكما دار الجدل حول احتمالات تغيير سياسه مصر الخارجية عقب رحيل الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٨١ إشتد جدل مشابه بعد رحيل اخر جندي السرائيلي عن سيناء يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ كان هذا البعض يرى ان سياسية مصر لابد وان تتغير بشكل جوهري بينما كان البعض الاخر يرى انه ان يحدث اي تغيير في سياسه مصر الخارجية بعده .

غير ان ذلك لم يمنع من القول بأن مركز مصر ومكانتها في الساحه الدوليه والاقليميه قد اختلف عما كان عليه قبل ذلك .

من ناحية اخرى فلم يكن هناك رغم اختلاف الاراء فى ان السياسه الخارجية المصريه سوف تتسم بالإستمرارية بحكم انها نابعة من مواقف محدده استندت الى ثوابت تتمثل فى عوامل استراتيجية وسياسيه وجغرافيه وتاريخية .

أ - مكانه مصر النولية

ان مركز مصر ومكانتها الدوليه قد اختلف دون شك بعد ٢٥ إبريل ١٩٨٢ لاسباب رئيسية يمكن اجمالها في الاتي :-

- ان اتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في موعده المحدد انما يؤكد للعالم عامة وللعالم العربي خاصة ان استراتيجيه مصر قد نجحت مهما طال الزمن وانها واجهت تحدى السلام وحققت بطلبها الذي اعلنه الرئيس السادات من فوق منبر الكنيست الاسرائيلي في نوفمبر ۱۹۷۷ وهو الانسحاب الكامل من كافة الاراضي المصريه التي تم احتلالها في يونيه ۱۹۲۷ .
- اثبتت مصنر العالم عامة والعالم العربي خاصة ان اسلوبها السياسي والدبوماسي بشأن فعالية التناقض والحوار من اجل السلام اجدى وانفع من اسلوب المواجهة والرفض ورفع شعارات الحرب التي لن تقع وان الطريق الذي وضحت معالمه واصواه في كامب دفيد قد نجح في استرداد كل الاراضي المصريه.
- انه بانتهاء مرحلة هامة في عملية السلام بدأت مصر مرحلة جديدة تكرس لها جمهودها من اجل تحقيق الانسحاب من الاراضي الفلسطينيه والاراضي العربيه الاخرى المختله منذ يونيو ١٩٦٧ ان هذا التوجه المصرى الذي ما زال مستمراً بكل الجدية حتى يومنا هذا الذي يمثل الخط الاستراتيجي الاساسي الذي اتبعته مصر قد نبع اساساً من حقيقة النجاح الذي حققه مصر في

- حرب اكتوبر ٧٣ والذى دفع بمسيره السلام منذ ذلك التاريخ من اجل تحرير الاراضى العربيه من الاحتلال الاسرائيلي .
- لقد اتاح انتهاء هذه المرحلة الفرصه امام جهود مصر السياسيه والدبلوماسية لتوجه اهتماماتها وطاقاتها لمزيد من التحرك الايجابي على الصعيد العربي , والصعيد الافريقي وكذا على صعيد حركة عدم الانحياز من اجل تحقيق هذه السلام والرخاء لشعوب العالم الثالث .

ب – سياسه ثابته لم تتغير

من ناحية اخرى فقد تأكد أن سياسه مصدر الخارجية ظلت ثابته لم تتغير وإن مبدأ الاستمرارية هو الذي ساد قبل وبعد ٢٥ إبريل ١٩٨٢ من خلال:

- تأكيد مصر على استمرارها في تنفيذ الاتفاقات والتعهدات المبرمة التي التزمت بها تجاه اسرائيل وإنها تسير في اتجاه الحفاظ على مستوى مناسب لهذه العلاقات مع امكانيه تدعيمها اذا ما تخلت اسرائيل عن سياساتها الاستفزازيه والمعادية للعالم العربي .
- استمرار الجهود المصرية في التفاوض مع الجانب الاسرائيلي والجانب الامريكي من اجل التوصل لطريق لحل القضية الفلسطينيه من جميع جوانبها خاصه حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعه.
- ان عروبه مصر امر تفرضه طبيعه الاشياء وجوهر الامور وان يستطيع اى قرار عربى ان يغير من هذه الحقيقة او ينفى انتماء مصر للعالم العربي وهذا الإنتماء قائم قبل وبعد ٢٥ إبريل ١٩٨٢ وان مصر قد رحبت دائما بعودة علاقات الود والتعاون مع من يشاء من العواصم العربيه غير ان ذلك ان يكون على حساب علاقات مصر باسرائيل او يغير من التزاماتها تجاه السلام الذى انتهجته السياسه المصرية .
- سبق أن أعلن الرئيس مبارك في ديسمبر ١٩٨١ إن عودة السفراء العربي الي · القاهرة أمر متروك الدول العربيه فهي صاحبة الشأن في هذا المجال وفي أ

يناير ٨٢ اعلن الفريق عبد الحليم ابو غزاله وزير الدفاع ان استراتيجيه مصر تشمل تقديم العون لاية دوله عربيه تتعرض لعدوان خارجى وكان المثل واضحا تماما فيما قدمته وتقدمه مصر للعراق من عون عسكرى كبير ممتد منذ بدء حربها ضد ايران .

واخيراً فقد اكدت دلائل ٢٥ إبريل ١٩٨٢ – كما اكد الرئيس مبارك ان السلام بين اسرائيل والعرب بما في ذلك الفلسطينون هو الاختيار الوحيد المتاح الشعوب المنطقة وان الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين يعنى الاعتراف بالحقوق وليس بالمؤسسات والمنظمات .

قضيية طسابا

۱ - مسمار جحا

عقب إبرام معاهده السلام المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ .. وتقرر فيها الانسحاب الاسرائيلي الشامل من شبه جزيره سيناء .. عز على اسرائيل ان تترك سيناء دون ان تدق اسفينا أو تترك « مسمار جحا » في سيناء ليكون مثاراً لمشكلة استمرت سبع سنوات كامله في جدل عقيم من اجل عدة مئات من الامتار ارادت اسرائيل ان تمد اطماعها اليها .. ليصبح لها قدم محتفظة بها داخل الاراضي المصريه واختار منطقة طابا ذات الاهميه الاستراتيجيه الحيوية لتنفذ فيها هذه الرغبه العدوانيه .

هكذا قررت اسرائيل - بعد توقيع المعاهده الاسراع في مد الاقليم الضيق المحيط بميناء ايلات الواقع على قمة خليج العقبه حيث لا يزيد ساحل اسرائيل في هذه المنطقة عن ١٥ كيلو متراً .

أرادت اسرائيل ان تحول منطقة طابا الى منتجع سياحى ، فقامت ببناء فندق كبير في وادى طابا وسمحت الرأسمالي الاسرائيلي رافي نيلسون باقامة هذا الفندق واقامة شاطئ سياحى خاص بالقرب منه يأتي اليه السائحون والاسرائيليون

المقيمون في ايلات . وقد حدث ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الدولتان ، مصر واسرائيل ، تنفيذ التزاماتها الواردة في المعاهده .. فاسرائيل بدأت الانسحاب من سيناء بينما بدأت مصر في الاعداد لاقامة علاقات طبيعيه مع اسرائيل ، ورغم ذلك لم تقم الحكومة الاسرائيليه بابلاغ مصر بما يتم من تغيير في احد مناطق الحدود المصريه .. الامر الذي دل على سوء نيه الجانب الاسرائيلي وتراخى الجانب المصري الذي لم يعترض على اقامة مثل هذه المنشآت السياحيه في الاراضى المصريه ولم يثر هذا الامر سوى بعد مرور حوالي عشرين شهرا على توقيع المعاهدة .

٢ - بوادر الخلاف:

ففى اكتوبر ١٩٨١ وخلال احدى الاجتماعات المستمرة بين الجانبين المصرى والاسرائيلى فى اللجنة العليا للتطبيع لبحث ترتيبات الانسحاب النهائى واستلام وتسلم المنطاق والاراضى والمنشآت .. بدأت اللجنه المشتركة فى رسم خط الحدود الدولية المشتركة تنفيذا للمعاهده بدءاً بمنطقة رفح على البحر المتوسط الى خليج العقبه . وتم الاتفاق على وضع كل او معظم علامات الحدود ما عدا العلامة الاخيره وهى رقم ٩١ الخاصه بطابا .

ووقع الخلاف بين الجانبين المصرى والاسرائيلى وعاولت اللجنه العسكريه المصريه الاسرائيليه جاهدة خلال اجتماعاتها المتعددة وزياراتها الميدانيه لخط الحدود في اطار عملية اعادة تعليم نقاط الحدود ان تصل الى اتفاق ولكن دون جدوى وفي مارس عام ١٩٨٢ قبل شهر من إتمام عملية الانسحاب الاسرائيلي الكامل من سيناء اعلن اللواء بحرى محسن حمدى رئيس الجانب المصرى في اللجنة العسكرية المستركة .. ان هناك خلافات بين مصر وإسرائيل على بعض النقاط وان هذه الخلافات يتم بحثها ، وان الموقف المصرى محدد وواضح في مسألة نقاط وعلامات الحدود حيث ان كل شئ يتم وفقا للخرائط والوثائق التاريخية الموجودة والتي توضح دون ادنى شك او غموض خط الصدود الدولية لمصر .. وقال انه لا خلاف بين الجانبين على إتمام الانسحاب حتى خط الصدود الدولية المولية المصر مع فلسطين تحت

الانتداب واكن الخلاف يتركز حول تفسير وجهه نظر كل جانب لوضع نقاط وعلامات الحدود على هذا الخط وان الخلاف في التفسير بين الجانبين المصرى والاسرائيلي لا يزيد عن بضعة امتار في بعض النقاط ويصل الى ١٠٢٠ متر في اكبرها ، وان هناك خلافا اساسيا حول نقطة طايا .

كانت هذه هى اول مرة يعلن فيها رسمياعن وجود هذا الخلاف حول طابا .
وبعد ايام اعلن كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصريه بعد
لقاء تم بينه وبين اريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي في سيناء — باعتبارهما
رئيسي المجانبين المصري والاسرائيلي في اللجنة العليا لترتيبات الأنسحاب — ان
هناك خلافا في وجهات النظر حول نقطه طابا وان مصر لن تتنازل او تفرط في
سنتيمتر واحد من أراضيها ، وإن الحفاظ على وحدة التراب الوطني المصري هدف
اساسي وركيزه لاي تحرك . وإشار إلى أن هذا الخلاف نشأ حول تفسيركلمه الميول
الشرقية لتل طابا حيث أن الوثائق التاريخيه والخرا نط الموجوده لدى الجانبين
المصرى والاسرائيلي توضح خط الحدود بالتفصيل في كافة المواقع وفي منطقة طابا
تؤكد أن نقطه الحدود تقع على الميول الشرقيه لتل طابا ، وإن الخلاف ينحصر حول
تفسير اسرائيل لمكان هذه الميول حيث يحدد لها الاسرائيليون موقعا مخالفا لمقعها
المحدد الذي نعرفه وإن مساحة الخلاف هذه لا تتجاوز ١٠٢٠ متراً أن مصرمتأكدة
انها ستتمكن من أزالة هذه العقبة حيث أن الحق في جانبها وفقا للواقع وعلى
الساس ما توضحه اتفاقيه عام ١٩٠١ بخصوص مسألة طابا حيث أن طابا مصرية
مائه في المائه .

٣ - موقف مصر المبدئي

كان مرقف مصر المبدئي واضحا وصريحا وهو انه لا تنازل ولا تفريط في حبة رمل واحدة من سيناء وان اى خانف حول العدود يجب ان يحل ووفتا المادة السابه من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية والتي تنص على الاتى :-

- تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهده عن طريق المفاوضه .
- اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق التفاوض تحل بالتوفيق أو تحال الى
 التحكيم .

وهكذا تحدد هذه الماده ثلاث وسائل لحل اى خلاف اولها مزيد من المفاوضات وثانيها: التوفيق عن طريق وسيط ثالث وثالثها: التحكيم الدولى وأبدت مصر رغبتها في اللجوء الى التحكيم حيث ان الخلاف ام يمكن حله عن طريق المفاوضات ورفض الجانب الاسرائيلي رغبة مصر في اللجوء الى التحكيم بحجة انه لم يتم بعد استنفاذ وسيلة المفاوضة او وسيلة التوفيق التي تنص عليها الماده السابقة.

وفى هذا الوقت علم الجانب المصرى ان اسرائيل قامت ببناء فندق ضحم فى وادى طابا وان هذا الفندق بدأت انشاءاته بعد توقيع اتفاقيه السلام ولم يتم الانتهاء منه حتى ذلك الوقت .

وقبل لانسحاب لاسرائيلي قامت مصريتشاطد بلوماسي مكثف وقدمت اسانيدها وحججها المختلفه وهي:

- ان العلامة رقم ٩١ موجودة في طابا .
- تؤكد المرائط حق مصر في طابا وان طابا مصرية .
- وصف المنطقة التي تضمنته الاتفاقات والمواثيق الدوليه يؤكد مصريه طابا .
- ان اسرائيل عقب عدوان سنه ١٩٥٦ وعند إنسحابها من سيناء في ١٩٥٧ الى الحدود الدوايه المصرية تم انسحابها ووفقا للمفهوم المصرى .
 - ان المشكلة فنيه يمكن ان تتم تسويتها عن طريق الخبراء .
- اما الجانب الاسرائيلي فقد ادعى انه كان هناك خطأ في رسم الحدود الدولية لحسر وان موقف اسرائيل ليس سوى تصحيح لهذا الخطأ ومن ثم لا بد من الرجوع الى المادة السابقه في معاهده السلام بين اسرائيل ومصر .. ويرد الجانب المصرى على هذا الادعاء الاسرائيلي بأن النزاع حول طابا هو نزاح فني متعلق بتفسير نصوص وقراءة خرائط وبالتالي فيجب ان تتم التسويه وفقا التحكيم وقرار التحكيم قرار ملزم .

٤ - اتفاق ٢٦ ابريل ١٩٨٧

استمرت الجهود والاتصالات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على اعلى مستوى وفي ليلة ٢٤ ابريل عام ١٩٨٧ وقبل الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء بساعات وصل الوفدان الامريكي والاسرائيلي الى القاهره و عقدت جلسة مباحثات ثلاثيه في وزارة الخارجية المصرية استمرت حتى منتصف الليل وغادر الوفدان القاهره الى تل ابيب لعرض الافكار النهائية على الجانب الاسرائيلي .

وفي مساء ٢٦ ابريل سنه ١٩٨٧ وقع كل من السفير الشافعي عبد الحميد وكيل وزارة الخارجية المصريه وديفيد كيمخا سكرتير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية اتفاقا بين مصر واسرائيل حول اسلوب واسس تسويه الخلاف حول نهايه خط الحدود في منطقة رأس طابا على خليج العقبه وذلك وفقا للاسس التاليه:

- الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء خط الحدود الدولية الذي تراه مصر.
- ان تتواجد القوات المتعددة الجنسيات والمراقبون في المنطقة المختلف عليها الى
 ان يتم الاتفاق بشكل نهائي على الحدود
- عدم قيام اسرائيل بأية انشاءات جديدة في المنطقة حتى يتم التوصل الى حل
 نهائي للخلاف بالتوفيق او التحكيم .
- تبدأ الاجتمعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابقة من معاهده السلام المصريه الاسرائيليه وهي التي تنص على التوفيق أو التحكيم وذلك بعد أن استنفذ الطرفان سبل التفاوض حول هذا الخلاف.
- تشترك الولايات المتحدة الامريكية في هذه الاجتمعات بناء على طلب الطرفين لقد ظلت هذه المبادئ الخمسة التي تحكم الاوضاع في منطقة طابا المتنازع عليها حتى تم التوصل الى الحل النهائي للمشكلة بصدور قرار لجنه التحكيم الدوليه عام ١٩٨٩ .

وتبعا لما تم الاتفاق عليه بشأن طابا انتقلت وحده للقوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام لتنتشر في مساحه كيل مترين تحيط بمنطقة الفندق وتحددت مهمة

هذه القوة التي تمركزت في المنطقة المتنازع عليها بأنها الصفاظ على أمن وسلامة المنطقة ومراقبه من ينتهك الشروط المتفق عليها ، واعادته الى السلطات التابع لها سواء اكانت مصريه ام اسرائيلية نظرا لعدم وجود اية سلطة مدنيه في هذه المنطقة.

في ذلك الوقت شكلت مصر لجنه قانونيه تضم مجموعه من الاساتذة والخبراء المتخصصين في القانون النولي برئاسه الدكتور وحيد رأفت لدراسة الجوانب القانونيه للتوفيق والتحكيم، والنواحي المكملة له الخاصة بموضوع طابا. كما شكلت لجنة فنيه برئاسه اللواء محسن حمدي للاتفاق على النظام الذي سيسود هذه المناطق المتنازع عليها خلال المرحلة الانتقاليه وتري مصر اللجوء الى التحكيم في المقام الاول لحل المشكلة.

والملاحظ انه حتى نهايه عام ١٩٨٧ لم يكن الاتفاق قد تم على الاسلوب الذى سيتم بمقتضاه تسويه هذا الخلاف كما ان الجانب المصرى يرغب فى تحديد فتره زمنيه التى يمكن خلالها ان يصدر قرار لجنه التوفيق وربط التوفيق بالتحكيم بمدة زمنيه . اما الجانب الاسرائيلى فقد سعى دائما الى كسب الوقت والوصول الى حل وسط وهو تقسيم منطقة طابا المتنازع عليها بين كل من مصر واسرائيل بحيث يقع الفندق فى الجانب الذى سيؤول الى اسرائيل ، فى حاله تطبيق هذه الاقتراح . وهذا يدل على ان الجانب الاسرائيلى لم يكن واثقا من نتيجه التوفيق او التحكيم لضعف يدل على ان الجانب الاسرائيلى لم يكن واثقا من نتيجه التوفيق او التحكيم لضعف تقريط فى نره رمل واحدة ، مما يدل على انه واثق فى ان قرار التوفيق او التحكيم سيكون فى صالحه . كما نلاحظ ايضا ان الجانب المصرى كان يسعى لادخال الجانب الامريكى كطرف شريك فى الازمة بينما يسعى الجانب الاسرائيلى الى عدم الشتراك الجانب الامريكى حتى لا يأخذ النزاع على طابا طابعا دوليا يبعده عن الطابع الثنائى .

كان من المتوقع من البداية ان عملية حل انمة طابا سوف تطول ، لان الجانب الاسرائيلي قد لجأ الى الماطله حتى يمكن ان يفرض الامر الواقع على الجانب المصرى الذى احس بخطورة هذا الوضع وادرك ابعاده ، الامر الذى دفع مصر الى

توجيه خطاب من وزير خارجية مصر كمال حسن على الى وزير خارجية اسرائيل في ذلك الوقت اسحق شامير في مايو ١٩٨٢ .. يتضمن وجهه نظر الجانب المصرى في ضرورة الالتجاء الى التحكيم في اسرع وقت ممكن حتى لا يؤثر مثل هذا الخلاف على تعليم الحدود على العلامات الطبيعيه بين البلدين وتطورها مستقبلا. وحتى لا يتولد الشعور لدى الشعب المصرى بالاحباط في بداية مرحلة العلاقات الطبيعيه بين البلدين تجاه احترام احكام معاهده السلام التي نصت بوضوح في مادتها السابعه على اللجوء للتوفيق اوالتحكيم على ما يطرأ من خلاف حول تطبيق او تفسير المعاهده.

ومهما يكن من امر فانه لا يصح التهوين بحال من أهميه عنصر الزمن في مسألة الحدود خاصه وإن القانون الدولي نفسه لا يملك تجاهله كما لا يجب أن يترك عنصر الزمن ليتحول معه الاحتلال المؤقت الي حيازه دائمه .

الغزو الاسرائيلي للبنان وردود الفعل المصريه

١ - النيه مبيته للغزو :

فى الوقت الذى كانت مصر مشغوله بترتيب اوراقها ومسيرتها السياسيه مع بدايه عهد جديد هو عهد الرئيس حسنى مبارك فى هذا الوقت الذى ركزت فيها مصر على هدف السلام الشامل والمصالحة العربيه فاجأت اسرائيل العالم كله فى اوائل يونيه ١٩٨٧ ، بشن هجوم عسكرى واسع النطاق ضد الاراضى اللبنانيه حيث اجتاحت القوات الاسرائيليه اراض لبنان فى اضخم عمليه عسكريه قامت بها ضد حركة المقاومة الفلسطينيه حتى ذلك الوقت ظهر ذلك واضحا من حجم قوات الغزو التى بلغت اكثر من مائه وعشرين الفا تصحبهم مئات الدبابات والطائرات وقد انطلقت قوات الغزو على اساس ان هدفها هو تأمين الحدود الاسرائيليه من هجمات الفدائيين الفلسطينيين بالاضافه الى الانتقام من محاوله الاعتداء على السفير الاسرائيلي فى لندن والتى اتهمت المقاومة الفلسطينيه بتدبيرها .

وقد تأكد فيما بعد ان خطة الغزر كانت قد اعدت منذ وقت طويل وانها كانت جاهزه للتنفيذ تنتظر فقط التوقيت الملائم من وجهه النظر الاسرائيليه وقد كانت حادثه الاعتداء على السفير الاسرائيلي في لندن هي الزريعة التي تعللت بها اسرائيل لشن الهجوم الكبير.

من هنا فان الاهداف الاسرائيليه المعلنه لم تكن تمثل الاهداف الصقيقيه التي تسعى اليها اسرائيل من وراء غزوها للبنان فقد اتضحت هذه الاهداف الصةيقية للعمليه العسكريه الواسعه المدى والتي تكشفت اثناء تنفيدها فاسرائيل تريد اولا ان تقضى على وجود المقاومة الفلسطينيه في لبنان مرة واحدة والى الابد — كما تصورت كذلك كانت تهدف الى استغلال العمليات العسكريه والوصول الى اماكن تجمع الشعب الفلسطيني في لبنان في القضاء على اكبر عدد ممكن من هذا الشعب ومذبحه صبرا وشاتيلاخير شاهد على ذلك فضلا عن قيامها بالقصف المنظم المخيمات والتجمعات البشرية الفلسطينيه وكانت تستهدف كذلك نطاق وجودها في جنوب لبنان واقامة الدويلة العميلة ثم التوصل الى معاهده سلام مع لبنان تؤدى الى اخراج القوات السوريه من لبنان بهذا كانت اسرائيل تتوهم انها ستحقق الامن لنفسها وستقضى على حركة المقاومة الفلسطينيه وتجهز بذلك على فكرة انشاء دولة فلسطينيه في الضفة الغربيه وقطاع غزه .

٢ - رد فعل مصر أقوى الردود العربيه:

وكان طبيعيا ان يثير الغزو الاسرائيلي للبنان ردود فعل حاده في مختلف لعواصم العربيه ولكن على عكس ما كان منتظراً - طغى الفعل المصرى على ردود الفعل الصادره من معظم الدول العربيه فالمعروف ان مصر هي الدولة العربيه الوحيده التي ترتبط بمعاهده سلام مع اسرائيل منذ مارس ١٩٧٩ كما انها الدولة العربيه التي فرضت عليها القطيعه بواسطة الدول العربيه .. ورغم ذلك فانه لا السلام المصرى الاسرائيلي ولا القطيعه العربيه مع مصر منعت مصر من ان تتخذ الموقف المدى يحتم عليها التزامها القومي فاتخذت موقفا حازماً من الغزو الاسرائيلي للبنان ولم يقتصر الموقف المصرى على إدائه هذا الغزو فحسب انما امتد ليشمل تحركا

واسع النطاق يهدف الى تطويق النتائج السلبيه للعدوان الاسرائيلي على مستقبل السلام في المنطقة .

فمن المعروف ان السلام المصرى الاسرائيلى تعرض لتحديات عديدة خلال السنوات الثلاث التى سبقت الفزو الاسرائيلى للبنان غير ان هذه التحديات مرت بون ان تصيب العلاقات المصريه الاسرائيليه بهذه حقيقة فقد ظلت مصر حريصة في المرات السابقه على حصر ربود الفعل لاعمال اسرائيل الاستفزازيه ولكن في هذه المره اختلف الامر وبدى انه لم يعد كذلك بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان فقد بادرت مصر بادانه هذا العدوان . وتحذير اسرائيل من النتائج الخطيره التي ستترتب عليه .

وسرعان ما خيم الغزو الاسرائيلي البنان على العلاقات المصريه الاسرائيليه ليبرز الهوة الواسعه التي تباعد بين وجهتي نظر البلدين وقد استند الموقف المصرى عشبة بدء العدوان الاسرائيلي في ٦ يونيه ١٩٨٢ على مطلبين :

- وقف العنوان الاسرائيلي على لبنان فوراً.
- الانسحاب السريع من كل الاراضى اللبنانيه دون قيد او شرط حتى لا تتأثير
 العلاقات بين مصر واسرائيل .

وفي اطار هذا الموقف بعث الرئيس حسني مبارك برسالة عاجلة الى رئيس الوراء الاسرائيلي مناحم بيجن يطالبه الانسحاب الفورى من لبنان وفي نفس الوقت ركزت القاهره جهودها — عن ادراك مبكر بعدم جدوى الاتصال مع اسرائيل بصدد موضوع الغزو — على الولايات المتحدة الامريكية . ولاول مره تصدر وزاره الخارجية المصريه يوم ٢ يوليو بيانا تعلن فيه « ان علاقة مصر باسرائيل قد تغيرت بعد عدوانها على الشعب الفلسطين والشعب اللبناني فقد هاجمت اسرائيل دوله عربيه واعتدت على الشعب الفلسطيني مخالفة بذلك روح اتفاقيه كامب ديفيد ولذلك فقدتوقفت العمليه التاليه للسلام وهي التوصل لحل باقي المشكلات القائمه » . فقدتوقفت العمليه التاليه للسلام وهي التوصل لحل باقي المشكلات القائمه » . وأكدت مصر في نفس الوقت تمسكها باطار كامب ديفيد وبمعاهده السلام مع السرائيل ، وكان معنى ذلك ان مصر تفصل في موقفهامن اسرائيل بين ما تم التوصل اليه بالفعل وبين تطور العلاقات في المستقبل .

٣ - اتصالات معلنه بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينيه

لقد أحدث الموقف المصرى تجاه العدوان الاسرائيلي على لبنان اصداء واسعه في العالم العربي عامه وفي الموقف الفلسطيني بشكل خاص ، فقد رحبت الدوائر الفلسطينيه الرسمية لاول مره بهذا الموقف بينما قوبل من الجانب اخر بهجوم شديد من كل الدوائر الاسرائيلية ..التي شنت جميعها هجومها عنيفا ضد مصر لتأييدها منظمة التحرير الفلسطينيه ،، وتأكيدها على محورية المشكلة الفلسطينيه ،، بالنسبه لتحقيق السلام في الشرق الاوسط .

وقد اقترن التوتر الذي اصاب العلاقات بين مصر واسرائيل باتصالات مصرية فلسطينيه على المستوى الرسمي وبشكل معلن ، لاول مره منذ مبادرة السلام في عام ١٩٧٧ . وإزاء ذلك تحركت اسرائيل لاول مرة منذ بدايه الفزو للاتصال بالقاهره ، فبعث اسحق شامير وزير الخارجية في ذلك الوقت برساله الى كمال حسن على وزير الخارجية المصريه في محاولة لتبرير عمليه غزو لبنان والتي اسمتها « السلام في الجليل » الا ان هذه الرساله قد قوبلت بتجاهل من قبل الجهات المصريه . هكذا اصبحت الاتصالت المصريه الفلسطينيه لها الاولوية على العلاقات المصريه الاسرائيلي منذ بدايه الغزو الاسرائيلي في يونيو ١٩٨٧ احتفظت منظمة التحرير بمجموعه من اعضاء مكتبها في القاهره لتبقى على اتصال دائم بالقياده المصريه .

لقد شهدت هذه الفتره وما بعدها ، تنسيقا بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطنييه .. ارتبط بتزايد حجم الاتفاق المصرى الفلسطيني ، ولكن ظل هناك خلاف بين الطرفين حول فكره إقامه حكومه فلسطينيه في المنفى ، فقد عادت مصر الى اثاره هذه الفكرة التي سبق ان اقترحها الرئيس السادات منذ عام ١٩٧٧ وفي ٢ يونيو ١٩٨٧ ، اى بعد بداية الغزو الاسرائيلي للبنان باسبوعين – اعلن الرئيس مبارك ترحيب مصر باقامة حكومة فلسطينيه مؤقته في القاهره تباشر نشاطا سياسيا خالصا في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين دون اى نشاط عسكرى ، وأكن القاده الفلسطينيون ظلوا متحفظين على هذه الفكره بل قام بعضهم بمهاجمتها غير

ان هذا الموقف الفلسطينى بدأ يضضع للمراجعه مع بدء الرحيل الفلسطينى عن ابنان .. حيث صدرت تصريحات فلسطينيه تشير لاول مره الى إمكانية قبول فكرة اقامة حكومة فلسطينيه مؤقته ، وهو تطور ينسجم مع الدعوه المصريه الى اقامة هذه الحكومة .. والتى تحققت مؤخراً منذ سنوات قليله ارتبطت بهذا التطور الفلسطينى ترحيب مصر بالوثيقه التى وقعها ياسر عرفات في ٢٢ يوليو ٨٢ بقبول جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وهى الوثيقه التى تسلمها الكونجرس الامريكى .

نظرت القاهرة الى هذه الوثيقه من زاويه انها خطوه فلسطينيه جديده نحو السلام .. ومن هنا جاء الترحيب المصرى بها سريعا ، اذ وجدت مصر فيها فرصه جديده التأكيد على ضرورة اعتراف امريكا واسرائيل بالحقوق المشروعه الشعب الفلسطيني .

وقد طلب الرئيس مبارك من الرئيس الامريكي ريجان العمل على الاستفادة من هذا الموقف الفلسطيني لصالح الاستمرار في جهود السلام ، كما اصدرت وزارة الخارجية المصريه بيانا قالت فيه « ان الادارة الامريكية أمامها الان مبادرة فلسطينيه جديدة تتمثل في تصريح السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينيه بقبول جميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينيه » ودعا البيان الولايات المتحدة الامريكية الى ضرورة البدء فوراً في حوار مع الشعب الفلسطيني .

٤ - مصر تحتج على التغاضي الامريكي

رغم هذه الجهود المصريه من اجل تحريك موقف امريكي ايجابي يواجه الغزو الاسرائيلي بعد ان اوقفت اتصالاتها السياسيه مع اسرائيل .. الا ان الولايات المتحدة لم تتخذ اى موقف يؤدى الى ايقاف العدوان الاسرائيلي ، ومع ذلك فقد استمر التحرك المصرى يركز على دعوة واشنطن ومناشدتها ان يضطلع بمسؤلينها لوقف العدوان ، وعلى مدى إسبوعين ارسل الرئيس مبارك الى الرئيس ريجان ست رسائل ، ولكن الردود المقتضية التى تلقاها كانت كفيلة بإثارة شعور خيبة الامل في

القاهرة بينما وقفت الولايات المتحدة وحدها تدافع عن العدوان الاسرائيلي على لبنان في مجلس الامن .. الامر الذي حال دون نجاح المجلس في إصدار قرار حاسم ضد الفزو الاسرائيلي . وإزاء ذلك اعلن الرئيس مبارك في ٢٧ يونيو ٨٧ إستيائه من الموقف الامريكي فقال : « ان الموقف الامريكي من احداث لبنان لن يؤثر على العلاقات المريكية العربية .. العلاقات المريكية العربية .. فقد إهتزت صورة الولايات المتحدة ... لقد قلت لكل امريكي قابلته في مصر ان الوضع في لبنان يخلق مزيدا من المتاعب ، وسوف تفقد امريكا مزيدا من الارض بينما سيكسب الاتحاد السوفييتي اكثر »

وحاوات الادارة الامريكية إحتواء هذا الاستياء فاعلنت انها على إتصال بالحكومة المصرية لايجاد تفاهم بين البلدين . وظهر ان هناك حرصا امريكيا بان لا يتاثر مستقبل العلاقات مع القاهرة باحداث لبنان .

هذا الحرص الامريكي كان من العوامل الهامة التي حالت دون حدوث فتور في العلاقات المصرية الامريكية .. ولكن العامل الحاسم في هذا الصدد هوقناعة القيادة المصرية بحيوية الدور الامريكي التوصل الي حل شامل لازمة الشرق الاوسط . وأذلك عاد الرئيس مبارك ليؤكد ان الولايات المتحدة تملك جميع اوراق حل الازمة في الشرق الاوسط . ولكن هذا الموقف المصري من الدور الامريكي لم يحل دون تكثيف الاتصالات المصرية بالدول الاوربية حول نفس الموضوع بالذات مع فرنسا

٥ - اثر الازمة على مجالات العلاقات المصرية الاسرائيلية

1 - مصر تتصدى للعدوان:

يمكن القول إجمالا ان العلاقات المصرية الاسرائيلية قد شهدت تغييرا واضحاً منذ بداية الغزو الاسرائيلي البنان . فقد إمتد التوبر في العلاقات ليشمل عدة مستويات ، فعلى المستوى الدبلوماسي إمتنع الرئيس مبارك عن مقابلة السفير الاسرائيلي تعبيرا عن مدى إستيائه ورفضه لسياسة إسرائيل من اجل تحقيق

اطماعها في الاراضى العربية ، كما تم إستدعاءاسفير المصرى في تل ابيب في سبتمبر ٨٢ على اثر تصعيد العمليات العسكرية الاسرائيلية في لبنان واحتجاجا على لذابح التي جرت في بيروت الغربية ضد الفلسطينيين العزل في صبرا وشاتيلا ، إستمرار إسرائيل في إحتلال الاراضى اللبنائية ،

لقد اعلن الرئيس مبارك ان مصر ضد كل ما يحدث في بيروت من قتل البشر الابرياء بهذه الطرق الوحشية ، وفي نفس الوقت رفضت مصر إصرار إسرائيل على قامة منطقة منزوعة السلاح بعمق ٤٠ كيلو متر داخل الاراضي البنانية .. فضلا عن معارضتها لاية محاولة من جانب إسرائيل تستهدف تقسيم لبنان او المساس بوحدته الاقليمية او إستقلاله السياسي الكامل .

كانت هذه هى المرة الاولى التى تتخذ فيها مصر موقفا حاسما من السياسة لاسرائيلية ، لما متلته هذه السياسة من خرق تام لروح السلام بل ولاتفاق السلام ، كذا الإتفاق الذى تم التوصيل اليه عن طريق المبعوث الامريكي فيليب حبيب في الشرق الاوسط

وقد حددت مصر ثلاثة شروط لعودة السغير المسرى الي تل ابيب:

- إنسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان
- تحديد المسؤلية في مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا
- السير بالقضية الفلسطينية الى طريق الحل على اساس الاعتراف بحق تقرير المعير للشعب الفلسطيني

واعلنت إسرائيل ان سحب السفير المصرى ينطوى على نتائج خطيرة ، ورد يزير خارجية على ذلك بقوله : « ان الامر متروك لاسرائيل لاتخاذ الاجراءات التي زاها .. واكننا نعتقد انه من حقنا التشاور مع سفيرنا فيما نراه ضروريا او حتى سحبه إذا إقتضى الامر ذلك .. وهو امر لا يمثل إنتهاكا لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لانه قرارياتي في إطار السيادة المصرية » .

ب - تجميد مباعثات التطبيع وإستدعاء السفير المسرى:

ولم يقتصر التغيير الذي طراعلى العلاقات المصرية الاسرائيلية على المجال الدبلوماسي .. إنما إنعكس كذلك على مستوى عملية تطبيع العلاقات . فقد أدخل

الغزى الاسرائيلي عملية التطبيع في مناخ جديد حيث قامت مصر بتجميد المفاوضات الضاصة بالعلاقات التجارية المباشرة بين البلدين ، وكذلك الضاصة بالتعاون في مجال الطاقة كما شمل رد الفعل المصرى وقف تبادل وفود الشباب بين مصر وإسرائيل . وقد إمتنعت مصر ان إتخاذ اي إجراء يمس الخطوات التي تمت فعلا على طريق تطبيع العلاقات .. ولكنها أحجمت في نفس الوقت عن إتخاذ اي إجراءات جديدة لدعم التطبيع منذ بداية الغزو الاسرائيلي للبنان .

عندما بدا الغزو الاسرائيلي للبنان ، كانت مفاواضات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل متوقعة منذ ثلاثة اشهر .. على اثر إخفاق جولة مارس ١٩٨٢ بتل ابيب في تحقيق حد ادنى من الاتفاق . ولقد اظهرت الجولة إستمرار الخلافات الجوهرية بين مصر وإسرائيل حول قضايا القدس والمستوطنات والاجراءات الإسرائيلية في الضغة الغربية وقطاع غزة .. فضلا عن السلطات التي ستخول مجلس الحكم الذاتي المنتف .

ثم جاءت احداث الغزو الاسرائيلي للبنان لتشمل بداية موقف جديد للحكومة المصرية من مفاوضات الحكم الذاتي .. فعلى أثر مذبحة مخيمات صبراً وشاتيلا وأستدعاء مصر لسفيرها في تل ابيب .. شكلت لجنة بوزارة الخارجية المصرية كانت مهمتها إجراء تقييم شامل للعلاقات المصرية الاسرائيلية ، ومثلت هذه اللجنة بداية التحول الجديد في الموقف المصرى من المفاوضات الحكم الذاتي إذ أكدت مصر على ضرورة إنضمام اطراف عربية اخرى الى هذه المفاوضات ، وبالذات ممثلين عن الشعب الفلسطيني من إشارة واضحة عن دور منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المجال وهذا الوضع الذي كانت إسرائيل ترفضه تماما .

كما شمل التحول في الموقف المصرى ايضا عدم الاصرار على إطار كامب ديفيد ، كاساس لاستمرار مفاوضات الحكم الذاتى .. والقبول باية تسوية سلمية يتفق عليها جميع الاطراف ، وكان معني ذلك من وجهة نظر مصر أن الموقف اصبح يتخلب غمرورة توسيع نطاق تلك المفاوضات لتشمل اطراف عربية اخرى قد تضم منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد واجه هذا التطور في الموقف المصرى معارضة من إسرائيل التي رفضت أي مشاركة فلسطينية في عملية السلام ، وظلت ترفض هذا الوضع منذ ذلك الوقت ، وحتى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . وقد إستمر هذا الموقف الاسرائيلي يمثل احد العقبات الرئيسية امام تطوير مفاوضات الحكم الذاتي حتى توقفت تماما .

جـ - تدهور العلاقات:

وفى مشكلة طابا إتخذالضلاف بعدا جديدا بعد أحداث لبنان وإستدعاء مصر لسفيرها فى تل ابيب .. حيث توقفت المفاوضات بشأن طابا امام إصرار إسرائيل على بحث موضوع طابا داخل إطار العلاقات المصرية الاسرائيلية ككل . كما أرادت جعل إستمرار مفاوضات التطبيع بجوانبها المختلفة – والتى تم تجميدها – وعودة السفير المصرى لتل ابيب شرطا .. لاستئناف المحادثات حول طابا . وقد إزداد الموقف فى طابا تعقيدا بعد ان اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرار إفتتاح الفندق التى اقامته فى طابا وتشغيله .

هكذا يتضع مدى الاثر العميق الذى تركته عملية غزو لبنان في العلاقات المصرية الاسرائيلية .. حيث مثل هذا العدوان تحديا سافرا لكل ما إتخذ من خطوات بشان إرساء قواعد السلام في المنطقة .. واصبح هناك تساؤلات عديدة حول مصير العلاقات المصرية الاسرائيلية وتاثير ذلك على إستمرار مسيرة السلام وعلى إستمرار الاستقرار والامن في المنطقة .

لقد شهدت العلاقات في هذه المرحلة تدهورا اساسيا ، إستمر إشتداده مع تفاقم الخلاف حول موضوع طابا .. وإصرار مصر على موقفها وإحتفاظها بسيادتها الكاملة على تلك المنطقة بل إتخاذها موقفا يمكن وصفه بانه اكثر تشددا عن ذي قبل.

كذلك بقيت مسالة إستئناف مفاوضات الحكم الذاتى معلقة فى الوقت الذى توقفت فيه عملية تطبيع العلاقات بدرجة غير مسبوقة منذ بدء العلاقات المصرية الاسرائيلية ،

واخيرا فإن الجهود الضخمة التي بذلتها الدبلوماسية المصرية .. منذ قيام إسرائيل بالهجيم على لبنان ، ولم تنجح في ربط خروج الفلسطينيين من لبنان بحل شامل للمشكلة .. ولذلك اعلنت مصر تحفظها على الخطة التي توصل اليها المبعوث الامريكي فيليب حبيب والتركيزعلي ترحيل المقاومة في لبنان . وفي ١١ اغسطس ٨٢ اعلن مبارك « أن ترحيل الفلسطينيين من لبنان دون أن يكون هناك وعدا بإيجاد اعلن مبارك « أن ترحيل الفلسطينيين من لبنان دون أن يكون هناك وعدا بإيجاد تسوية سلمية شاملة .. سيؤدي الى تعقيد الموقف اكثر مما كان عليه » . ولكن إضطرار المنظمة الى الخروج من لبنان ، دفع مصر الى تحديد موقفها من مستقبل

التسوية في الشرق الاوسط ، وقد وضع الرئيس مبارك ثلاثة شروط رئيسية لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي وهي :

- إعتراف امريكا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المسير
- ضرورة وقف كل الانشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل في الاراضي
 المتلة
- إتضاد إجراءات معينة لإعادة الثقة الى المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع

ثم عادت القاهرة لتضيف شرطا جديدا وهو الحصول على تفسير امريكى واضح لإطار كامب ديفيد ينطوى على تحديد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لذلك لايمكن القول ان من النتائج الهامة للغزو الاسرائيلي في لبنان بلورة موقف مصرى واضح من الحل الشامل لأزمة الشرق الاوسط وبالذات المشكلة الفلسطينية

٦ - مبادرة السلام وازمة لبنان :

أ - مبادرة ريجان:

ليس ثم شك فى ان الازمة اللبنانية التى نجمت عن قيام إسرائيل باجتياع الاراضى اللبنانية فى شهر يونيو ١٩٨٢ .. قد احدث ربود فعل هائلة على مستوى العالم عامة ومستوى الشرق الاوسط على وجه التحديد .. خلقت إحساسا حقيقيا بمدى حاجة الشرق الاوسط الى جهود كثيفة تقوده الى الاستقرار والأمن وتحقق له السلام .

وقد افرزت الازمة مبادرتين للسلام في المنطقة صدرتا في وقت واحد تقريبا الاولى هي مبادرة الرئيس ريجان التي طرحت في اول سبتمبر١٩٨٧ ثم مبادرة فهد التي عرفت باسم مبادرة فاس نسبة الى مدينة فاس المقربية التي عقدت فيها القمة العربية في ٢ سبتمبر ١٩٨٧

ومن المعروف أن البداية القعلية لعملية السلام في الشرق الاسط قد إرتبطت اليحد كبير بنتائج حرب لبنان ومن أهم هذه النتائج :

- خروج قوات المقاومة الفلسطينية وقيادات المنظمة من لبنان وما يعنيه ذلك من تفتدت للبنية العسكرية للمنظمة
 - وضوح التفوق العسكرى الاسرائيلي
- تصاعد الضلافات العربية بصورة عامة بشكل غير مسبوق تجاه الفزو
 الاسرائيلي وقد تضمنت المبادرة الامريكية النقاط التالية :
- * التجميد الفورى لاقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة
 - * الانتخاب الحر اسلطة ذاتية فلسطينية في الاراضي المحتلة
- الانتقال السلمى والمنظم السلطة الداخلية من الحكومة الاسرائيلية الى
 السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال ه سنوات
- * الوضع النهائي لهذه الاراضي يجب ان يكون الحكم الذاتي الكامل بالمشاركة مع الاردن
 - * إجراء مفاوضات حول وضع القدس التي يجب ان تبقى موحدة

وقد اوضح ريجان ان بالاده لا تؤيد قيام دولة فلسطينية ، ولا ضم اسرائيل لهذه الاراضى . وقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا يفيد انها : « تدرس بعناية مضمون الخطاب الذي القاه الرئيس ريجان والذي تعتبره وثيقة هامة » .

ورغم أن المبادرة اوضحت الخط العام الذي يحدد السياسة الامريكية تجاه المنطقة ، والتي تاخذ إتفاقيات كامب ديفيد أساسا لاية تسوية سلمية .. فقد سارعت إسرائيل الي إعلان رفضها للمبادرة فور اعلانها ، كما رفض بيجين مناقشة المقترحات التي طرحها ريجان في مبادرته وخاصة ما يتعلق بوضع القدس وتجميد المستوطنات ، وإشراك الاردن في خطة الحكم الذاتي الفلسطيني كما إمتد الرفض الاسرائيلي ليشمل المقترحات المصرية لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي واهمها وقف الانشطة الإستيطانية التي تقوم بها إسرائيل في الاراضي المحتلة مع توسيغ نطاق المفاوضات بمشاركة اطراف عربية اخرى (الاردن وممثلين عن الفلسطينيين).

وقد وافقت مصر على مبادرة ريجان مع بعض التحفظات .. الامر الذي دفع إسرائيل الى إتهام كل من واشنطن والقاهرة بالخروج على إطار كامب ديفيد الذي تعتبره إسرائيل الاساس الوحيد للسلام في المنطقة . وردا على ما دعت اليه مبادرة ريجان من تجميد إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضى العربية إتخذت حكومة إسرائيل قرار ببناء ٢٠ مستوطنة جديدة هناك .. فضلا عن رفضها الانسحاب من الاراضى اللبنانية ، الامر الذي شكل تحديا جديدا قويا امام مباحثات السلام .

هكذا مضت إسرائيل فرض الامر الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الذي تسعى فيه الى فرض معاهدة للسلام مع لبنان دون ان تواجه باي ضغط امريكي لوضع مبادرة ريجان موضع التنفيذ .

فى ضوء ذلك لم يكن هناك ما يستوجب المبالغة فى التعويل على إمكانية حدوث ضعط امريكى على إسرائيل لتحقيق التسوية العادلة فى المنطقة ، خاصة وان الإدارة الامريكية كانت تقترب من مرحلة الاعداد لإنتخابات الرئاسة التالية والتى تعطى فيها الإدارة الامريكية إهتماما كبيرا للصوت اليهودى .

ب – التحركات العربية :

لذلك اصبح تغيير الموقف في الشرق الاوسط لصالح القضية الفلسطينية مرتهنا بالموقف العربي ومدى إمكانية إيجاد موقف عربي موحد خارج إطار دائرة التاثير الامريكية التي تتداخل الى حد كبير مع الدائزة الاسرائيلية .

كان الموقف يقتضى تحركا عربيا على ثلاث مستويات:

الاول: وجود نوع من التنسيق الشامل بين التحرك المصرى والتحرك العربي . فقد كانت هناك إتصالات منتظمة تجرى بين مصر وعدد من العواصم العربية وبالذات مع عمان وبيروت والرباط منذ عدة شهور ، واكنها لم تصل الحدرجة التنسيق الكامل واصبح من الضرورى تطوير هذه الاتصالات في إتجاه تنسيق مصرى عربى شامل .. وهو ما كان يقتضى إيجاد صبيخا ملائمة لعودة مصر الى الصف العربي .

الثانى: تحريك مبادرة فاس التى حظيت بنوع من القبول من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ، الى جانب انها تقوى المركز التفاوضي للاطراف العربية في تحركهم السياسي وذلك في إطارالمبادرات السلمية المطروحة .

لثالث : السعى نحو إيجاد نوع من التوازي العسكري في المنطقة الذي وضبح مدى ميله نحو إسرائيل بعد حرب لبنان .

ج - مبادرة فاس:

أشرنا الى أن مبادرة فاس كانت احد البدائل المطروحة امام تحرك عربى جماعى . إن القول بان هذه المبادرة هى البديل للصيغة التى تم التوصل اليها فى كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .. هو قول بعيد عن الواقع . ذلك لان منيغة كامب ديفيد كانت إتفاقا أمكن التوصل اليه بعد مفاوضات شاقة مع الاطراف لمعنية . والمفاوضات تعنى هنا بحث الحلول الاوسط وتوفر القبول المتبادل لما هو مطروح فعلا .

اما صيغة فاس فرغم ما تحتويه من عناصر قيل انها تعطى بعض جوانب النسعف في صيغة كامب ديفيد .. فإنها مجر د اقتراح طروح لم يخضع لاى مناقشة او تفاوض مع الجانب الاخر ، بالتالى فمن السهل تضمينها النقاط التي تتفق مع المطالب وهو الامر الذي حاواته مصر وتتمسك به ولا تتنازل عنه ، من ناحية اخرى فان صيغة كامب ديفيد لم يكن هدفها وضع حل شامل للصراع العربي الاسرائيلي ، انما محاولة جادة امكن التوصل اليها لتفتح الطريق نحو بحث القضايا المطروحة برمتها .. والتوصل بعد ذلك بواسطة الاطراف المباشرة المعنية الى الشكل النهائي الذي يتفق عليه فعلا .

اما ما تضمنه مبادرة فاس السعودية فهي مجموعه من المقترحات في ثمان نقاط تمثل مبادرة اساسية اودعامة:

- إنسحاب إسرائيل من جميع الاراضى العربية التى احتلت منذ يونيو ١٩٦٧ بما ...
 فى ذلك القدس العربية
 - فك جميع المستوطنات التي اقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة منذعام
 ١٩٦٧

- ضمان حرية الطقوس الدينية لجميع الاديان في المناطق المقدسة
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض كل فلسطيني لا يرغب
 في هذه العودة
- وضع الضفة العربية تحت وصاية الامم المتحدة لمرحلة إنتقالية لا تتعدى بضعة شهور
 - إقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها
 - الاعتراف بحق جميع النول في المنطقة في الحياة في سلام
- ضعان الامم المتحدة او بعض الدول ذات العضوية في مجلس الامن لتنفيذ هذه المبادئ

٧ - مصر الحاضر الغائب

من هذا فان الموقف المصرى تجاه مبادرة فاس .. كان ياخذ فى إعتباره وجود إتفاق بين المبادئ المصرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والاقتراحات السعودية التى طرحت فى مبادرة فاس ، سواء ما يخص الدولة الفلسطينية او الانسحاب اوحق الفلسطينيين فى العودة والتعويض او بشان القدس العربية .

هكذا رحبت مصر بالمبادرة السعودية مبدية إستعدادها للتعامل مع اية صيغة عربية تثبت قدرتها على تقديم حل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى او دفعه الى الامام . ولكنها اكدت في نفس الوقت على قناعتها بان إطار كامب ديفيد انه الطريق العملى الوحيد الذي يتسم بالواقعية الكاملة .. والذي يتلائم مع ظروف الصراع وعلى إلتزامها التام بها .

يتضح مما ، تم ان صيغة فاس السعودية ليست هي البديلة طالما أنها لاتستند الى محددات جذيدة في خريطة الصراع العربي الاسرائيلي . اذ كانت تفتقر بوضوح الى عناصر وامكانيات تحقيقها الواقعي . فإسرائيل رفضتها بصورة قاطعة .. والولايات المتحدة نظرت اليها كمدخل لتوسيع نطاق كامب ديفيد .. بينما اعتبرتها اوروبا نقطة بداية يمكن مد الجسور منها في إتجاه كامب دفيد .

وعموما فان إفتقار مقترحات عربية لامكانيات التحقيق الواقعية .. قد عكس بوضوح قضية البدائل في حل الصراع العربي الاسرائيلي .. التي تعتمد على حقائق الموقف وواقع الاوضاع ولعل الدافع الاساسي لتقديم مبادرة فاس السعودية هو الشعور الذي ساد بين العرب وقتئذ بمخاطر حالة الجمود المرتكزة على رفض الصيغة المكنة .. والعجز العقلي عن تقديم صيغ بديلة مناسبة بينما لم تحقق سنوات الرفض العربي اي نجاح سواء في إفشال او تعطيل التسوية المصرية الاسرائيلية اوإيجاد البديل عنها في مقابل الجمود التي تعرضت الجهات الاخرى فضلا عن ان التناقضات والنزاعات الحادة وحالة عدم الاستقرار التي تعزض لها معسكر الرفض العربي جعلت اطرافه عاجزةعن التاثير في الرأى العام العالم بصورة إيجابية .

وبفشل مبادرة فاس ، دخل الموقف العربي إزاء الصراع العربي الاسرائيلي في ازمة صعبة كانت لها مؤشرات متعددة .. لعل اهمها جميعا تلك السلبية التي كانت واضحة لدى الدول العربية تجاه العمل السياسي من اجل حل المشكلة الفلسطينية .. بما يحقق حق الشعب الفلسطيني في الخلاص من الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإقامة الدولة المستقلة لقد ظن البعض أن عملية عزل مصر عن العالم العربي بعد توقيعها إتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .. قد إنتهت بعد قرار قمة فاس وذلك على اساس ان قرارات فاس كانت تنمو بشكل واضح نحو تبنى نهج سياسي لحل الصراع العربي الاسرائيلي.

في ذلك الوقت بدأت احاديث كثيرة تنور حول أهمية عودة مصر الى العالم العربي تقديرا لمركزها المحوري في النظام العربي .. والذي اثبتت الاحداث وقتئذ انه لايمكن تجاهله منذ ان كانت مصر وستكون دائما مركز الثقل في السياسة العربية بل انه اصبح من الممكن القول بانه كثيرا من السلبية التي كانت سائدة في الساحة العربية .. تعود اساسا الى محاولات تخطى الدور المصري في خل الصراع العربي الاسرائيلي.

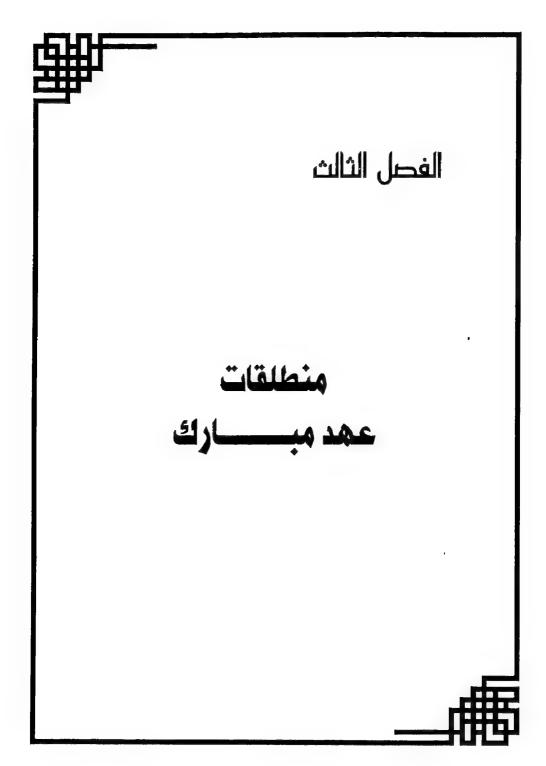
وقد اثبتت الاحداث خلال السنوات الثلاث التي اعقبت توقيع معاهدة السلام والتي إنتهت الى بروز حقيقة واقعة ، وتطور عملي على الساحة العربية المتمثل في إنسحاب إسرائيل الكامل من شبه جزيرة سيناء وعودتها الى احضان مصر انه لايكفى رفع الشعارات ذات الطابع الثورى او ممارسة الانتهازية السياسية التى تقوم على المزايدات ،، ولكن الحل الحقيقى يكمن فى تبنى سياسة قومية عربية تقوم على حد أدنى من الاتفاق على وسائل وأساليب مواجهة الاحتلال الاسرائيلى ، وكيف يمكن التصدى لمحاولات الهيمنة الاسرائيلية التى تهدف الى فرض الامر الواقع على العالم العربى باستخدام القوة العسكرية المتفوقة .

لقد اكدت حرب إكتوبر ٧٣ حقيقة هامة كان لابد من اخذها في الاعتبار هي ان القوة العسكرية الاسرائيلية بشكل عام والقوة العسكرية بشكل خاص .. لم تعد هي العامل الرئيسي القادر على إحداث التغيير رغم تفوقها .. ذلك لان هذه القوة وحدها لم تعد قادرةعلى الحسم ، خاصة بالنسبة للصراعات المزمعة ولعل مثال لبنان خير دليل على ذلك حيث فشلت إسرائيل رغم التفوق العسكري في تحقيق اهدافها من الغزو

إن المناخ العالمي الذي بدأ يتجه وقتئذ نصوالوفاق وحل المشكلات بالطرق السلمية قد قلل كثيرا من شئن القوة العسكرية خاصة اذا ظهرت هذه القوة اكبر من حقيقتها أو حاولت أن تمارس سيطرتها مستغلة في ذلك سلبيات الطرف الاخر الذي سيطرت عليه ظواهر التشرزم والخلاف والانشقاق.

وتبعا لذلك بدات حقائق محددة تاخذ طريقها فى المنطقة العربية مع نهاية عام ١٩٨٧ .. لعل ابرزها محاولة السياسة العربية ان تمارس ضغوطا بشكل مؤثر وفعال وكان يتطلب بالضرورة توحد كلمة العرب كمضرج لا بديل عنه التخلص من حالة التجمد العربي التي سادت في ذلك الوقت .

لقد كان العالم العربي يمر بازمة حقيقية تتمثل اساسا في السلبية السياسية والعجز عن إستثمار الطاقات العربية السياسية والاقتصادية الكبيرة . كما أصبح واضحا انه لن يمضى وقت طويل حتى تدرك كافة الاطراف العربية ان الزمن لا يعمل لحسابهم بل لحساب إسرائيل وان جهدا قوميا جسورا ، يمكن ان يقتحم تلك الحلقة الشيطانية من التردد والسلبية والاختلافات العربية .. وان هذا الجهد اصبح امرا حتميا حيويا لحماية الحد الادنى من الامن القومى العربي قبل ان يكون مطلوبا لتحقيق حل عادل لمشكلات الصراع العربي الاسرائيلي .



الفصل الثالث منطلقات عهد مبارك

مصر والقضايا العربية

١ - الدعوة لنبذ الخلافات:

ان مصر دولة عربية شكلا ومضمونا .. حاضراً ومستقبلا .. إن هذه الصفة المصرية هي صفة أصيلة لاتخلع بقرار أو تعاد بقرار .. فهي حقيقة راسخة لا تتغير .. هي أعلى وأقوى من أن يؤثر فيها أو يُقدح في أصوايتها من قبل دولة أو نظام أو عدد من الدول والانظمة . أن عروبة مصر شجرة جذورها ضاربة في أعماق التربة العربية على مدى أربعة عشرة قرنا وإلى الابد .. بقدر ما غذتها دماء الشهداء الذين راحوا دفاعا عن حقوق العرب .. ويقدر ما ثبتتها مواقف صلبة صامدة إتخذتها مصر من صيانة هذه الحقوق من الغرب إلى الخليج . ورغم الخلافات التي نشبت في بداية عقد الثمانينات .. وإستمرت حتى تجاوزت منتصف هذا العقد .. بين مصر وعدد من الدول العربية .. فقد ظلت مصر تدعوا الدول العربية للوقوف صفاواحداً .. أمام التحديات الخظيرة التي تواجه الامة العربية في مرحلتها المعاصرة .. بينما هي لم تتوقف عن العمل من أجل تخفيف الخلافات .. وهي على ثقة أنه في النهاية سوف يتغلب التضامن العربي على الخلافات والنزاعات .

كانت مصر دائما على وعى كامل وادراك سليم لاهمية قضية السلام .. وقد دأبت على تركيز سياستها الخارجية ، وتكثيف جهودها الدبلوماسية .. من اجل دفع عملية السلام والعمل على وضع حد لاستمرار النزاع والمواجهة العربية الاسرائيلية .. فضلا عن حالة التوتر والمواجهات والازمات في العالم العربي .. وتأثير ذلك كله على فرص السلام .. وتطلعنا لعودة الصقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .. والتخلص من البؤر الخطيرة التي تؤثر على استقرار المنطقة وأمنها .. وتهدر طاقات العرب .

ومع إستمرار حالات الفرقة والتنافر والتمزق بين العرب .. تتزايد الاخطار والتحديات .. لذلك فقد بلورت مصر رؤيتها الواضحة على ان حل المشكلات الرئيسية التي يعانى منها العالم العربي ، إنما يكمن في التوصل الى صيغة مشتركة للتضامن العربي الحقيقي .. الذي يتجاوز اطلاق الشعارات ويتخلص من النظريات .. ويقف على أرض الواقع .. ويحقق قاسما مشتركا مناسبا من العمل المشترك المنسق المتميز بالجدية والمتجرد من خداع النفس .

اذلك عمدت الدبلوماسية المصرية في كل إتصالاتها بالاطراف العربية ، الى دعوتها لنبذ الخلافات الضيقة ، ومناشدتها تجاوز الازمات الطاحنه التي تشتت القوى وتهدر الطاقات .. وان تجمع قواها على إختلاف إتجاهاتها السياسية وبنيانها الاجتماعي .. لخدمة القضايا الجوهرية ذات الطابع القومي .. والمرتبطة بالمصالح المشتركة للامة العربية ككل .

٢ - مفتاح السلام:

وقد اعتبرت السياسة المصرية .. ان قضية الشعب الفلسطيني هي القضية المحورية في المصرية المحورية الصراع العربي الاسرائيلي ، ومفتاح السلام الشامل في المنطقة العربية وعلى إمتدادها ، ولذلك إتجهت بكل فكرها وجهدها نحو هذه القضية القومية .. من أجل التوصل الى تسوية عاجلة لها .. كعنصر جوهرى في إستتباب الامن والاستقرار .. وشيوع السلام في ربوع الوطن العربي .

غير ان تحقيق هذا الهدف الحيوى .. لابد ان تسبقه خطوة شديدة الاهمية هى إتخاذ الاطراف العربية المعنية بالنزاع .. موقفا موحداً إزائه . وقد سجلت مصر في كل مناسبة — ومن خلال كل تحرك أجرته او اتصال قامت به .. يقينها بأن التسوية الشاملة والعادلة للمشكلة الفلسطينية انما تستند — في تقديرها — الى إقرار وتلبية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حقة في تقرير المصير ، كما تستند كذلك على مبدأ التلازم الوثيق بين الانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية المحتلة .. وبين تحقيق السلام .. وكفالة ضمانات الامن لجميع الاطراف بما في ذلك أمن الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي.

من اجل ذلك تمسكت السياسة المصرية بالمقولة القائلة .. بأن قاعدة عدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة .. التي رسخت مبدأ الانسحاب من الاراضى المحتلة .. هي المدخل الصحيح لاقامة السلام المبنى على العدل ، والمتلازم مع « الامن المتبادل » لكافة دول وشعوب المنطقة .

ولتحقيق هدف السلام .. كانت مصر ترى ضرورة الاتفاق على صيغة مقبولة توفر الآلية المناسبة القادرة على تحقيق السلام ، واعتبرت ان صيغة « المؤتمر الدولى للسلام » .. هى أنسب الصيغ لهذا الغرض .. ومع الجهود المبنولة فى هذا الاتجاه برزت حقيقة إيجابية هامة ، تمثلت فى تزايد الاقتناع والتأييد الدوليين ، لفكرة ضرورة عقد « مؤتمر دولى للسلام » .. تشارك فيه كل الاطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى الشعب الفلسطيني .. على قدم المساواة . وقد سعت مصر فى كل إتصالاتها الى حث الاطراف المعنية على قبول مبدأ التضامن فى اطار مؤتمر دولى السلام .. كما ركزت بصفة خاصة على إقتاع الولايات المتحدة وبول اووريا واسرائيل .. بأن هذا المؤتمر هو افضل الطرق المؤدية السلام ، وإن التحفظات القائمة لدى اسرائيل والولايات المتحدة عن هذا المؤتمر لا يجوز ان تعوق التحرك الايجابى .. بل يجب زيادة الحركة ومضاعفة الجهد المبذول يعقد هذا المؤتمر .

وإذا كانت الدبلوماسية المصرية قد أيدت دائما فكرة « المؤتمر الدولى السلام » - في الشرق الاوسط ، فقد كانت تعنى مؤتمراً حقيقيا تدور في اطاره عملية التفاوض بين الاطراف المعنية المباشرة بالنزاع ، وتلعب فيه الاطراف الخارجية دوراً توفيقيا مساعداً يؤدى الى تضييق شقة الخلاف ، وتيسير التوصل الى إتفاق ،

والى جانب ما أستأثر باهتمام السياسة المصرية .. «خاصا بالمشكلة الفلسطينية » فان المأساة اللبنانية ببعدها الخارجي وبعدها الداخلي .. كانت دائما تمثل احد الشواغل الاساسية السياسية والانسانية في هذ ه الفترة الصعبة .. حيث أدى الاحتلال الاسرائيلي العسكري .. والتدخلات الاجنبية عامة .. فضلا عن تأثير الصرعات الدولية .. الى خلق اوضاع أليمة وإقتتال مستمر وتطاحن لاينقطع بين

ابناء الوطن الواحد ، جعل وحدة وسالامة أراضى وإستقلال دولة لبنان معرضة لمخاطر التمزق والانقسام .

وفي هذا المجال لم تكتف مصر .. بمساندة لبنان وحكومة لبنان الشرعية ، بل ، دعت جميع اللبنانيين دائما وبالحاح على اختلاف طوائفهم وهقائدهم وإنتماءاتهم .. ان يتفقوا على كلمة سواء .. حتى يغلقوا الباب امام فرص التدخل الاجنبى ، وترد لهم حرية القرار واستقلال الادارة .. حتى يسدوا الطريق امام الاطماع والاخطار المحيطة بوطنهم .

٣ - الحرب العراقية الايرانية

لقد إستمرت السياسة الخارجية المصرية .. طوال سنوات هذه الفترة وما بعدها .. في تركيز إهتمامها بالحرب العراقية الايرانية .. لارتباط أمن الخليج بالامن القومي المصرى .. كما ان آثارها المدمرة لن تمتد الى استقرار منطقة الخليج وحدها وأمنه .. بل ستنمو لتصل الى كل دول المنطقة .. وريما دول العالم الثالث أجمع . فالتصاعد المستمر في الحرب .. لم يعد قاصراً على جبهات القتال .. بل انه إمتد واصبح على إتساع مسرح عمليات الخليج ومياهه ، وأضحى يهدد الامن الاستراتيجي للامة العربية بأسرها .

لذلك ساندت السياسة المصرية .. كل الجهود الرامية الى انهاء هذه الحرب الضروس . واحتواء أثارها .. وإعادة الاستقرار الى منطقة حيوية تجتذب كثيرا من الاطماع الخارجية والداخلية . وقد وقفت مصر الى جانب سائر شعوب دول الخليج .. وهى تدفع عنهم وعن نفسها مضاعفات هذا الحرب وموجات القلق التى كانت تنتاب المنطقة .. وعدم الاستقرار الذى يسرى فيها . ذلك كله من منطلق اساسى هو إيمان مصر بحقيقة أن أمن الامة العربية هو وحدة لاتتجزأ ، وأن أمن الخليج يرتبط بأمن مصر الاستراتيجي وسلامة دول الخليج العربية .. وأمنها عنصر اساسى في رسم سياسة مصر على المستوى القومي والاقليمي .

هكذا لم تأل مصر جهداً فى حمل لواء الدعوة بكل قوة وإلحاح الى وقف القتال .. وبدء المفاوضات وإنسحاب كافة القوات الى ما وراء الخطوط الدولية ، والسعى الى تسوية سياسية مشرفة تحفظ الحقوق العادله للطرفين وتحافظ على الموارد البشرية والمالية المهدرة لهذين الشعبين المسلمين .

وإلتزاما بواجبها القومى ،، وقفت مصر الى جانب العراق فى دفاعه عن أرضه ،، وقد تمثل ذلك فى اتصالات مكثفة استمرت بين مصر والعراق .. فضلا عن الدعم العسكرى المصرى بالاسلحة والذخائر والمعدات ، وقد أدت استجابة مصر لاحتياجات العراق العسكرية الى تزايد معدلات التنسيق بين البلدين فى هذا المجال الحيوى ،

من ناحية اخرى .. فقد أعربت مصر عن تضامنها مع دول الخليج العربية إزاء ماتتعرض له من تهديدات تمس أمنها ، وتؤكد دوماً على الارتباط بين الامن القومى المصرى والامن القومى العربى .. ويخاصنة أمن الخليج .

٤ - انعكاسات السياسات المصرية

وفي ضوء هذه السياسات المصرية التميزه بالحيوية والنشاط .. بدأ ذلك ينعكس على العلاقات المصرية العربية المجمدة . فقد اتسمت نهاية هذه الفترة .. ببداية تحسن عام ملحوظ في العلاقات المصرية العربية بشكل عام مع كل الدول العربية باستثناء سوريا وليبيا ، كما شهدت تنشيط ملموساً للعلاقات والاتصالات العربية والبريطانية .. فضلا عن التبادلات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية بين مصر وكل من الاردن والعراق .. بشكل يكاد يكون شاملا . كما وقعت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تتناول أوجه التعاون الايجابي في كثير من المجالات المختلفة .

وفى نفس الفترة حدث تحسن تدريجي واضح وملموس في مواقف كل من السعودية والكويت والامارات العربية .. حيث بادرت هذه الدول بتوسيع نطاق

إتصالاتها وعلاقاتها مع مصر .. كما أبدت استعدادها لمزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية فضلا عن الاعتراف بأهمية دور مصر في العالم العربي .

وقد ظللت كل هذه الجهود في العلاقات المصرية .. جهدا اساسيا محوريا .. هو جهد مصر من اجل التوصل الي تسوية سلمية شاملة . لقد استمر هذا الخط يمثل لدى القيادة السياسية المصرية ..استراتيجية ثابتة واساسية .. عن إقتناع بان الطريق الي تحقيق السلام في المنطقة لن يتأتى الاعن طريق التوصل الي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية .. تشارك فيها الاطراف العربية المباشرة .. وهي تحديداً الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الي جانب اسرائيل والقوتين العظميين .

لذلك لم تدخر مصر أى جهد فى سبيل إحياء جهود السلام الشامل . والحفاظ على قوة الدفع للتسوية السلمية .. عن إيمان بأن التوصل الى اتفاق سلام شامل وعادل ، هو السبيل الوحيد الذى يؤدى الى تحقيق التعايش بين اسرائيل وجميع الشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطينى .. فضلا عن كسر الحلقة المفرغة للعنف والتخريب والتطرف ، واتاحة الفرصة لكل الاطراف لكى تتفرغ لمواجهة تحديات العصر الاساسية .. وفي مقدمتها تحديات التنمية وتطوير وسائل الانتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في شتى مجالات الحياة .

لقد ظل هذا الهدف ومازال واضحاً في كل أنشطة السياسة المصرية الخارجية .. وتبلور منذ ذلك الحين في شكل تأييد لاية خطوات عربية .. قد تفيد في عملية التسوية السياسية .. كما لعبت دوراً أساسيا في محاولة إقناع الولايات الكتحدة بصفة رئيسية لكي تساهم بدور اكبر في تلك التسوية .

ويمكننا هنا في ظل الظروف التي كانت سائدة في هذه الفترة .. حصر مبررات الاهتمام المصرى بهذا الهدف في نقطتين اساسيتين:

الاولى: دفع قطاع كبير من العرب الى اللحاق عمليا بما سارت عليه مصر منذ سنوات وبذلك تنتفى مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية .

الثانية: اثبات رشد الترجهات المصرية الاستراتيجية .. فيما يتعلق بمعالجة القضايا الشائية والصراعية والتعامل مع مشكلات تحقيق السلام .. والتي تعد

القضية الفلسطينية ابرز نماذجها تعقيداً . ان نجاح مصر في هذا الصدد سوف يثبت عمليا اعتبار مصر دولة قائدة في المنطقة العربية .. بالرغم من محاصرة بعض العرب لتوجهاتها السياسية المتطورة .

اهم التطورات السياسية على الساحة العربية والاسلامية

١ - مقدمات الانفراج:

استعرضنا فيما سبق .. اهم معالم السياسة المصرية في الساحة العربية خلال النصف الاول من عقد الثمانينات .. والتي مثلت مع نهاية عقد السبعينات فترة عصيبة في علاقات مصر العربية .. غير ان ذلك لا يعنى ان هذه المرحلة كانت خالية من التطورات الايجابية .. التي تركت أثارها على العلاقات المصرية العربية وشكلت لمصر حافزاً لاتباع سياسة « الاقتراب المتبادل » .

وفى الواقع يمكننا القول ان عام ١٩٨٣ .. قد شهد بدايات هامة لتطور العلاقات المصرية العربية .. مقارئة بما كان عليه الحال في السنوات الاربع السابقة.

ففى مارس ١٩٨٣ اجتمع الرئيس مبارك بالملك حسين ملك الاردن فى نيودلهى .. وفى اكتوبر ٨٣ إجتمع مع الملك الحسن الثانى ملك المغرب فى نيويورك .. كما قام طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى ووزير الخارجية .. بزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٧ .

وفى أعقاب تطورات الازمة اللبنانية بشكل درامى فى اكتوبر ١٩٨٣ أرسل الرئيس مبارك كل من د ، بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ود . أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية فى مهمة عاجلة الى كل من بغداد وعمان والرباط حاملين رسائل من الرئيس الى ملوك ورؤساء هذه الدول العربية الثلاث .

وفي سبتمبر ٨٣ قام الرئيس حسن جوايد رئيس جيبوتي بزيارة مصر .. كأول زيارة بقوم بها رئيس دولة عربية الى القاهرة منذ توقيع معاهدة السلام .

إن هذه التطورات وما سبقها فتحت طريقا التعاون بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ طريق الحل السياسي وإتباع الوسائل الدبلوماسية .. والتظي عن نظرية الكفاح المسلح .. مثل هذه الخطوة حققت توازنا اكبر بين الصفوف العربية .. واعطت الفرصة لمبادرة سلام جديدة .. سواء من خلال خطة ريجان او أي صيفة اخرى ..

وبن ناحية اخرى لقد اكدت مصر للعالم العربى - في هذه المرحلة الهامة - أن تمسكها باستمرار العلاقات مع اسرائيل - مهما كانت هذه العلاقات هشة - ضرورة من أجل السلام ، بإعتباره الخيار الوحيد في مواجهة اسرائيل التي تساندها الولايات المتحدة الامريكية .

وقى الواقع قان هذا التطور الاحداث فى المنطقة العربية .. قد أنعش حركة الدبلوماسية المصرية .. فقد شهد عام ٨٣ نشاطا سياسيا ودبلوماسيا مصريا كثيفا .. لعل أبرز إنجازاته على الصعيد العربى .. تحقيق التكامل بين مصر والسودان .. واتخاذ خطوات تنفيذية هامة فى هذا المجال .. جعلت فكرة التكامل تتحول الى واقع علملى يصنع من الشعبين كيانا واحداً ، لو استمرت البرامج والخطط التى وضعته فى ذلك الوقت . وقد عكست هذه الحقيقة نفسها فى الزيارات الاربع التى قام بها الرئيس مبارك الى السودان خلال عام ٨٣ – الاولى فى فبراير ٨٣ بمناسبة اول اجتماع للمجلس الاعلى التكامل .. والثانية فى ابريل ٨٣ حيث ادلى الرئيس مبارك بصوته فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية السودانية .. أسوة بما قام به الرئيس نميري حينما ادلى بصوته فى استفتاء اكتوبر ١٩٨١ بالقاهرة .. ثم كانت الزيارة الثالثة فى مايو ٨٣ للمشاركة فى إحتفالات اعياد الثورة السودانية حيث تم النيل .. اما الاخيرة فكانت فى اكتوبر ٨٨ ..

٢ - عودة مصر للمؤتمر الاسلامي (١٩٨٤) :

اننا اذا راجعنا نشاط مصر السياسي في الدوائر الاساسية التي تستوعب الشطر الاكبر من هذا النشاط .. وهي الدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية والدائرة العربية وهجدنا ان الدائرة العربية – وكان هذا طبيعيا في ظل الظروف السائدة – كانت اكثر الدوائر انفلاقا حتى ذلك الوقت .. رغم انها اخذت من سياسة مصر القدر الاكبر من الجهد ورغم ما اثمره هذا الجهد خاصة مع الفلسطينيين .. ثم بدرجات متفاوته مع الاردن والعراق والمغرب . اما الدائرة الافريقية فقد ظلت على إنفتاحها الكامل مع مصر ، وكانت الدائرة الاقل انغلاقا بالنسبة لمصر .. والتي إتخذت إولى الفطوات العملية لعودة مصر لوضعها الطبيعي .. حين أصدر مؤتمر القمة الاسلامي في يناير ١٩٨٤ قراره بعودة مصر الي المؤتمر .

حدث ذلك أثناء إنعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الرابع بمدينة الدار البيضاء المغربية من ١٦ الى ١٩ يناير ١٩٨٤ . فقد اجتمعت ٤٢ دولة إسلامية بعد مقاطعة إيرانية ومشاركة تركية على مستوى عال .. دلت على تحول ايجابي سياسي في موقف تركيا من الدول الاسلامية عموما .. ومن دول الشرق الاوسط على وجه الخصوص .. وكانت ابرز قرارات المؤتمر وانجحها .. قرار عودة مصر لعضوية منظمة المؤتمر الاسلامي ، وجاء في نص القرار ان المؤتمر قد حدد إطاراً لهذه العودة يتضمن تشكيل لجنة ثلاثية من السكرتير العام وثلاثة اعضاء لاجراء اتصال مع الحكومة المصرية .. بغية الحصول منها على تعهد بقبول مباديء وقواعد وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامي ، على ان تقدم هذه اللجنة تقريرا عن مهمتها في مصر الى مكتب المؤتمر الرابع للقمة الاسلامية .. الذي سيدعو محصر في ضوء النتائج مكتب المؤتمر الرابع للقمة الاسلامية .. الذي سيدعو محصر في ضوء النتائج كيانها الايجابية – وبعد ابلاغ جميع الدول الاعضاء بهذه النتائج – التي تستعيد كيانها كعضو في المنظمة .

وقبل ان يصدر هذا القرار .. أثيرت كثير من المناقشات حوله خاصة وانه لم يكن مدرجاً في جدول الاعمال .. ولكن المبادرة الغينية التي أيدتها باكستان والعراق والسنغال في بداية المؤتمر .. كان لها التأثير الفعال في طرح هذا الموضوع على

المؤتمر ، وانتصار التيار المعتدل في المؤتمر بقيادة الدول العربية المعتدلة ومعها الدول الافريقية وباكستان . كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في رئيسها ياسر عرفات .. بمناصرة المبادرة الغينية .. كذا الاردن وبول الخليج العربية والسودان والمغرب ، وقد صوت الى جانب القرار ٣٢ دولة بينما امتنعت سبع دول عن التصويت .. كانت كلها للاسف دول عربية وهي سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وتونس والجزائر ولبنان ومورتيانيا .

لقد كان هذا القرار نجاحاً كبيرا للسياسة المصرية في تلك الفترة .. وذلك بعد تعليق عضوية مصر خمس سنوات .. ثم ان العودة جاءت خالية من أي شروط تقيد حركة مصر او تؤثر في سياستها . وقد صرحت المصادر الرسمية في القاهرة « ان مصر تعتبر ان الموافقة على القرارات الاسلامية .. ومن بينها مشروع فاس ليست قيدا عليها . حيث ان مشروع فاس ينص على انشاء دولة فلسطينية ويعترف بكافة دول المنطقة بما فيها اعتراف خممني باسرائيل » . .

وقد رحبت مصر باستقبال لجنة مؤتمرالقمة الاسلامي برئاسة الرئيس الغيني العمد سيكوتوري ، وعضوية كل من وزيري خارجية باكستان والعراق والامين العام المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطي . وقد استقبل الرئيس حسني مبارك اللجنة في ٣٠ يناير ١٩٨٤ والتي ابلغته رسميا بقرار المؤتمر بعودة مصر لاستئناف عضويتها بالمؤتمر .. واعلن الرئيس مبارك قبول مصر العودة الى المنظمة الاسلامية دون مساس بسيادتها . كما اعلن الرئيس سيكوتوري أن موقف مصر من القدس وفلسطين يعبر عن ارادة الشعوب الاسلامية ، وقد رحب الرئيس الباكستاني ضياء الحق بنجاح القمة المتعثل في المزيد من التضامن الاسلامي ممثلا في عودة مصر .. واعتبر ذلك اكبر نتائج المؤتمر .. وأوضح ان النظرة الى عودة مصر ليست على المستوى السياسي فحسب .. بل ايضا لتقدمها العلمي والتكنولوجي .

وقد إقتنع المؤتمر بان اتفاقيات كامب ديفيد لايجب ان تكون عائقا في سبيل عودة مصر الى المنظمة .. خاصة وان الجزء الاول منها قد حقق لمصر استعادة أراضيها .. بينما اصبح الجزء الثاني الضاص بالحكم الذاتي مجمداً .. في الوقت

الذى تؤيد فيه مصر كل الجهود المبنولة الاخرى التى تطرح على الساحة من اجل القضية الفلسطينية .

كانت ردود الفعل العربية وغير العربية بشأن عودة مصر الى المؤتمر الاسلامى تتسم بالترحيب . باعتبار ذلك مكسبا كبيراً وضربه ضد اسرائيل فى رأى البعض ، كما ان ذلك قد دعم من سمعة مصر ومكانتها الدولية واستعادتها لما فقدته فيما سحبق .. خاصة عندما توضع هذه النتيجة فى اطار التحرك الدبلوماسى المصرى المكثق فى جميع الاتجاهات ومختلف المجالات والمناسبات .. الامر الذى مهد لهذه النتيجة بطريقة مباشرة او غير مباشرة .. وكسب إحترام الجميع بدءاً من عضوية مصر فى مجلس الامن عن عامى ٨٤ -١٩٨٥ .

٣ - عودة العلاقات مع الأردن

وإذا كان عام ١٤ قد بدأ بحدث هام على مستوى العلاقات بين مصر والعالم الاسلامي.. بصدور قرار مؤتمر القمة الاسلامي بعودة مصر كعضو في منظمة المؤتمر .. فقد اختتم العام بحدث آخر يتعلق بالعلاقات المصرية العربية .. ففي ديسمبر ١٩٨٤ اعلنت الاردن عودة العلاقات الطبيعية مع مصر . وقد قام الملك حسين بزيارة رسمية للقاهرة .. إلتقى خلالها بالرئيس مبارك .. وأعلنت مصر والاردن في بيان مشترك اتفاقهما على اسس التسوية السلمية للوضع في الشرق الاوسط وأكدتا ان القرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هما الاساس الصالح لتحقيق تسوية سلمية في الشرق الاوسط وعبرت مصر عن تأييدها للصيغة الاردنية الفلسطينية للوصول الى التسوية السلمية المنشودة .

وإتفق الطرفان على أهمية عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط باشراف الامم المتحدة يشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية كما اكدا ضرورة إنسحاب إسرائيل من جميع الاراضى اللبنانية ، ودعم الجهود الرامية الى انهاء حالة الحرب العراقية الايرانية .. وتنسيق الجهود لاعادة بناء وتوحيد الصف العربى وتطوير التعاون الثنائى بين البلدين ، وكانت عودة

العلاقات مع الاردن بعد مرور حوالي خمس سنوات على انقطاعها .. تطور له اهمية خاصة .. فقد كانت أولى الدول العربية التي تقرر منفردة عودة العلاقات مع مصر كما أنه كان بمثابة المرآة التي انعكست عليها حقيقة السياسة المصرية الخارجية ومصداقيتها .. فمنذ ان اتخذ الاردن قراره باعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر .. شهدت العلاقات بين البلدين تطورات عديدة سواء على صعيد مجالات التعاون الثنائي او في مجال القضية الفلسطينية .. التي تعد بمثابة الدافع الاكبر لنمو العلاقات السريعة بين البلدين .. ومن أبرز ملامح التعاون تلك اللقاءات التي بدأت تتوالى بين الرئيس مبارك والملك حسين ، والتي استهدفت تنشيط جهود التوصل الي حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . الامر الذي يعني ان البلدين قد وجدوا في تنسيق موقفهما جهداً ضروريا لكسر الجمود المحيط بالقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية .

٤ - اقتراب متبادل

ظل هدف الاقتراب من الدول العربية —بالاسلوب الذي يحفظ لمصر كرامتها وسيادتها— واحداً من ابرز اهداف السياسة المصرية الخارجية .. ساعد على بروز ودعم احتمالات تحقيقة في سياق عام ١٩٨٥ .. إستئناف الاردن لعلاقاته الدبلوماسية مع مصر قبل نهاية عام ١٩٨٤ .. واتجاه البلدين نحو التنسيق الجاد في المواقف السياسية والاقتصادية . وقد اعتبرت الخطوة الاردنية وقتئذ وافترة غير قليلة من عام ١٩٨٥ .. مقدمه لخطوات عربية عديدة في الاتجاة المغاير طوال عام ١٩٨٥ ، ولكن ذلك لم يقلل من قيمة الهدف والحرص على تحقيقة .. نظرا الروابط المضوية الاصيل "ي تربط مصر بالعالم العربي .. وبالرغم من عنف الضغوط المغايرة .. فقد امكن الدبلوماسية المصرية ان تلتف حول المقاطعة العربية .. وان تحد من أثارها نسبيا . وقد أتت التطورات في علاقات مصر الفلسطينية والعراقية وغيرهما كعلاقات بارزة في هذا الاتجاه .

ان الاقتراب المصرى للعرب .. والاقتراب العربى من مصر قد أضاف رصيداً جديداً للدور المصرى . حيث سهل الكثير من المهمة التي إختارتها مصر لنفسها .. وهي مهمة دفع عملية السلام وفتح الطريق امام التسوية السلمية الشاملة .. وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية .. كما انها دعمت من الموقف المصرى ازاء الاطراف الاخرى في الصراع ولاسيما اسرائيل والولايات المتحدة .. وأتاح بدائل عديدة كانت مفتقدة للمناورة والحركة السياسية المصرية .

وقد تمسكت مصر برآيها حول العودة الى الحظيرة العربية .. ورفضها خضوع فكرة إستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية لاى شروط مسبقة . وانه من الضرورى لعودة العلاقات تجاوز مسألة كامب ديفيد على اعتبار أن مصر قد إلتزمت دائما بتعهداتها السياسية مع أية دولة كانت .. اما الحديث عن تخلى مصر عن اتفاقيات كامب ديفيد فهو من الناحية المنطقية والعملية يعتبر شرطا تعجيزيا يعكس عدم وجود الرغبة الحقيقية في استعادة مصر لدورها المؤهلة له في العالم العربي .

0 - القمة العربية بالدار البيضاء (١٩٨٥):

بعد ثلاث سنوات من انعقاد أخر قمة عربية .. وهي قمة فاس . جاء انعقاد القمة العربية الثالثة عشرة في اغسطس ١٩٨٥ .. في ظل أوضاع عربية تتسم بقدر هائل من التشريم والتفكك . وبروز تكتلات ومحاور سياسية بين بعض البلدان العربية لمواجهة البعض الاخر سياسيا واقتصاديا . وبالرغم من ان الدعوة للقمة جاءت اساساً للم الشمل واحتواء ماعرف بحرب المضيمات الفلسطينية التي اندلعت في مايو ١٩٨٥ .. إلا ان كثافة الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية وترابطها العضوي .. فضلا عن تباين مواقف الدول العربية من الدعوة المغربية .. أدى الى اعادة طرح الدعوة لعقد مؤتمر قمة طارئة لمناقشة موضوعين اساسين هما

الاول : الاوضاع السائدة في حظيرة الامة العربية وضرورة تنقيتها .

الثانى: القضية الفلسطينية التى يجب ان تكون محل دراسة فى ضوء وضمن اطار مخطط فاس .

وبالرغم من المقاطعة العربية التي كانت تتعرض لها مصر .. كعضو في جامعة الدول العربية .. فان مسألة عودتها الى الجامعة كانت مطروحة فعلا من قبل بعض التحليلات لتصبح مثار بحث من القادة الغرب .. وكانت هناك دولا عربية معينة متحمسة لطرح الموضوع داخل القمة بغرض اتخاذ قرار لصالح عودة مصر الى عضو الجامعة العربية .. إلا ان القاهرة كانت قد طرحت وجهة نظر رسمية مؤداها عدم توقع طرح موضوع عودة العلاقات العربية مع مصر على بساط البحث والمناقشة.. في نفس الوقت الذي ركز فيه المسئولون المصريون على:

- أهمية أن تعطى القمة الطارئة تأييداً بلا شروط لاتفاق عمان حتى يمكن لعملية
 التسوية السياسية التى ترعاها الولايات المتحدة ان تتقدم خطوة اكبر.
 - إتخاذ موقف عربى موحد تجاه دعم العراق في حربها ضد ايران .
- إعتماد صيغة الاغلبية في اتخاذ قرارات القمة بدلا من صيغة الاجماع المعتمدة وذلك حتى يمكن مواجهة سطوة الاقليمية على رأى ورغبة الاغلبية العربية .

وقد اتخذ طرح موضوع عودة مصر الى الجامعة العربية شكلا جديداً فى قمة دار البيضاء .. ففى حين كانت المحاولات السابقة تقوم على إقناع القادة العرب نرورة هذه العودة فانه فى الدار البيضاء حدث انقلاب فى الموقف .. وان ما طرح لل كواليس المؤتمر اخذ الشكل الآتى

- أن مصر ليس لديها الرغبة الصادقة في العودة الى الجامعة العربية .. بمن ثم فلا داعي لاثارة هذه القضية .
- أن عودة مصر قد تؤدى الى ربط مقررات فاس الثانية باطار كامب ديفيد ..
 وهو غير مقبول عربيا .

يضاف الى هذين العنصرين الطرح التقليدى السابق ، وهو أن مصر لم توفر لنفسها شروط العودة .. وهى إلغاء كامب ديفيد ومايترتب عليه من إلتزامات سياسية وغيرها .

في هذا الاطار فقد طرح البعض ان ماذكر على النحو السابق كان بغرض التغطية على السبب الحقيقى الذي يخشاه البعض من العرب .. وهو تخوفهم من ان عودة مصر قد تؤثر على مكانتهم القيادية التي يظنون انها قد انعقدت لهم في ظل غياب مصر عن الساحة العربية .

اوضاع القضايا العربية في منتصف الثمانيــــنات

١ - انعكاسات الغزو الاسرائيلي للبنان:

ليس ثمة شك في أن العدوان الاسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٧ .. كان يمثل أبرز الاحداث التي وقعت على الساحة العربية خلال النصف الاول من عقد الثمانينات .. كما انه قد اكتسب اهمية خاصة بالنسبة لحكومة مصر باعتباره اول ازمة تقع في الساحة العربية .. في بداية عهد الرئيس حسني مبارك .. وام يكن قد مضى على ولايته الحكم سوى ستة أشهر .. ورغم ذلك فقد واجهت مصر تحت قيادته هذا الحدث الخطير .. وفقا لاختيارات ومواقف واضحة ومحددة تماما . فما ان وقع العدوان على لبنان في يونيه ٨٢ بعد شهرين فقط من إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في ابريل ١٩٨٧ تنفيذاً لمعاهدة السلام ، حتى أدركت مصر مغزى الحدث في ظل هذه الظروف ، وأن التزامها القومي العربي قدوضع على المحك .. وأذلك فقد قوبل الغزو بمواقف مصرية حاسمة .. إنعكست على شتى مجالات العلاقات مع اسرائيل .. فضلا عن نشاط دبلوماسي مصري مكثف على مستوى العالم كله .. مع التركيز على الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية .. لوقف هذا العدوان والعمل على إنسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

ولم تثمر هذه الجهود في مراحلها الاولى خاصة بعد وقوع مذبحة صبراوشاتيلا على مشارف بيروت . حيث قامت مصر بسحب سفيرها في تل ابيب ، ويلغ التوتر في العلاقات المصرية الاسرائيلية أقصى مداه منذ توقيع معاهدة السلام في ربيع ١٩٧٧ .

ويمكن القول انه على مستوى نشاط مصر الدبلوماسى .. كان للغزو الاسرائيلي للبنان محصلتان مباشرتان . فقد تكثفت الاتصالات المصرية العربية بشكل عام .. على مستوى لم تصل اليه من قبل منذ بدء المقاطعة العربية لمصر في مارس ١٩٧٩ ، وقد تركزت معظم هذه الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية .. والاردن والعراق والمغرب ولبنان .. ولعل اكثر هذه الاتصالات استحقاقا للملاحظة والتقييم ذلك التحسن الواضح الذي حدث في العلاقات المصرية الفلسطينية .. والمستوى المرتفع للتنسيق مع الاردن . وكانت المحصلة الثانية .. هي دعم التعاون والمستوى الاوربي بشأن ازمة الشرق الاوسط خاصة مع فرنسا .. حيث تم التوصل الى خطة سلام مصرية فرنسية في صيف عام ١٩٨٧ . وكان من البديهي ان تُدخل هذه الفرق الاسرائيلي للبنان في حسابها ، ولذلك دعت الى حل المشكلة اللبنانية .. كشرط اساسي لتسوية شاملة تتم عن طريق التفاوض .. ورغم ان خطة السلام المصرية قدحل محلها خطط اخرى منافسة ، خاصة مبادرة ريجان التي العنهافي سبتمبر ١٩٨٧ . الا ان عناصرها بقيت مرشداً للجهود المصرية نحو تسوية شاملة الصراع العربي الاسرائيلي .

وقد عكست هذه الجهود مرونه مصرية واضحة .. في عدم تمسكها أو إصرارها على التمسك بالجزء الثاني من اطار كامب ديفيد .. كأساس وحيد للتوصل الى التسوية وكان د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية في ذلك الوقت .. واضحاً في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة .. حين قال ان مصر لن تحول دون اي مبادرة أو خطة لتنشيط الجهود من أجل التوصل الى تسوية سليمة في الشرق الاوسط .

والواقع أن اهتمام مصر بإحداث لبنان .. لم يكن قاصراً على علاقتها بالقضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني في لبنان .. رغم أنها القضية المحورية في صراع الشرق الاوسط .. بل انها اوات الاوضاع في لبنان اهتماماً كبيراً .. خاصة بعد أن أصبح لبنان معرضا لمؤامرات التقسيم ومخاطر الضياع .. التي تفاقمت وتجمعت في سمائه بعد تصاعد القتال بين الاطراف اللبنانية المتناحرة في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان .

ذلك لان ما كان يجرى في لبنان .. كان يمثل خطوة بالغة الخطر ، ليس فقط على وحدة لبنان المعرضة للتفتت ، ولكن على الامن القومي العربي برمته .. وزاد من تعقيد الموقف تورط القوات المتعددة الجنسيات المكونه من قوات اجنبية .. في القتال الدائر بين الدروز والقوات الحكومية الكتائبية .. رغم ما إدّعته القوات الامريكية والقوات الفرنسية المشاركة .. انها اشتركت في القتال دفاعا عن النفس ..

والغريب في الامر ،، ذلك الجمود الذي شاب الموقف في العالم العربي .، الذي وقف عاجزاً لايستطيع تقديم أي مبادرات ايجابية ، تُسهم في حل الصراع الدموي الذي كان دائراً على الارض اللبنانية .، اذا كان ينبغي ان تدرك الدول العربية ان المؤامرات الاجنبية التي كانت تهدف الى تقسيم لبنان .. كانت تمثل خطراً جسيما .، وأن التقسيم لوتم لعرض الامن القومي العربي لضرر بالغ .

وقد رفضت مصر الوجود الاسرائيلي في لبنان باعتباره وجود عسكرى اجنبي تم بقوة الغزو .. وسيظل هو السبب الرئيسي في تدهور الاوضاع اكثر واكثر . لذلك فان مفتاح الحل يكمن في إنسحاب قوات الغزو الاسرائيلي من كافة الاراضي اللبنانية الى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها .

وإذا كان من الضرورى أن ترحل كلفة القوات الاجنبية عن الاراضى اللبنانية.. إلاان إنسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي يجب ألايرتبط بأى شروط .. أو أن يتوازن مع أى وجود آخر ، إن العلاج الاساسى لمشكلة لبنان يجب أن يقوم على احترام سيادة لبنان وسلامة أراضية واستقلاله السياسي وعروبته ووحدة شعبه ودولته والحفاظ على حقوق الجميع فيه على اساس من المساواة والاحترام والتعايش والتعاون .

وللحقيقة والتاريخ يمكننا القول بصدق ان موقف مصر تجاه الاوضاع اللبنانية المتردية والتى تهدد مستقبل الوجود اللبنانى ذاته .. كانت اكثر المواقف العربية وضوحا وأقواها إلتزاما بالخط القومى . وقد أكد الرئيس حسنى مبارك في ندائة الى شعب لبنان والامة العربية .. « أن ضياع لبنان سيكون مقدمه لتفكك الامة العربية » وأعلن رفض مصر الكامل لاى محاولة لتقسيم لبنان وتقطيع أوصاله :

قائلا: ان اللاعبون بالنار عاجزين عن رؤية الأثار المدمرة لاطلاق هذه الدعاوى .. التى تهيىء المناخ لبلقنة المنطقة .. ، و تحويلها الى دويلات صغيرة وكيانات هزيلة لاتقوى على البقاء والصمود في عالم تعجزفيه الدول المتوسطة والصغيرة عن حماية حقوقها والدفاع عن مصالحها .. إلابشق الأنفس ويتضحيات فادحة .

وعن ادراك واع لما يحيط بالامة العربية قال الرئيس: « .. ارجو ان يدرك أبناء الامة العربية في كل مكان خطورة الموقف .. ويعوا أننا اذا سمحنا لهذه الفتنة ان تستشرى في لبنان لسوف لاتقوم لنا قائمة في المشرق والمغرب .. وسوف يكون ضياع لبنان بداية لمرحلة جديدة من التمزق والضياع في شتى انحاء الوطن العربي وعلى امتدادة » .

٢ - مقارنة حرب اكتوبر ١٩٧٣ وغزو لبنان ٨٨ (رؤية مصرية):

إن نظرة المقارنة بين الموقف العربي في اعقاب حرب اكتوبر ٧٣ وفي اعقاب حرب لبنان ٨٢ .. تظهر مدى التدهور الذي اصباب القدرات العربية عامة .. وقدرات المفاوض العربي خاصة .. فحرب اكتوبر تركت المفاوض المسرى وتحت يده مجموعة من الاوراق ذات الثقل والفاعلية يمكن إجمالها في الاتى:

- أولا : اثبتت الحسرب ان الضيار العسكرى يمكن ان يكن شديد التكلفة لاسرائيل .. وبالتالى الولايات المتحدة الامريكية .. فاثناء الحرب فقدت اسرائيل ثلث سلاحها الجوى ومايقرب من نصف مدرعاتها ودباباتها .. الى جانب اعلى رقم المضحايا فقدته اسرائيل في حروبها مع العرب .. وفي نفس الوقت كان على الولايات المتحدة الامريكية ان تسارع الى نجدة اسرائيل وتعويضها عن الخسائر التي فقدتها .. الامر الذي يجعل تكاليف الحرب عامالاً هاماً في حسابات اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .
- ثانيا : استخدام العرب سلاح البترول وسط ظروف عالمية اتسمت بتزايد الطلب العالم على سلعة استراتيجية ضرورية لاستمرار الحياة في العالم الصناعي الغربي .

ثالثان عناك لعدة سنوات وحتى عام ١٩٧٥ قدر من التضامن العربي استمر منذ بداية حرب اكتوبر حتى عقدت مصر اتفاقية فض الاشتباك الثانية ثم إنتهى هذا التضامن بعد مبادرة السلام في عام ١٩٧٧. فضلال حرب اكتوبر ١٩٧٧ اشتركت قوات عربية في القتال على الجبهتين المصرية والسورية .. كتعبير عملي عن التضامن العربي .. الأمرالذي يدفع اسرائيل لمراجعة حساباتها عندما تتكرر ظاهره التضامن .

رابعا: ظل احتمال اللجوء الى الخيار العسكرى مفتوحا خلال الفترة التي اعقبت الحرب • مما جعل اسرائيل توازن ما بين تكاليف استئناف العمليات العسكرية والتوصل الى نوع من التسوية مع مصر وسوريا •

خامسا: كان هناك موقف دولى متعاطف مع القضية العربية ،، مع حرص واضح على استمرار تدفق البترول العربي والاستفادة من فوائض رؤوس الاموال العربية ،

ان حصيلة هذه الاوراق مجتمعة افرزت عدة اتفاقيات للفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية .. ومن هذه الأتفاقيات حصلت مصر على سيناء كما حصلت اسرائيل على اول اعتراف عربى بها .. و تحقيق السلام مع مصر وخروجها من احتمالات الصدام المسلح بين العرب واسرائيل • كما حصلت سوريا على إنسحاب اسرائيلي لخطوط ما قبل حرب اكتوبر ٧٣ مع بعض التجاوز • وحصلت إسرائيل على تجميد للوضع العسكري في هضبه الجولان •

أما الحرب اللبنانية فقد وقعت في ظروف عربية شديدة السوء ، تركت المفاوض العربي بلا أوراق يعمل من خلالها او يستمد منها فاعليتة وتأثيرة .. فرغم قيام اسرائيل بفرو شامل للبنان واحتلالها للعاصمة بيروت .. فان خسائرها في هذه الحرب لم تكن محسوسة .. فهي لم تتجاوز طائرتين وعدة مئات من القتلي وعدد من الدبابات لذلك فقد حرجت اسرائيل من هذه الحرب ولها اليد العليا .. باعتبارها القوة العسكرية المتفوقة في المنطقة .. الامر الذي زودها بالدعم النفسي والمعنوي خاصة لدعاة التوسيع الاسرائيلي .

ولعل أهم العوامل السلبية في حرب لبنان هو التدهور الشديد الذي أصاب التضامن العربي ، اذ كان هذا التضامن في اسوأ حالاته ، يتخبط بين الحروب الباردة والساخنة حتى جبهه الصمود والتصدى التي تعالت صرخاتها عندما عقدت مصر معاهدتها مع اسرائيل ، وهددت وتوعدت . أصيبت بالجمود ، ووقفت الجبهه على هامش الاحداث في لبنان دون اي تدخل فعال او حقيقي يفيد في تقوية الامكانيات العسكرية العربية .

لقد أثبت الغزو الاسرائيلي للبنان .. وخروج القوات الفلسطينية منه .. صدق النظرية المصرية بشأن الاسلوب العقلائي والموضوعي للتعامل مع مشكلات الصراع العربي الاسرائيلي .. وهو الاسلوب الذي استمر وجوده من خبرات التجارب المرة التي خاضتها مصر والشعوب العربية ، ومن الواقع العربي الموغل في التردي .. الذي لم يعد يمتلك سوى فاعلية الكلام .. مع الضعف الشديد في القدرات الامنية والسياسية العربية .

ورغم الالتجاء الى الاسلوب الدبلوماسى بعد الحرب في لبنان .. باعتبار الطريق الوحيد المفتوح أمام العرب .. إلا ان حالة الضعف العربي قد إنعكست على المركز التفاوضي العربي .. ولجأ العرب في هذا الشأن الى ثلاث قنوت : الاولى هي محاولة تحقيق إتفاق عربي من خلال عقد مؤتمر للقمة في مدينة فاس المغربية .. فشلت جواته الاولى في التوصل الى اتفاق ، وأصدر في جواته الثانية التي عقدت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان .. إعلانا عرف بعبادرة فاس يطالب بانشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس .. ويعترف في نفس الوقت بالوجود الاسرائيلي في المنطقة ضمن حدودها عام ١٩٦٧ . وهو ما يعد اول تنازل عربي شامل عن فلسطين ما قبل ١٩٦٧ .

وكانت القناة الثانية من خلال الامم المتحدة .. حيث حاولت الدول العربية .. أن تكتل المجتمع الدولى خلف المشروع العربى ولكن دون نتيجة .. اما القناة الثالثة .. وربعا تكون هى الاكثر فاعلية واهمية من وجهه النظر العربية ، فكانت الالتجاء الى الولايات المتحدة في محاولة لاقناعها بالضغط على اسرائيل للانسحاب من لبنان .. والتسليم بمطالب الدول العربية في إنشاء الدولة الفلسطينية .

هكذا .. فى أول تجربة حادة يواجهها العرب بعد حرب اكتوبر .. لم يجدوا أمامهم فى نهاية المطاف سوى الأداة الدبلوماسية ، كمحور للتحرك العربى فى عواجهه ظروف ما بعد الحرب الاسرائيلية اللبنانية او الاسرائيلية الفلسطينية .. فى طروف عربية فقدت القدرة تماما على إستخدام اوراق الضغط الاقوى سواء كانت الاقتصادية او العسكرية .

إن المنهج المصرى الذى اتبع فى حل قضايا الصراع مع اسرائيل .. كان نابعا من مركز قوة .. قائم على حقائق الموقف العسكرى فى اكتوبر ١٩٧٣ .. هذا الاسلوب الذى رفضته الدول العربية بشدة فى بداية الامر .. عادت واضطرت الى الالتجاء إليه فى اول مأزق تواجهه باسلوب إنعدمت فية الفعالية او القدرة على التغير.

لقد كشف غزو لبنان عن حقيقة توازنات القوى الاقليمية بشقيها العربي / العربي والعربي / الاسرائيلي •

فبالنسبة الشق الاول .. فقد أدت التوازنات العربية / العربية الى تسيد تيار الاعتدال العربى المؤيد للتسوية السياسية .. في نفس الوقت الذي تقلص فية حجم وبور وتأثير التيار المتشدد في السياسة العربية .

اما الشق الثانى الخاص بالتوازنات العربية / الاسرائيلية · فقد اظهر غزو البنان و جود خلل في التوازنات العربية الاسرائيلية .. لصالح اسرائيل بشكل كان منال خطوره حقيقية على مستقبل وكيان الدول العربية المجاوره لاسرائيل ·

تمثلت خطورة هذا الوضع غير المتوازن عسكريا فيما طرحه اريل شارون وزير المنات خطورة هذا الوضع غير المتوازن عسكريا فيما طرحه اريل شارون وزير المناع الاسسرائيلي في ذلك الوقت .. من أن (الاردن) هو الوطن الفلسطيني المسديل .. من اجل تمهيد المناخ البولي والاقليمي لضم الضفة الغربية الي اسرائيل وفرض التصورات الاسرائيلية عليها ، باستخدام القوة وبالابتزاز والإرهاب العسكري .

لقد تحملت مصر دائما مسئوليتها القومية في مواجهة القضايا العربية .. وهي في نفس الوقت وضحت مسؤلية الامة العربية ابان الازمة اللبنانية وواجبها تجاه

إنقاذ لبنان من الضياع والنهوض من اجل الدفاع عنه ودرء مخاطر التقسيم .. ومساعدته في التوصل الى صبيغة مناسبة للمصالحة الوطنية .. تضع الوزن النسبي لكافة الاطراف موضع الاعتبار .. حتى لا تضعيع لبنان ويكون ذلك مقدمة لمزيد من الانهيارات في الكيان العربي .

٣ - القضية الفلسطينية والحوار المصرى الفلسطيني:

وفى ختام الازمة اللبنانية بشقيها الخارجى والداخلى .. لم تنس مصر القضية المحورية فى ازمة الشرق الاوسط .. فلم تتوقف عن مواصلة الدعوة الى ضرورة التوصل الى حل سياسى عادل المشكلة الفلسطينية ، وأزمة الشرق الاوسط ككل .. واضعة فى اعتبارها مجموعة من العوامل التى يجب مراعاتها حتى التوصل الى مثل هذا الحل .. وجميعها اعتبارات فرضتها تجربة الذين تعاملوا مع هذا الصراع .

واعل ابرزها إستحالة الجمع بين السلام والاحتلال .. وانه لاسبيل لتحقيق الامن من خلال التوسع في اراضي الغير ، وبالتالي فلا مفر من ان تتخلي إسرائيل عن سياسة احتلال الاراضي العربية حتى يمكن التوصل الي سلام حقيقي .. ينطبق ذلك على الضغة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية . في هذا الاطار الشرعي السليم .. يجب أن يتم التوصل الي حل المشكلة الفلسطينية من خلال مفارضات مباشرة يشارك فيها الشعب الفلسطيني .. باعتباره الطرف الاصيل في القضية .. على أن تنطلق هذه المفاوضات من فكرة الاعتراف المتبادل .. وان يسلم كل من الطرفيين بحق الاخر في الوجود .

إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق ثانت ومشروع لايملك احد أن ينتزعه من هذا الشعب وعندما يذكر تقرير المصير فإن ذلك يعني بالضرورة حق هذا الشعب في إقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وحقه ايضا في الاتحاد مع أي كيان أخر من خلال التعبير عن ارادته الحره ..إن هذا الشعب باعتباره الطرف المعنى أن يختار ممثليه المتحدثين باسمه ، قد إختار منظمة التحرير الفلسطينية كممثل له وكمتحدث باسمه ،

ان مصر في هذا الاطار من المبادئ الواضحة والمحددة لاتعترض على اى مبادرات سلام قائمة او مشروعات سلام جديدة .. طالما هي تضع في اعتبارها كل هذه المبادئ او بعضها ، وحتى ذلك الوقت كانت المشروعات المطروحة على الساحة هو المشروع المصرى الفرنسي المقدم لمجلس الامن في يوليو ١٩٨٧ .. ومشروع فاس السعودي .. المعلن في القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء في سبتمبر ١٩٨٧.. ثم مبادرة الرئيس الامريكي روناك ريجان التي اعلنت في نفس التوقيت .

لقد برزت مصداقية السياسة المصرية العربية .. وقدرتها على الحركة والمواجهه والعمل الجاد .. عندما وصلت أزمة الوجود الفلسطيني في لبنان لذروتها .. والتي انتهت بالرحيل الفلسطيني عن لبنان .. وكانت آخر حلقاته مغادرة ياسر عرفات بقواته .. لميناء طرابلس اللبناني وقد تم ذلك في حراسة الطائرات المصرية والاسطول المصرى اللذان قاما بحراسة السفن التي حملت عرفات وقواتة الي مواني وصولهم .. في نفس الوقت تم اول لقاء بين الرئيس مبارك وياسر عرفات في القاهره منذ القطيعة .. بينما كان وزير خارجية مصر يطالب المسئولين الامريكيين في واشنطن بضرورة بدء الحوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة .. والتي بدأت الجهود الفلسطينية السياسية فيها تتركز حول تسوية للصراع العربي الاسرائيلي .

فى هذا الوقت برزت مدى اهمية الحوار المصرى الفلسطينى .. والذى جاء كاحد توجهات العمل الفلسطينى بعد ترك لبنان كدليل على ان منظمة التحرير بكافة خصائصها قد ادركت اهمية تغيير نمط تحالفاتها السياسية مع كافة النظم العربية . ولما كانت حرب لبنان .. قد اظهرت مدى الحاجة الى ثقل مصر السياسي والعسكرى .. لذلك فقد احتلت الدعوة الى عودة التضامن العربي مع مصر المرتبة الاولى من وجهه النظر الفلسطينية التى إرتأت ضرورة بذل الجهود لعودة مصر الى الحظيرة العربية .. باعتبار ذلك هو افضل ما يمكن عمله فى تلك المرحلة .. لان إبتعاد مصر او ابعادها . قد اضعف الامة العربية وشتت شملها . ان الدور المصرى ابان أزمة الوجود الفلسطيني فى لبنان .. قد أوضح مدى اهمية الدور المصرى وفاعليته .. وان تحركات السياسة المصرية قادرة على تحقيق نتائج ايجابية اصبالح القضية الفلسطينية .

٤ - الاتفاق الاردني الفلسطيني (١٩٨٥) :

إن التقييم الحقيقى لسياسة مصر العربية .. خاصبة منذ عهد الرئيس حسنى مبارك .. هو في صالح هذه السياسة .. حيث أمكنها ان تتحرر جزئيا من العصار العربي الجماعي المفروض عليها .. الامر الذي تأكد عمليا بقرار عودة مصر الي منظمة المؤتمر الاسلامي في يناير ٨٤ .. ثم بقرار الاردن استعادة علاقاته الدبلوماسية مع مصر في خريف نفس العام وبتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات .. الامر الذي اعطى السياسة المصرية .. قدرا هاما من حرية الحركة .. والإصرار على مواصلة العمل بنفس الاسلوب وفي نفس الاتجاه .

لذلك فمنذ مطاع عام ١٩٨٥ عزرت القيادة المصرية مسعاها .. من اجل تحريك القضية الفلسطينية .. ووضعها على طريق التسوية السلمية .. بعد أن وجدت في الموقف الاردني خير سند لها في هذا الصدد .. كما أنها شجعت الطرفين الاردني والفلسطيني على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك في اطار الحلول السياسية،

واجهت القضية الفلسطينية الكثير من العقبات الشديدة بعد منتصف السبعينات وفي مطلع الثمانينات .. حينما تعاملت معها سياسة أمريكية إسرائيلية ، قائمة غلى طرح البدائل والطول الجزئية .. مع استبعاد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة من قاموس التسوية السياسية . وكان أبرز هذه البحدائل ما يسمى بد «الخيار الاردني » .. الذي يقوم اساسا – من وجهه النظر الاسرائيلية – على إحلال الاردن محل الفلسطينيين كجهه مخولة بالتفاوض في اي تسوية مقترئة بشان حل الصراع .. ويحكم الفلسطينين ضمن شكل من اشكال الاتحادات الفيدرالية .. على جزء من الاراضى المحتلة ، وهكذا جاءت مبادرة ريجان عام التحرير .

وجات مبادرة فاس العربية تحمل ردا على هذه الصيغة الاسرائيلية الامريكية، فنصت على إنسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ .. وحق تقرير المصير للفلسطينيين وإدخال المنظمة كعنصر أصيل في أي مباحثات سلام .. فضلا عن الدعوة لقيام دولة مستقلة للفلسطينيين . إلا أن تداعيات الاحداث بعد ذلك .. وأهمها الغزو الاسرائيلي

للبنان ، ومحاولة القضاء على الوجود الفلسطيني في لبنان ، وما حدث من انشقاقات شهدتها الساحة العربية والساحة الفلسطينية حول اطروحات التسوية .. والاخفاق في إيجاد صيغة عملية يمكن تتفيذها .. دفعت بالخيار الاردني الفلسطيني .. كخيار اخيراً أمام منظمة التحرير الفلسطينية .. خاصة بعد فشل جهود المصالحة مع سوريا . فكان الاعلان عن الاتفاق الاردني الفلسطيني في فبراير ١٩٨٥ .. لتبدأ رحلة الخيار الاردني من جديد .، ولكن بمضمون عربي .

وقد استند الاتفاق على قرارات فاس وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والشرعية الدولية .. ونص على اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ، وفق الاسس وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية الحتلة بما فيها القدس .. وفق الاسس والمبادئ التالية :

- * الارض مقابل السلام
- * حق تقرير المصير الشعب الفسطيني .. ضمن الكونفدرالي العربي المنوى انشاءه بين دولتي الاردن وفلسطين
 - حل مشكلة اللاجئين .-

هكذا ارتكزت الدبلوماسية المصرية على هذا الاعلان الاردنى الفلسطينى .. ودعوة الدول العربية ، وايضا اسرائيل لطرح اعتراضاتها جانبا .. واتخاذ الاعلان قاعدة ايجابية لتحريك عملية التسوية السياسية وقد بلورت أسس السياسة المصرية في هذه الاثناء على النحو التالى :

- اعتبار الاتفاق الاردني الفلسطيني محورا اساسيا للتحرك السلمي وان من الضروري المحافظة على قوة الدفع التي احدثها الاتفاق
- انه ليس من بين الدول العربية .. من يملى على منظمة التحرير الفسطينية حق اختيار من يمثلها في المفاوضات .. وإن القول الفصل في ذلك هو للمنظمة وحدها ولايجب التدخل في شئونها •

- انه ليس لاسرائيل اى حق فى تبدى افضليات بشأن إختيار العناصر الفلسطينية مع دعوتها الى قبول التفاوض مع وقد اردنى / فلسطيني ٠
- دعوة الادارة الامريكية الى إستثمار هذا التفاق لدفع عجلة السلام .
 وقد ارتكزت فلسفة السياسة المصرية على اتجاهات محددة في اطار الاسس

وقد ارتكزت فلسفة السياسة المصرية على اتجاهات محددة في اطار الاسس السابقة ..وهذه الاتجاهات تتضمن:

الاول : اقامة حوار بين الولايات المتحدة ووفد اردنى - فلسطينى مشترك باعتبار ان التركيز على الحوار سوف يمهد لخطوة تالية دون ان يعنى ذلك استبعاد فكرة المؤتمر الدولى •

الثاني : تحديد شكل الخطوة التالية وهل ستكون مفاوضات مباشرة أو محدودة الجماعية أو مفاوضات على المستوى مؤتمر دولي .

تبعا لذلك أعلنت مصر على لسان الرئيس حسنى مبارك .. مقترحات اعتبرتها عملية وخطوة في سبيل المحادثات مباشرة وشاملة للسلام . وتبلورت هذه المقترحات في الدعوه الى قيام الرئيس الامريكي ريجان بتوجيه الدعوة الى وفد اردني فلسطيني مشترك لاجراء حوار الجانب الامريكي .. كبداية لجولة تالية يشترك فيها وفد اسرائيلي لارساء اساس علمي لعقد مباحثات مباشرة . وقد اوضح الرئيس مبارك مقترحاتة كالاتي :

- * اجراء حوار مباشر بين اسرائيل من جهه وفداردني فلسطيني من اخرى باشتراك مصر او بدون اشتراكها ٠
- تتعاون المنظمة مع الملك حسين لاختيار عناصر معتدلة تشترك في الوفد
 المشترك •
- * تفصل مصر أن يتم اجراء حوار مباشر بين إسرائيل والوفد الاردنى الفلسطيني المسترك على ان يعقب ذلك مؤتمر دولي يشترك فية الاتحاد السوفيتي •

ويلاحظ انه بينما انه انتقد شامير وزير الخارجية الاسرائيلية مقترحات الرئيس مبارك لان فيها اعتراف بالمنظمة .. بينما صدرح بيريز رئيس الوزراء بإن محادثات

السلام فى الشرق الاوسط تواجهه صعوبات كبيرة من بينها رفض اسرائيل اجراء مفاؤضات مع المنظمة التحرير الفلسطينية ، وان هذه هى نقطة الخلاف الرئيسية بين موقف اسرائيل ومقترحات الرئيس مبارك السلام ،

ومن أهم العومل التى دفعت مصر للتقدم بمثل هده المقترحات . وجود تنسيق مصرى فلسطينى على مستوى عال .. بدء منذ الزيارة التى قام بها ياسر عرفات فى نهاية عام ١٩٨٣ تعبيرا عن التقدير الفلسطيني للموقف المصرى إزاء حصار ميناء طرابلس .. وخروج القوات الفلسطينية فى حراسة الاسطول المصرى

منذ ذلك الوقت نشئ قدر من التنسيق المصرى الفلسطيني في شكل حوار مستمريتم من خلال اتصالات مباشرة واقاءات بين المسئولين . وقد دعم هذا التنسيق ان الموقف المصرى تجاه المنظمة .. لم ينل من قيادتها الشرعية ، ورفضت المسياسة المصرية محاولة الانشقاق ضد قيادة ياسر عرفات المنظمة . وأيدت استقلالية المنظمة واستقلالية قيادتها في اتخاذ القرار الفلسطيني .

كان لهذا الموقف المصرى الواعى صداه الكبير لدى القيادة الفلسطينية ، التى حرصت على ترسيخ هذا الموقف لمواجهه التحديات التى يضعها بعض العرب امام المنظمة . وقد ظهر هذا الحرص الفلسطيني في الاشادة بالدور الذي تلعبة مصر في المنطقة العربية ، وفي اجراء مشاورات مستمرة مع القيادة المصرية .. ووضحت ألهمية التنسيق المصرى الفلسطيني حين طرح الرئيس مبارك اقتراحه الخاص بالحوار الامريكي مع وفد اردني فلسطيني مشترك .. بعد اعلان اتفاق عمان ،

ولم يقف الدور المصرى تجاه القضية الفلسطينية عند حدود الجهود الخاصة بالتسوية السياسية فحسب ، بل إمتد هذا الدور لمجالات اخرى ، ومن ابرزها إشاعة الوفاق بين الاطراف الفلسطينية المختلفة خاصة ما عرف في ذلك الوقت بحرب المخيمات في مايو ١٩٨٥ . وقد أدانت مصر هذه الحرب واعتبرتها جزء من مخطط يستهدف النيل من وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة حركته وتشريد هذا الشعب وتصفية قضيته . كما طلبت مصر من الأمين العام للامم المتحدة تكليف قوات الامم فلتحدة في لبنان بحماية المضيمات الفلسطينية ووقف المذابح التي كانت ترتكب ضد هذا الشعب الفلسطينية واقف المذابح التي كانت ترتكب ضد

٥ - الحرب العراقية الايرانية وإحتمالات المخاطرة الايرانية :

وكانت القضية الاخرى التى تهدد الشرق الاوسط خلال النصف الاول من عقد الثمانينات وامتدت خلال نصفة الثانى .. هى الحرب الدائرة فى منطقة الخليج بين ايران والعراق .. التى كان من الممكن ان تشكل خطرا على استقرار وتطور وثروات منطقة الخليج بل والمنطقة العربية .

وإذا كان العراق في هذه المرحلة قد اعلن استعداده للانسحاب من الاراضي الايرانية بالكامل وبقبول وساطات السلام وجهود التسوية .. فقد طالبت مصر ايران بإن تجنح الى السلم .. وإن ترجع عن مطالب من شائها أن تزيد النار اشتعالا والموقف سوءا ، أن مصر إيمانا منها بعروبتها وحرصا منها على تراث إمتها .. وثقة منها في قبول العراق لمبادارات السلام ، أعلنت مصر دائما أنها تقف وراء العراق في دفاعة عن ترابة وشعبة ،

وايس من شك في أن هذا التوجه المصرى القومي .. كان يرتبط بأمن مصر وأمن المنطقة العربية ككل ... وبالتوجهات الاستراتيجية المصرية الخاصة بالحفاظ على الامن القومي والمصرى والمصالح المصرية باوسع معانيها .

وفي اطار هذه التوجهات المصرية يمكن القول أن الفترة الاخيرة من هذه المرحلة وأقصد أواخر ٨٥ وأوائل ١٩٨٦ .. شهدت منطقة الصراع بعض التطورات المثيرة للقلق والتي تنبئ عن تهديدات محتملة وأوفي المدى البعيد للامن المصرى .. والمصالح القومية المصرية والعربية .. خاصة ما يتعلق منها باستمرار الحرب العراقية الايرانية والآثار التي يمكن ان تنجم عن اتساع نطاقها ، وعلى وجه التحديد - الطرحته هذه الحرب من بعض الشواهد والتوقعات المتزايدة بامكانية حدوث تغير ملحوط في تلك الحرب لصالح الطرف الايراني .. يمكن ان يصل الي تحقيق انتصار ايراني ما .. وهو احتمال كان لابد وان يثير القلق من زاوية الامن المصرى والمصالح القومية ، لما سينجم عنه من تداعيات سلبيه كان لزاما ان تضعها القيادة المصرية موضع الدراسة بعناية تامة .

فحدوث انتصار ايرانى — من وجهه النظر المصرية يعتبر اضافة — ولو بطريق غير مباشر — لرصيد القوة الاسرائيلية الواقعة على الحدود الشرقية لمصر ٠٠ لما سينجم عن هذا الانتصار ليس فقط إضعاف القوة العراقية كعنصر في المواجهه ضد اسرئيل .. وإنما أيضا أنشغال باقي القوى الاقليمية في المنطقة خاصة السعودية وسوريا بمواجهه الخطر الايراني المتصاعد .. وبالتالي فإنه في حالة حسم الصراع في المطليج لصالح أيران .. كان يعني تجريد الصراع العربي الاسرائيلي من مصادر أهميته النولية المقترنه بقربه من الخليج مما قد يؤدي الى تجميد احتمالات التسوية لصالح الوضع القائم والمواتي لاسرائيل أساسا — أن احتمالات التزايد في عناصر قوة أسرائيل — حتى في ظل علاقات سالم معها — ينطوى على تهديد كامل للامن القومي المصرى يصعب أغفاله .

من ناحية أخرى فإن انتصار ايران كان يعنى تدعيم لاكثر التيارات الاسلامية تعصبا وتشددا اونشاطا في المنطقة .. مايحمله ذلك من احتمالات الانشقاق الدينى والطائفي في المنطقة كلها ، ولايتصور أن تكون مصر بمنأى عن ذلك كله ،خاصة مع السعى الايراني المخطط – منذ وقت سابق – لخلق مواطىء نفوذ لها في البلدان العربية والاسلامية .

ان الانتصار الايراني كان يعنى التأثير على هيبة مصر ومكانتها العربية والاسلامية والدولية ... وهي هيبة ومكانة تمثل في حد ذاتها رصيدا قويا للدولة المصرية وللعالم العربي في أن واحد ... يسهم في تقوية موقفها في كافة علاقاتها الدولية .ان هذه الرؤية للمخاطر المحتمله المترتبة على حرب الخليج ... كان لابد وان تدخل في الاعتبار لدى صانع القرار المصرى ..عند تحديد أبعاد السياسة المصرية إزاء الحرب العراقية الايرانية ، دون أن يعنى ذلك بالضرورة المبادرة بأي موقف عدائى تجاه ايران ،او التدخل في شئونها الداخلية .

فإذا كانت الحرب العراقية الايرانية ، قد أسهمت بشكل غير مباشر فى تكثيف الخطر الاسرائيلى ، فإنها تكون ايضا قد اسهمت بشكل مباشر فى إبراز اهمية الالتزام القومى العربى لمصر ،إوعلى وجه التحديد..إبراز أهمية العلاقة المصرية

العربية بالنسبة لطرفيها وقد بدأ الرباط بين الامن القومي العربي ككل ..كما تأكد ان المصالح الحيوية المصرية انما تلتقي مع مصالح اطراف عربية في مواجهة المخاطر المشتركة .

في ظل هذه الظروف .. في هذه المرحلة دخلت العلاقات المصرية العراقية في مرحلة متطورة جديدة .. حيث شهد النصف الاول من عام ١٩٨٥ قفزة نوعية هامة في علاقات مصر والعراق وذلك بالرغم من استمرار إنقطاع العلاقات الدبلوماسية .. وكان وراء هذا التطورا النوعي ثلاثة إسباب يمكن إجمالها في اللاتي :

- * استمرار تأیید مصر الموقف العراقی فی الحرب مع ایران ، ومساندة العراق عسکریا . ودعم موقفه السعی الی ایقف الحرب بصورة کلیة وایست جزئیة .. واجراء تسویة سیاسیة .
- * وجود تشابه كبير في المواقف بين البلدين تجاه تحليل الوضع في المنطقة العربية ،.والازمة التي كانت تتعرض لها البلدان العربية ..خاصة تجاه الدور الذي كانت تلعبه سوريا وليبيا في ذلك الوقت في حرب العراق مع ايران ... ودعمهما لايران .ومحاولة السيطرة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .. وتأييد مصر والعراق لاتفاق عمان .
- * تطابق موقف البلدين تجاه اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأهمية استقلال القرارالفلسطيني .

وفي خطوة غير منتظره واثناء زيارة الرئيس مبارك للاردن وتباحثه مع الملك حسين .. بعد زيارته لبعض الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية .. قام الرئيس مبارك والملك حسين معا بزيارة مفاجئة لبغداد.. وعقدا لقاء قمة ثلاثية .. تركز البحث فيها حول تطورات المقف العسكرى في الجبهة العررقيه الايرانية .. جاءت هذه الخطوة تعبيرا عن مدى حرص مصر على مساندة الموقف العراقي ، وأنه رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع العراق .. فإن القيادة المصرية لم تجد حرجا في تدعيم علاقاتها مع الدول العربية ... من منطلق اهتمام مصر الكبير بوجود قنوات اتصال عربية لبحث المصالح العربية القومية .



مساعی السلام بین المؤتمر الدولی ومشارطة التحکیم

الفصل الرابع مساعى السلام بين المؤتمر الدولى ومشارطه التحكيم

التسوية والمؤتمر الدولي :

رغم كل العقبات التي واجهتها مصرحتى منتصف الثمانينات .. فهى لم تتخل عن أهدافها الأساسية التي سعت الى تحقيقها طوال عقد الثمانينات .. والتي تمثلت في ثلاث أهداف رئيسيه :

الاستقرار، والسلام، والتثمية

والرابطة وثيقة بين هذه الأهداف الثلاث .. فلا يمكن لبلد أن يتابع مسيرة تنميته المستقله دون وجود إستقرار سياسى واضح .. داخلى ويرتبط بالنظام المؤسسى الدولة .. وخارجى ويرتبط باستقرار الاوضاع الاقليمية الدولية .. وهنا يأتى دور السلام الجوهرى .. الذى يعنى - وفق المنظور المصرى - تسوية القضايا الرئيسية المثيرة للتوتر في المنطقة ... وتأتى على رأسها القضية الفلسطينية وما يرتبط بهذه القضايا من بؤر أخرى التوتر الأقليمي ، وفي أطار هذه الرؤية .. تتعاقب جهود الدبلوماسية المصرية على كل الأصعدة المختلفة خاصة العربية والدولية .

هكذا ظلت قضية التسويه الى جانب قضية العلاقات المصرية العربية هي الشغل الشاغل السياسة المصرية .. لذلك فهى لم تتوقف فى ظل الظروف الصعبه التي مرت بها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات – عبر إثارة قضية التسوية السياسية .. غير أن الجمود ظل هو السمة الأساسية لهذه القضية في هذه السنوات الصعبة .

ومع ذلك فقد احتفظت مصر بحرية حركتها السياسية والدبلوماسية بشأن هذه القضية المحورية .. سواء تجاه اسرائيل أو تجاه العرب أو في نطاق التفاعلات مع القوتين العظميين خاصة الولايات المتحدة الامريكية ٠

١ - مصر تحتفُّظ بحرية الحركة :

وواصلت مصر مسيرتها تحاول أن تتجاوز السنوات الصعبة .. وظل الموقف المصرى تجاه التسوية السلمية قائماً على أساس عقد مؤتمر دولى السلام .. يجمع بين أطراف الصراع الرئيسيين الى جانب أعضاء مجلس الأمن الدولى الخمسة .. فضلا عن مركزية دور منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر .. وبالصيفة التى ترضى المنظمة والاردن معاً .

وأثناء جولاته الهامة في أوروبا والولايات المتحدة .. ركز الرئيس مبارك على قضايا السلام والأهمية الكبيرة لحل المشكلة الفلسطينية .. باعتبارها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي . ففي يناير ١٩٨٣ زار الرئيس مبارك فرنسا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا .. وفي اكتوبر من نفس العام زار باريس ونيويورك وواشنطن ، ورغم أن الهموم الاقتصادية المصرية كانت على رأس قائمة القضايا التي بحثها الرئيس مبارك .. فقد نازعتها القضايا السياسة نفس المكانة .. فقد التقى الرئيس في زيارته بزعماء اليهود الأمريكيين .. وبأعضاء مجلس الشيوخ والنواب الامريكي ، وركز على أهميه معالجة القضية الفلسطينية بالتوازي مع المشكلة اللبنانية .. وأن

وقد أكد الرئيس دائما في كل لقاءاته سواء مع الرئيس الفرنسي ميتران في باريس .. أو في القمة المصغرة لدول عدم الانحياز في نيويورك .. أو من فوق منبر الأمم المتحدة أو خلال محادثاته مع الرئيس الأمريكي ريجان .. إلتزام مصر الاستراتيجي بالسلام .. وحرص مصر الدائم على رفع قضيته الى الأمام .. أما بالنسبة لمشكلة لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لها .. فقد أوضح الرئيس مبارك أن عودة السفير المصرى الى تل ابيب .. رهن بثلاثة تطورات لازمة هي :

- الانسحاب الاسرائيلي الكامل من لبنان .
- وقف بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ،
- إبداء قدر كبير من المرونة ازاء مشكلة طابا المصرية .

كما أكد الرئيس مبارك أن المشكلة الفلسطينية هي مفتاح السلام .. وانتقد بشدة في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة محاولات اسرائيل لفرض الأمر الواقع بالاستيطان في الأراضي المحتلة .. وقال أنه لا يمكن فرض السلام بالقوة ، والا اصبح مجرد هدنه مسلحة سرعان ما تنتهي .

ومع إنعقاد الدورة ٢٨ للجمعيه العامه للامم المتحدة .. حققت مصر انتصاراً دبلوماسيا كبيراً .. عندما نجحت في الحصول على مقعد في مجلس الأمن لعامي ٨٤ ، ١٩٨٥ . بأغلبية ١٢٥ صوتا . وكان ذلك ترجمة عملية واضحة لمدى مصداقية السياسة المصرية وقدرة الدبلوماسية المصرية على الحركة النشطة وائتي اكسبتها احترام وتقدير كبير على المستوى العالمي والمستوى الافريقي .

٢ - المؤتمر الدولي ٥٠ حجر الزاوية:

وتأكيداً لدور مصر الفاعل من أجل السلام واتكريس فكرة المؤتمر الدولى السلام احتضنت مصر المؤتمر الدولى السلام من خلال القانون ، حضره ٦٣٠ شخصية من رجال القانون من مختلف دول العالم .. ناقشوا ١٠٤ بحثا قانونيا حول العديد من الموضوعات المشتركة التي طرحت أثناء جلسات المؤتمر الدولى ، وقد شارك في المؤتمر رئيس محكمة العدل الدولية ، وسبعة عشر وزير العدل ورئيس هيئة قضائية ،، وقد إفتتح الرئيس مبارك جلسات المؤتمر في احتفال كبير ، أهدى فيه رئيس الحركة المنظمة المؤتمر جائزة « رجل السلام » الرئيس مبارك ٠

وليس ثمة شك في أن السمة الرئيسية للنشاط المصرى على الجبهة السياسية قد تحددت بايمانها لمفهوم السلام .. ليس فقط كأسلوب من أساليب العمل الدولي الذي تراضت على نهجة الجماعة الدولية .. وانما كاستراتيجية ضرورية وثابته لعملية البناء الوطنى .. على المستوى القومى .. وكمطلب ملح وحيوى لشعوب العالم . ان السلام في ظل هذا المفهوم أصبح أحد الشواغل الجوهرية لمصر التي كرست من أجله جهود السياسة المصرية الخارجية .

وكان لمسررؤيتها التى تعكس الدلالات السياسية الهامة لفكرة عقدمؤتس دولى للسلام - اذ كانت ترى فيه الآتى:

- الوسيلة العملية الفعالة والوحيدة لتحقيق التسوية الشاملة لحل القضية الفاسطينية •
- الاسلوب الدولى الجماعى .. حيث يتم الالتقاء المباشر بين أطراف الصراع
 تحت المظلة الدولية .
 - يعطى دوراً رئيسيا للامم المتحدة والدول الكبري دائمة العضوية ٠
- يمثل الاطار القانوني والسياسي للشرعية الدولية ولضمنان حقوق جميع
 الأطراف المشاركة بما فيها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- يعكس قبول الأطراف المشتركة فيه لفكرة الحل السلمى للصراع واسقاط
 الخيار العسكرى •
- يجمع كافة اطراف المشكلة لأول مرة حول مائدة المفاوضات بما في ذلك الجانب
 الفلسطيني •
- هو اطار التفاوض . ترتبط صلاحیته بمضمون التسویة والعمل علی تنفیذ
 قراری الامم المتحدة ۲٤۲ ۳۳۸ .

هكذا أصبحت فكرة المؤتمر الدولى خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات تمثل حجر الزاوية المصرية لعملية التسويه السياسية .. رغم ما أحدثته من فتور سياسي مع الادارة الأمريكية في ذلك الوقت •

وفي خطاب د • عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٨٦ .. أعلن سعى مصر لإحياء مسيرة السلام .. وأشار الى لقاء الاسكندرية الذي تم في نفس الشهر بين الرئيس مبارك وشيمون بيريز .. وإعتبر في ذلك الوقت بدايه لصفحة جديدة من المرونة وتعميق محورية القضية الفلسطينية .. كمدخل ضروري لمعالجة الصراع العربي الاسرائيلي ككل .. بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وكان هناك توافق لدى الجانب العربى فى قبول فكرة المؤتمر الدولى .. ولم يكن ذلك يعنى وجود إجماع عربى .. إنما مجرد توافق ظهر واضحاً فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى عقد فى الكويت فى يناير ١٩٨٧ .. كما أن الاتفاق الاردنى الفلسطينى سبق أن طرح فكرة المؤتمر الدولى كأسلوب لحل المشكلة الفلسطينية .

أما عن الجانب الاسرائيلى .. فرغم التزام بيريز بقبول فكرة المؤتمر لأول مرة في إجتماع الاسكندرية سبتمبر ٨٦ .. إلا أن حزب الليكود المشترك في الائتلاف الوزارى الاسرائيلي .. رفض الالتزام بالمؤتمر الدولي .. وانعكس هذا الرفض في خطاب اسرئيل أمام الجمعيه العامة للأمم المتحدة خلال المناقشات التي دارت بشأن قضية الشرق الأوسط في نوفمبر ١٩٨٦ .. وعلل المندوب الاسرائيلي هذا الرفض .. بأن المؤتمر يهدف الى فرض حل على اسرائيل أكثر من تشجيعه للحوار بين الأطراف المعنية .. وأكد أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشره حول مشكلات محددة الأطراف المعنية .. وأكد أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشره حول مشكلات محددة مع مفاوضين مسئولين .. ورغم ذلك كله فقد عاد بيريز في اجتماع القاهرة في فبراير ١٩٨٧ .. إلى الالتزام بعقد مؤتمر دولي في بيان مكتوب صدر بهذا الشأن .

٣ - جهود مصر مع الولايات المتحدة :

مع بداية عام ١٩٨٥ .. وهي في نفس الوقت .. بداية فترة الحكم الثانية للرئيس الأمريكي ريجان .. بدأت مصر تولى اهتماما خاصا لعلاقات التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة .. بجانب الاهتمام المشترك بشأن عملية التسوية السياسية .. ومشاركة أطراف عربية أخرى فيها .

وقد أوات مصر زيارة الرئيس مبارك الولايات المتحدة التى تمت فى مارس ١٩٨٥ إهتماما خاصا .. بدا فى التغيرات الخاصة بالاعداد لهذه الزيارة .. والتى تجسدت فى قيام ثلاث وزراء مصريين بزيارة واشنطن فى منتصف فبراير ١٩٨٥ . وهم المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لاعداد الجانب العسكرى .. ود . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية لاعداد الشق السياسى خاصة موضوع الحوار الأمريكي الفلسطينى .. ود . كمال الجنزورى وزير التخطيط لبحث موضوع المعونات الأمريكية الاقتصادية لمصر .

وأثناء زيارة الرئيس مبارك .. وضح مدى اهتمام القيادة المصرية بضرورة اتخاذ خطوات عملية لدفع عملية السلام .. بالاستفادة من الاتفاق الاردنى الفلسطينى بصورة خاصة .. فقد أوضحت كلمات الرئيس مبارك أمام مجلس النواب الامريكي وأمام نادى الصحافة الأمريكي .. وفي لقاءاته مع كبار المسئولين الأمريكيين .. مذى حرص مصر على دفع قضية التسوية السياسية وعملية السلام في الشرق الاوسط بشكل عام .. من خلال اقامة حوار أمريكي فلسطيني يمهد للإعتراف الأمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية .. ولقد طرح الرئيس مبارك الموقف على النحو التالى :

- أن مصر وأمريكا شريكان في عملية بناء السلام في المنطقة ·
- أن الولايات المتحدة ستخسر كثيراً اذا ما رفضت الحوار مع الفلسطينيين ..
 - · بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة في المنطقة ·
- ان التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لقبول قرار
 مجلس الأمن رقم ٢٤٢٠

ثم تكررت زيارة الرئيس مبارك الولايات المتحدة في سبتمبر من نفس العام لحضور الاحتفال بالذكرى الأربعين لنشأة الأمم المتحدة .. وعلى هامش المشاركة في هذه المناسبة .. جرت مباحثات رسمية بين الرئيس مبارك وريجان كانت تتطابق فيها الاهداف المصرية مع تلك الاهداف التي سعت اليها مصر في الزيارة الأولى الرئيس مبارك . وقد استهدفت مصر حث الادارة الأمريكية على التخلي عن العقبات والشروط المسبقة التي وضعها امام عملية الحوار مع وقد اردني فلسطيني مشترك .. والمطالبة ببدء الحوار معه دون شروط مسبقة .

ولعل الغريب في الأمر ... هو ما شهده شهر أكتوبر ٨٥ – الشهر التالى لزيارة الرئيس مبارك الثانية للولايات المتحدة من انعكاسات في العلاقات الاقليمية ومع الولايات المتحدة .. نتيجة للاحداث التي وقعت خلال هذا الشهر .

ففي اول اكتوبر ٨٥ قامت اسرائيل بشن عدوان جوى مركز .. قصفت خلاله مقر قيادة منظمة التحرير الفسطينية في منطقة حمام الشط في مدينة تونس .. بغرض تدمير المقر وقتل من فيه بما فيهم ياسر عرفات .

وقد اثار الهجوم الجوى الاسرائيلى ردود فعل عالمية وعربية غاضبة .. وأدانت مصر هذا الاعتداء الغاشم بشدة .. ووصفه بيان وزارة الفارجية المصرية بأنه من الاعمال الاجرامية الموجهه ضد أبناء الشعب الفلسطيني .. وأنه يضاعف الاحساس بمدى تمادى إسرائيل في ممارسة التطرف وأعمال العنف .. في الوقت الذي تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل الي حل عادل للقضية الفلسطينية يحقق السلام الشامل في الشرق الأوسط وقد اعلن الرئيس مبارك في عبارات غاضبة « أن الغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة يعد عملا إرهابيا فظيعا .. بوقف عملية السلام ويصيبها في مقتل » .

واتساقا مع هذا الموقف أيدت مصدر قدار مجلس الأمن الذي أدان الغارة الاسرائيلية بينما إمتنعت الولايات المتحدة عن التصدويت، وقد عبرت لمصدر عن إستيائها عمليا من خلال العلاقات الثنائية بين مصروإسرائيل بإتفاذ قرارين:

الاول : عدم استقبال وفد اسرائيلي كان من المقرر وصوله للقاهرة لاستكمال مياحثات طابا .

الثاني: رفض وزاره الثقافه المصرية طلب اسرائيل الاشتراك في معرض القاهرة الدولي للكتاب في يناير عام ١٩٨٦ .

وفى أعقاب الغارة الجوية الاسرائيلية .. وقع حادث اخر أثار ردود فعل عالمية عنيفة .. هو حادث اختطاف الباخرة الايطالية « أكيلى لاورو» . وهو الحادث الذى بذات فيه مصر جهوداً كبيرة من أجل انقاذ ركابها وتصفية آثار الحادث . غير ان ماقامت به الطائرات الحربية الامريكية من إعتراض للطائرة المصرية التى كانت تنقل المختطفين الفلسطينيين الى تونس .. وإجبارها على الهبوط في احد المطارات الحربية الايطالية قد عقدت الموقف وعموما لقد أدت هذه الأحداث المتعاقبة الى كسر في الخط العام الذى كاد يحكم تفاعلات الأطراف الاقليمية مع الولايات المتحدة إزاء قضية التسوية السياسية . كذلك كان لهذه الأحداث تأثيراتها المياشرة على الدبلوماسية المصرية عربيا وأمريكيا . ووضع حادث إعتراض الطائرات الأمريكية الطائرة المدنية المصرية فللالا على العلاقات المصرية الامريكية افترة من الزمن . كما

أثار تساؤلات هامه على الصعيدين الشعبى والرسمى .. حول أفاق علاقات مصر بالولايات المتحدة .. وعن الدروس المستفادة من هذا الحادث .

ولاشك ان النهاية الدرامية لأحداث عام ١٩٨٥ بازماتها الحادة .. قد عكست بعض السلبيات على العلاقات الثنائية المصرية الأمريكية .. لذلك جاءت بداية عام ١٩٨٦ محملة باثار تلك الازمات . وكانت أزمه نهاية عام ١٩٨٥ تلخص حصاد عام كامل من تباين وجهات النظر بين البلدين .. سواء ما أرتبط منها بتسوية القضية الفلسطينية أو بالمؤتمر الدولي للسلام أو بمواجهة أعمال العنف المعروف باسم «الارهاب الدولي»،

فعلى صعيد المؤتمر الدولى .. كانت مصر ترئ انه الأطار الأمثل لحل القضية الفلسطينية بينما تدعو واشنطن الى اهمية إجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاردن دون ان يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية – التي تصرمصر على إشتراكها في المؤتمر الدولى حال الاتفاق عليه – أي دور مباشر على ان يكون الوفد الأردني مطعما ببعض العناصر الفلسطينية التي ترضى عنها واشنطن واسرائيل .

فمع بداية عام ٨٦ .. وفي إطار إستمرار الخلافات الأردنية الفلسطينية .. وبروز التطيلات حول دور واشنطن الحاسم في فشل صيغة التعاون الأردني الفلسطيني عبر رفض المقترحات الفلسطينيين التي قدمت الى الملك حسين بدا ان مصر تواجه الأمر على مستويين .. أحدهما يتعلق بالصرار على ضرورة استمرار التنسيق الاردني الفسطيني على اساس صيغة اتفاق عمان .

والمستوى الثانى هو محاولة اقناع الطرف الأمريكى بأهمية دفع عملية التسوية وفى هذا السياق كان هناك ملاحظة اساسية .. وهى أن كل المباحثات واللقائات التى جرت بين البلدين لم تؤت ثمارها فى تحريك عمليه التسويه بالصورة الأيجابيه المطلوبة . ويعد لقاء جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي مع الرئيس مبارك في شهر اغسطس ١٩٨٦ .. أحد أهم التفاعلات المصرية الامريكية في ذلك الوقت .. والذي تناول قضايا العلاقات الثنائية ، وتحريك عملية التسوية السياسية .

وتأتى أهمية زيارة بوش من عدة اعتبارات أهمها أنها كانت الزيارة الاولى القاهرة لمسئول امريكي كبير منذ اكثر من عام .. فضلا عن انها جاءت في وقت

تعثرت فيه مباحثات طابا بين مصر واسرائيل .. ويعد مباحثات مطولة مصرية أمريكية حول نفس القضية .. وكان الجهد الأمريكي الذي سبق زيارة بوش مباشرة للقاهرة يهدف الى توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل .. بالاحرف الأولى ، مع تبادل مجموعة من الرسائل والمذكرات والخرائط التي تضم كملاحق للإتفاق .. وتتعلق بالنقاط والبنود المختلف عليها بين مصر واسرائيل .. ليتم التداول حولها في وقت لاحق .. يشبه تجربة إطار كامب ديفيد في بعض الموضوعات الضلافية بالنسبة للقضية الفلسطينية والتي جرت على هذا النحو بين الرؤساء كارتر والسادات وبيجن في سبتمبر ١٩٧٩ إلا أن الجانب المصرى لم يوافق على هذا الاقتراح الامريكي ..

أما الجانب المتعلق بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية فقد بدى من التصريحات التى أدلى بها بوش بعد لقائة مع الرئيس مبارك أنه كرر نفس عناصر الموقف الأمريكي المعروفة .. وكان أبرزها .. الدعوة الى إجراء مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل لمؤتمر دولي للسلام .. يسمح بالتقدم نحو التسوية دون تحديد دور أو وظيفة هذا الاطار للمؤتمر الدولي .

ورغم حدوث تطورين هامين في هذه الفتره .. وهما موافقة سوريا على التفاوض مع إسرائيل ولكن في اطار دولى .. وموافقة واشنطن المبدئية على مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي ولكن بشروط معينه .. هي إعادة الاتحاد السوفيتي لعلاقاتة الدبلوماسية مع اسرائيل .. وتسهيل هجرة اليهود السوفيت اليها .. رغم هذه التطورات فلم يحدث تقدم محسوس في الاتصالات المصرية الأمريكية خلال الأشهر التالية خاصة بالنسبة لامكانية إنعقاد المؤتمر الدولي وظلت العقبات السابقة تقف حائلا امام ذلك .. وهي الضاصة بالدور السوفيييتي وبالتمثيل الفاسطيني .. ومدى مشاركة المنظمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ثم الموقف الأسرائيلي الرافض اساسا لفكرة المؤتمر الدولي وقد إتضح هذا التباين بين مصر والولايات المتحدة اثناء زيارة شواتز لمصر في اكتوبر ۱۹۸۷ .

العلاقات المصرية الاسرائيلية

١ - نقط التفاعل الرئيسية :

وباستثناء قضية طابا التي مرت بمحاولات إسرائيلية مستميتة للخروج من مأزق التحكيم .. ومحاولة إيجاد حل تقبلة مصر خارج نطاق التحكيم .. إتسمت العلاقات المصرية الاسرائيلية بشيء من الجمود .. خاصة بالنسبه لعملية التسوية السياسية . رغم إلتقاء شيمون بيريز بالرئيس مبارك مرتين خلال هذه الفترة وكان اللقاء الأول في القاهرة في فبراير ٨٧ حيث تباحثا معا حول فكرة عقد المؤتمر الدولي السلام .. وقد تم الاتفاق للمرة الثانية بين الرئيس مبارك وبيريز على عقد المؤتمر الدولي الدولي – وكانت إسرائيل قد أعلنت رفضها لما أعلن في لقاء الاسكندرية حول قبول اسرائيل لفكرة المؤتمر الدولي – لذلك في نهاية هذه الزيارة تلي بيان مشترك مكتوب .. على الصحفيين جاء فيه ان مصر واسرائيل تدعوان الي عقد مؤتمر دولي السلام في الشرق الأوسط .. يؤدي الي مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٨٨٣ .

وتم اللقاء الثانى بين الرئيس مبارك وبيريز في جنيف في ٩ يوليو على هامش مؤتمر الانكتاد ، وقد حرصت مصر من جانبها على التأكيد بان اللقاء قد تم بناء على طلب الجانب الاسرائيلي .. غير أن اللقاء لم يضف جديد للمواقف تجاه التسوية السياسية . وكانت النقاط الأساسية التي دارت حولها تفاعلات مصر وإسرائيل حول القضية الفلسطينية اساسا تتناول ثلاث مشكلات فرعية على النحو التالي:

المؤتمر العولي للسلام:

حيث أصرت مصر على ضرورة عقد هذا المؤتمر بحيث تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولى .. على حين أصرت إسرائيل على فكرة المفاوضات الماشرة .. بين الدول العربية فرادى وبين اسرائيل .

مشاركة منظمة التدرير الفلسطينية:

فى المفاوضات المرتقبة التسوية السلمية وقد تمسك الجانب المصرى بضرورة مشاركة المنظمة .. أو على الأقل ان تتمتع بحق تسمية ممثلى الجانب الفلسطيني في

إطار الوقد الأردني الفلسطيني المشترك ، والأمر الذي أكدته مصر أكثر من مرة .. هو ان منظمة التحرير الفسطينية هي الجهه الوحيدة المنوط بها إختيار أعضاء الوقد الفلسطيني في المؤتمر الدولي .

* الأرضاع الفلسطينية في الأراضي الممثلة:

حيث طالبت مصر إسرائيل اكثرمن مرة بضرورة قيامها بتحسين أحوال السكان الفلسطينيين ، والتخلى عن سياسة القبضة الحديدية التى تتبعها تجاه هؤلاء السكان في الأراضى المحتلة ، والأعمال القمعية والأرهابية التى تمارسها سلطات الأحتلال الأسرائيلية هناك ومنها مصادرة الأراضى العربية . وسرقة المياه العربية ، وبناء المستوطنات اليهودية على الأراضى العربية المصادرة .

فضلا عن ذلك فقد إرتبط ذلك الجمود في العلاقات المصرية الأسرائيلية ليس فقط بتعنت الموقف الاسرائيلي إزاء عملية التسوية السياسية وإنعقاد المؤتمر الدولي .. ولكن كذلك بالنسبة لانعكاس التطورات الايجابية التي حدثت في علاقات مصر العربية .. التي العلاقات مع إسرائيل ، والتي بلغت ذروتها في الربع الأخير من عام ١٩٨٧ .. لاسيما في أعقاب مؤتمر القمة العربية غير العادية الذي عقد في عمان في نوفمبر ٨٧ .

وقد أخذت معالم التدهور في العلاقات المصرية الاسرائيلية عدة مؤشرات .. وصور .. مثل تزايد الاحتجاجات المتبادلة بين الطرفين ، وتبادل التصريحات الانتقادية ، وتصاعد الادانات المصرية لسلوكيات إسرائيل .. خاصة لاجراءات القمع التي إتخذتها سلطات الأحتلال الاسرائيلية في مواجهة الشعب الفلسطيني في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما رفض الجانب المصري عدة مرات تلبية أو قبول دعوات رسمية لزيارة اسرائيل أو استقبال المسئولين الاسرائيليين على مستوى عال في القاهرة .

ومع إستمرار توبّر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة .. حاوات مصر التأكيد على أن اجراءات إسرائيل القمعية والتعسفية .. وغياب بوادر تسوية سلمية.. هي أبرز الأسباب وراء ثورة الشعب الفلسطيني .. والتي تفاقمت أبعادها خسلال

عام ٨٧ حتى إنفجرت « الانتفاضة الفلسطينية » مع نهاية العام .. الامر الذى دفع مصر - حرصا منها على مسيرة السلام - الى التشديد في مطالبة اسرائيل بوضع حد لهذه الأجراءات .. حتى لاتتسع الاضطرابات وتعم الفوضى في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - التطبيع يتعثر:

من ناحية أخرى فقد أخذت قضية إستمرار الوجود الأسرائيلى فى لبنان جانبا هاماً فى التأثير على العلاقات المصرية الاسرائيلية .. خاصة مع إستمرار تمسك مصر بشروطها لتحسين العلاقات مع اسرائيل .. وأولها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضى اللبنانية مع إعلان إسرائيل نيتها للانسحاب من الجنوب اللبناني .. ونظراً لأن اسرائيل لم تنسحب كلية من الأراضى اللبنانية .. وإحتفظت بقوات لها فى الشريط الحدودى بينها وبين لبنان .. الأمر الذى يخالف شروط مصر . فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع التى تطالب بها تل أبيب لايمكن ان تسبود بين مصر وإسرائيل .. مادامت السلطات الاسرائيلية لاتنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل من كل الأراضى اللبنانية .

ورغم هذه الظروف فقد إستمر موقف مصر الرسمى من عملية تطبيع العلاقات .. واضحاً .. ويتلخص فى أن معاهدة السلام مع اسرائيل .. هى امر واقع تقبله مصر وتحترمه الحكومة المصرية .. التى تتوقع من اسرائيل ايضاً مثل هذا الاحترام .

أما بالنسبة للاتفاقيات الثنائية بين مصر وإسرائيل فقد إختلفت نظرة كل من البلدين لهذه الاتفاقيات . فمصر ترى أن تلك الاتفاقيات تنظم العلاقات بين البلدين عندما تكرن ناك فائدة متبادلة للطرفين في مجالات معينة كالزراعة والسياحة والتجارة ، ولكن سلايعني إجبار احد الطرفين على اعطاء مزايا للطرف الأخر .. أو لاقامة علاقات خاصة أو متميزة .. بل تكون هناك علاقات مماثله للعلاقات الثنائية بين كل دول العالم ، والتي تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة . كذلك فان مصر لاتحبذ إستخدام لفظ « تطبيع » لأن هناك الآن بالفعل علاقات مع إسرائيل .

وكان محصلة ذلك كله هو تراجع عمليه التطبيع كثيراً الى الوراء .. وقد تميزت هذه المرحلة بكثرة الاحتجاجات الاسرائيلية بمناسبة وبنون مناسبة .. والتى رفضها الجانب المصرى .. لانها تعد من قبيل التدخل المرفوض في شدون مصر الداخلية ومن امثله ذلك :

- بنهم القیادة المصریة اقتراحا إسرائیلیا فی مارس ۸۷ بتبادل رسائل التهنئة
 بینهم الرئیس مبارك وإسحق شامیر بمناسبة مرور ثمانی سنوات علی معاهدة
 السلام عام ۱۹۷۹
- * تأجيل زيارة اسحق شامير لمصر ، وكان مقرراً لها أول يونيه ١٩٨ نظراً لعدم مواتاة الظروف الداخليه لمثل هذه الزيارة .
- * رفض مصر لطلب أمريكى إسرائيلى بعقد إتفاقية امنية مشتركة .. يتم بمقتضاها تبادل تسليم المجرمين والخبرات والمعلومات الامنية بين الدول التسلات .
- * عدم تجاوب مصدر مع عدض اسدائيلي بالاشتراك في بعض المشروعات المصرية المدرجه في الخطة الخمسية الثانية .
- * عدم تجاوب مصر مع إقتراح الرئيس الروماني في ذلك الوقت تشاوشيسكو بعقد لقاء قمة مع شامير في العاصمة الرومانية بوخارست .

وأعلن الرئيس مبارك في سبتمبر ٨٧ أن لقائه مع شامير سوف يتحدد في ضوء تغيير شامير لموقفه الرافض لفكرة المؤتمر الدولي للسلام .. من ناحية اخرى حاولت اسرائيل نسف التغيرات الايجابية التي حدثت في علاقات مصر العربية .. والتي اخذت في البروز في الشهور الأخيرة من عام ٨٧ وذلك بتوجيه الدعوة ثلاث مرات رسميا للمشير عبد الحليم ابو غزاله نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقتئذ لزيارة اسرائيل .. وبحث التعاون العسكري بين البلدين ، وكان الرفض المصرى . الصريح هو الرد الوحيد على مثل هذه الدعوات ،

فضلا عن أنه فى أوائل ديسمبر ٨٧ ردت الحكومة المصرية على طلب اسرائيل بالضغط على المنظمات العمالية والنقابية المصرية .. لتطبيع علاقاتها مع الهيئات الاسرائيلية المناظرة لها ، بأنها لاتتدخل فى تحديد سياسة تلك المنظمات الشعبية .

طابا . . ومشارطة التحكيم

١ - لامفر من التحكيم:

منذ توقيع اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .. بشأن الخلاف على طابا .. والذي تضمن أربعة مبادىء أساسية هي : إنسحاب اسرائيل من طابا - الالتجاء الى التوقيع أو التحكيم لحل المشكلة - تواجد قوات متعددة الجنسيات لحراسة المنطقة - عدم القيام بأى انشاءات جديدة المنطقة .

ورغم مرور ثلاث سنوات لم يتوصل الطرفان الى حل لمشكل طابا . ومع بداية عام ١٩٨٥ أعلن الجانب المصرى على لسان الرئيس مبارك أن طابا ، تمثل قضيه حيوية المسعب المصرى ، وأن التوصل الى حل حاسم بشأن قضية طابا .. هو احد الشروط الضرورية التى تضعها مصر لتحسين العلاقات مع اسرائيل .. ولعقد لقاء مع رئيس وزراء اسرائيل شيمون بيريز ،

وفى يناير ٨٥ عقدت المباحثات بين الوفود المصرية والاسرائيلية والامريكية على مستوى الخبراء في مدينه بئر السبع دون أن تحرز أى تقدم بشأن المشكلة .. ومع إقتراب موعد زيارة الرئيس مبارك للولايات المتجدة في مارس ١٩٨٥ عادت المشكلة مرة اخرى للظهور دون أن يقترن ذلك بعودة استئناف المباحثات مرة اخرى .

كانت الدوائر المصرية تؤكد على فكرة التحكيم باعتباره الحل الوحيد الملائم لإنهاء هذه القضية .. مما يعد تعبيرا عن التيقن من أن اى محاولات للتوفيق بين مصر وإسرائيل عبر الاتصالات والمباحثات المتعددة المستويات سوف تفشل فى إيجاد حل مناسب وفرص للطرفين ، وبالتالى فلامفر من التحكيم طبقا لما نصت عليه معاهدة السلام واتفاقية ٢٥ ابريل ١٩٨٧ .

وفى أوائل ٨٥ أعلن رئيس وزراء اسرائيل عن استعداد حكومته للدخول فى مفاوضات شاملة مع مصر .. لمناقشة كل المسائل المختلف عليها .. بما فى ذلك مطالبة القاهرة باحالة الخلاف حول طابا الى التحكيم الدولى .. وبناء على ذلك دعت مصر الجانبين الاسرائيلى والأمريكى لاستكمال مباحثات بئر السبع فى منتصف مايو ٨٥ .. ولكن لم ينتج عن ذلك اى تقدم ملموس .

وقبل إنعقاد الجولة التالية المقرر عقدها في اخر مايو أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنه دائمة بوزارة الخارجية المصرية ..برئاسة وزير الخارجية تتولى إعداد خطة العمل والوثائق والمستندات اللازمةلتقديم وجهة النظر المصرية حول مشكلة طابا أمام هيئة التحكيم الدولية .. على ان تضم هذه اللجنة ممثلين من وزرات الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والتاريخية والجامعات . وأعلن د عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية ان هذه الخطوه هي تأكيب لموقف مصر الذي سبق إعلانه بواسطة الرئيس مبارك .. حين ذكر أن موضوع إحالة قضية طابا للتحكيم .. هو مطلب مصر المعلن للجانب الاسرائيلي .. وأن مصر في إنتظار ماتقرره إسرائيل بهذا الشأن .

ورغم ماأحرزتة الجولة الثانية من المباحثات من تقدم محسوس ، وإعلان الحكومة الاسرائيلية أنها تدرس خطه دبلوماسية لتحسين العلاقات مع مصر .. تمخض ذلك عن قيام مجلس وزراء إسرائيل بعد إسبوع واحد بالتصديق على ادخال طابا في إطار خطة تمويل ايلات كمنطقة تجارية حره .. بعد أن رفضت مصر إقتراحا اسرائيليا بتحويل طابا الى منطقة تجارة حره بين مصر واسرائيل .

وقد اعتبرت مصر قرار الحكومه الاسرائيلية هذا خرقا للاتفاق الموقع في ابريل ٨٢ بين الدولتين .. وإن هذا الامر سيسبب ضررا خطيرا للعلاقات الثنائية .. خاصة عندما يتم ذلك بينما تجرى محاولات لايجاد مخرج للازمه ونظراً اوجود مزايدات سياسية داخل اسرائيل بين كتلتى الليكود والعمل اللتين تكونّان الحكومه الاسرائيلية .. حول قضية طابا .. فإن الموقف الاسرائيلي لم يصل الى صياغة محددة يتفاوض الجانب الاسرائيلي على اساسها مع الجانب المصرى . وتجنبا لنشوب أزمه وزارية في اسرائيل فقد إتفق الفريقان على إرسال وفد للقاهره .. وبالفعل استقبلت القاهرة الوفد الاسرائيلي .. وإستمرت الاجتماعات يوما واحداً فقط بحضور مندوب امريكي.. ثم تقرر أن تستمر المباحثات في جولة اخرى بين الجانبين . غير انه بعد وقوع الفارة الجوية الاسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس في اكتوبر ٨٥ وإدانة مصر رسمياً لهذه الغاره الاسرائيلية .. قررت مصر الامتناع

عن استقبال الوفد الاسرائيلي في مباحثات طابا ولم تعقد الجولة التالية للمباحثات سوى في شهر ديسمبر ٨٥ وبانتهاء هذه الجولة .. أعلنت مصر أنها تستأنف محادثاتها مع إسرائيل الا إذا وافقت الأخيرة على التسوية عن طريق التحكيم، وذلك بعد ان إستنفذت كل احتمالات التوفيق منذ عام ١٩٨٣ .. ولم يبق إلا اللجوء الى التحكيم . الذي يعتبر – على خلاف التوفيق — ملزما للطرفين ، هكذا أصبح على اسرائيل ان تحدد موقفها تجاه التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية النزاع .

كان المضمون الذى حرصت مصر عليه دائما .. من وراء تقليص حجم التعاملات مع اسرائيل حتى الانتهاء من اتفاق التحكيم .. هو التأكيد بان عوده الارض المصرية الى السيادة المصرية هو فوق كل اعتبار اخر .. مع ملاحظة أن هذا المضمون ظل في إطار التمسك بمعاهدة السلام مع اسرائيل وبنودها ، وما تم التوصل اليه بشأن طابا في ابريل ١٩٨٧ .

ونظراً للبعد القومى للمشكلة .. فقد حرصت مصد على الاستئناس بآراء أعضاء اللجنه الفنية التى شكلت برئاسة وزير الخارجية لعمل الدراسات وإعداد المستندات . وقد اتقفقت معظم الآراء على ان إحالة المشكلة للتحكيم الدولى هو السبيل الأمثل لحسمها، إستنادا الى الحق التاريخي والوطني ، والمدعم بالأسانيد القانونية التى تؤكد موقف مصر من علاقات الحدود المختلف على مواضعها . وقد إستند طلب مصر اللجوء الى التحكيم الى عدة اسباب محددة كان أبرزها :

- ان البند السابع في اتفاقيات السلام يجعل حل اى نزاع بين الطرفين يمر
 بمرحلتين فقط وهما التفاوض ثم التوفيق او التحكيم .. وليس ثلاث مراحل وهي
 التفاوض ثم التوفيق ثم التحكيم كما تطلب اسرائيل .
- * كما هو معروف دوليا أن التوفيق غير ملزم لأى من الطرفين .. علاوة على أنه يتطلب أجراءات شبيهة بأجراءات التحكيم .
- * إن النزاع ليس حول موضوع يمكن التوفيق فيه .. بل ينحصر في تحديد لمقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق ، أي انه خلاف يحسم عن طريق خبراء طبقاً للمستندات التي سيتقدم بها الطرفان .

* ان التوفيق سيأخذ وقتا لا جدوى في اضاعتة .. وستكون النتيجة النهائية هي اللجوء الى التحكيم .

وتجدر الاشارة هنا الى ان موضوع النزاع ليس خلافا حول خط الصدود الدولية ، اذ انه سبق ان تم تحديد هذا الخط المعترف به دوليا منذ عام ١٩٢٤ ، كما اعترفت اسرائيل بنفس هذا الخط الدولى في اتفاقية السلام الموقعة في مارس ١٩٧٨ ، والتي أرفق بها خريطة معتمدة من الدوليةن توضع خط الحدود الدولية ، كما أن جميع الخرائط التي في اسرائيل ومازالت متداولة حتى ذلك الوقت تبين هذا الخط الدولى ،

٢ - اسرائيل تتراجع:

وفي يناير ١٩٨٦ اقتربت اسرائيل من الرضوخ لمطلب مصر بشأن الالتجاء الى التحكيم .. فاتخذت الحكومة الاسرائيلية قرار بشأن طابا في ١٩٨٦ .. ويتضمن اربعة عشر نقطة تتناول الموقف الاسرائيلي من المشكلة .. ورغم ان القرار رفض على «ان مشكلة طابا .. ونقاط الخلاف الأخرى حول الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر ستحل بواسطة التحكيم » .. الا ان القرار ربط بين ذلك وبعض المطالب الساسية الخاصة بالعلاقات الثنائية .

وكان موقف مصر واضما بشأن القرار الاسرائيلي وارتكز على ثلاث نقاط:

- إعتبرت مصر أن اعلان الحكومة الاسرائيلية قبول التحكيم .. هى خطوة ايجابية تؤدى الى المساهمة فى حسم الخلاف ، مما يوفر ظروفا أفضل لانجاح الجهود المبنولة لأحلال السلام فى المنطقة ،
- إن قبول إسرائيل لمبدأ التحكيم يعتبر إعمالا لاتفاقية ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .. وهذا يعنى ان الحكومة الاسرائيلية .. قد نفذت ما سبق أن التزمت في هذه الاتفاقية وفي معاهدة السيلام المصرية الاسرائيلية وعلى ذلك فاسرائيل لم تقدم تنازل يمكن معه طلب تنازلات مقابلة .

- ان موضوع التحكيم بشأن طابا .. يجب ان يظل موضوعاً مستقلا قائما بذاته .. وألا يكون فرصه لابتزاز مصر والحصول على تنازلات سياسية تصد من قدرة السياسة المصرية على التحرك على المستويين العربي والدولي .

وقد رأي رجال القانون المصريون .. أن محاولة اسرائيل ربط موافقتها على التحكيم بشروط أخرى تتعلق بالعلاقات الثنائية بينها وبين مصر .. أمر غير جائز قانونا .. وأن عملية الربط تمثل إخلالا بواجب تنفيذ الالتزام بحسن النية .

أما العلاقات الثنائية بين البلدين فهى تخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بكل طرف .. وتخضع لتقديره وظروفه .. ويتم تسويتها بمفاوضات خاصة لاتتعلق بموضوع التحكيم في طابا .

٣ - مشارطة التحكيم:

كان هدف المباحثات التي استمرت عدة اشهر في عام ١٩٨٦ .. هو التوصل الي « مشارطة التحكيم » .. التي تحدد شروط التحكيم بشأن طابا والأسئلة المحددة التي ستوجه الى المحكمين ، وعدد واسماء المحكمين انفسهم .

وبعد محادثات طويلة ومضنية ، شارك فيها الجانب الأمريكى .. وفي ١١ سبتمبر ٨٦ تم التوقيع على « مشارطة التحكيم في شكلها النهائي ، وكانت اكثر النقاط إثارة للجدل في المباحثات .. تتعلق بصيغة السؤال الذي يوجه الى المحكمين .. والتي تمسك الجانب المصرى بانها – أي الصيغة – يجب ان تطلب الكشف عن حق موجود ، لا ان تنشىء حقاً جديداً .

والواقع أن التوصل الى إتفاق التحكيم بشأن طابا .. يعد منظور الأهداف المصرية المعلنة منطويا على قدر من النجاح .. غير ان العبره ستكون بمدى قدرة المصرية المصرية الرسمية .. على الوفد المصري في عملية التحكيم .. ومن ورائة الاجهزه المصرية الرسمية .. على إقناع اللجنة الدولية بصحه وسلامة الموقف المصرى .. وكان ذلك يمثل تحديا كبيرا لمصر سوف يستمر طيلة عام ونصف العام .. قد يحدث خلالها العديد من المناورات

الاسرائيلية المضادة وغير الملتزمة بروح المعاهدة المصرية الاسرائيلية . وهو مايشير الى أهمية التحسب اذلك في سياق التفاعلات بين مصر وإسرائيل .

لقد أكدت مشارطة التحكيم من جديد في مقدمتها تمسك مصر وإسرائيل بإحكام معاهدة السلام الموقعة في مارس ١٩٧٩ ، وإحترامها لقدسية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر ، وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها . وقد اعترفت الدولتان بنشوب نزاع بينهما ، حول مواقع أربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .. وأن الطرفان يودان حل هذا النزاع بصورة كاملة ونهائية .

وقد تعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، بما في ذلك التزاماتهما النابعة من المشارطة ذاتها .. وفقا المادة السابقة من معاهدة السالام فضالا عن أحكام إتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ المعقوديينهما .

وانهما قد إعتزمتا إنشاء محكمة تحكيم واتفقنا على احالة النزاع الى التحكيم الملزم، وقد حددت المسارطة مهمة المحكمة بانها تقرير مواضع علاقات الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول المشارطة حيز النفاذ، وتشتمل الأجراءات على المذكرات المكتوبه والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التي تعتبرها المحكمه وثيقه الصلة، وذلك وفقا لجدول زمني محدد، على ان تتضمن المذكرات المكتوبة وثائق محددة حسب ما جاء في المشارطة وهي:

- مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ الجلسة الأولى المحكمة
- مذكرة مضادة يقدمها كل طرف المحكمه خلال ١٥٠ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .
- رد على المذكرة المضادة اذا ما قام طرف بعد إعلام الطرف الآخر بابلاغ المحكمة خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المذكرات المضادة بنيته في إيداع رد على المذكرة المضادة . وفي حالة قيام ممثل طرف هذا الابلاغ يحق للطرف

الاخر ايضا تقديم رد على المذكرة المضادة وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٥٥ يوما من تاريخ الابلاغ .

تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ماتقرره المحكمة وتسعى المحكمة لانهاء زيارتها والمرافعات الشفوية خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة ،

ويجون للمحكمه تعيين خبراء كما تستمتع المحكمة وتأخذ آراء الأطراف في اعتبارها قبل اي تعيين .

وبالنسبة لاحتمالات التسوية تقوم غرفة ثلاثية من اعضاء المحكمة بالنظر في احتمالات التسوية للنزاع . والاعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمه في وقت ماقبل تقديم الاقتراحات . وتنتهى عملية التحكيم في حالة قيام الاطراف سويا بإعلام المحكمة كتابة بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم .. وفي غير هذه الاحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشارطة .

وقد وافقت مصر واسرائيل تبعاً لأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ على دعوة القوة المتعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الامن هناك من خلال إقامة نقطة مراقبة في موقع مناسب .. ولاتؤثر ايه ترتيبات مؤقته أو نشاطات خلال الفترة المؤقته بأى حال من الأحوال في حقوق أي طرف أو تعتبر مؤثرة في موقف أي طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم . وتنتهى الفترة المؤقته عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

وتصدر المحكمة حكمها خلال تسعين يوما من إنتهاء المرافعات الشفوية والزيارات .. ويتضمن الحكم الاسباب التي استند اليها . ويصدر الحكم عندما يتم ذلك في جلسة علنية بحضور وكلاء الاطراف وتقرر المحكمه طريق اصدار الحكم وتنفيذه .

وقد إتفقت مصر وإسرائيل في المشارطة على قبول حكم المحكمة بوصفه حكما نهائيا وملزما لهما .. وتعهدا بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نيه وفقا لمعاهدة السلام .

ومما يجدر ذكره أن النزاع لم يكن قاصراً على نقطة طابا وحدها ، وإن كانت طابا تمثل أهم هذه النقاط واكثرها تأثيرا على وضع خط الحدود .. ولكن هناك ١٤ نقطة اخرى تتراوح فيها الخلافات بنسب مختلفة وضعيلة في مجملها . وقد حدد كل طرف على الارض موقفه بالنسبة لموقع كل علامه حدود فيما عدا نقطة طابا فقد حددت إسرائيل لها موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الاخيره وهي رقم ١٩ الموجودة عند نقطة راس طابا على الساحل الغربي بخليج العقبة .. بينما حددت مصرموضع العلامة عند النقطة التي توجد بها بقايا علامة الحدود وكما تم تسجيل مواقع العلاقات التي حددتها الاطراف على الارض .

واخيراً ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علاقة حدود بخلاف تلك المواضيع المقدمة من مصر او اسرائيل والتي تم تسجيلها كذلك ليس من سلطة المحكمة ان تنظر في مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المشار اليها .

وبعد ساعات قليلة من إعلان التوصل لاتفاق مشارطة التحكيم في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ توجه شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل وقتئذ الى القاهرة .. حيث عقد لقاء قمة مصرى إسرائيلى .. كان هو الاول منذ عام ١٩٨١ اى منذ تولى الرئيس مبارك السلطة . وقد اكد البيان المشترك لمحادثات مبارك بيريز .. أن عام ١٩٨٧سيكون عام مفاوضات سلام ، وأن الطرفين سيبذلان أقصى جهودهما في هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط .

وقد صدرح الرئيس مبارك انه لم يتم التوصل الى حل نهائى المشكلة الفلسطينية ولكن تمت مناقشة قضايا كثيرة متعلقة بالمشكلة الرئيسية ، كما وافق الطرفان على المؤتمر الدولى السلام .. وناقشا فكرة تشكيل لجنه تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها .

وقد شهد عام ۱۹۸۷ تنفیذ اجراءات الاعداد لعملیة التحکیم ، حیث دخلت القوة المتعددة الجنسیات الی طابا ۷ ینایر ۸۷ تنفیذا لنص المادة (۱۱) من مشارطة التحکیم بین مصر واسرائیل .

واثناء سير إجراءات التحضير للتحكيم .. جرت عدة محاولات لاجراء عملية توفيق وبالتالى وقف إجراءات التحكيم التى كانت جارية .. وقد رفضت مصر بشكل قاطع اى نوع من انواع السيادة المشتركة مع إسرائيل على منطقة طابا .. وقد ننى مصدر مصرى رسمى أى قبول مصرى لما نشرته صحيفة هاأرتس الاسرائيلية في المايو ٨٧ .. من ان الولايات المتحدة قد اقترحت حلاً لتسويه النزاع حول طابا .. وينص الاقتراح على وجود سيادة مصرية اسرائيلية مشتركة على المنطقة .. وفي إغسطس تكرر الرفض المصرى لاقتراح مماثل تقدمت به الولايات المتحدة .

واتجهت مصر من جانبها - في جهد مكثف - الى جمع كافة الوثائق والخرائط التى تثبت ملكيتها للمنطقة محل النزاع .. وقدمتها الى هيئة التحكيم الدولية . وفي نفس الوقت قدمت طعنا في ١٢ خريطة إسرائيلية ، قدمت لهيئة التحكيم ، بالتزوير وطلبت من الهيئة اثبات واقعه التزوير وإستبعاد هذه الخرائط .

وقد وصلت اسرائيل الى مرحلة الاقتناع بأن قدره الموقف القانونى المصرى

.قد تجاوز قدراتها على المداورة إلا انها لم تيأس من تكرار المحاولات المراتفاف حول
هذا الموقف .. وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة .. التى قدمت في منتصف
ديسمبر ١٩٨٧ .. إقتراحات جديدة من اجل التوفيق في القضية .. وذلك في محاولة
لايجاد تسوية سياسية خارج نطاق التحكيم . وقد اعلنت مصر على لسان الرئيس
مبارك أنها تدرس هذه المقترحات في ظل مبدأ مصر الوحيد في هذا الصدد ، وهو
انه لامساومة على سيادة مصر على طابا على الاطلاق .

000



عام السلام والعودة

الفصل الخامس عام السلام والعودة

مرتكزات السياسة المصرية خلال النصف الثاني من عقدالثمانينات

اذا كان هدف معركة التطوير التي خاضها شعب مصر من أجل تحقيق هدفه الثلاثي الأبعاد: السلام والاستقرار والتنمية .. هو استنهاض قوى الشعب وحشد موارده وتعبئة طاقاته .. فانها في ذات الوقت تدور في تفاعل مباشر مع النظام الدولي بكل تعقيداته ومشكلاته ، ومع العالم الضارجي على اختلاف نظمه وأيديولوجياته .

لذلك عمدت الدبلوماسية المصرية في هذه المرحلة الى نسج شبكة علاقاتها مع مختلف الاطراف الدولية ، وفي كل معاملاتها مع سائر القوى العالمية .. ومن خلال مواقفها في جميع المحافل والمنظمات الاقليمية والدولية .. الى تحقيق هذه الاستراتيجية المثلثة الأضلاع ، والعمل من أجل الاقتراب الصحيح منها على مدى سنوات عقد الثمانينات .

ان الخط الذي التزمت به مصر في سياستها الخارجية طوال هذه السنوات - كان يقوم - كما عبر عن ذلك الرئيس مبارك - على عدة مرتكزات أبرزها مايلي :-

- التمسك بالسدلام العادل والدائم لمصر وللدول العربية الشقيقة التي تدخل في دوائر إنتماننا وارتباطاتنا الاساسية .. ولكل أقطار الارض .. ومن هذا المنطلق رحبت مصر بالاتفاق المبدئي بين الاتصاد السوفيتي والولايات المتحدة حول ازالة الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى من القارة الاوروبية .. في ظل سياسة مصرية ثابتة في تأييد نزع السلاح النووي عالمياً واقليمياً .
- توظيف التحركات الخارجية لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية .. وقد بدا ذلك واضحاً في تحركات مصر الخارجية خاصة منذ بداية النصف الثاني من عقد الثمانينات .

- الالتزام بسياسة خارجية متزنة مرتبطة بالاهداف القومية العليا والمصالح
 الاستراتيجية .. ولاتلتفت الى صغائر الأمور .
- تعزيز التضامن بين الدول التي تشكل دوائر اهتمامنا الاساسية .. وفي مقدمتها الدول العربية ودول القارة الافريقية وبلدان عدم الانحياز .

وفى خطابة أمام مجلسى الشعب والشورى .. فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ بمناسبة بدء فترة رئاسته الثانية .. وصف الرئيس حسنى مبارك سياسة مصر بأنها "سياسة رشيدة ، تضع مصالح مصر قبل كل شيء ، وفوق كل اعتبار .. تمد جسور التعاون مع كافة الدول .. التي تثبت استعدادها للتعاون مع مصر .. بصدق وإخلاص .. دون مساس بحريتنا وسياستنا واستقلال ارادتنا او تدخل في شئوننا ".

واذا كان السلام - كما سبق أن اسلفنا - يشكل الخط الاستراتيجي الاول للسياسة الخارجية المصرية .. فلأنه في نفس الوقت بمثابة المفتاح الأساسي لتحقيق الاهداف القومية الاخرى من الاستقرار والتنمية .

ان السلام الذي أمنت به مصر دائما .. سلام له مواصفاته الخاصة التي تتمسك بها .. إنه السلام العادل الذي يرسى العلاقات بين دول العالم على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق والسيادة ، واحترام قواعد القانون الدولي .. وهو في نفس الوقت سلام لايتجزأ أو ينتقص ،

فى هذه المرحلة التى قاربت فيها قضية العلاقات المصرية العربية من الحسم الصالح السياسة المصرية العربية .. التى تحددها اعتبارات موضوعية ، ويحكمها ادراك واع لحركة التاريخ ورؤية واضحة للاهداف القومية .. ويدعمها رصيد حضارى ونضالى حافل ، وتساندها عناصر قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقدرة على التصدى التحديات .. تأكد تماماً أن دور مصر فى المجال العربى هو دور اساسى فعال حدده ، برئيس مبارك فى قوله :—

اندورمصرالعربي هو الاسهام القعال في صماية الامن القومي للأمة العربيسة .. وزيادة التعان العربيسة .. وزيادة التعان والترابط بين شعوبها .. ويتطلب نجاح هذا الدور:

- وجود تصور مشترك بين الاقطار العربية للأهداف القومية العليا .
 - الحفاظ على استقلال الارادة العربية .
- التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الاساسية التى تحكم حركة الوحدة
 العربية .
 - الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل .
- وجود. صيغة أساسية تحكم العلاقات بين الاقطار العربية والدول غير العربية الموجودة في المنطقة .
- العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق التضامن المقيقى بين الاقطار العربية .
 - الحفاظ على موارد الأمة العربية ، وتعزيز مسيرة التنمية في الوطن العربي .

بدايات الانفتاح المصرى العربي

ان هذا الدور المصرى الذى يعكس انفتاحاً عربياً شاملاً قد بدأ يؤتى ثماره .. مع بداية النصف الثانى من عقد الثمانينات .. وفي هذا الاطار يمكننا القول ان عام ١٩٨٦ قد شهد توجهاً عربياً يتسم بمزيد من الايجابية والتميز تجاه مصر .. لم تعرفه العلاقات المصرية العربية خلال سنوات القطيعة السابقة وقابل هذا التوجه العربي الايجابي انفتاحاً مصرياً رسميا وشعبياً في أن واحد ،

فقد تسارعت الخطوات والاشارات العربية الايجابية تجاه مصر ومواقفها السياسية المختلفة .. وكانت السمة البارزة في هذا المجال هي "اشتداد تيار الواقعية السياسية في تحركات غالبية الدول العربية تجاه مصر .

هذه السمة الواقعية .. انطلقت من حقيقة هامة برزت بوضوح في السنوات السابقة .. تلك الحقيقة .. هي أن التباعد العربي المصرى كان له آثاره السلبية العميقة على كلا الطرفين دون إستثناء .. ساعد على تعميق هذه الحقيقة أن سياسة مصر العربية في الاعوام الخمس التي مضت من القطيعة .. كانت سياسة متعقله ..

حريصة على تجنب الدخول في معارك كبرى أو حتى جانبية مع أى من الاطراف العربية .. وحتى هؤلاء الذين تفصل بينهم وبين مصر فجوة واسعة في الرؤية والسلوك . كما أنها حاوات دائماً التمسك بسياسة إعلامية .. تعمل على طرح المشكلات العربية بموضوعية .. وفي صيغة لا تعلو فيها نبرات الانفعال والحده . كذلك التزمت السياسة المصرية بالابتعاد عن نقاط الخلاف بين العرب .. وابراز نقاط الاتفاق . فضلاً عما أبدته مصر من إهتمام واضح بالقضايا العربية المتفجرة .. سواء التي كانت تحظى باهتمامها منذ سنوات مضت .. أو تلك التي تفجرت على نحو أو آخر في غضون السنوات الأخيرة .

قابلت معظم الدول العربية من جانبها .. هذا السلوك المصرى المتحضر .. برد فعل ايجابي ، ومن هنا بدأ ظهور التفاعلات المصرية – العربية المتسمة بالكثير من الانفراج والايجابية – ولم تمنع حقيقة ان مصر ليس لهاعلاقات دبلوماسية رسمية مع الكثير من الدول العربية .. من وجود تفاعلات جدية بين مصر وهذه الدول ، لقد اصبح واضحاً منذ عام ١٩٨٦ أن سياسة مصر العربية التي سبق أن أعلنتها مراراً .. بدأت تكسب أرضا واسعة في الساحة العربية .. وتحقق نجاحاً واضحاً مع الدول العربية ،، وهي السياسة التي قامت في مجملها على عدم وضع شروط مسبقة لعودة هذه العلاقات .. وترك قرار العودة الدول العربية نفسها .. دون أي ضغط على أي طرف عربي في إتجاه أو آخر .. وفي نفس الوقت استمرت الدبلوماسية المسرية على خطاها في دعم الانفتاح العربي .. وذلك من خلال التأكيد على مواقفها القومية إزاء القضايا العربية المختلفة ، وكان أبرزها :

- الاتفاق مع أغلب الدول العربية على فكرة المؤتمر الدولى للسلام لحل القضية
 الفلسطينية .
- عدم الخقدام على سلوك يتجاوز دور منظمة التحرير الفلسطينية او تقلل من أهميته .
 - الوقوف الى جانب العراق فى حربه الضارية ضد ايران .
- دعم الموقف الخليجى القائم .. بحيث لاتحدث أى تغيرات جوهرية في عناصر التوازن الاقليمي في الخليج .. مع وضع أسبس عامة للاتفاق العربي ،

هكذا اتجهت علاقات مصر مع عدد من الدول العربية نحو مزيد من الدعم خاصه مع استتباب الاوضاع السياسية المصرية .. وتعددت المظاهر التى بدأت تصب فى هذا الاتجاه .. ففى يوليو ٨٦ نشرت صحيفة الاهرام المصرية تصريحات خاصة لخادم الحرمين الملك فهد .. عبر فيها عن اهتمام بلاده الخاص بمصر وبأمنها وبشعبها وبدور الرئيس مبارك فى مختلف الاتجاهات . وفى نفس إطار التفاعلات الايجابية قررت السعودية اهداء مصر ٢٠٠ ألف طن من القمح السعودى هدية لشعب مصر .

من ناحية أخرى .. كان تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك والعديد من الزعماء العرب .. أحد هذه المظاهر البارزة . فضلال عام ٨٦ تبادل الرئيس مبارك رسائل عديدة تتناول العلاقات وتطورات القضية الفلسطينية والجهود المبذولة من أجل السلام ودفعه نحو التسوية السياسية . وقد تمت هذه الرسائل مع رئيس دولة الامارات في مارس ٨٦ ، والرئيس اللبناني في مايو ، وأمير البحرين في أكتوبر وأمير الكويت في ديسمبر ، كذلك تلقى الرئيس مبارك رسالة من ملك المغرب في نوفمبر ٨٦ .

وقد تم خلال نفس الفترة عقد اتفاقيات متعددة بين مصر وأطراف عربية مثل الاتفاق مع المغرب التبادل السلعي في أغسطس ٨٦ والاتفاق الاعلامي مع البحرين في أكتوبر من نفس العام ، وقد عادت عضوية مصر في بعض الاتحادات العربية بعد تجميد دام لمدة ثمانية أعوام مثل الاتحاد العربي لكرة القدم ، واتحاد الغرف التجارية العربية ، واتحاد المقاولين العرب .

كما اتفقت بعض الدول العربية مع مصر على تنشيط العلاقات الاقتصادية والاستثمارات العربية ودعم التعاون المصرفى ، والعمل على تنشيط السياحة العربية الي مصر .. واقامة أسابيع سياحية مصرية في الكويت (٧ ديسمبر ٨٦) وتم الاتفاق على استمرارها في كل من البحرين ودبي وأبو ظبي والامارات وقطر .

وقد أبرزت المظاهر السابقة حقيقتان ،، أولاهما : تنامى العلاقات بين مصر وعديد من النول العربية ،، وثانيهما : شمول هذه العلاقات لكل المجالات السياسية

والاعلامية والاقتصادية والرياضية ، ومع هاتان الحقيقتان ظهرت ملاحظتان هامتان متعلقتان بمسار التفاعلات المصرية مع مجمل الدول العربية .

الملاحظة الاولى

وبتعلق بمسألة عودة مصر الجامعة العربية وعودة مقرها من تونس الى القاهرة.
وهى المسألة التى كانت مرتبطه باحتمالات عقد قمة عربية .. وقد عبرت الدبلوماسية المصرية عن اهتمامها بعقد قمة عربية .. ولكن دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بمسألة عودة مصر الجامعة العربية والمشكلات التفصيلية التى تثيرها .

ومن الواضح أن السياسة المصرية لم تعر هذه المسألة أى اهتمام ، وفي هذا السياق يجب الاشارة الى ماأبرزه الرئيس مبارك عدة مرات من أن مصر لاتهدف الى العودة الى الجامعة العربية او استعادة الجامعة العربية الى القاهرة ، وبالرغم من أن هذه الاشارات لم تفرد لها تصريحات خاصة ، بل جاءت في اطار نقد قوى وجهه الرئيس مبارك لعدم فاعلية الجامعة العربية في حل القضايا العربية ووصفها بالعجز عن الحركة .. إلا أنها أحدثت أثرا ايجابيا لدى بعض الدول العربية ..التي كانت تدعى الحرج رسمياً من عودة الجامعة العربية الى القاهرة ، نظراً لما قد يسببه هذا الامر من مشكلات تترتب على التواجد في القاهرة التي توجد بها سفارة لاسرائيل . وقد تأكد بعد ذلك أنه لم يكن هناك أي مجال لحرج أو تخوف .

الملاحظة الثانية

وتتعلق بالتفاعلات المصرية مع عدد من دول الخليج العربية .. التى أخذت في تعميق هذه التفاعلات إعتباراً من أواخر عام ١٩٨٦ ، وهي المرحلة – من الحرب العراقية الايرانية – التي حملت معها نذر ومخاطر عديدة لهذه الدول .. بفعل احتمالات اتساع رقعة الحرب بين إيران والعراق .. وإصرار إيران في ذلك الوقت على الاستمرار في الحرب ،. بما يعنيه ذلك من احتمالات لإعادة صياغة خريطة

التوازنات العسكرية والسياسية في المنطقة ضد المصالح العربية .. الامر الذي تعتبره الاستراتيجية المصرية وضعاً خطيراً يضر بالامن القومي العربي . كان هذا التقدير واضحاً تماماً طوال الثمانينات .. حيث انعكس ذلك على سياسة مصر من أجل دعم الموقف العراقي ومد العراق بالمساعدات العسكرية اللازمة له .. فضلاً عن الوقوف الي جانب دول الخليج العربية .

ويتعلق جوهر الملاحظة بوجود علاقة قوية بين زيادة المخاطر في منطقة الخليج .. وبين تصاعد الاتجاه الخليجي نحو تعميق العلاقات مع مصر .. باعتبارها القوة العربية الوحيدة المؤهلة للعب دور مؤثر يوقف تردى الأوضاع في الخليج سواء بالدعم العسكرى المباشر للعراق أو الوقوف بحزم مع الدول الخليجية والحفاظ على كيانها السياسي .

وقد أكد الرئيس مبارك في رسالة لأمير الكويت مساندة الحكومة المصرية والشعب المصرى للكويت في حالة تعرضها لأي عدوان أجنبي ، وذلك على أساس أن الأمن العربي وحده لاتتجزأ .. وهو المبدأ الذي لم تتخل عنه مصر على مر العقود الثلاثة السابقة .

وبذلك يمكننا القول أن تطورات حرب الخليج .. قد ساهمت في مزيد من التقارب المصرى مع دول الخليج العربية .. الأمر الذي يعكس حقيقة استراتيجية .. تتعلق بالعلاقة الأمنية الحيوية للتي تجمع بين مصر ودول الخليج العربية .. والتي أبرزتها الحرب العراقية الايرانية ثم أكدتها بشدة أزمه الغزو العراقي الكويت .. وتعد هذه الحقيقة عاملاً قوياً في ترسيخ علاقات التعاون المصرية الخليجية .

ويتضح من هذا أن السياسة المصرية قد اهتمت دائماً حتى في سنوات القطيعة العربية – بالتأكيد على العلاقة القوية بين أمن مصر وأمن منطقة الخليج ، وهذا وعلى رسوخ الاهتمام المصرى باستقرار الاوضاع في هذه المنطقة الحيوية ، وهذا يعنى ويؤكد أن سياسة مصر وإستراتيجيتها القومية إبان أزمة الفزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ،، لم تكن إلا امتداداً طبيعياً لهذه السياسة المصرية الاصيلة والتزاماتها القومية .

السلام والقضايا العربية

١ - جهود من أجل السلام:

لقد واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها بغير كلل ولاملل .. وعلى اتساع العالم كله .. من أجل تحقيق مانادت به مصر من أن يكون عام ١٩٨٧ عام السلام وماصدر في بيان رسمي عقب اجتماع شيمون بيريز مع الرئيس مبارك في سبتمبر ٨٦ وذلك من خلال مفاوضات بين الاطراف المعنية وفي إطار مؤتمر دولي للسلام .

لقد استطاعت هذه المساعى – التى أيدتها ، وعضدتها جهود الأطراف أخرى عديدة أن تؤدى الى مايكاد أن يكون إجماعاً عالمياً على تأييد فكرة المؤتمر الدولى السلام ، والاشك أن نجاح جهود مصر فى تأمين تأييد جهود المنظمات الاقليمية ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، المؤتمر الاسلامى ، حركة عدم الانحياز والمجموعة الاوروبية ، كان لها أبلغ الاثر فى صياغة هذا الاجماع العالى ، حتى اصبح انعقاد المؤتمر الدولى ، إحتمالا قائما بل خياراً وحيداً بعد ان كان مجرد فكرة تفتقر الى الدعم والتأييد .

وقد ساندت الجهود المخلصة التي بذلها السكرتير العام للامم المتحدة بيريز دى كويار سياسة مصر من أجل استطلاع أراء الاطراف المعنية والدول الكبرى حول تصورها لكيفية عقد المؤتمر الدولى السلام ، وما يمكن ان تسهم به من أفكار ومقترحات تكون موضع الاهتمام والتقدير ، إن المؤتمر الدولى هو أفضل السبل لدفع عملية السلام .. والبديل الضروري لدرء الأخطار البالغة التي يمكن أن تؤدى اليها سياسة فرض الامر الواقع وتجميد الامور التي تتبعها إسرائيل في الاراضى العربية المحتلة .

٢ - السلام والقضية الفلسطينية:

واذا كانت مصر ترى أن السلام هو مفتاح سياستها في العالم ومنطقة الشرق الاوسط ،، فأن القضية الفلسطينية هي محور هذه السياسة ،، التي اتجهت اليها الدبلوماسية المصرية بكل جهدها وفكرها ،، باعتبارها جوهر النزاع في هذه المنطقة ا

الحيوية . وأنها مهما تقادم العهد بها ، أو احتدمت الصراعات من حولها ستظل هي مصدر الخطر ومكمن التوتر والاضطراب ، لقد آمنت مصر دائماً بأن السلام في الشرق الاوسط لايمكن أن يكتمل ولاأن يستقر مادام الشعب الفلسطيني محروماً من حقوقه الوطنية المشروعة وأولها حقه في تقرير مصيره على تراب بلاده .

ومصر التى التزمت بالقضية الفلسطينية – منذ أن كانت هذه القضية لاثقل لها في الساحة الدولية – لم تتراجع عن تحمل مسئوليتها ازاءها ، فقد ظلت السياسة المصرية ملتزمة بإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اطار سعيها من أجل إرساء قواعد السلام الشامل والعادل في منطقتنا ، ان السلام هو كسب هام للاطراف جميعاً كما أن بقاء حالة التوتر والنزاع هو خسارة لكل الاطراف .

ولعل تسجيل عام ١٩٨٧ اذكرى مرور عشرين عاماً على احتلال اسرائيل للاراضى العربية في يونيه ١٩٦٧ ، والمقرون برفض حاسم من الشعب الفلسطيني الذي لم يتوقف عن مقاومة الإحتلال حتى بلغت مقاومته الذروة في نهاية العام باشتعال الانتفاضة الفلسطينية في أنحاء الارض المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ذلك يؤكد مدى الحاجة الى إقامة صرح السلام الشامل ، المؤسس على العدل ووجوب إعادة الحقوق المشروعة لأصحابها في اطار يضمن تحقيق الأمن المتبادل ، وعيش كل دول المنطقة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وعلى أساس عدم جواز مبدأ الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب .

٣ - السلام والقضية اللبنانية:

تأتى القضية العربية المزمنة .. وهى القضية اللبنانية ، والتى استمرت حتى ذلك الوقت إثنى عشر عاماً . نقد شهدت الساحة اللبنانية على مدى عام ١٩٨٧ والأعوام السابقة استمراراً للتطورات المؤسفة في أغرب حرب أهلية طال أمدها ،، وضاعت المسئولية فيها ، وتاهت في خضم أحداث متلاحقة .

وظلت مصر على موقفها منذ اشتعال الحرب الاهلية في لبنان تطالب الجميع بلا استثناء برفع أيديهم عن لبنان .. حتى تتاح الفرصة للشعب اللبناني الشقيق كي

يضمد جراحه ويضم صفوفه .. ويجمع شمل أبنائه في مصالحة وطنية صادقة تعيد الامن والسلام إلى ربوع لبنان . وتعيد هذا الشعب الشقيق إلى ممارسة حياته الطبيعية وأداء دوره العربي والحضاري المتميز ،

وقد أعادت مصر تأكيد موقفها المؤيد الشرعية في لبنان ، في لقاء القمة الذي تم بين الرئيسين حسنى مبارك وأمين الجميل ، عند زيارة الرئيس اللبناني القاهرة في شهر أكتوبر ١٩٨٧ .

٤ - السلام والحرب العراقية الأيرانية

من ناحية أخرى فقد استمرت الصرب العراقية – الايرانية بؤرة الإحتدام ومصدر الصدام والخطر في منطقة الشرق الاوسط ، كما استمر إيمان مصر بأن الوضع في منطقة الخليج ذات الاهمية الاستراتيجية البالغة – قد تجاوز مرحلة الإدانه وأن هذا الوضع المتردي قد أصبح مصدراً للتوتر الدولي البالغ ، ومثاراً لقلق القوى المحبة للسلام والراغبة في الاستقرار . إن الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٧ كانت قد دخلت في عامها الثامن ، دون توقف عن إهدار طاقات وامكانيات ودماء شعبين مسلمين ، الأمر الذي أوقف عجلة النمو والتقدم أودي بحياة مايقرب من المليون من أبنائهما .. ودمرت إمكانيات هائلة لديهما .. كما هددت تداعياته كل منطقة الخليج وعرضت الملاحة البحرية في الخليج لمخاطر جسيمة .

وقد أيدت مصر قرار مجلس الأمن رقم ٩٨ الذى صدر في يوليو ١٩٨٧ وطالب بوقف إطلاق النار ، وتمسكت مصر بوجوب تطبيق هذا القرار ، باعتبار أن وقف رحى الحرب الدائرة هو الحل الجذرى للموقف المتوتر على ضفاف الخليج .. وفي قلب منياهه ، والذى اصبح يهدد مصدرا من أهم مصادر الطاقة العالمية .. واتساقاً مع الشرعية الدولية ، فأن الرؤية المصرية لهذا القرار كانت رؤية شاملة ومتكاملة .. إذ أنه يجب أن يطبق في مجموعة ، وفي إطار زمني مناسب ، قبل أن يصبح القرار فارغاً من مضمونه بمضى الوقت من ناحية ، كما لايؤدى إلى تجزئته من ناحية أخرى ، بل لعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن تطبيق هذا القرار سوف

يكون بمثابة إختبار حقيقى لمصداقية الشرعية الدولية وقدراتها على تنفيذ القرارات التي يتخذها أعلى جهاز دولى وبالاجماع .

٥ - السلام ونزع السلاح

وإنطلاقا من إيمان مصر بوحدة السلام وبأنه لاينقسم أو يتجزأ .. ومن إعتقادها بأن الأمن لايمكن أن يكون حكراً على طرف دون الطرف الآخر .. وفي عالم اليوم الذي ترابطت أوصالة وتضاطت مسافاته ، لم يعد لأحد أن يشعر بالامان في معزل عن بقية المجتمع الدولى .. وإذا كان خطر المواجهة بين القوتين العظميين في ذلك الوقت – أن يترك أثاره ويلقى بظلاله على العالم بأسره ، فأن أي تقدم يتم في مجال نزع السلاح بين القوتين العظميين ، إنما يخلق جواً من الانفراج والتهدئة ، ينعكس أثره على العديد من الصراعات والقضايا الاقليمية .

لقد آمنت مصر دائماً بأن معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ، والجهود المبنولة لاستخدام الطاقة النووية في المجلات السلمية ، هما صنوان متلازمان ، ومن ثم تدعو الدبلوماسية المصرية المجتمع الدولي لتكثيف جهوده من أجل إنضمام الدول غير الموقعة على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية إلى هذه المعاهدة .

وكانت مصر – ومازالت – تأمل في أن تكون منطقة البصر المتوسط خالية من الأسلحة النووية . وأن يبقى البحر المتوسط معبراً آمناً للتجارة والحضارة ، وركيزه الامن والسلام ومن نفس المنطلق ، أكدت مصر في السنوات السابقة ، كما واصلت تأكيدها على أهمية انشاء منطقتين منزوعتى السلاح النووى في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا وهما هدفان داومت مصر على المناداة بهما .كما أخذت زمام المبادرة في تقديم مبادرات واقتراحات محددة بشأنهما.

هكذا استمرت مصر تسعى وتناشد دول المنطقة والدول العظمى من خارجها إتخاذ الاجراءات الكفيلة بترجمة كل ذلك إلى واقع ملموس فى المستقبل القريب .. يحقق أمن الدول ويعطى الأمان للشعوب ويرفع سيف التهديد عن رقابها .

التفاعلات المصرية العربية

١ - التفاعلات المصرية الفلسطينية

اذا كانت المؤشرات التى تناولناها .. تدل على درجة كبيرة نسبياً من الانفراج البين مصر والعديد من الدول العربية بشكل عام .. فان تفاعلات مصر مع بعض الأطراف العربية اتسمت ببعض الخصوصية .. التى تجعلنا نوايها شيئاً من الاهتمام .. ونتابع فيما يلى هذه التفاعلات المصرية مع تلك الاطراف .

لاشك أن العلاقة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قد حظيت دائماً باهتمام كبير من جانب مصر ، لاعتقادها بأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع ومحوره في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك فقد ارتبطت هذه العلاقة بما يطرأ على قضية التسوية السلمية من عوامل أو متغيرات .

وفى هذا الاطار تأثرت علاقات مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى حد كبير بمسألة تعثر الاتفاق الأردنى الفلسطينى .. الذى أوقف الملك حسين العمل به فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ وهوالاتفاق الذى اعتبرته مصر بمثابة حجر الزاوية فى رؤيتها السياسية لحل القضية الفلسطينية ، وقد انطلقت رؤية مصر فى هذا الشأن مشاركة بذلك رؤية الاردن – على أساس أنه على المنظمة أن تبحث موضوع قبول قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ فى مقابل اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير الفلسطينى ، وذلك حتى يمكن دعوة المنظمة لحضور المؤتمر الدولى للسلام ، وإذا دعيت فهذا يعد نوع من الارضاء لها وتأمين لوضعها ، وبذلك تبلور الموقف المصرى قبل أن تنهى الأردن العمل باتفاق عمان وفق الأسس التالية :—

- إن اتفاق عمان هو قاعدة أساسية للتحرك نحو التسوية السياسية الشاملة .
- إن على المنظمة التوصل إلى صبيغة للاعتراف بقرارى مجلس الامن٢٤٢ ، ٣٣٨.
- بعد أن تصل المنظمة إلى هذا القرار يمكن حدوث إعتراف متزامن بين إسرائيل والمنظمة .
- أن تسعى المنظمة الى المشاركة في المؤتمر الدولي من أجل التوصل لتسوية سلام سياسية .

وقد التقت مصر والمنظمة في موقفيهما حول ضرورة عقد المؤتمر الدولي السلام ومشاركة المنظمة فيه ، التأكيد على صبيغة حق تقرير المصير الشعب الفلسطيني ، الامر الذي سبق أن طرحته مصر في أكثر من مجال ،. كان آخرها وقتئذ كلمتها أمام الجمعية العامة للامم المتحدة عند بدء مناقشتها اقضية الشرق الاوسط ٢٢ نوفمبر ١٩٨٦ ، كذلك استمرت مصر في مطالبتها إسرائيل والولايات المتحدة بوقف سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .. التي أعلن عنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة ، كما أدانت بشدة حرب المضيمات الفلسطينية التي انداعت عدة مرات ،. ودعت إلى وقف هذه الحرب .

واختلفت العلاقات المصرية الفلسطينية في عام ١٩٨٧ اختلافاً واضحا .. اذ تراوحت بين الشدة والانفراج ويمكن القول أنها مرت بثلاث مراحل .. هي مرحلة استمرار التنسيق والتعاون .. ثم مرحلة الأزمة ثم مرحلة إحتواء الازمة .

وقد شهدت مرحلة التنسيق والتعاون التى اعتبرت إستمرارا لما كان قائماً في عام ١٩٨٦ حتى قبيل إنعقاد المجلس الوطنى الفلسطيني في الجزائر في ابريل ٨٧ قعاوناً وتنسيقاً على أعلى مستوى بين مصر وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تركز حول جهود مصر لاحياء الحوار الاردني الفلسطيني .

أما مرحلة الأزمة فقد بدأت قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطيني بالجزائر في ٢٠ أبريل ٨٧ - حيث ظهر مع نهاية مارس ومطلع ابريل تراشق متبادل بالتصريحات ، حول رفض اتفاقيات كامب ديفيد ، واعتبار أن وجود المنظمة في محسر من شسأنه تعرير موقف الشعب المصرى الذي يعارض هذه الاتفاقيات .

تبلور الموقف المصرى المقابل .. قبل اجتماع المجلس الوطنى مباشرة بالتحذير من اتخاذ أى موقف تجاه مصر وحكومة مصر .. وصرح الرئيس مبارك في ٢٣ أبريل بأنه على ثقة من أن منظمة التحرير الفلسطينية ان تتراجع في علاقاتها مع مصر ، وحذر من أن تبنى المجلس لمشروع قرار متشدد بشأن مصر سيؤدى الى القطع الكامل لجميع العلاقات المصرية الفلسطينية .

اعتبرت القاهرة أن قرار المجلس الخاص بمصر .. والذي نصى على « تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية المصرية .. وأن يكون التقارب المصرى الفلسطيني بقدر تباعد القاهرة عن سياسة كامب ديفيد » ، قراراً يمس مصر شعباً وحكومة ويتنكر التضحيات التي قدمها شعب مصر القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، اذلك طلبت مصر من وفدها الرسمي الانسحاب من جلسات المجلس مؤكدة أن ماورد في القرار المتعلق بمصر ، وخاصة ماذكر عن قرارات الدورة السادسة عشر ، يعتبر عدواناً على مصر وتدخلا في شئونها الداخلية ،

لذلك قزرت مصر قطع علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وإغلاق كل مكاتبها والمؤسسات التابعة لها ، وأكدت في نفس الوقت أن هذا لايعنى أى تغيير في موقف مصر المساند لكفاح الشعب الفلسطيني باعتباره إلتزاماً لايتزعزع .

وفي البيان الذي ألقاهد، عصمت عبد المجيد وزير المارجية حول أسباب اتفاذ هذا القرار .. أكد على النقاط التالية:

- أن القرار كان رداً على تجاهل المجلس الوطنى الفلسطينى .. للقوى التى حاولت إذلال الشعب الفلسطينى وإهدار كرامته .. ومصادرة حريته .. والتى ارتكبت ضده أعمال التصفيات الجسدية والمجازر الجماعية .
- أن القرار كان رداً على عبث وافتراء الجماعات التي اصدرته والتي هي ابعد ماتكون عن الالتزام بأي قضية وطنية أو قومية .. والتي تضبع نفسها في خدمة القوى المشبوهة .
- ان القرار كان رداً على عدم استجابة المنظمة قبل وأثناء جلسات المجلس

 تحذيرات مصر من مغبة أي مساس بها وبما قدمته من تضحيات ،
- أن القرار في النهاية محاولة لوضع حد للاستفاف ومواجهة هذا الاسفاف بالحزم الذي تمليه المصلحة القومية العليا .. وتفرضه ضرورة المفاظ على كرامة مصر والوفاء لذكري شهداء مسيرتها النضالية .

استمرت هذه المرحلة من ابريل ٨٧ حتى أواخر يوليو ٨٧ عندما التقى عرفات بالرئيس مبارك على هامش القمة الافريقية بأديس أبابا في ٢٧يوليو١٩٨٧ ويمكن القول أنه في اعقاب القرار المصرى القاضى باغلاق مكاتب المنظمة في مصر ، سعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في عرفات .. إلى محاولة تقديم الإعتذار لمصر من خلال عدة وسائل منها :

- تصريحات عرفات المتكررة التي تشيد بمصر حكومة وشعباً .. وتحمل التقدير للمواقف المصرية ووصف هذه الخلافات بأنها خلافات بين أشقاء وعبارة عن سحابة صيف لاتلبث أن تزول .
- توسيط عدد من الدول العربية والصديقة .. لمحاولة احتواء الازمة فكانت زيارة عرفات للعراق في أواخر ابريل لاقناع العراق بالتوسط بين مصر والمنظمة كذلك كانت الوساطة الكويتية في ٤ مايو من خلال رسالة الشيخ أحمد صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزيرالخارجية الكويتي للدكتور عصمت عبد المجيد،

ثم تكررت محاولات الوساطة هذه .. فكانت وساطة عراقية وسعودية مشتركة في ٩ مايو ٨٧ ثم وساطة دولة الامارات في ١٠ مايو مع وساطة سعودية أخرى .. كما عرض سفير الاتحاد السوفيتي بالقاهرة إمكانية قيام بلاده بدور الوساطة لتصنفية الخلافات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية .. ثم كانت أخيراً وساطة جزائرية في أوائل يونيه .. أثناء زيارة وزير الداخلية الجزائري لمصر .

بعد ذلك اتجهت المنظمة إلى تقديم اعتذار غير مباشر إلى مصر في البيان الذي صدر عن إجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة في تونس يوم ١٧ مايو حيث جاء البيان مؤكداً على التقدير الفلسطيني لدور مصر والرئيس مبارك في خدمة القضية الفلسطينية .

وقد ظهرت بوادر احتواء الأزمة في القرار الذي أصدرته اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين في شهر مايو .. والذي يقضي باستمرار تقديم مصر للمساعدات للأسر الفلسطينية المقيمة بمصر .. والسماح بتجديد إقامة أقراد المنظمة في القاهرة باعتبارهم من أبناء الشعب الفلسطيني .

وقد تم الاتفاق من خلال الاتصالات الفلسطنية المصرية على ترتيب لقاء بين عرفات والرئيس مبارك على هامش القمة الافريقية في ٢٧ يوليو ٨٧ بأديس أبابا .. وهو ماتحقق بالفعل حيث التقى الرئيس مبارك وعرفات ثلاث مرات في مقر اقامة الرئيس مبارك بأديس أبابا .. على مدى ١٤ ساعة فقط ، وهي اللقاءات التي خرجت بعدها التكهنات حول إمكانية إعادة فتح مكاتب المنظمة .. ثم تأكد بعد ذلك عودة التعاون والتنسيق بين مصر والمنظمة .. وذلك من خلال مظاهر التفاعلات بين مصر والمنظمة .. ففي ٤ سبتمبر تلقى الرئيس مبارك رسالة من عرفات الذي عقد مؤتمراً صحفياً في تونس في نفس اليوم ليعلق فيه أن سحابة الصيف بين مصر والمنظمة قد رئات وطالب بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية .

غير ان القرار المصرى باعاده فتح مكاتب منظمة التحرير ، لم يصدر إلا في أواخر نوفمبر .. في إطار الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني (٢٩ نوفمبر) وفي ظل مناخ إعادة معظم الاقطار العربية لعلاقتها مع مصر خلال شهر نوفمبر .. على أثر قمة عمان الطارئة التي عقدت في نفس الشهر . وبذلك تزايدت إمكانية إستئناف مصر لدور الوساطة من أجل صياغة أساس جديد العلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لخدمة القضية الفلسطينية .. تأكيداً لدور مصر تجاه هذه القضية في كل مراحلها .. والذي استهدف مساعدة الشعب الفلسطيني على استرداد حقوقه .. وتقرير مصيره .. وتأكيد حرياته وإعلاء ارادته في ظل اقتناع مصرى حاسم بأنه لاسلام في منطقة الشرق الاوسط إن على أساس تمتغ الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية . وكان موقف مصر المساند للانتفاضة الشيب الفلسطينية عند اشتبعالها في ديسمبر ٨٧ هو امتداد لهذا الدور القومي .. الأمر الذي دفع عرفات إلى الاشادة بهذا الدور وياتصالاتها من أجل دعم الانتفاضة .. في المصرية الفلسطينية .. المسائد المسطينية .. في المصرية الفلسطينية ... في المصرية الفلسطينية ... في المصرية الفلسطينية ... في المصرية الفلسطينية ...

٢ - التفاعلات المصرية الاردنية

على النطاق العربى العام ، كانت العلاقات المصرية الأردنية أشبه بنموذج لمسيرة تنسيق ناجحة بين البلدين الشقيقين وبين القيادة السياسية في كل منهما ، ويكفى التدليل على ذلك أن نعرف أن الرئيس مبارك والملك حسين قد التقيا عشرين مرة سواء في مصر أو في الاردن على مدى السنوات الثلاث من ٨٥ الى ١٩٨٧ .

ولقد حرص القائدان بعد عودة العلاقات بين البلدين عام ١٩٨٤ .. على إرساء قواعد هذه العلاقات على دعائم ثابتة ، وفتح المجالات لتطويرها توسيع نطاقها لتشمل مختلف ميادين التعاون .. بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين .

وقد تم تشكيل اللجنة العليا المشتركة المصرية الأردنية .. كاطار عام للعلاقات بين البلدين ، على أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرتين سنوياً بالتبادل ، وبرئاسة رئيس الوزراء في كل من مصر والاردن .

شملت التفاعلات المصرية - الاردنية .. قضايا عربية عامة كالقضية الفلسطينية وقضايا ثنائية إقتصادية وعسكرية ، كما اتخذت عدة صور من مستوى القمة فأقل .. فضلا عن توقيع عدة اتفاقيات للتعاون في مجالات مختلفة .

أما فيما يتعلق بالتسوية السياسية .. والجهود التي بذلت لتحريك التنسيق الاردني الفلسطيني – فقد دارت معظم الجهود واللقاءات المصرية – الاردنية بمستوياتها المختلفة حول الموقف الفلسطيني الرافض لقراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ الصادرين من مجلس الامن الدولي .. مالم يتم تعديلهما ليضمنا مايشير للحقوق القومية الشعب الفلسطيني .

وقد استند الاردن اذلك الموقف الفلسطيني .. حين قرر وقف العمل باتفاق عمان في ١٩ فبراير ١٩٨٦ ، وقد عملت مصر بقوة في إطار الاتصالات مع الجانبين الاردني والفلسطيني ، فضلا عن الجانب الامريكي على مواجهة الموقف والابقاء على قوة الدفع لعملية التسوية وعدم توقفها ، لقد سعت إلى استمرار العمل وفق التنسيق الاردني الفلسطيني ، وعدم تحميل المنظمة وحدها مسئوليه الجمود في عملية التسوية السياسية ، الامر الذي تطلب قيام مصر بالوساطة بين الاردن والمنظمة .

وفى أول نوفمبر ١٩٨٦ ، أعلن الملك حسين أمام البرلمان الاردنى " ان الاردن ليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني وأن يكون . وأنه ليس بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطيني .

وكنتيجة للقاءات والاتصالات الاردنية المصرية .. كان هناك اتفاق بين مصر والاردن حول النقاط التالية:

- ضرورة عقد مؤتمر دولى لمتابعة عملية السلام .
- إدانة الاتصالات السرية التي جرت بين الولايات المتحدة وإيران ، وماتبعها من وجود شحنات أسلحة أمريكية حصلت عليها إيران ، واعتبار أن ذلك الموقف الامريكي كسر لموقف الحياد المطلوب .. سيؤدي إلى مزيد من تعقيد الموقف في الخليج وإلى استمرار الحرب فترة أطول في وقت تتجه فيه الجهود الى وقف الحرب بين البلدين وأن هذا التطور يشكل تهديداً للكيان العربي كله .
- ادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية التي أعلنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية .. وإعتبارها شديدة الضرر بالقضية الفلسطينية ، وتؤدى الى تعقيد عملية السلام .

إستمر التعاون بين مصر والاردن خلال عام ٨٧ .. مع تركيز جانب كبير من التفاعلات المشتركة على جهود التسوية السلمية القضية الفلسطينية .. ومحاولة التغلب على الصعوبات التي كانت تحول دون عقد المؤتمر الدولي السلام .. والمتمثلة في مشكلة التمثيل الفلسطيني من جانب موقف إسرائيل الرافض المؤتمر الدولي ، وتفضيل المفاوضات المباشرة .. والاعتراض على اشتراك بعض الاطراف الدولية من جانب أخر .

وكذلك موقف الولايات المتحدة التي سعت إلى التوصيل لحل توفيقي بين المواقف المتعارضه من خلال طرح إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة في إطار لجان ثنائية تحت رعاية اجتماع دولي بديل عن المؤتمر الدولي .

وقد طالبت مصر من جانبها - منذ بداية عام ٨٧ - منظمة التحرير الفلسطينية باعداد تصور لاتفاق أردني فلسطيني بديل عن إتفاق عمان الذي كان قد تم تجميده

من قبل الاردن - اذ صرح د ، عصمت عبد المجيد في ١٤ ابريل ٨٧ ان مصر ترى أن التنسيق بين الاردن والمنظمة عاملا ضرورياً للسلام في الشرق الاوسط ، كما صرح د ، أسامه الباز وكيل وزارة الخارجية في اليوم التالي بأن استئناف التنسيق الاردني الفلسطيني هو ضرورة قومية ملحة ،

ورغم ماأصدره المجلس الوطني الفلسطيني من قرارات في دورته الثامنة عشر بالجزائر ، بشأن إلغاء الاتفاق الاردني الفلسطيني وقرارات ماسة بمصر – أدت الى قيام مصر بقطع كل علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية – إلا أن مصر استمرت في مطالبة المنظمة أن لاتتخلف عن الركب بالرغم من أنها جمدت اتفاق عمان .. بينما استمر التنسيق المصرى الاردني .. والتشاور بشأن جهود التسوية وإيجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطيني .

ونتيجة لهذه الاتصالات تبلور موقف مصرى أردنى بشبأن التمثيل الفلسطينى يتمثل في ضرورة قبول المنظمة للقرار ٢٤٢ للمشاركة مع الاردن في محادثات السلام . ولكن بقيت مسألة كيفية اشتراك وفد فلسطيني مع الوفد الاردني في محادثات السلام .. والحلول المطروحة لذلك .

وكانت الرؤية الفلسطينية للتمثيل الفلسطينى تتمثل فى المشاركة بوفد مستقل .. وكانت الرؤية الفلسطينية للتمثيل الفلسطينى فى حالة موافقة الاطراف العربية على ذلك ، كما ان المنظمة توافق على القرار ٢٤٢ ولكن بشرط ان يتضمن نصا يؤكد على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

عام العودة العربية

١ - مزيد من التعاون المصرى - العربي:

إذا كان عام ١٩٨٧ لم يحقق إنجازاً يذكر في مجال السلام .. رغم ماأعلن خلال عام ١٩٨٧ من أنه سيكون عام سلام ومفاوضات .. إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث .. أو تحرز قضية السلام تقدماً يذكر .. بينما لم يكن المناخ العربي مهيأ لذلك

خاصة في ظل الخلاف الأردني الفلسطيني .. إلا أننا يمكننا القول أن عام ١٩٨٧ قر حقق إنجازاً عربياً هاماً على طريق عودة التقارب والتضامن العربيين .. إذ كان عام العودة العربية .. أي عودة مصر الى الحظيرة العربية .. ليبدأ مرحلة جديدة من التقارب العربي .. ولتقوم مصر بدورها القومي الرسمي على الوجه الأكمل .. سواء في دفع مسيرة السلام .. أو في لم الشمل العربي .

وقد شهد هذا العام من بدايته تصاعداً مكثفاً في حجم التفاعلات العربية - المصرية .. بغض النظر عن غياب الشق الرسمي – أي العلاقة الدبلوماسية – معظم العام .. فقد تبلورت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسئولين العرب والمصريين ، فضلا عن اتصالات الرئيس مبارك بالعديد من الزعماء والقادة العرب سبواء في المناسبات الاسلامية أو الأفريقية ، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية مصرية عربية .

وقد صاحب هذه المظاهر التعاونية تأكيدات متبادلة بأهمية التعاون المصرى – العربى على كافة الأصعدة فضلا عن تأكيدات مصر على ألسنة كبار مسئوليها بالوقوف وراء القضايا العربية .. وارتباط الأمن المصرى بما يجرى في المنطقة العربية ، وخاصة في الساحة الخليجية ، مع التعهد بالالتزام بنصوص اتفاقية العربي المشترك حتى مع الابتعاد عن الجامعة العربية.

ولما كانت هذه الاشارات الرسمية المصرية قد تلازمت مع جمود وتقليص إلى أدنى درجة ممكنة للتفاعلات مع اسرائيل – بسبب السلوكيات العدوانية الاسرائيلية ضد العرب – فقد وضح إتجاه مصرى – عربي في أن واحد .. يقوم في زاويته العربية على التأكيد على أهمية الدور المصرى على المستوى العربي الشامل حتى في ظل ارتباطها باتفاقيات سلام مع إسرائيل .. وهي الاتفاقيات التي لم تقف حائلاً دون الالتزام القومي المصرى .

أما من الزاوية المصرية فقد تأكدت فيها أولويات الالتزامات العربية على ماعداها من التزامات دولية أخرى ، وقى نفس الوقت عدم التغاضي عن مثل هذه الالتزامات وإنما وضعها في اطارها الصحيح .

٢ -- ذروة مصر تسبق ذروة عمان :

لقد وصل التوجه العربى السياسة الخارجية المصرية الى ذروته قبيل قمة عمان الطارئة بما يقرب من شهر ، وظهر ذلك من الخطاب الذى وجهه الرئيس مبارك بمناسبة بداية فترة رئاسته الثانية في ١٣ أكتوبر ٨٧ .

فقد تضمن الخطاب للمرة الاولى تصوراً لما يجب ان تكون عليه العلاقة بين مصر والدول العربية على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية مع اغلب الاطراف العربية حتى ذلك الوقت .. وقد أشار الرئيس مبارك الى دور مصر العربى باعتباره حصيلة لاعتبارات موضوعية وإدراك واع لحركة التاريخ .

وقد أشار الرئيس مبارك إلى عدة عناصر تشارك معاً في تشكيل هذا الدور المصرى في المجال العربي وهذه العناصر هي :--

- أولا : التوصل إلى تصور مشترك بين الاقطار العربية للاهداف القومية العليا، وبالذات لكيفية الحفاظ على الأمن القومى للأمة العربية ومواجهة الأخطار التي تعترض مسيرتها ، ووضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الاخطار تلتزم بها جميع الاقطار العربية بصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها .
- ثانيسا : الحفاظ على استقلال الارادة العربية والعمل على توفير الحرية للقرار العربي .
- ثالثا : التزام كل قط عربى باحترام المواثيق الأساسية التى قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.
- رابعاً : إلتزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل في شئون الدول الاخرى .
- خامساً : توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذي يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة في المنطقة ، ويجب أن يكون هذا التصور بعيداً عن العنصرية ،

سادساً: العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن بين الاقطار العربية وتسوية المنازعات القائمة بينها ودياً ودون الحاجة الى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الاجنبية مع مراعاة المتغيرات التي ظهرت في العقدين الماضين وتلقى بظلالها على فكرة الوحدة العربية الشاملة والفورية .

سابعاً : الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية في الوطن العربي والاسراع في استيعاب التكنولوجيا الحديثة واتباع الاساليب العلمية الحديثة في الانتاج .

وثمة ثلاث ملاحظات هامة حول هذه العنامس:

- أن هذه المرة الاولى التى تطرح فيها القيادة المصرية تصوراً كاملاً ومحدد العناصر عن تفاعلات مصر مع الدول العربية الاخرى ، وأيضاً للتفاعلات العربية الجماعية بما فيها مصر ودول الجوار الجغرافي ، والواضح أن هذا التصور لم يقتصر على الشق الأمنى / العسكرى وحسب بل تضمن ايضاً متغيرات خاصة بالتفاعلات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية .
- أن هذا التصور لم يلق العبء على طرف واحد من أطراف العلاقة بل حاول ان يجعل كافة الاطراف العربية شركاء في مسئولية حماية الذات ومواجهة التحديات ومحاولة اللحاق بركب التطور والتحديث الجارى في باقي بقاع العالم.

وهنا فمثلما على مصر دور ترغب القيام به .. فإن الاطراف العربية الأخرى عليها أيضاً أداور مماثلة حتى تستقيم العلاقة وتؤتى ثمارها المرجوة ويظل البحث عن أنسب هذه الوسائل التجسيد هذه العلاقة محل اجتهادات وتبعاً لمتغيرات الأحداث، ولكن دون الاخلال بمبدأ التكامل والمشاركة في المسئوليات العربية .

إن هذا التصور أوضح التمسك المصرى بصورة لاتحتمل اللبس - بالمواثيق العربية الاساسية - وهي ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك - ليضع حداً فاصلاً للجدل الذي شهدته الساحه السياسية العربية عن مدى الالتزام المصرى بهذه المواثيق في ضوء معاهدتها مع الطرف الاسرائيلي .

إن وضوح ذلك التصور المصرى .. أعطى زخماً قوياً لأطروحات الدول العربية التى دعت إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر .. وعودتها الى الصف العربى . إن عام ١٩٨٧ هو بحق عام التوجه العربى لمصر ، وعام التوجه المصرى للعصر .

٣ - ذروة العودة

ولا يمكن ونحن نتحدث حول عودة مصر إلى الحظيرة العربية أن ننكر الدور الأردنى فيما أسفر عنه مؤتمر القمة العربي غير العادى .. الذي عقد في عمان (٨ – ١/ نوفمبر ١٩٨٧) من عودة علاقات مصر بالدول العربية سواء .. بما قام به الملك حسين من اتصالات سبقت المؤتمر أو ماقام به أثناء المؤتمر .

فعندما بدأ المؤتمر ، طرح الملك حسين موضوع عودة مصر على أعمال القمة .. وذلك من خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية المؤتمر .. إذ ذكر في خطابه :-

" لا أملك الا أن أتساءل عن أمر الشقيقة الكبرى مصر ، وإلى متى تظل بعيدة عناد وتظل بعيدين عنها ، طالما أن الواقع والمنطق والواجب يفرض علينا العمل على تعزيز قواعد النظام العربى .. وتصويب الميزان الاستراتيجي الذي تشكل فيه الشقيقة الكبرى ركناً اساسياً .

وقد شرح الملك حسين أبعاد موضوع عودة مصر للأطراف التي عارضت ذلك ، وقال إن مصر تتمسك بالتزامها العربي ، أما بشأن ماقيل عن اتفاقية كامب ديفيد فإن مصر تتمسك بحقها في الدفاع عن النفس في حالة الاعتداء ، وأوضح أن لديه رسالة خطية من الرئيس الامريكي جيمي كارتر بهذا الشأن .. عندما ثار خلاف بين مصر وإسرائيل حول تفسير تلك النقطة ، والتفسير الامريكي يقرر عدم إلغاء مصر لإلتزاماتها الأخرى الدفاعية بموجب المادة السادسة من معاهدة السلام . وبما أن الولايات المتحدة هي الضامنه لاتفاقية كامب ديفيد .. فإن تفسيرها هو المقبول .

هذا وقد يرز في المؤتمر اتجاهان بالنسبة لعودة مصر:-

الاول: وتقوده مجموعة الدول الخليجية ومعها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والمغرب .. وقد نادى بأهمية عودة العلاقات الرسمية مع مصر واستعادتها الى جامعة الدول العربية .

والثانى: وكان يعارض أية محاولة لعودة مصر الى النطاق العربى الرسمى تحت أية صبيغة وقد قاد هذا الاتجاه سوريا وآزرتها فى ذلك كل من الجزائر وليبيا، وظلت حجة هذا الفريق أن إرتباط مصر باتفاقيات كامب ديفيد تحول دون مثل هذه العودة .. وأن على مصر أن تلغى الالتزامات والنتائج المرتبطة بهذه الاتفاقيات .

على أن الفريق المؤيد العودة استند إلى أن وجود مصر القومى على الساحة العربية لم يتغير .. بل إن هناك تغيرات إيجابية كيفية فى السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية حيث لم تعد مصر تعول على إتفاقيات كامب ديفيد . بل على المؤتمر الدولى .. بما يعنى إسقاط الشق الفلسطيني من هذه الاتفاقيات ، كذلك استند هذا الفريق إلى أن القدرات المصرية مطلوبة فى هذا الوقت بالذات .. لتدعيم الأمن القومى العربى ، فضلا عن أن سياسة الرئيس مبارك فى هذا الصدد إيجابية تماماً .

وبالرغم من قوة إتجاه العودة .. فقد ظلت كل من سوريا وليبيا والجزائر على مواقفها الرافضة لأى بادرة تعاون مصرى عربى — ومن هنا بقيت تفاعلات مصر مع الدول الثلاث حبيسة التوتر والقلق .. إلى أن انضمت بعد ذلك الى زمرة الدول العربية الاخرى .. والتى شهدت علاقاتها مع مصر قفزات ملموسة خاصة الدول الخليجية والأردن والعراق والمغرب .

وكانت الذروة هي القرار العربي الصادر من قمة عمان الذي اباح للدول العربية أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اذا أرادت ذلك .. وهو ما حدث بالفعل وقبل أن ينتهى شهر نوفمبر ١٩٨٧ كانت تسع أقطار عربية قد أعادت علاقاتها مع مصر . وهي :

- الامارات العربية يوم ۱۱ نوفمبر (يوم صدور القرار)
- العــــراق يوم ١٣ نوفـــمـــبــر
- المفرب والكويت يوم ١٤ نوف مرب والكويت
- اليمن الشمسالي يوم ١٥ نوفسمسبسر
- السعسودية والبحسرين يوم ١٦ نوفسمبر
- مــوريتـانيـا يوم ۱۷ نوفــمــبـر

وقد أعادت مصر فتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية يوم ٢٨ نوفمبر.

هكذا انتهى عام ١٩٨٧ ، وإذا بغالبية الاعلام العربية تستعيد مكانها في القاهرة .. وترادف ذلك مع اتصالات أخرى دبلوماسية بهدف إلغاء القرارات الخاصة بتعليق عضوية مصر في صندوق النقد العربي والانماء الاقتصادي التابعين لجامعة الدول العربية .. وإتصالات أخرى لعودة مصر عملياً للتعاون مع الصناديق المالية التابعة لحكومات الكويت والسعودية وأبوظبي . فضلاً عن الاعلان رسمياً عن قيام الرئيس مبارك بجولة في عدد من الدول العربية التي أعادت علاقاتها مع مصر وذلك خلال شهر يناير ١٩٨٨ .

٤ - ديلوماسية الوفاق ومؤتمر قمة عمان (١٩٨٧)

يمكن القول - من وجهة نظر عربية قومية - أن مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في دورة إستثنائية في عمان - العاصمة الاردنية - خلال الفترة من ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٨٧ بقرارته وتوصياته كان خطوة في الطريق الصخيح ، طريق الوفاق والتضامن العربي وتجميع الصفوف ، وإزالة أسباب الخلافات ، بما كان يبشر بوضع المنطقة على أعتاب مرحلة جديدة لحشد كافة الطاقات والامكانيات العربية في دائرة العمل العربي المشترك ، لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الامة العربية .

وفى مجال تقويم هذه القمة العربية .. ترى الدبلوماسية المصرية أن مجرد انعقاد المؤتمر فى حد ذاته يعتبر عملا إيجابياً بناءً ، ودليلاً على الوعى الجماعى وبداية لاستعادة العرب زمام المبادرة فى قضاياهم الحيوية القومية .

وإلتزاماً بالواقعية فقد كانت مصر ترى أنه بالرغم من أن محصلة توصيات مؤتمر القمة العربي الطارىء ، وإن لم تحقق كافة طموحات الشعب العربي ، إلا أنه يكفى أن هذه التوصيات رغم حالة التشردم والخلاف والصراع للسيطرة على الامة العربية – أو وضعت موضع التنفيذ الصحيح الأمين والجاد – فأنها قادرة على تحقيق الحد الأدنى من الاجماع العربي تجاه القضايا العربية الهامة التي تواجه المصير العربي في تلك المرحلة .. وفي مقدمتها قضية الشرق الاوسط التي مازالت تتصدر رأس قائمه القضايا حتى يومنا هذا .. ثم قضيه الحرب العراقيه الايرانيه التي توقفت فعلا في العام التالي وهو عام ١٩٨٨ ثم المسألة اللبنانية وما زالت ممتدة حتى الآن .

والجدير بالذكر - فى هذا الصدد - أن الالحاح على استعادة العلاقات الدبلوماسية العربية - المصرية .. لم ينطلق من قلب القاهرة ، وإنما انطلقت فى قلب العواصم العربية ومن ضمير الشعب العربى فى كل مكان من الوطن العربى ، كما أبرز التيار الجارف من قبل انعقاد القمة ويما يشبه الاجماع على اعادة العلاقات العربية مع مصر .. وعودتها إلى الصف العربي ،

وأثناء القمة في عمان كانت مصر هي الحاضر الغائب .. وكانت عودتها هي الشغل الشاغل للقادة العرب ، وبدأ الاتجاه نحو مصر غلاباً منذ الاجتماع الأول للقمة وفي اللقاءات الجانبية .. عن إدراك عميق من القادة العرب أن الواقع والمنطق والواجب أصبح يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربي وتصويب الميزان الاستراتيجي الذي تشكل مصر ركناً أساسياً فيه .. على حد قول الملك حسين في خطاب افتتاح القمة .

وكما كانت المبادرة بطرح عودة مصر في المؤتمر ، تعبيراً عما يجيش في صدور غالبية الملوك والرؤساء العرب الذين عبروا عن ضرورة تصحيح الخلل العادث

في ميزان القوى العربية ، والذي لايمكن تصحيحه دون عودة مصر الى دائرة العقل في قلب العمل العربي المشترك .

وفي الحقيقة فان ماحدث في قمة عمان العربية بالنسبة لاستعادة الدول العربية التسع لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ليس سوى تصحيحا شكلياً لجوهر العلاقات المصرية – العربية التي كانت قائمة على الدوام بكل العمق والتداخل والشمول ، اذ أن السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربي استندت دائماً إلى حقيقة هامة ، وهي أن مصر قد تصدت في كل وقت وتحت أي ظرف – لأخذ زمام المبادرة في كافة القضايا الحيوية والمصيرية لتحقيق أهداف العرب القومية على اختلافها .

ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب لايترقف على مدى السنوات السابقة على إزالة المتناقضات وتضييق شقة الضلافات العربية التى كانت تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة أمام المتربصين ومن الواضح أن قرار مؤتمر القمة الذى أشار الى العلاقات الثنائية مع مصر قد عكس إدراك! عربيا جوهريا يؤكد أن هذه العلاقات هى قضية عربية قومية .. وأن استعادة العلاقات المصرية العربية ، وإن كانت من حيث الشكل قضية ثنائية فانها من حيث المضمون والنتائج قضية جماعية تتعلق بالنظام والامن العربي ككل .

إن قرار قمة عمان كان حصاداً طبيعياً لسياسات مصر الثابتة التي لا تتقلب ولاتتلون حسب الأهواء والمطامع .. هو ثمرة لجهود متعددة استهدفت مد الحسور ووصل ما انقطع بين الدول العربية ومصر . ونتيجة لما تولد عن غياب مصر من إضرار بالوضع العربي الشامل ، ومالمسه العرب من ثوابت واضحة في موقف مصر وتوجهاتها القومية ومن قدرتها على التأثير رغم القطيعة وما أحسوا به من فعالية دور مصر وثقله بالنسبة للأمن القومي العربي .

ولاشك أن دبلوماسية مصر الهادئة الواعية والسلوك الحضارى المتفتح للرئيس حسنى مبارك .. كان لها أبعد الأثر في إبراز هذه الحقائق .. التي تبلورت أبعادها في ظل سياسة النفس الطويل التي اتبعتها مصر في علاقاتها مع العرب .

السمات الاساسية للسياسة المصرية في ختام الفترة الاولى لحكم الرئيس مبارك

١ - السمات العامة:

يمكن القول أن السياسة الخارجية المصرية ، قد اكتسبت العديد من السمات الواضحة والمحددة ، كما حققت نجاحات مختلفة في تحقيق أهداف هامة على الصعيد الدولي ، وصعيد العلاقات المصرية العربية على وجه التحديد – وقد تجمعت هذه السمات خلال سنوات الفترة الاولى لولاية الرئيس حسنى مبارك (٨١ – ١٩٨٧) لتكتمل خلال عام ١٩٨٧ الذي شهد ثلثه الأخير نهايه الفترة الاولى للرئيس مبارك وبداية فترة رئاسته الثانية .

بذلك صار من الممكن التعرف على هذه السمات الرئيسية السياسة المصرية خلال هذه الفترة واستخلاص نتائج محددة بشأنها تساعد على بلورة الاتجاهات المحتملة للفترة الثانية من الرئاسة — خاصة مايتعلق منها بسياسة السلام وسياسة مصر العربية .

ويمكن تحديد السمات العامة فيما يلي:

- نجاح مصر فى ترسيخ سياسة انفراج مصرية عربية واستعادة العلاقات مع بعض الدول العربية .. وكان ذلك بداية الصصاد لجملة مواقف وسياسات ومبادرات مصرية .. استهدفت جميعها تأكيد الانتماء العربي لمصر والتزامها القومي رغم اية اتفاقيات أو معاهدات سلام بالدفاع عن القضايا العربية .. والدول العربية التي تواجه مشكلات أو تحديات بشكل يفوق قدرات هذه الدول .
- متابعة السير على طريق التوازن في العلاقات الدولية لمصر مع العمل على تنشيط علاقات مصر الدولية بالقوتين العظميين بدرجات مختلفة وفي نفس الوقت متابعة تنشيط علاقات مصر مع دول أوروبا وحثها في ذات الوقت على لعب دور مؤثر بالنسبة لحل المشكلات والقضايا العربية وقضية السلام بشكل خاص .

- الاهتمام الجدى بالقضايا الافريقية الرئيسية .. خاصة المشاكل الاقتصادية التي تعصف بأوضاع الدول النامية كالديون واستمرار حالات الجفاف التصحر،
- إستعادة مصر لدورها النشيط خاصة في إطار بعض القضايا العربية الاقليمية وهو ماتبلور في المبادرة بدعم موقف العراق ومواقف الدول الخليجية للحيلولة دون توسيع رقعة الحرب العراقية الايرانية .. كذلك موقفها الحاسم من العدوان الاسرائيلي على لبنان .. وجهدها من أجل دفع عملية السلام والتسوية السياسية .

٧- السمات العربية

ظلت الدبلوماسية المصرية حريصة على متابعة الانفراج في العلاقات العربية ...
وترسيخها قدر المستطاع ، ساعدها على ذلك أن المنطقة العربية تعرضت لعدة
تحديات .. تأكد معها أن غياب مصر عن الساحة العربية يضر كثيرا بالعديد من
الأطراف والمصالح العربية .. وبالرغم من أن الانفراج في العلاقات العربية —
المصرية .. لم يؤت ثمارة كاملة سوى قبل شهرين من نهاية عام ١٩٨٧ .. ورغم
وجود محاولة عربية لعصار السياسات المصرية التي مورست في السنوات الست
السابقة .. فقد نجحت الدبلوماسية المصرية في إختراق هذا العصار من خلال عدة
مسارات على النحوالة الى:

- المشاركة الدائمة في القضايا العربية الكبرى .. مما أكد أن مصر تمثل عنصرا أساسيا في حل هذه القضايا . فقد استمرت مصر في دعم العراق في حربه مع إيران .. وقدم الرئيس مبارك أثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي في الكويت في ٢٦ يناير ٨٧ مشروعا خاصا بحرب الخليج .. كما تضامنت مصر مع الكويت والسعودية بعد تعرض الأولى لهجمات الصواريخ الايرانية.. إذ مسرح الرئيس مبارك بأن هذا عمل لا مبرر له .. وأن أي عدوان على دول الخليج هو تهديد لأمن مصر القومي .

- أخنت القضية الفلسطينية اهتماما خاصا في السياسة المصرية .. باعتبارها محور القضايا القومية وعاملا هاما من عوامل الانفراج المصري العربي . فقد استمرت مصر في تأكيد الالتزام بالحق الفلسطيني ، وممثله الشرعي والتنسيق مع دول عربية عديدة لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا .. كما حاولت الدبلوماسية المصرية التقريب بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد توقف الحوار الاردني الفلسطيني في فبراير ٨٦ . وأظهرت اهتماما بالقضية الفلسطينية في الوقت الذي تراجع فيه الاهتمام بها في فترة تصاعد حرب الخليج .
- الرئيس مبارك اجريدة الاتحاد الظبيانية في ١٨ يناير ٨٧ قبل إنعقاد مؤتمر الرئيس مبارك اجريدة الاتحاد الظبيانية في ١٨ يناير ٨٧ قبل إنعقاد مؤتمر القمة الاسلامي .. أن الرئيس الاسد « صديق أعرفه جيدا وأحترمه .. وإنني لا استطيع أن أرى الرئيس الاسد أمامي وأهاجمه حتى ولو هاجم مصر .. لأنه أخ وصديق رغم حزني لتطاول الاعلام السوري على مصر ..»
- فتح قنوات الاتصال على المستوى الثنائي مع مختلف الدول العربية دون انتظار عودة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول ، ودون انتظار قرارات مؤتمر قمة عربى يعيد مصر للجامعة العربية ، ودون إلصاح مصرى لعودة العلاقات الدبلوماسية ، ويؤكد هذا اللقاءات المصرية العربية على المستوى الرسم والزيارات المتبادلة في هذه الفترة .

أدت هذه المسارات المصرية إلى نتائج إيجابية ملموسة أكدت أهمية الس العربى لمصر ،، والذى يصعب الاستغناء عنه .. الأمر الذى ضاعف من الإحساس لدى الاوساط الرسمية والشعبية العربية .. بضرورة عودة مصر للصف العربي وه ما أنعكس في تصريحات العديد من المسئولين العرب .

من جهة أخرى إستعادت مصر عضويتها في العديد من الاتحادات العربية مثل الاتحاد العربية التي ألغت قرا مثل الاتحاد العربي الألعاب الرياضية ، واللجنة الكشفية العربية التي ألغت قرا تعليق عضوية مصر .. كما ألغى المجلس الأعلى لاتحاد الأطباء العرب تجميد عضس مصر في فيراير ٨٧ .

كما حضرت مصر إجتماعات إتحاد الغرف التجارية العربية في سوريا في البريل ٨٧ ، وتم اختيار القاهرة مقرا المجلس العربي للطفولة والتنمية ، كما عادت مصر إلى الاتحاد العربي للصناعات الهندسية .. واستأنفت عضويتها في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،

والواقع أن هذه التطورات لم تكن معزولة عن مسار القضايا العربية المشتعلة .. فقد تابعت السياسة المصرية مسار الحرب العراقية الايرانية .. وكذلك تطورات القضية الفلسطينية ، اللتين أتاحتا للدبلوماسية المصرية فرصة لأن تؤكد إلتزامها بالقضايا والأهداف القومية العربية .

فبالنسبة لحرب الخليج ومع زيادة إحتمال توسيع رقعتها - خاصة في بداية عام ١٩٨٧ - بدأ أن التوازن الاقليمي في المنطقة هو لغير صالح البلدان الخليجية العربية .. ومن ثم صار الخيار المطروح والأكثر فاعلية هو قيام مصر بلعب دور أكثر تأييرا في المجال العربي لاضافة سمة التوازن على كفتى الميزان العسكري والاستراتيجي في المنطقة وأيضا التوازن النفسي .

وإذا كان حرص الدول الخليجية على استعادة التوانن مع ايران سببا في توجهها ناحية مصر ، فإن مصر أيضًا وجدت أن المناخ العربي أصبح اكثر قابلية واستعداداً لوجود دور مصرى فعال ، وفي نفس الوقت لتجنيب المنطقة العربية مزيد من التدهور العسكري والسياسي والذي إذا ما حدث لابد وأن يلقى بظلاله على أمن مصر .. ومن هنا جمعت الحرب العراقية الايرانية بين بواعث مصرية وخليجية عربية استهدفت الحفاظ على درجة من الاستقرار الاقليمي في الخليج .

لقد تبلور السلوك الخليجى في التأكيد على ضرورة عودة مصر إلى الصف العربى .. وفي هذا الاطار كانت كثافة التحركات الخليجية تجاه مصر وتعدد التصريحات الرسمية التي تطالب بعودتها إلى الصف العربي ، كما اتجهت دول مجلس التعاون العربي الخليجيي إلى مساعدة مصر اقتصاديا بصورة غير مباشرة من خلال الاتجاه العام لاستقدام العمالة المصرية .. وإحلالها تدريجيا محل العمالة الأجنبية التي تنتهي عقود عملها ،

الفصل السادس

مابعد قمــــة عمـــــــان



Jenural Organization of the Alexandria Library (GOAL

الفصل السادس مابعد قمة عمان

الانطلاقة العربية

يمكن القول أنه بعد قمه عمان (نوفمبر ١٩٨٧) بصفة عامة ، أن ثمة مرحلة جديدة في تفاعلات النظام الاقليمي العربي ، على وشك أن تبدأ بعد الانفراط الكبير الذي عاشه هذا النظام في معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته في أعقاب الفزو الاسرائيلي للبنان ، فانه مع نهايات عام ١٩٨٧ وعلى امتداد عام ١٩٨٨ ، بدأ نمط جديد من التطور التدريجي ، يدعو الى وقف التدهور في مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربي .. ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربي الطاريء في عمان التي أعطت إنطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربي ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، ثم النهوض الرائع المقاومة الفلسطينية في الاراضى المحتلة ، وأخيرا جاءت الانتصارات العراقية التي فرضت وضع نهاية لحرب الخليج .. لكي يشير بوضوح إلى أن القلب العربي الذي كاد أن يتوقف عن الخفقان قد بدأ ينبض من جديد .

فعلى المستوى العربي يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومى على الساحة العربية قد إنتقلت دون شك خطوة متقدمة بعد أن كانت متعثرة وغائبه في فترة سابقة . فبعد قمة عمان الطارئة ظهرت " معادلة جديدة " كان من شأنها أن تعيد التوازن لحساب العرب في الشرق الأوسط ، اذا ماتم إستثمار معطياتهم على الوجه الأكمل . فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتي للدفاع العربي ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولايمكن لأحد أن ينكر أن عودة مصر بوزنها الاستراتيجي .. يعد خطوة بالغة الأهمية في هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام الذاتي على النحو المرجو كان يحتاج الى خطوات أكثر حسماً في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

١ – بداية وقف التدهور العربى:

لقد وصف عام ١٩٨٧ بأنه عام البداية لوقف التدهور في النظام العربي . فقد إتسم هذا العام بعدة سمات واضحة إستند عليها هذا الحكم .. أدت الى تحقيق قدر أكبر من السيطره على الصراعات العربية الضيقة سواء بصورة مباشرة من خلال أليات النظام العربي أو غير مباشرة من خلال إنعكاسات الرأى العام العربي الرسمي والشعبي على السلوك الخارجي لاقطار عربيه معينة .. الأمر الذي أدى الى تهدئه المنافسات التي كانت دائرة بين عدد من الدول والأطراف الرئيسية في النظام .. وكادت هذه المنافسات أن تؤدى الى إنهيار النظام العربي وتحوله الى فوضى شامله .

إننا لو حاولنا أن نستعرض بإختصار مجمل الأحداث التي أدت الي خلق هذا المناخ العربي .. فسوف نجد أن أبرزها كان في عوده مصر الي الصف العربي من خلال إحياء شبكة العلاقات الدبلوماسيه الثنائية العربية . وكان هذا التطور الأساسي هو احد النتائج الرئيسية للقمة العربية الطارئة التي عقدت في عمان (نوفمير ۱۹۸۷) بعد توقف مؤتمرات القمة العادية منذ عام ۱۹۸۷ والمؤتمرات غير العادية منذ عام ۱۹۸۸ . كذلك كان هذا الاجتماع وما تمخض عنه علامة لا تخفي دلالتها على أن قوة دفع جديدة بدأت تضاف للنظام العربي بعودة مصر الي الحظيره العربية .. التي إكتسبت أهميه ذاتيه أساسية كتطور هام في مجال وقف تدهور النظام العربي .. كما أنها قد مثلت استجابه للمشاعر الصادقة التي أظهرتها الشعوب العربية فضلا عن قطاعات أساسية من النضب السياسية العربية الحاكمة نحو هذه القضية القومية .

وتأتى الانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطينى فى الارض المحتله كآخر أحداث عام ١٩٨٧ لتختتم العام (ديسمبر١٩٨٧) بأبرز العلامات الداله على نهوض شعب عربى ظن الكثيرون أنه قد إندثر وجوده وتحلل كيانه .. فاذا به ينتفض فى عنفوان شبابى أصبيل .. ليجدد أمال كادت ان تموت ويعطى للنظام العربى دفعه جديدة إيجابية تساعد على وقف تدهوره وتحرك الأمل فى إمكانيه التصدى العربى للتوسع العسكرى الصهيوني .

لقد تميز عام ١٩٨٨ بتعدد الملامح الرئيسية لاستمرار التفاعلات العربية المؤدية لوقف التدهور والتي شهد بداياتها عام ١٩٨٧ .. الأمر الذي ميز النظام العربي خلال عام ٨٨ بالأداء السياسي المتميز والادارة السليمة للعلاقات الخارجية .

وكان أفضل استهلال لأحداث هذا العام على الصعيد القومى العربى .. تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك لدول منطقة الظيج العربية .. ،هى أول زيارة يقوم بها بعد عوده العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول ومصر وذلك فى شهر يناير ٨٨ .. فكانت أول دلائل ها العام لاستمرار زوال التدهور فى العلاقات العربية .. والتى عززت الشعور المبكر بعودة مصر الى شبكة الروابط الدبلوماسية الثنائية كتعبير عن العلاقات السياسية التى كانت نشطه بالفعل منذ سنوات . وقد كان من المتوقع أن تعود مصر لاحتلال مقعدها فى جامعة الدول العربية وباقى مؤسسات العمل العربى المشترك . الا أن الفشل فى تدبير عقد قمة عربية عادية من أجل هذا الحدث الكبير أخر تنفيذه . ومع ذلك فقد تم التمهيد لعودة مصر الى الجامعة من خلال الغاء قرارات تعليق عضويتها فى عدد من المنظمات العربية بصورة متوالية .

٢ - تطور القضية الفلسطينية :

إننا إذا أردنا أن تقدم تفسيراً علميا وعمليا للتحول الذى حدث فى الوضع العربى عامة .. بدءاً من عودة مصر الى الصف العربى .. فسوف نلحظ أنه ليس مصادفة أن يحدث هذا التحول التاريخي في صفوف الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .. وهو تلك الانتفاضة الفلسطينية التي قادها شباب فلسطين .. ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطيني .. بعد مرور عشرين عاماً على الاحتلال (٧٧- ١٩٧٨) والتي خلقت منعطفا تاريخياً عربياً هاماً – فقد أذاعت الانتفاضة بالفعل والعمل الاعلان الرسمي لعودة الحياة للشعب الفلسطيني وولادة شكل جديد الصراع العربي الاسرائيلي بعد أن إكتسب بعداً جديداً هو الصراع الفلسطيني .

واذا كانت انتفاضه الشعب الفلسطيني في الاراضى المحتلة هي بداية التحول في الموقف برمته .. فإن قرار الملك حسن ملك الاردن بالغاء الروابط القانونية

والادارية مع الضفة الغربية ، في سبتمبر ٨٨ ، يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، لقد أنهى هذا القرار مرحلة طويلة من التنافس بين الاردن والمنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني ، وكان ذلك يعنى إحترام الاردن لمشيئة منظمة التحرير الفلسطينية في قيام الدولة الفلسطينية المستقله . وعدم رغبته في التفاوض نيابه عن الشعب الفلسطيني ولا عن منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد .. الأمر الذي أكد تأييد الاردن لقيام الدولة الفلسطينية في الاراضى العربية المحتله والذي يتمشى مع الإجماع العربي الشامل .

إن هذا القرار الاردنى كان فى الواقع نهايه لإحدى مراحل الدور الأردنى ... وهى المرحلة الانتقالية التى تلت إنهيار إتفاق عمان الاردنى الفلسطيني منذ يناير ١٩٨٦ .. وامتدت حتى صدور قرار فك الارتباط فى سبتمبر ٨٨ .. الامر الذى وضع المنظمة أمام مسئوليتها فى إدارة وتصريف شئون الشعب الفلسطيني فى الأراضى المحتلة .. وهيأ فى نفس الوقت الظروف لتطوير العلاقات الاردنيه الفلسطينية على أسس جديدة فرضتها الانتفاضه باستمراريتها .. قوامها المساواة والتكافؤ – كما أتاح هذا التطور إمكانيه تنشيط الدور المصرى فى مجال التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من جديد ، والذى ترجم عمليا الى نجاح ملموس خلال قمة العقبه الثلاثيه التى عقدت بين الملك حسين والرئيس مبارك وياسر عرفات فى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٨ . هكذا يتواصل الجهد على مدى عام ٨٨ استطاعت مصر أن تعبر بأزمة الثقه بين الأردنيين والفلسطينيين غابه من الشوك الى طريق واضح تحددت معالمه فى إجتماع العقبه .

وكان لابد لهذه التطورات أن تتداعى .. وأن تدفع الأحداث لمزيد من الايجابيه .. فبعد مضى ثلاث أسابيع على إنتهاء القمة الثلاثيه – فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ – أعلن الفلسطينين فى نهاية أعمال دورة طارئة للمجلس الوطنى الفلسطيني فى الجزائر فى بيان سياسى عن تطورين هامين فى مسار القضية الفلسطينية .. الأول الاعلان عن قيام دولة فلسطينيه عاصمتها القدس .. تكون للفلسطينين أينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام ، تقوم على التعدد الحزبى .. وتلتزم

بمبادىء التعايش السلمى .. وتؤمن بتسويه المشاكل الدولية والأقليمية بالطرق السلمية .. ترفض العنف والارهاب .. وترتبط بعلاقات مميزه مع دولة الاردن على أساس كونفيدرالية تقوم بين الشعبين طوعاً وإختياراً . وجاء الثاني في سياق هذا الاعلان .. ويختص بالاعتراف لأول مرة بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ بخصوص حل الصراع العربي الاسرائيلي.

وكان تأييد مصر وإعترافها بالدولة الفلسطينية .. التى أعلن عن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على إدراك واعى لمغزى هذه القرارات باعتبارها تغييراً إستراتيجيا هاماً فى مسيرة القضية الفلسطينية .. فرضته ظروف دولية عربية وفلسيطنية كانت تبدو مواتيه ، وقد رأت مصر أن الفلسطينيين قد إختاروا وبشكل واضح لايقبل التشكيك السلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يحددوا لأنفسهم إختياراً واضحاً بين السلام والحرب .. وأثروا البقاء فى المأزق الصعب .

أما الأمريكيون فكانوا اكثر وضوحاً وتحديداً حين وافقوا على بدء حوار أمريكى – فلسطينى ، وفي الواقع فان صدور القرار التاريخي بازالة العقبات أمام بدء هذا الحوار قد سبقته الدبلوماسية المصرية بجهودها الصادقة والاتصالات والرسائل الشخصية التي قامت بها القيادة السياسية المصرية على أعلى المستويات .. التي نجحت في اقناع الارادة الامريكية بعدم إضاعة الفرصة السائحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الامريكي يوم ١٤ ديسمبر ٨٨ ببدء الحوار ، مع المنظمة ، كمنعطف تاريخي آخر على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني بصفة خاصة ومشكلة الشرق الاوسط بصفة عامة ..

وإزاء هذه التطورات .. وقد أدى كل طرف واجبة فى دفع عملية السلام .. أصبحت الاوضاع تستوجب من المجتمع الدولى .. أن يتحمل مسئوليته فى تلك المرحلة .. لتهيئة الظروف المواتية للتحرك نحو التسوية السلمية . وكانت الدبلوماسية المصرية ترى ان ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى القوى التوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الاطراف المعنية .. ومن بينها الاعضاء الدائمون فى مجلس الامن والسكرتير العام

للامم المتحدة ، لبحث الترتيبات لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط والذى تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية .. على قدم المساواة وكذلك اهمية تكثيف المساعى الدولية ، لضمان تجاوب الاطراف مع هذا التحرك السلمى وعدم السماح لطرف واحد بإفشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولى وارادته .

مصر والعرب بعد القمة

١ - توجهات ناجحة

لقد إستمرت السياسة المصرية لعام ١٩٨٨ في تحركها تظللها الحصيلة الايجابية لهذه السياسة .. والتي بدأت تتجمع منذ بداية حكم الرئيس حسني مبارك في عام ١٩٨٨ .. الذي حرص على ترشيد هذه السياسة .. وتهدئة التوتر في علاقات مصر العربية والتمسك بسياسة قوية مستمرة واضحة المعالم .. من أجل إعادة العلاقات الى مجراها الطبيعي من خلال توجهين اساسيين :-

الاول : هو إتباع سياسة مصرية تجاه تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .. تراعى المطالب العربية والفلسطينية دون الاخلال بالتزامات معاهدة السلام مع اسرائيل

الثانى: بابراز الالتزام المصرى نحو القضايا التي تمس الامن القومي العربي عامة وأمن الخليج بوجه خاص ،

لقد افضت هذه السياسة الى تطورات ايجابية .. بلغت ذروتها فى آخر عام ١٩٨٧ باعادة معظم الدول العربية التى سبق أن قطعت علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع مصر لهذه العلاقات .. بحيث لم يتبق من هذه الدول مع بداية عام٨٨ سوى ست دول عربية هى سوريا ولبنان وليبيا وتونس والجزائر واليمن الجنوبى ... أعادت ثلاث دول منها علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اثناء عام ٨٨ وهى تونس والجزائر واليمن الجنوبى .. مما وفر لمصر قدرات اكبر وحرية أوسع فى حركتها العربية فى ذلك العام .

من ناحية أخرى فقد ساعدت التطورات التي حدثت في ذلك الوقت على صعيد الصراع العربي الاسرائيلي مصر في حل إحدى المعضلات الهامة الكامنة في سياستها تجاه هذا الصراع . وهي تحقيق التوازن بين إلتزامين هامين هما : الالتزام بمعاهدة السلام مع اسرائيل من جانب .. والالتزام بمتطلبات الامن القومي العربي من جانب آخر .. وقد وضعت السياسة المصرية في إختبار صعب اثناء الغزو الاسرائيلي البنان في عام ١٩٨٧ .. ولكن مصر نجحت في التعامل مع هذا المدث الفطير بحكمة ووعي وإتخذت من الاجراءات ما أملاه عليها إلتزامها القومي كذلك تأكد نجاح السياسة المصرية تجاه السلوك الفلسطينين العام تجاه التسوية باتخاذه سبل الاعتدال الواضحة .. وقد لعبت الانتفاضة كحركة تحرير وطني حقيقية دورها في هذا الشئن .. الامر الذي مكن مصر من بذل جهود اكبر في اتجاه التسوية مع المواقف الفلسطينية والعربية من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة الصراع .

ثم جاءت الانتصارات العسكرية العراقية عام ١٩٨٨ وصولاً الى قبول إيران لوتف إطلاق النار في يوايو٨٨ .. ويعد ذلك نجاحا كبيراً للسياسة العراقية ..كما يعد بطريقة غير مباشرة - نجاحا للسياسة المصرية التي ثابرت على موقفها المؤيد للعراق على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري .

٢ - ثمرات العودة :

وعموما قد شهد عام ١٩٨٨ الثمرة الطبيعية لعودة علاقات مصر الدبلوماسية مع معظم الدول العربية .. وفي الواقع ان العلاقات المصرية مع عدد من هذه الدول كانت وقد وصلت الى مستويات عالية حتى قبل عودة العلاقات الدبلوماسية ولذلك كان طبيعيا ان تزيل عودة العلاقات الدبلوماسية آخر حاجز شكلي امام التفاعلات السياسية العربية ، الامر الذي إنعكس على تزايد التنسيق السياسي بين مصر ومعظم الدول العربية ،

وربما كانت القضية الفلسطينية ومعالجة العلاقات المصرية الفلسطينية هي القضية التي عكست القدرات الحقيقية للدبلوماسية المصرية ، وإستجابتها السلمية

المتغيرات الجديدة في الساحة العربية والفلسطينية فان تتبعنا لابعاد المواقف المصرية في تلك المرحلة التي اتسمت ببداية الفترة الثانية لحكم الرئيس مبارك .. سوف يظهر كيف تطور هذا الموقف دائما في إتجاه تضييق الفجوة بينه وبين المواقف الفلسطينية التي مرت بدورها بتغييرات جوهرية هامة ساعدت على ذلك كثيراً .

فى هذا السياق ،، ومع تطورات الاحداث ضاصة ما يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية بدأت مصر تظهر اهتماما خاصا بإظهار حقيقة ابعادها .. كما ركزت القيادة المصرية بشكل متزايد فى حركتها على ضرورة التقدير السليم للانتفاضة .. والتحذير من النتائج الوخيمة التى سوف تترتب على السلبية التى تعالج بها القوى الدولية المعنية الانتفاضة الفلسطينية .. ومن ثم فإن التحرك الجاد نحو الحل كان يجب أن يتم من خلال عقد المؤتمر الدولى ،

وقد جاءت الاستجابة الامريكية لفكرة المؤتمر الدولى أثناء الزيارة التى قام بها جورج شواتز وزير الخارجية الامريكية إلى مصر وبعض دول المنطقة في يونية الاعرام .. وقد ذكرت التقارير أنه حمل معه صيغة توفيقية تتضمن توجية الدعوة لمؤتمر دولى تحضرة مصر باعتبارها كانت مسئولة عن قطاع غزة .. على أن ينضم الى الوفد المصرى عناصر فلسطينية تمثل قطاع غزة .. وتحضره الأردن بحكم وضعها بالنسبة للضفة الغربية .. على أن ينضم الى الوفد الاردني عناصر فلسطينية تمثل الضفة الغربية ..

وقد أكد شواتز أن هناك إستحالة فى تحقيق تسوية مالم تأخذ فى الاعتبار كلا من الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة والاهتمامات الامنية المشروعة ايضا لاسرائيل ودول المنطقة ،، وأن المفاوضات هى التى تحدد الارض التى ستنسحب منها اسرائيل وان كان قد اكد على ان منطق تحقيق السلام من خلال الاحتفاظ بالارض .. هو منطق واهم ، غير أنه أكد من ناحية اخرى ان الاعتقاد بقدرة العنف على إنهاء الاحتلال تستند الى منطق واهم أيضا ،

كذلك شهد عام ٨٨ تنسيقا مصريا فلسطينيا متزايدا تناول العديد من الموضوعات البالغة الاهمية بالنسبة لتحرك المنظمة والسياسة المصرية إزاء القضية

الفلسطينية وقد إنعكس هذا التنسيق السياسي على عدد من المواقف التي اظهرت فيها الحكومة المصرية تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد استنكرت مصر أعمال طرد الفلسطينيين وهدم بيوتهم مواعربت عن تناقض هذه الاعمال مع الجهود التي تبذل لاحلال السلام في المنطقة مكذلك عن أسفها لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية حق الاعتراض (الفيتو) ضد مشروع قرار مجلس الامن الذي أدان ممارسات إسرائيل التعسفية في الاراضى المحتلة مود صرح د بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية في ذلك الوقت « بأن مصر ترى أن هذا التصرف يمثل عقبة في طريق السلام » .

من ناحية اخرى شاركت مصر في مقاطعة مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة القضية الفلسطينية احتجاجا على رفض الحكومة الامريكية منح تأشيرة دخول السيد ياسر عرفات ، غير أن ذاك لم يمنع جهود مصر المستمرة في دفع قضية الحوار الامريكي الفلسطيني حيث وجهت الدبلوماسية المصرية جانبا يعتد به من جهودها في هذا الاتجاه .. إذ كان واضحا خلال عام ٨٨ أن هناك إلحاحاً مصريا على الجانب الامريكي لدفع قضية الحوار مع الفلسطينيين .. في وجه ممانعه أمريكية عنيدة وقد طلبت مصر رسميا من الولايات المتحدة الامريكية في نوفمبر ٨٨ أن تجرى الحكومة الامريكية إتصالات مع المنظمة كما طلبت من الادارة الامريكية أن تستأل المنظمة توضيح قرارات المجلس الوطني بحيث يستطيع من خلال اتصالها بالمنظمة أن تستفسر عن النقاط الغامضة التي تقول الولايات المتحدة انها لاتفهمها .

لذلك اعتبر القرار الامريكى ببدء الحوارمع منظمة التحرير الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٨ وبعد ساعات من اتصال تليفونى جرى بين الرئيس مبارك وجورج شواتز .. حثه فيه على إتخاذ موقف إيجابى تجاه القرارات الفلسطينية الاخيرة .. انتصاراً للدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد .

لقد مر موقف الحكومة المصرية من إعلان الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ٨٨ بعدد من الملابسات .. فقبل صدور الإعلان كان واضحا أن القيادة المصرية قد استقرت على بلورة لموقفها إزاء التطورات المحتماه لاعلان الدولة الفلسطينية وقد

أكدت مصر أن قرار تقسيم فلسطين رقم (١٨١) الصادر من الامم المتحدة عام . ١٩٤٧ يعطى الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية .. وأن هذا القرار يشكل أهمية كبرى لأنه نص على إنشاء دولة عربية ودولة يهودية .

وقد طرح د . عصمت عبد المجيد تساؤلا : لماذا اعتبرت اسرائيل هذا القرار شهادة ميلاد لها .. ولا تعتبره شهادة ميلاد الدولة الفلسطينية ؟ وأضاف ما يفيد بأن الاعتراضات على قرار التقسيم بسبب موضوع الحدود غير ذى صلة بالقضية الاصلية التي تنصب حول شرعية قيام الكيان الفلسطيني . لذلك إعتبرت مصر انه من تحصيل الحاصل أن تعلن الحكومة المصرية فور إعلان الدولة الفلسطينية بيانا يتضمن تأييدها إعلان الدولة الفلسطينية التي تهدف الى تحقيق السلام وبدأت التساؤلات تثار حول كلمة « التأييد » الذى اعلنته الحكومة المصرية للدولة الفلسطينية . . والفارق بينه وبين « الاعتراف » ومع استمرار التساؤلات الخاصة بمدلول الموقف المصري .. وبدء البعض الحديث عن ضغوط او تهديدات إسرائيلية او غير اسرائيلية رسميا في ٢٠ نوفمبر ٨٨ اعترافها بالدولة الفلسطينية من أجل خدمة قضية السلام والاستقرار بالمنطقة طبقاً للنقاط الواردة في البيان السياسي الصادر من اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، انها تعتبر هذا الاعتراف ساريا منذ اعلان الدولة في ٥٠ نوفمبر ٨٨ .

هكذا أكدت مصر انها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك قد واصلت وسوف تواصل جهودها بصبر ومثابرة واصرار لاستثمار العوامل الايجابية العديدة التي توفرت في تلك المرحلة لاخراج القضية الفلسطينية من حلقة الفرص الضائعة .. وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام في العالم ، لتحقيق تسوية سلمية دائمة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا إستثناء أو تمييز ومن ان يصبح الحلم الفلسطيني على مشارف الفجر .

لقد أصبح أهم ما يميز العلاقة المصرية الفلسطينية في ذلك الوقت ذلك الاتصال شبه اليومي بين القيادة السياسية المصرية وبين قيادات منظمة التحرير

الفلسطينية .. الامر الذي يضيف مزايداً من التأكيد على مدى إهتمام السياسة المصرية بالقضية الفلسطينية وإعطائها الاواوية في الاهمية والجهد والعمل باعتبارها القضية المحورية للامة العربية ، وفي نفس الاطار وضعت مصر الرسمية والشعبية غبراتها السياسية والقانونية . تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وقيد طلبها وتبعا لذلك أصبح الضلع المصرى الفلسطيني .. ضلعاً اساسياً في كيان السياسة العربية كما أن سرعة إيقاع هذا التجاوب .. يعتبر دليلا إضافيا جديد على تحمل مصر لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها احد ثوابت المسالح الوطنية العليا المصرية .

٣ - العلاقات الثنائية مع العرب:

وإذا انتقلنا من العلاقة المصرية الفلسطينية الحيوية إلى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، يمكن القول بصفة عامة ، إن الفترة التى اعقبت عودة العلاقات .. قد سجلت تنامياً واضحاً في هذه العلاقات وفي نفس الوقت إستؤنفت العلاقات بين مصر والجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ وعادت رايات مصر ترفرف بالعواصم العربية .. فيما عدا القليل منها وعادت مصر لتشغل مكانها ومكانتها الحقيقية بالعديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية على إختلافها .

كذلك شبهدت هذه الفترة العديد من الاتفاقات مع الدول العربية على انشاء لجان عليا مشتركة تأكيدا لدعم وتعميق الروابط وتطوير العلاقات بين مصر والدول العربية وتحقيقا للاهداف المشتركةبينها ، ورغبة في توطيد العلاقات الثنائية في كافة المجالات وهذه الدول هي الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية والجمهورية العربية اليمنية ،. بالاضافة الى الاردن الى تم انشاء اللجنة العليا الفاصة بها منذ إستئنافها العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان في سبتمبر 1948

وفي إطار هذه اللجان تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، إستهدافا لتنمية التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية

والصناعية والثقافية والاعلامية والزراعية وفي ميدان الشئون الاجتماعية والشباب الواصناعية والسباب المرياضة والممل والاستثمار ،

وتأتى الاردن دون جدال فى مقدمة الدول من حيث تنسيق السياسات مع مصر وكثرة الزيارات المتبادلة على مستوى القمة والتى بلغت ثمان زيارات خلال عام ٨٨ وقرب نهاية العام .. حققت الدبلوماسية المصرية نجاحاً ملموساً فى التنسيق بين الجانبين الاردني والفلسطيني .. وانطلاقا من قمة العقبة التى حضرها الرئيس المبارك والسيد ياسر عرفات مع الملك حسين فى اكتوبر ١٩٨٨ .

في هذا الوقت ظهر العراق جنبا الى جنب مع الاردن كطرف في جهود التنسيق المصرى المتزايد مع الاقطار العربية فقد جرت خلال عام ٨٨ خمس لقاءات قمة فضلا عن استمرار التنسيق على باقى المستويات .. كما سجل نفس العام تصاعداً وتكثيفا في العلاقات لم تشهده من قبل .. وقد قام الرئيس مبارك أربع مرات خلال عام واحد في يناير ويونيه وسبتمير واكتوبر ٨٨ بزيارة العراق ، وعلى الجانب الاخر زيارة الرئيس صدام حسين رئيس العراق للقاهرة في نوفمبر ١٩٨٨ .. وكانت هذه الزيارات ترجمة عملية للعلاقات الوطيدة بين البلدين واتصالا بالمشاورات المتواصلة بينهما .خلال هذه الفترة أعطت مصر والعراق الكثير من الجهود التي تتفق مع السياسات القومية لمصر .. ومن أبرزها في الجهود الخاصة بوضع حد لحرب الخليج العراقية / الايرانية وفرض العقوبات على إيران وحظر تصدير الأسلحة لها . كما بحثت مصر مع الولايات المتحدة إمكانية وقف إطلاق النار بين العراق وايران كخطوة ضرورية نحو تنفيذ القرار ٨٩٥ .

وعن العلاقات المصرية السعودية .. فلاشك أن ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدأت بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما .. وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج .. والتى استهلها بزيارة المملكة العربية السعودية في يناير ١٩٨٤ . وقد تناولت مباحثات مبارك – فهد .. انعكاسات إستمرار حرب الخليج العراقية الايرانية ..على استقرار المنطقة والانتفاضة الفلسطينية في الاراضى المحتلة .. فضلا عن تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ...

لا كذلك تعددت زيارات المسئولين السعوديين للقاهرة .. الذين يحملون رسائل الملك فهد الى الرئيس مبارك .. وقد ترجم هذا التسيق في ذلك الوقت .. في عدد من المواقف الدبلوماسية المصرية .. المؤيدة للسياسة السعودية .. وكذا في تأييد مصر رسميا في إبريل ٨٨ لقرار السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران .

وفى الحقيقة فان علاقات مصر مع شقيقاتها العربيات فى منطقة الخليج ، تقوم على دعامات قوية من العطاء والجهد الضلاق الذى بذله ومازال يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والاعمار التى حققتها هذه الدول . وكانت زيارة الرئيس مبارك لدول الخليج فى يناير ٨٨ بمثابة التأكيد على مضى الالتزام المصرى تجاه الدول الشقيقة والتشاور معهم بكل صدق وصراحة حول ما ينبغى عمله فى المرحلة التالية ، كما كان لزيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر فى مارس ٨٨ دلالة ملموسة على طبيعة العلاقات الوثيقة بين مصر ودول الخليج وما يربطها من عطاء وتفاهم كبير .

أما عن السياسة المصرية تجاه السودان .. فقد إنصب جهدها في هذا الوقت بصفة أساسية على حل مشكلة الجنوب وتحقيق السلام في هذه المنطقة المضطربة . وقد قام الرئيس مبارك بزيارة للسودان حيث صرح بان مصر والسودان تتعاونان معا لحل مشكلة الجنوب على اسس سلمية وأن الوفاق بين السودان واثيوبيا أمر حيوى يهم السودان ومصر .. لأن أمن السودان يهم مصر .. ووعد الرئيس مبارك بتكثيف الجهود مع اثيوبيا لتضييق فجوة الخلاف بين البلدين .

لقد كانت المأساة اللبنانية .. واحدة من مظاهر الخلل في النسق العربي العام .. لذلك فان مسئولية مواجهة مثل هذا الخلل ، ليست مسئولية طرف عربي واحد أو أخر .. إنما هي مسئولية النسق العربي كله .. بمؤسساته ودوله وفعالياته السياسية والاقتصادية والعسكرية معالً .

واذلك فقد نادى الرئيس حسنى مبارك في أكثر من مناسبة .. بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، لاتخاذ الخطوات اللازمة لوقف التدهور على الساحة اللبنانية .. ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لايعرف المجاملة أو أنصاف الحلول .

وقد واصلت مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، من خلال إتصالاتها بالعواصم العربية والعالمية المعنية من أجل ان يستعيد لبنان استقراره .. ويصون وحدة ترابه .. حتى يقل التهديد التى تمثله هذه المأساة والموجهه ليس فقط ضد أمن لبنان وحدة واكن كذلك ضد الأمن العربي كله .. حيث أن استمرار وجوده يفتح ثغرة التدخل الأجنبي في الشئون العربية .. ويتيح لاسرائيل حرية واسعة في الحركة المضادة للمصالح العربية .

مصر والامن العربي

فى هذا الاطار القومى واصلت مصر تركيز إهتمامها على قضايا الأمن العربى ومواجهتها .. من منطلق دورها فى تحقيقه ومستوياتها فى مواجهة ما يتهدده .. الامر الذى إنعكس بوضوح على سياسة مصر الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية . ومن أبرز القضايا التى واجهتها مصر فى هذه المرحلة قضيتان أساسيتان هما :-

- قضية أمن الخليج ومواجهة تزايد الخطر الإيراني .
- قضية التهديدات الاسرائيلية السعودية بمناسبة شرائها للصواريخ الصينية:

١ - أمن الخليج:

وإذا كانت القضية الأولى قد أثارت إلتزام مصر تجاه إقليم محدد داخل الوطن العربى وهو منطقة الخليج ، فان القضية الثانية – رغم إرتباطها بدولة عربية واحدة ... وبور إلا أنها جات لتؤكد بروز النظرة المصرية الشاملة لقضايا الأمن العربى ... وبور مصر فيه .. باعتبار أن الأمن العربى وحدة لاتتجزأ .. وبالتالى فان الخطر الذي يهدد جزء منه إنما يهدده كله .. فضلا عن ذلك فان الخطر الاسرائيلي في حد ذاته هو خطر عام على الوطن العربي كله .. شأن الخطر الايراني ..الذي يعكس نزعات الهيمنة ودعاوي التوسع .. ومحاولات تصدير الثورة الاسلامية والأضطرابات الضارة

بالاستقرار ، لذلك فقد وقفت الى جانب العراق وكل دول الخليج العربية ،، تأكيدا للتضامن العربي وتحسبا للمستقبل وإرساء لقواعد التخطيط القومى المسبق في مواجهة كافة الاحتمالات ،

لذلك فرغم صمود العراق العسكرى ، وإنتصاراته الواضحة خلال الربع الثانى من عام ١٩٨٨ ، بعد حرب إستمرت ثمانى سنوات ، الامر الذى فرض دخول النزاع العراقى - الايرانى ، الى مرحلة جديدة بعد قبول ايران قرار مجلس الزمن رقم ٩٨٥ ، إعترف فيها الطرفان بأن التسوية السياسية .. والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة .

رغم ذلك كله فقد كانت رؤية مصر الاستراتيجية لأمن الخليج ترى ضرورة أخذ قضية أمن الخليج بجدية مطلقة ،، نظرا للمخاطر التى عكستها الحرب العراقية -- الايرانية ،، وما تحمله المنطقة من إحتمالات مستقبلية غير منظورة ،

ان الأخطار التي شهدتها دول الخليج خاصة عندما إقتربت الحرب من نهايتها في أواخر عام ٨٧ وأوائل عام ١٩٨٨ .. قد خلقت إدراكاً قويا لدى دول الخليج العربية بمدى حاجتها للدعم العربي الأمنى جعلها تتجه بانظارها نحو مصر .. وتسعى منذ أواخر عام ٨٧ الى عودة العلاقات الدبلوماسيه معها .. وذلك للحاجة الاستراتيجية من قبل دول الخليج العربية للدور المصرى في مواجهة أى تطورات محتملة .. خاصة وأن مثل هذا الدور يبدو أكثر مناسبة لتلك الدول .

ولقد بدى حرص مصر واضحا فى تصريحات المسئولين بها حول الرابطة العضوية بين الأمن المصرى والأمن العربى عامة وأمن الخليج بوجه خاص ، وفى حديث لوكيل وزارة الخارجية د. أسامة الباز عن علاقة الأمن المصرى بالأمن العربى ، أشار الى انه فى تحديدنا لأمن مصر القومى .. فاننا ننظر خلال دائرتين .. الأولى للحدود المباشرة للدولة المصرية ،، والثانية للأمن القومى العربى والوضع الاستراتيجي الذي يجعل رؤيتنا للأمن القومي المصرى مرتبطة تماما بالأمن العربي .. وإعتقادنا بأن ما يحدث في الخليج يتميز في أحد أبعاده .. في الحفاظ على أمن مصر .

في هذا الاطار هناك إتفاق حول وجود مصالح متبادلة خليجية – مصرية ..
تتطلب دورا لصحر في حماية أمن الخليج .. وهو الدور الذي أثار مضمونه جدلا عالميا .. خاصة بعد التصوير المغرض التي صورته بعض صحف الخليج في ذلك الوقت لهذا الدور باعتباره مجرد دور عسكرى في مقابل مساعدات إقتصادية ..
الأمر الذي دفع الرئيس مبارك الي إيضاح مضمون الموقف المصرى اثناء جولته الخليجية في مطلع عام ١٩٨٨ .. بقوله إن أمن الخليج. ، وان كان يرتبط بأمن مصر الا أن مصر لا تقايض بدماء أبنائها . وهكذا يتبلور الموقف المصرى في ضرورة التنسيق بين الطرفين لتحديد مصادر التهديد وطبيعته ، ثم الاتفاق على خطة واضحة لمواجهة الأخطار .. يكون الكل طرف دور فيها .. ومن حيث الأساس يجب أن يكون الدور الاساسي لدول المنطقة . وقد أوضحت الدوائر المسئولة .. أن مصر لاتستطيع أن ترى الخطر يتهدد مصير دولة عربية ثم تقف مكتوفة الأيدى .

وقد أجمعت التقارير الصحفية التي صدرت عقب رحلة الرئيس مبارك الخليجية عام ٨٨ . على تحليل موقف واحد — فقد إلتقت كل الأطراف على أن عجز طهران واضح عن غزو دول الخليج بحريا حيث يتطلب ذلك قوة إبرار ضخمة تتم على إمتداد مسافة لاتقل عن ٤٠ ميلا على الساحل .. وهي تفتقر الي معدات الابرار الكافية من ناحية والي وجود غطاء جوى يحميها من ناحية ثانية . وبالتالي فلا خطر إلا اذا وقع هجوم برى كبير عن طريق البصرة وهنا — إذا حدث ذلك — ستواجه كل الاطراف متغيرات خطرة وجديدة .. توجب إعادة النظر في الموقف برمته .. على ضوء رؤية مشتركة . تلزم العرب جميعا بضرورة التنفيذ العاجل لبنود إتفاقية الدفاع المشترك .. التي التزمت بها مصر فعلا .. بمساندتها العراق ، وكل ما تطلبه مصر بهذا الصدد أن يكون تنفيذ الاتفاقية ساري على كل الاطراف العربية .. في كل بنودها . ومن الجدير بالذكر ان الجانب المصرى قد أكد دائما أن اتفاقية السلام مع اسرائيل ليست عانقا امام مصر في إلتزامها باتفاقية الدفاع المشترك .

لقد أبدت مصر إستعدادها دائما للاستمرار في دعم الخليج .. بالمساعدات العسكرية كالخبراء والمستشارين .. وأن تكون سندا أستراتيجيا .. اذا ما حدث ان تطورت حرب الخليج الى ماهو أبعد من كونها حربا عراقية إيرانية ، وكان الرئيس

مبارك قد أعلن أثناء رحلة للولايات المتحدة الامريكية .. إستعداد مصر لمعاونة الكويت وبول الخليج في مجال الدفاع الجوى .. دون إرسال قوات مصرية برية .. إن ذلك كله هو تأكيد على أن مضمون السياسة المصرية في هذا المجال هو تمسك مصر بالتزامها إزاء أمن الخليج على أن ينفذ هذا الالتزام من خلال تنسيق مصرى خليجي على الاقل ،

وقد تكلفت التطورات المواتية في حرب الظيج - من وجهة النظر العربية - نتيجة للانتصارات العراقية العسكرية في بداية الربع الثاني لعام ١٩٨٨ .. تراجع المديث عن إحتمالات التدخل المصرى المباشر في حرب الظيج الايرانية العراقية . وفي الواقع أن هذه التطورات قد اعتبرت أضافة أيجابية للسياسة المصرية .. التي تحركت وقت الخطر .. غير أن تحركها كان يختلف في كل مرة وفقا لاختلاف حجم الخطر وتداعيات التهديد .

هذا ما إلتزمت به مصر فعلا ونفذته دون تردد .. إبان العدوان العراقي على الكريت في أغسطس ١٩٩٠ أي بعد مرور سنتين تماما على إنتهاء الحرب العراقية الايرانية .. والذي حد الاشتراك في التدخل العسكرى المباشر للدفاع عن الاراضى السعودية ولتحرير الاراضى الكويتية ، غير انه بالنظر الى مستوى التهديد في عام ١٩٨٨ .. فان الامر لم يكن يتطلب ما هو أكثر من الدعم الغير مباشر .. الذي كانت تقدمه مصر في ذلك الوقت .. أما في حالة تفاقم التهديد .. فكان الموقف يحتاج الى إعادة النظر في موقف مصر برمته .

٧- قضية الصواريخ السعودية :

كانت القضية الأمنية الثانية التي جذبت إهتمام مصر .. وتبلور ذلك في رد فعل مصرى سريع .. ذلك عندما ثارت قضية الصواريخ التي إشترتها السعودية من الصين .. وعلى الرغم من انه كان مفهوما للجميع .. إن هذا المسلك السعودي يعود أساسا لاعتبارات دفاعية إرتبطت وقتئذ بالتهديدالايراني .. إلا انه كان من الطبيعي

أن تنتهز إسرائيل الفرصة فتستغلها لصالحها ، وتحاول أن تلبس القضية كعادتها ثوبا آخر غير ثوبها الحقيقى .. من خلال حسابات أمنية مغايرة .. على اساس القدرات العربية وليس النوايا العربية ، ولذلك إكتسبت هذه القضية التي بدأت مرتبطة بأمن الخليج بمعناه المحدود أبعاد ترتبط بالأمن العربي ككل في مواجهة إسرائيل بعد صدور تهديدات إسرائيلية بشن هجوم على الصواريخ السعودية .

وجاء رد الفعل المصرى دون تردد .. منبثقا عن إلتزامها الأصيل .. فأعان مسئول مصرى في ٢٣ مارس ٨٨ إستنكار مصر لهذا التهديد .. وإعتباره خرقا لأحكام القانون الدولى .. وأكد المصدر المصرى المسئول وقتئذ .. على أن أى إعتداء على السعودية هو إعتداء على مصر يجب ردعه بكل حزم .. وأن على المعتدى أن يتحمل مسئولية العدوان . وفي اليوم التالي حذر الرئيس مبارك إسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل من أي إعتداء على السعودية قائلا : ان هذا الموضوع خطير ويمكن أن ينسف كل جهود السلام بأكملها .. كما أظهر دهشته من تهديدات إسرائيل التي تمتلك برنامجا نوويا .. وتساءل عما إذا كان شامير يريد أن يكون وصيا على الدول العربية ! وفي نفس الوقت أرسل الرئيس مبارك رسالة عاجلة الى الرئيس ريجان .. وحث فيها إعتراضه على تهديدات شامير بضرب الصواريخ السعودية .. وحث فيها على إرغام اسرائيل على وقف هذه التهديدات غير المسئولة .

وبعد ذلك بأيام صرح المشير عبدالحليم أبوغزالة وزير الدفاع في ذلك الوقت ..
ان الصواريخ السعودية لاتشكل أي تهديد لاسرائيل ، أولا لان مثل هذه الصواريخ موجوده في المنطقة لدى إسرائيل ذاتها .. فضلا عن العراق وسوريا وايران وليبيا ... وثانيا لأن التهديد الوحيد في المنطقة مصدره السلاح النووى .

ويلاحظ هنا أن أهمية الموقف المصرى من مسألة الصواريخ السعودية .. يعود الى كونه يمثل السابقة الأولى التي إلتزمت فيها القيادة المصرية بموقف معلن وواضح في قضية أمنية هامة .. تحمل في طياتها إحتمالات صدام مباشر مع إسرائيل .

علاقات مصر واسرائيل

بعد اعلان الدولة الفلسطينية ٠٠ والحكم بعودة طابا

تمين عام ١٩٨٨ في العلاقات المصرية الاسرائيلية ببروز قضيتين هامتين الاولى قرار منظمة التحرير الفلسطينية باقامة الدولة الفلسطينية وتأييد مصر لهذا القرار والاعتراف به والثانية إنتهاء قضية طابا بحكم هيئة التحكيم في صالح مصر،

فنى ضروء الموقف المصرى المتخذ تجاه القضية الفلسطينية .. والذى إستعرضناه تفصيلا .. يمكننا تصور مدى إنعكاس هذا الموقف على العلاقات المصرية الاسرائيلية خاصة على حالة العلاقات الثنائية بينهما وموقف اسرائيل من الحكم الخاص بقضية طابا .

١- التوتر هو السمة الغالبة

بالنسبة للعلاقات الثنائية المصرية الاسرائيلية .. فقد كانت السمة الى سادت - من خلال النظرة الشاملة لهذه العلاقات - هى حالة من التوتر الدائم فى هذه العلاقات ، فمن البديهى أن المواقف المصرية من القضية الفلسطينية .. والنحو الذى تطورت اليه .. عبر السنوات الأخيرة قبل عام ١٩٨٨ .. تكفى فى حد ذاتها لتفسير هذا التوتر الدائم الذى عكسته العديد من المؤشرات المختلفة التى اتضحت من خلال متابعة مسار العلاقات ، ومن هذه المؤشرات :

- حرص مصر على تقليص الاتصالات المصرية الاسرائيلية الى الحد الادنى .
 - تبادل الاتهامات والاحتجاجات والانتقادات بين الجانبين .

فقد رفض الرئيس مبارك طلبات عديدة لعقد قمة مع كبار المستولين الاسرائيليين في هذه الفترة وعلى رأسهم إسحق شامير ، وأكد إستمرار هذا الرفض عدم لقاء أي مسئول إسرائيلي قبل وقف إجراءات القمع الاسرائيلية ضد الفلسطينيين . كما رفض عرضا تقدم به شيمون بيريز لعقد إجتماع بينهما في رومانيا يحضره الرئيس الروماني شاوشيسكو للتشاور حول مقترحات شواتز بشأن

عملية السلام والمؤتمر الدولى .. ولإعادة تقييم العلاقات الثنائية .. وذلك لنفس السبب السابق .. وهو الاحتجاج على الاجراءات القمعية الاسرائيلية .. في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية .

اذلك لم توافق مصر على طلب أمريكى .. بأن يزور شامير القاهرة على أساس أن مواقف شامير المعلنة عن المؤتمر الدولى ، ومعالجة للانتفاضة .. لاتدل على المكانية حدوث تقدم فى عملية السلام نتيجة لهذه الزيارة ، وقد ثابر الرئيس مبارك فى عديد من التصريحات بعد ذلك على موقفه الرافض القاء اسحق شامير طالما إستمرت مواقفه لاتساعد على إحداث أى تقدم فى دفع عجلة السلام نحو التسوية ،

٧- الحكم في قضية طابا:

أما بالنسبة لقضية طابا .. فان أبرز ما شهدته العلاقات المصرية الاسرائيلية عام ١٩٨٨ .. هو الحكم الذي أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف .. بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .. وهي المشكلة التي ظلت معلقة منذ تم الانسحاب الاسرائيلي من شبه جزيرة سيناء في ابريل ١٩٨٧ .. حيث خاضت مصر صراعا علياً شاقاً من أجل إستعادتها إلى السيادة المصرية .

وقد إستند الموقف المصرى فى قضية طابا .. منذ ان تم الاتفاق بين مصر واسرائيل على مشارطة التحكيم .. إلى عدد كبير من المستندات والوثائق والخرائط التى جمعها وأبرز معانيها ودلالاتها فريق من أبرز الضبراء العسكريين والدبلوماسيين والاساتذة المتخصصين فى التاريخ والجغرافيا والقانون الدولى فى مصر .. بغض النظر عن توجهاتهم السياسية أو إنتماءاتهم الحزبية .. اذ كانت القضية هى قضية مصر أولا وقبل كل شئ .. ولذلك جاء الجهد المصرى فى هذه القضية المتعلقة بالسياسية من قضيا الاجماع الوطنى المصرى .. فى قضية كانت بكل المقاييس السياسية من قضايا الاجماع الوطنى .

كان عام ١٩٨٨ هو العام السادس في مسار النضال المصرى من أجل هذه القضية القومية .. وهو العام الذي شهد الفصل الأخير أو الختامي للجهد السياسي

والدبلوماسى المصرى .. المتصل والدؤوب .. من أجل إستعادة طابا .. وقد تميز هذا الفصل بصفة خاصة بالتصدى الهادئ والحازم فى نفس الوقت المحاولات الاسرائيلية العديدة التى استهدفت أولا إعاقة عملية التحكيم .. وثانيا وهو الهدف الأهم .. التوصل إلى تسوية للقضية خارج إطار التحكيم .. بشكل لايعترف بالسيادة المصرية على طابا .. وهى محاولات بذلت فيما يبدو بعد ان تأكدت اسرائيل من ان الحق المصرى قد اصبح واضحا .. وبالتالى سوف يجد له سندا قاطعا فى حكم هيئة التحكيم .

ففى يناير ١٩٨٨ .. بدأت هذه المحاولات بمحاولة من قبل الدبلوماسية الأمريكية لتسوية مشكلة طابا خارج إطار عملية التحكيم الدولى .. وقد تزامنت هذه المحاولة مع إعداد المذكرة المصرية الأخيرة بشأن طابا .. والتى كان من المقرر تقديمها أمام هيئة التحكيم بجنيف فى أول فبراير ١٩٨٨ . وقد تكرر الحديث عن محاولة أخرى فى ابريل . وفى الحالتين أكدت مصر إزاء تجدد هذه المحاولات انها مستعدة لدراسة ونقاش أى إقتراح بشأن الحل التوفيقي مادام يقوم على الاعتراف بالسيادة المصرية على طابا .. بينما أعلن شامير فى ٣ مايو انه قد رفض المقترحات الامريكية التى تعدف لتسوية مشكلة طابا ، حيث انها تنص على عودة السيادة المصرية الكاملة على طابا .

وفى أعقاب ذلك مباشرة أكدت مصر من جديد إزاء هذا الموقف الاسرائيلى المتعنت موقفها السابق .. بشأن رفضها التام لكل الافكار الاسرائيلية التي لاتتفق مع الموقف المصرى من السيادة الكاملة دون أي مساس بأي مظهر من مظاهر هذه السيادة .

وفي يوليو ٨٨ أعلن عن مباحثات ثلاثية مصرية أمريكية إسرائيلية .. تج خلال إسبوعين ضمن الجهود الرامية لتسوية مشكلة طابا ، وعلم وقتئذ أن الاجتماع يتم بناء على إقتراح من اسرائيل .. وتم التأكيد على أن الأطار الذي تتحرك فيه مصر .. هو الاقرار الكامل بالسيادة المصرية على طابا . وقد تمت هذه المباحثات في الشهر التالي وأعلن في ختامها يوم ٩ أغسطس أنها لم تسفر عن أي تقدم بالنسبة للتوصل إلى حل للمشكلة خارج اطار التحكيم . وبعد صدور الحكم في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ من قبل هيئة التحكيم الدواية لصالح مصر .. أصبحت القضية المثارة هي تنفيذ اسرائيل للحكم .. وفي الواقع فان احتمال عدم تنفيذ اسرائيل للحكم كان هاجسا لدى الدوائر المصرية قبل صدور الحكم .. وكان شامير قد هدد في شهر مايو بأن حكومته ان تنفذ حكم هيئة التحكيم .. فيما لو جاء الحكم لصالح مصر . وأشارت هذه المصادر الى أن شامير قد برر موقفه هذا بانتهاك مصر المتكرر لمعاهدة السلام .. وطالب في حينه بقبول المل «الودي » في مشكلة طابا .

ولكن ما حدث كان خلاف ذلك .. ففى اليوم التالى لصدور الحكم أبلغت اسرائيل انها ستحترم قرار هيئة التحكيم فى طابا وتنفذه .. وإن المرحلة التالية ستختص بوضع اجراءات عملية تنفيذ الحكم .. وأن جهازى الاتصال العسكرى المصرى والاسرائيلى سيجتمعان لتنفيذ الحكم .. وأبراز العلامات التى حددتها المحكمة . وقد أكدت مصر تعهدها وإلتزامها بشراء المنشآت السياحية فى طابا .. كما فعلت من قبل بالنسبة لمنشآت دهب وشرم الشيخ ونوبيع .

وفي أعقاب صدور الحكم في قضية طابا .. حدثت تطورات على الساحة العربية كان أبرزها إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ٨٨ ثم إعتراف مصر بها في ٢٠ نوفمبر .. وقد ربطت بعض التقارير التي صدرت في ذلك الوقت بين هذه التطورات العربية والسلوك المصرى .. وبين إحتمالات إمتناع إسرائيل عن تنفيذ حكم طابا متذرعة بهذا السلوك . وقد حذرت دوائر وثيقة الصلة بالحكومة المصرية .. من أن الثمن سوف يكون فادحا على جبهات أخرى .. لو أن ذلك قد حدث .. لأن العالم كله يعرف ماذا صنعت مصر من أجل أن يصبح السلام إختيارا عربيا وفلسطينيا .. وقد ارتبطت التقارير السابقة وكذلك التحذير السابق بما حملة الأنباء عن مقاطعة اسرائيل لاحد الاجتماعات التي كان مقررا عقدها بين وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بغرض الاتفاق على التفاصيل الخاصة بتنفيذ حكم طابا .. وكان موعد الاجتماع قد جاء تالياً مباشرة للتطورات الخاصة بإعلان الدولة الفلسطينية وموقف مصر منها . وقد تعلل الوفد الاسرائيلي في تفسير

مسلكه بانه لم يكن قد تلقى من حكومته ما يمكنه من التوصل الى إتفاق حول الجدول الزمنى لتنفيذ الحكم .

واكن في ٢٩ نوفمبر بعد مضى شهرين على صدور الحكم .. أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية المصرية .. أنه تم في مقر القوات المتعددة الجنسيات في روما .. توقيع إتفاق بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية بحضور ممثل عن الحكومة الامريكية . بشأن تنفيذ حكم هيئة التحكيم . بشأن تحديد علامات الحدود الأربعة عشره وفقا لهذا الحكم الذي يؤكد إلتزام الطرفين بتنفيذ الحكم باسرع ما يمكن وبنية حسنه ، ويتضمن الاتفاق اقرار الطرفين بان تنفيذ حكم هيئة التحكيم يلزم كلا منها بالانسحاب خلف الحدود الدولية المعترف بها .. كما يتضمن اجتماع جهازي الاتصال بين البلدين خلال اسبوعين من تاريخ التوقيع للبدء في وضع علامات الحدود في المواقع المحددة وفقا لحكم هيئة التحكيم بحيث يتم الانتهاء من بناء كافة الحدود خلال ٥٥ يوما من بدء العملية .

كما تضمن الاتفاق إقرار الطرفين بان تنفيذ حكم المحكمة في أسرع وقت ممكن خلال ٢٠ يوما من التوقيع على هذا الاتفاق .. بهدف حل المسائل الأخرى . وكان يعنى هذا ان اوائل عام ١٩٨٩ سوف تشهد العودة الرسمية للسيادة المصرية.. فعليا اذا إلتزمت اسرائيل بتنفيذ الاتفاق .. الامر الذي حدث فعلا .. وعادت طابا إلى أحضان مصر .. حيث رفع عليها العلم المصرى في شهر مارس ١٩٨٩ .



خير ختام لعقـــد الثمانينـــات

الفصل السابع خير ختام لعقد الثمانينات

مصر والوفاق الدولي

لم يكن عام ١٩٨٩ في تاريخ السياسة الخارجية المصريه مجرد وحدة قياس منيه تضاف الى عمر مصر وانما كان اكثر من ذلك بكثير كان اشبه بعلامة فاصله ي تتابع مسيره النضال المصريه التي لا تشكل حمايه المصلحة الوطنيه اوجهاداً لل اجل الوحدة القوميه او تثبيتا لرايات الحرية او دفاعاً عن الحق .. او انحيازاً لمبدأ و انتصاراً للعدول أو صيانه السلام واعلاء للقيم الحضارية .

فى الحقيقة لقد شهد هذا العام الاخير فى عقد الثمانينات العديد من التطورات لحاسمة على مختلف الاصعده المحلية والاقليميه والعالميه جميعا يمكن معها القول ان ثمه معطيات قد تبلورت وعكست نفسها خلال ذلك العام لتجعل منه عاما مجسريا متميزاً بكل المقاييس .

فمصر عادت الى عهدها فى الطليعة على ساحة العمل القومى وفى موقع لريادة على المستوى الافريقى وبولة لها دور فاعل ديناميكى فى كل محفل دولى اقد سجل عام ١٩٨٩ الدبلوماسية المصرية حضوراً دولياً اقليميا واسع النطاق ذا فصوصية واضحة وفى مختلف دوائر انتمائها وجميع مجالات نشاطها كما واصلت داء رسالتها العامرة بالمسئولية على كل المستويات .

١ - الظواهر والقسمات :

لعل اهم الظواهر التي شكلت ابرز قسمات العالم في السنوات الاخيره من عقد للثمانينات ذلك التقارب غير المسبوق الذي بدأ يتحقق بين الشرق والغرب بما كان تبئ بدخول عصر جديد وبداية حقبه مختلفة تمثل منعطفا هاما في تاريخ الانسانيه في عام ١٩٨٩ سار الوفاق الدولي خطوات هامه واخذت حقيقته المادية تتبلور اكثر

فأكثر ليس في الميدان الدبلوماسي وميدان نزع السلام فحسب بل وفي ميدان التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وميدان الفكر السياسي كذلك ،

ولم يكن عام ١٩٨٩ يقترب من نهايته حتى كانت الحدود الكلاسيكية بين الشرق والغرب والتى ظل حائط برلين خير شاهد عليها قد تبدبت وتلاشت ، كما كانت قمة المتوسط بين ميخائيل جورياتشوف وجورج بوش فى ديسمبر ١٩٨٩ بمثابه التكريس الرسمى لنهاية الحرب الباردة وبدء علاقة نوعيه جديدة بين الدولتين العظميين .

ومع تراجع الصراع الايديولوجي وخفوت الثوره الايديولوچيه حققت الثورة الاتكنولوجية انتصارات باهره وضعت العالم على عتبه انطلاقه لا قرين لها في التاريخ وتغدو التكنولوچيا هي العقيده وهي الهدف الذي يعمل من اجله الجميع ويتنافس للحصول عليه الجميع في عالم اليوم والغد .

٢ - وفاق على حساب الجنوب

وبالرغم من ترحيب مصر ومعها شعوب العالم الثالث جميعا بهذا التطور الايجابى الذى بشر بميلاد جديد للعلاقات الدوليه وأثار الأمل فى استتباب السلام الدولى الذى يعد الضمانه الأولى لكل تقدم أو تطور تصبو اليه شعوبنا إلا ان ثمه الكثير من المضاوف والشكوك سيطرت على العلاقات بين الدول الكبرى وأن انعكاساته الايجابيه لم تكن قد وصلت بعد الى اعماق الوضع الدولى العام أو تمتد بصوره ملموسة الى اوضاع العالم الثالث.

وقد ادركت مصر ان حقائق الوفاق الدولى قد ادت الى تزايد آفاق الاتصالات ومجالات الحوار بين الشرق والغرب .. ولكن لم يقابل ذلك أى توجه مماثل فى المالقات بين الشمال والجنوب بل ان الشقه قد اتسعت بينهما مماجعل تحقيق الوفاق بين الشرق والغرب يكون على حساب الجنوب فى التحليل الاخير الامر الذى يخلق خطراً يهدد العالم ويعرض السلام الدولى للاصابه فى الصميم .

لذلك حرصت مصر على ان تقود التطورات الايجابيه المتوادة عن الانفراج الدولي نحو نهضة جديدة اشعوب العالم يسود فيهاالحوار بين المجتمعات المختلفة

من اجل خدمة السلام وتحقيق التعايش والتعاون الايجابي لمواجهة الاخطار المشتركة التي تضع مصيرنا ومستقبلنا على محك حاد ولذلك تقدم الرئيس مبارك مع قادة الاث من الدول النامية الصديقة هي السنغال وفنزويلا والهند - الى طرح مبادرة في باريس يوم ٢٣ يوليو ١٩٨٩ بقصد احياء الحوار بين الشمال والجنوب.

وكان من الطبيعى ان يتحمس الجنوب للمبادرة التى شاركت فيهامصر ففى اديس ابابا صدر قرار جماعى من مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقيه بتأييد المبادرة ويتكليف الرئيس مبارك بصفته رئيساً للمنظمة بأن يعمل من اجل انجاحها وعقد مؤتمر يدشن عهداً جديداً من الحوار بين الشمال والجنوب وضمان إسهام افريقيا في إعادة احياء هذا القرار .

تعاظم الوجود المصرى

١ - على المستوى الدولى:

توضح هذه الاوضاع ذلك الوجود المصرى الشامل سواء على الساحه الدوليه الراساحة القارية الساحة التقليمية الذي دفع الادارة الامريكية الجديدة لجورج بوش ان تدعو الرئيس حسنى مبارك كأول رئيس دولة من دول العالم الثالث والشرق الاوسط لزيارة واشنطن واستقباله رغم الضغوط الهائلة التي مارستها اسرائيل لتمنع هذا الاستقبال وهذا يعنى ان مصر قد استطاعات ان تعزز مكانتها الدولية بان تستعيد مكانها المميز على المسرح السياسي الاقليمي بفضل علاقاتها مع جميع الطراف النزاع .

في نفس الوقت فقد رأى الاتحاد السوفيتي ان يختار القاهرة كمكان مناسب لالتقاء وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شفيرنادزه مع رئيس منظمة التحرير الفاسطينية ووزير الخارجية الاسرائيليه وكان هذا الاختيار بمثابه شهاده تقدير الاداره المصريه ودليل على ان ذريعه كامب دفيد قد فقدت تأثيرها على القيادة السوفيتيه لقد اصبح في مقدور مصر في هذة المرحلة استكمال انفتاحه الكامل على العالم العربي والدول الاشتراكية دون ان يخل ذلك بالتزامات السلام مع اسرائيل .

ان هذا النجاح قد اصبح ممكنا بفضل السياسه المصريه المتوازنه في علاقاتها الخارجية خاصه مع القوى العظمى كذلك بفضل التطورات الدولية وعلى راسها تغيرموقف الاتحاد السوفيتي الذي ظل يعارض اتفاقات كامب ديفيد بل انه لعب دوراً سياسياً في تشكيل المواقف المعارضه لعدد من الدول العربيه بعد مبادرة الرئيس السادات للسلام وعقب توقيع معاهده السلام مع اسرائيل.

لقد اصبح الموقف مختلفا قرب نهايه عقد الثمانينات واقتنع بان السلام شئ الفضل من الحرب ،، حتى ولو كانت حربا عادلة كما ادت حرب الخليج العراقيه الايرانيه المفوف من الخطر الايراني الى توجه كثير من الدول العربيه وعلى راسها دول الخليج العربيه نحومصر القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على مساندتها في حالة انهيار النظام العراقي ، وهي فرضية ظلت قائمة حتى الشهورالاولى من عام ١٩٨٨.

٢ - على المستوى الاقليمي

الواقع ان الامر الذي ساهم بشكل حاسم وفعال .. في حل الخلافات المصريه العربيه .. هو التحول الذي حدث في السياسات الفلسطينيه التي جاءت نتيجه للانتفاضه في الاراضي المحتله ولقوة الدفع المصريه من اجل قضية السلام الامر الذي شجع منظمة التحرير الفلسطينيه على التقدم بمبادرات سلام هامة .. باعلان قبول القرار ٢٤٢ لعام ١٩٧٦ والقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي ينص على قيام بولتين في فلسطين واحدة يهودية والثانيه عربيه .. الامر الذي شكل نقطه تحول استراتيجيه خطيره . بل ان هجوم السلام الذي شنته منظمة التحرير الفلسطينية اعتبر غريبا على العالم العربي فلم يكن الامر يتعلق بازعاج السلطات الاسرائيلية عن الطريق العمليات التي تسميها اسرائيل ومعها الغرب ب« الارهابيه » .. ولكن عن طريق مختلف تماما هواتخاذ موقف سياسي إيجابي مسئول يجعل اسرائيل تفقد توازنها ويضع المسرائيل الاسرائيلين في موقف صعب ويفضح نواياهم الحقيقية .

من ناحيه اخرى فقد شكل إعتراف القاهره بالنولة الفلسطينيه في وقت حرج .. صدمه للحكومة الاسرائيليه اثارت استيائها الشديد فقد جاء هذا الاعتراف بعد

صدور حكم محكمة طابا لصالح مصر وفي فتره الاعداد لتنفيذ الحكم .. الامر الذي فنت معه اسرائيل أن مصر سوف تخشى اتخاذ خطوه الاعتراف حتى لا ترفض اسرائيل تنفيذ الحكم أو تماطل في تنفيذه ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .

أثار هذا الموقف الشجاع اعجاب العالم العربى الذى صفق طويلا للرئيس مبارك وشارك في ذلك الدول العربيه المعادية لاتفاقيات السلام المصريه الاسرائيليه ، فقد استطاعت الادارة المصرية ان تتجاوز أى قيود اومعوقات تعوق حركتها العربيه وان تؤكد حرصها على المصالح العربيه العليا .. واصبح في وسع القاهره ان تستكمل تطبيع علاقاتها بالدول العربيه واستعادة مقعدها في الجامعه العربيه دون ان تعرض سلامهامع اسرائيل للخطر .

وقد وقعت مصر واسرائيل اتفاق ترتيب عودة طابا الى مصر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ اى بعد اعتراف مصر بالدولة الفلسطنيه بتسعة أيام فقط (٢٠ نوفمبر ١٩٨٨) هكذا اصبحت مصر مع نهايه عقد الثمانينات هى مفتاح السلام فى المنطقة فلم يعد هناك خلاف حول هدف السلام الشامل الذي يتضمن اسرائيل ايضا .

فمصر هى الدولة الوحيده الى لهاعلاقات بالاطراف المتنازعة وبالتالى هى الوحيده القادره على التحرك الايجابى لبلوغ هدف السلام وقد قامت مصر بالفعل بدور ايجابى في تنقيه الاجواء الاردنية الفلسطينية وفي اقامة الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطنية.

إنتماء عمد القطيعة

١ - عوامل مساعدة:

شهد عام ۱۹۸۹ إستكمال ماتبقى من عملية عودة العلاقات المصرية – العربية، وهي العملية التي شهدت دفعة كبيرة في أعقاب قمة عمان العربية في نوفمبر ۱۹۸۷ ، بحيث إنتهى عام ۱۹۸۸ بعلاقات دبلوماسية مقطوعة مع ثلاث دول عربية فقط هي سوريا وليبيا ولبنان بالتبعية لسوريا .. كانت ترفض منطق عودة العلاقات .

ومن الواضح أن المستجدات على الساحات المصرية والعربية والاقليمية والعالمية قد استمرت تؤتى ثمارها بحيث تدفع عودة العلاقات المصرية – العربية نحو الإكتمال ، فمن ناحية استمرت عملية ترشيد السياسة الخارجية المصرية عامة والعربية خاصة التي بدأها الرئيس مبارك منذ توليه الحكم في عام ١٩٨١ ، والتي تمثلت في الالتزام بجوهر السلام مع إسرائيل مع تطور الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية خاصة .. قضايا الأمن العربي عامة .. بحيث تقترب من المواقف العربيه – أو على الأقل التيار الرئيسي فيها – تجاه هذه القضايا .

ومن ناصية ثانيه كان هناك إتجاه عام فى المواقف العربية نحو مزيد من الاعتدال ، بما فى ذلك المواقف الفلسطينية كما تبدت فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ١٩٨٨ التى إتفقت مع السياسة المصرية بشأن القيام بعملية التوفيق بين الابقاء على جوهر السلام مع إسرائيل والالتقاء مع المواقف العربية بشأن الصراع العربي الاسرائيلي .

كذلك لاشك أن الأرضاع الاقليمية ، وبالذات تطورات الصراع العراقى الايرانى.. قد أفادت عملية عودة العلاقات المصرية العربية .. فقد توقفت الحرب بعد تصاعد الانتصارات العراقيه العسكريه على نحو أضعف الموقف السياسي لسوريا في ذلك الوقت ، مما خلق لها مصلحة في عودة العلاقات مع مصر .

ومن ناحية ثالثه – فان المتغيرات على الساحة العالمية .. لاشك أنها ساعدت سوريا على إعادة حساباتها بعد التطورات التى حدثت فى السياسة السوفيتيه الخارجية .. وإنعكاساتها على التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل . كما أن بروز السلوك العدوانى الأمريكي تجاه ليبيا قد دفع بدوره القياده الليبية لإعادة حساباتها .. وبدا أن هذا كله قد صب في طريق استكمال عودة العلاقات المصرية العربية .. وإنهاء تجميد عضوية مصر في الجامعة العربيه .

٢ - قمة الدار البيضاء وعودة مصر الى الجامعة العربية (١٩٨٩):

في الفترة من ٢٣ الى ٢٦ مايو ١٩٨٩ .. عقدت بالدار البيضاء القمة العربية الطارئة الرابعة .. منذ القمة العادية الثانية عشرة التي عقدت بفاس في سبتمبر ١٩٨٧ . وفي قمة الدار البيضاء استكملت العملية التي بدأت في قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٧ ، لتنقية الاجواء العربية عموما .. واعادة مصر الي حظيرة الامة العربية .. ويتمثل المغزى الحقيقي لهذا الانجاز في انه يسجل اعادة تصحيح للاوضاع العربية، بعودة مصر الي مكانها في قلب البناء العربي ، وما اقترن بهذه الخطوة من مصالحات على مستوى القمة ، تمت خلال اتصالات مباشرة بين الزعماء الذين حالت القطيعة دون ان تتم بينهم مثل هذه اللقاءات وجها لوجه اسنوات طويلة .. ذلك ان قمة الدار البيضاء قد تهيأ خلالها ، مناخ عربي جرى في ظله تصالح واسع .. قارب بين مواقف فصلت بينها طويلا مساحات من خلاف شائم .

فيبدوا ان العرب في هذه المرة كانوا قد تعلموا درس التشتت ، وكيف يختلفون وكيف يتفقون . ولكنهم للاسف عادوا الى نسبيانه بعد ذلك بفترة وجيزة .

وكان حضور الرئيس حسنى مبارك لهذه القمة بمثابة اعلان غير مباشر لانهاء العمل بقرارات قمة بغداد فى ١٩٨٧ ، التى تضمنت تعليق عضوية مصر بجامعة الدول العربية .

وقد وجهت الدعوة للرئيس مبارك لحضور القمة من بدايتها ، ولم تجتمع القمة لتقرر دعوته .. كما اقترح في وقت من الاوقات .. وقد اعتبر ذلك انتصار للاسلوب الذي ارتاته السياسة المصرية محققا للكرامة الوطنية .

أ - الفيارات المطروحة وموقف مصير منها:

والواقع ان المؤشرات كانت قد تجمعت منذ بداية العام .. بما يفيد قرب عودة مصر للجامعة العربية ، وتمثل ذلك في تصريحات العديد من الملوك والرؤساء ورؤساء الوزرات ووزراء الخارجية وغيرهم من المسئولين العرب .. وكلها تؤكد على معنى القرب إلى العودة وايجابياتها .. وانها بمثابة تحصيل الحاصل .. وقد اضاف الملك

حسين ملك الاردن . بعدا آخر لهذه المؤشرات عندما ادلى فى شهر ابريل بتصريحين هامين أكد فى اولهما ان مشاركة الاردن فى القمة رهن بمشاركة مصر . ثم اضاف فى الثانى ان دول التعاون العربى (وكان قد تم أنشاؤه فى ١٦ فبراير ١٩٨٩) لن تحضر اية قمة لا تحضرها مصر .

بذلك اصبح هناك خيارين مطروحين بشان اجراءات عودة مصر الى الجامعة العربية:

الاول هو ان تحضر مصر القمة من بدايتها ، والثانى ان تجتمع القمة اتقرر دعوة مصر لحضورها ، وكان واضحا ان سياسة مصر في هذا الشأن كانت قاطعة في رفضها للخيارالثاني ،، من مفهوم ان هذا الاسلوب ،، وان لم يمثل اى قيد على دعوة مصر في التحليل الاخير ،، الا انه كان يحمل شبهة « محاكمة » السياسة المصرية تجعل عملية العودة غير كريمة .، وفي الواقع فان هذا الاسلوب الذي رفضته مصر كان مقبولا لدى معظم الدول العربية ،، حتى من بعض الدول التي ايدت العودة بحسم .

غير ان الرفض الحاسم الذي أبدته السياسة المصرية لمثل هذا الاسلوب قد ادى الى اسقاطه والعدول عنه من قبل كافة الاطراف العربية المعنية ، وكان هذا الرفض المصري متسقا مع السياسة المصرية المعلنة .. من ان مصر ترحب بالعودة ولاتستجديها .

وخلال شهر مايو ٨٩ تداعت التطورات على نحو سريع قبل انعقاد القمة العربية . بما افاد تراجع سوريا عن تحفظاتها على عودة مصر .. من ناحية اخرى .. مثلت عودة مصر المنظمات العربية .. قبل انعقاد قمة الدار البيضاء مؤشرا على قرب عودة مصر للجامعة العربية .. فقبل انعقاد القمة كانت مصر قد عادت للمنظمة العربية الزراعية ، ولنظمة العمل العربية ، واتحاد نقابات العمال العرب ، ومنظمة الاوبك للبترول والاتحاد العربي والاتحاد العربي للنقل الجوى .

وقد حضر الوقد المصرى برئاسة دعصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .. حيث الخارجية العرب السابق على مؤتمر القمة .. حيث اعلى رسميا عودة مصر لعضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية .

ب - مصر تقدم برنامجا للتضامن وورقة عمل للقضية الفلسطينية:

ونى ٢٣ مايو ١٩٨٩ اليوم الاول لانعقاد القمة العربية الطارئة .. ألقى الرئيس مبارك خطابا امام المؤتمر لفت النظر فية انه قدم تصوراً مصريا لتحقيق التضامن العربي يقوم على ثمانى نقاط على النحو التالى :

- التوصل الى دفعة ايجابية لاستراتيجية للأداء العربي في المستقبل .. وايجاد صياغة عربية متفق عليها السلام تأخذ صيغة فاس في اعتبارها .. واكنها تتسع لتشمل إطاراً متكاملاً العلاقة بين اقطار الاسرة العربية وكافة الدول المجاورة .
- ان تحدد لانفسنا دوراً نشطاً في الوفاق العالمي .. حتى نشارك في رسم ملامحه وتحديد مساره .
- الاتفاق على مضمون واقعى لمبدأ وتطبيقات الدفاع العربي المشترك بصرف النظر عن الخلافات القائمة . الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضنا البعض .
 - الاعتراف بتنوع الآراء وتعدد الاجتهادات دون تباعد أو تناحر ،
 - وضع سياسات عملية متفق عليها للتعاون في جميع المجالات .
- التعاون في قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العلم في الوطن العربي .
- الثبات والاستقرار في التعامل مع العالم الخارجي واعطاء إهتمام خاص في
 هذا السياق للحوار العربي الاوربي والتعاون العربي الافريقي .

لقد حرص الرئيس مبارك على فتح الطريق امام كل ما يعود بالخير على الامة العربية .. فدعا الى إلقاء الضلافات جانباً والإهتمام بالحاضر والمستقبل ، والتنبيه إلى التحديات التى تهدد الأمة العربية ، ووضع فى خطابه برنامجاً واقعياً واضحاً ودقيقاً للعمل العربي المشترك فى المرحلة القادمة .

والواقع أن خطاب الرئيس مبارك في المؤتمر كان ميثاقاً كاملاً للعمل المطلوب من كل العرب .. حتى يمكن لامتنا ان تجتاز مخاطر الطريق .. وحتى لا يفلت منها

الوقت الذى يجرى سريعا .. ويحمل معه تغييرات جوهرية فى شكل العلاقات الدولية. ويذلك قدمت مصر سلوكها الطبيعى الذى لم تتخلى عنه من خلال اصالة الالتزام القومى والحرص على مصالح الامة العربية . لقد كان حضور مصر لهذه القمة حدثا تاريخياً وتحولاً اساسياً فى نوعية العمل العربى المشترك وكثافته وجديته وقدرته على الانجاز والتأثير ..

فى نفس الوقت كان الرئيس مبارك ممثلاً حقيقياً لضمير مصر وضمير الامة العربية فى أن واحد .. وكان خطابه فاتحة لعصر جديد من العمل العربى الفعال ، الخالى من التشنجات والانفعالات ، والحريص على مصالح العرب العليا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان الدبلوماسية المصرية في مؤتمر القمة تحركت بنشاط واضح .. خاصة بشأن ورقة العمل التي قدمتها مصر بشأن القضية الفلسطينية .. والتي وصفها المتحدث الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية .. بأنها اصبحت ورقة العمل العربية المطروحة امام القمة الطارئة .. كما تقدمت مصر مع الكويت باقتراح وافق عليه المؤتمر بشأن تشكيل لجنة من الاقطار العربية بخصوص المشكلة اللبنانية .

وبالنسبة لاعمال هذه القمة .. فرغم أنها قد وضعت النهاية التجميد المؤقت لعضوية مصر في الجامعة العربية .. والذي استمر قرابة عشر سنوات ، الا أن القمة لم تتخذ قراراً في قضية عودة مقر الجامعة إلى القاهرة . كما أن مصر لم تركز على حسم هذه القضية في ذلك الوقت .. سواء حرصا على المصالح والمشاعر التونسية أولانها تتفهم أن القضية وإن كانت محسومة قانوناً الا أنها تتضمن ابعادا ادارية ومالية وإنسانية تحتاج معالجتها لبعض الوقت .

من ناحية اخرى فقد تميزت هذه القمة الطارئة باتخاذ مجموعة من القرارت التى مثلت حد ادنى من الاجماع ذى الصفة الموضوعية – الاجرائية ، وجاء انعقادها فى ظل بعض دعوات عربية لعقد قمة تختص بالقضية اللبنانيه ، الى جانب دعوة فلسطينية لبحث اتخاذ موقف عربى من تطورات عملية التسوية . وما انتهت اليه التحركات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من نتائج على ارض الواقع العربى الدولى .

لقد جاء انعقاد القمة في ظل تطورات عربية ودولية بالغة الاهمية . فمن ناحية واصلت الإنتفاضة الفلسطينية نشاطها بالرغم من تصاعد عمليات القمع الاسرائيليه الى جانب مشاركة المستوطنين الاسرائيليين في الهجوم والتنكيل بالاهالي العرب في الارض المحتلة .

جـ- أعمال وروح القمة:

وقد تضمن جدول الاعمال ثلاثة قضايا رئيسية هى: القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة ولاسيما ما يتعلق منها بعملية التسوية السياسية .. ثم الازمه اللبنانية وتداعياتها السلبية .. ثم تعثر المفاوضات السلمية بين العراق وايران واقد تأثرت هذه القضايا من حيث المناقشات واتجاهات الحوار بثلاثة متغيرات تباورت في اللقاءات الجانبية للقادة العرب وهي:

- المشاركة الايجابية المصرية في طرح الافكار ، وبلورة الاقتراحات التوفيقية.
- المصالحات التي تمت بين مصر وليبيا ، مصر وسوريا ، سوريا وفلسطين .
- استمرار الضلاف السياسى السورى العراقى ،، والذى وضبح فى اختلاف التوصيف والمعالجة للقضية اللبنانية .

لاشك ان قمة الدار البيضاء التي عقدت في مايو ١٩٨٩ .قد طرحت تفاعلات القادة العرب فيما بينهم عبر الطريقه التي تمت بها .. وكذا عبر القرارت التي تم التوصل اليها .. كما طرحت مجموعة من النتائج التي عكست نفسها على المستقبل القريب العلاقات العربية .. ويمكن هذا الاشسارة في هذا الصدد الي عدد من الملاحظات الهامة:

- ظهور مرونة عربية شاملة في مسألة الاحداث الخاصة بعودة مصر الى الجامعة
 العربية .
- وقد عبرت هذه المرونه عن نفسها في عدم اتخاذ قرار محدود يلغي قرارات القمه في بغداد ١٩٧٨ .. والاكتفاء باعتبار كلمة د، عصمت عبد المجيد في

اجتماع وزراء الخارجية التمهيدى ، وكذلك اعتبار كلمة الرئيس مبارك في الجلسة الاولى للقمة من وثائق المؤتمر ، وبالتالى انتفت الحاجة الى استصدار قرار بذاته حول العودة المصرية للجامعة العربية .

أبرزت أعمال القمة مدى المشاركة الايجابية التى قام بها الوقد المصرى .. وهو ما عكس الخبرات المصرية الواسعة فى هذا المجال .. وقدرة مصر على لعب دور موازن بين الاتجاهات العربية المختلفة .

ولقدوضيحت المشاركة المصرية في مضتلف الامور خاصسة في ثلاثة أمور متداخلة على النحو التالى:

- تقديم رؤية اكيفية تنشيط العمل العربي المشترك . وهو ما طرحه الرئيس مبارك في خطابه في الجلسة الاولى للقمة ، و قد تضمنت هذه الرؤية منهجا متكاملا للعمل والتضامن العربيين .
- الانفتاح المصرى على كل من القيادتين السورية الليبية والتجاوب مع جهود اللك الحسن والرئيس بن جديد والرئيس على عبد الله صالح .

٣ - التقييم السياسي للعودة

أ – العودة إلى الجامعة العربية

لا يمكننا ونحن نحاول ان نقيم عودة مصر للجامعة العربية سياسيا ، ان نعتبر هذا الحدث مجرد انفعال عاطفى او استئناف انشاط عربى ، كان قد توقف لعقد من الزمان .. ولكن هذه العودة تعنى حدوث تغيير رئيسى فى صياغة العمل العربى المشترك ..القائم منذ تأسيس جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥ .. ويعنى ايضاً تغيراً فى المفاهيم العربيه والمصرية على السواء للصيغة التى اصبحت تعانى الكثير من القصور فى التعامل مع متغيرات اقليمية وبواية كثيرة .

ولما كانت عودة مصر الى الجامعة العربية هى بداية لمنعطف جديد ، فان الجماهير العربية التى رحبت بهذه العودة .. كانت تتطلع الى اليوم الذى تنتقل فيه الامة العربية الى مرحلة ايجابية فعالة لمواجهة قضاياها من أجل ان تعود القوة العربية كيانا ضخما وفعالا .

وفي الحقيقة فان كلمة مصر امام المؤتمو كانت تحديداً واضحاً لأركان العمل العربي الموحد في المحيط الداخلي والخارجي .. وهي بمثابة وثيقة جديدة تحدد أبعاد هذا العمل .. وتقدم له الدليل الذي يستهدف تنشيط الفعالية العربية ، وتحويل الطاقة المشتركة الى مسارات مثمرة في تلك المرحلة المبشرة من التكامل العربي السوى مع قضايا التنمية الداخلية والمواجهات الضارجية ، تجعل للجامعة العربية وبولها وشعوبها ثقلا حقيقياً ونفوذاً واقعياً .

وفى تقييم مصر فان اكثر ما كان يحتاجه العرب بعد قمة الدار البيضاء ، هو الالتزام بنهج الرشد السياسى فى التعامل العربى مع الاحداث والتطورات الكبرى عربيا ودوليا . نهجا يتمثل للعقل قبل العاطفة ، ويتعامل مع الواقع دون ان يفرط فى أى أمل ، ويمارس الحوار وحق الاجتهاد والاختلاف بلا تصادم أو تناحر .، ومؤسس المواقف على ركائز قانونية وسياسية تضمها نظرة قومية شاملة .

وفى الواقع فان هذه القمة العربية قد قطعت شوطا بعيدا فى تحقيق التواصل وإزالة التنافر بين القادة ، الا انها لم تبلغ حد الكمال فى التخلص من الخلافات واستئصال جنورها .. ربما تكون قد وضعت حجر الاساس فى اسلوب المصالحات العربية . ولكن ما ظل مطلوبا بعدها هو صياغة واعية للعلاقات العربية / العربية .. على اسس جديدة قوامها الوفاق والتواصل والديموقراطيه .

وقد ظل دور مصر .. كما كان دائما في السابق ، جسر التواصل وهمزة الوفاق بين العرب ، دون إخفاء لاهمية المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة .. كرائد للعمل العربي المشترك ، ولانها هي اساس العلاقات في كل مكان وزمان . كما انه لابد من الالتزام بالثبات السياسي في التعامل العربي العربي والتعامل العربي الدولي والثبات لايعني الجمود .. ولكنه الثبات الذي يدرك المواقف ويحرص على الاهداف القومية الكبري .

لقد أمنت مصر دائما بأن جوهر الحل لابد ان يتبلور في « مشروع قومي » متكامل ، قائم على فكر قومي واضبح للعمل العربي المشترك ، خلال المرحلة القادمة متوافق مع المتغيرات العربية ، وواع بالمتغيرات الدولية ، يحدد اسس الصراع

اليئسى والصراعات الجانبية ، ويتعامل مع الوقائع والمستجدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية .

وقد أكدت مصر منذ اليوم الاول لعودتها الرسمية الى رحاب الجامعة العربية .. انها تأخذ على عاتقها كل ما يعنيه استردادها لعضويتها الكاملة من تبعات تاريخية .. وذلك لانها كانت تدرك ان عودتها ليست ولا ينبغى ان تكون مجرد انتظام شكلى في الصف العربي ، وانما ممارسة لمقتضيات العمل العربي المشترك .. بكل ما يؤهله لها ثقلها في مجالات التخطيط والتنفيذ لصالح امتها العربية .

ولما كان التزام مصر بالسلام هو التزام مبدئى .. يعيش فى أعماق عقيدة ثابتة راسخة لا تتزعزع ، فانها عندما استعادت علاقاتها مع عالمها العربى ، أكدت رسالتها الرائدة ، فى ان تكون جسراً الى السلام بعلاقاتها الجديدة مع عالمها العربى ، وإنما استعادت هذه العلاقات فى اطار مناخ عربى جديد ، اكثر عقلانية ، يثق فى قدرة مصر على ان تكون أمينة على اهداف النضال القومى .

ب – العلاقات مع سوريا

لعل خير ما اختتمت به مرحلة استكمال عودة العلاقات المصرية العربية .. عودة العلاقات بين مصر وسوريا . فقد كشفت الترحيب الواسع النطاق الذي استقبلت به الامة العربية .. نبأ عودة العلاقات بين مصر وسوريا في ٢٧ ديسمبر استقبلت به الامة العربية .. نبأ عودة العلاقات بين مصر وسوريا في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩ .. بعد قطيعة تجاوزت احدى عشرة عاما .. عن ادراك واع لدى الشعوب العربية لمغزى هذه الخطوة .. التي ظل العلم العربي يرقبها طويلا .. رغم ان القاهرة قد أعادت علاقاتها مع كل اشقائها العرب خلال عامي ١٩٨٨،٨٧ .. الا ان لعودة العلاقات بين القاهرة ودمشق مذاقاً خاصاً .. نظرا لما يجمع الدولتين من تاريخ قومي أصيل امتد عبر حقب التاريخ .. دفاعا عن الوطن العربي باسره .. ومن علاقات أخوية وثيقة ربطت بين الدولتين . ومن تعاون حقيقي في التصدي للاخطار التي هددت ومازالت تهدد الامة العربية . حيث شكلت الدولتان دائما القاعدة الصلبة للدفاع عنها .ابتداء من المغول ومرورا بالغزوات الصليبية .. وصولا الى

التصدى الغزوة الصهيونية المثلة فى دولة اسرائيل .. والذى بلغ ذروته فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .. عندما توحدت الجبهتان المصرية والسورية فى شن الهجوم المشترك ضد اسرائيل من أجل تحرير الارض العربية المحتلة .

في هذا العهد الجديد للعلاقات المصرية السورية .. تأكدت هذه الحقيقة التاريخية مرة أخرى في ظروف عربية شديدة القسوة .. اذ كانت مصر وسوريا هما النولتان العربيتان الوحيدتان ، اللتان وقفتا بصلابة إلى جانب دول الخليج العربية .. عندما تعرضت الكويت للغزو العراقي في اغسطس ١٩٩٠ .. أي بعد أقل من ثمانية أشهر فحسب من اعلان عودة العلاقات .. الأمر الذي يؤكد ان هذه العودة لم تكن سوي عملاً مراسمياً شكلياً يكرس وضعا أصيلا من التعاون والفهم المشترك .

ج.- التقييم الختامي

واخيرا فان الاهمية القومية الكبرى لاكتمال عملية عودة مصر الى الصف العربى .. بعد قطيعة دامت عقد كامل من الزمان .. كان من أسوأ العقود التى شهدتها الامة العربية .. فلابد في النهاية من كلمة تقييم .. تعطى لهذا العمل القومى حقيقة عمقه التاريخي و بعده المستقبلي .

فقد اثبت التاريخ دائما ان امتنا كانت عبر تاريخها الطويل .. مثالا للتمسك عند الشدائد .. ونموذجا للتضامن في أوقات المحن . وان وحدتها وتضامنها كانت المدرع الذي يحميها .. والذي تحطمت عليه جحافل المعتدين .

لذلك كان لعودة الوفاق العربى .. أثره الكبير فى تعزيز قدرات التجمع العربى .. وضع العلاقات الغربية كما يجب ان تكون من المحيط الى الخليج .. لم يكن ما حدث فقط بفعل عوامل الطبيعه وحقائق التاريخ ، ولكنه كان فى نفس الوقت تلبية قومية لاحتياجات العصر الذى تعيشه .. عصر التكتلات والتسابق السلمى بين العمالقة .

وفى الحقيقة ، نقد أجمع المراقبون على ان قرارت عودة العلاقات بين مصر والمدول العربية .. وما بذل من أجل تحقيقها من جهود مشتركة .. جعلتها من أهم

انجازات سياسة الرئيس حسنى مبارك . ذلك لان هذه العودة وفى تلك الظروف المعاصرة .. رغم انها تأكيد لحقائق التاريخ والحضارة والنضال المشترك وتأصيل للانتماء العربى .. فهى كذلك ادراك قومى لتبعات التطورات الدولية المعاصرة وأثارها المتوقعة على العالم العربي .. وهى اقتناع عقلانى ، بضرورة تحقيق الوفاق العربى .. والمال العربى المشترك .

ففى عام ١٩٨٩ .. العام الأخير فى حقبة الثمانينات .. نجح العرب فى فتح صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات العربية – طالما تطلع اليها الرأى العام العربى .. وطالما تمنى ان تبقى وتستمر – انهت مرحلة من اتعس المراحل التى مرت على الامة العربية فى تاريخها المعاصر .. والتى مزقتها خلافت عديدة .. منها ما فرض عليها من الخارج .. ومنها ما احدثته الامة بنفسها .. فى زمن تقع فيه متغيرات دولة غاية فى الاهمية .. تزيل الحدود بين الدول .. وتهيىء الظروف المناسبة لخلق التكتلات الدولية والقومية سواء فى اوروپا او فى آسيا او القارة الامريكية .

من هذا المنطلق يمكننا طرح النتائج التي كانت منظورة في وقت عودة العلاقات المصرية العربيه والتقارب العربي بشكل عام وانعكاساته في الآتي:

اولا : امكانية اجراء التنسيق المتكامل بين جميع الاطراف العربية المعنية بقضية السلام في الشرق الاوسط – فلم يكن من المتصور الاقدام على أي تحرك عربي يستهدف التوجه الى المؤتمر الدولي للسلام .. دون تنسيق مسبق فيما بينها .. في مواجهة الطرف الآخر الاسرائيلي .. الامر الذي يعطى دفعة قويه لعملية السلام .. وتحركها في الاتجاه الصحيح .

ثانيا: ان هذا التقارب العربي .. قد اكسب الضريطة العربية لونا جديدا وعمقا واضحا .. فلم تعد الضلافات هي القاعدة والانقسامات هي السمة السائدة .. بل اصبحت في ذلك الوقت هي الاستثناء . وكان الاستثناء الرئيسي في هذا المقام المضلاف القائم بين سوريا والعراق . وكانت مصر على استعداد تام للقيام بدور اساسي في محاصرة هذا الضلاف ومحاولة تسويته تدريجيا .. خاصة بعد ان تم تجميد الصملات الاعلامية بين البلدين او على الاقل

تهدئتها. لقد بدأت الظروف وقتئذ تتهيأ فعلا من خلال الجهود العربية للتصالح بين العراق وسوريا « خاصة بعد الجهود الكبيرة التي بذلت لتحقيق السلام في الخليج بين العراق وايران . غير ان التطورات الهائلة التي شهدها عام ١٩٩٠ .. وعرفت بأزمة الخليج الثانية قد أفسدت كل المحاولات . وعادت بالموقف العربي الى حالات التشرذم والتفكك .

ثالثا: انه يساعد كذلك على دعم وتعزيز الموقف التفاوضى العربى .. في مواجهة الموقف الاسرائيلي .. الذي كان يحاول دائما ومازالت يحاول استثمار الخالفات العربية أقصى استثمار ، بل والعمل على خلقها وإثارتها ولعل هذا يفسر لنا الموقف الاسرائيلي الواضح من جراء عودة العلاقات المصرية العربية عامة .. وعودة العلاقات المصرية السورية بشكل خاص .. وما اثاره ذلك من قلق شديد لدى اسرائيل . خاصة وأن انتهاء حالة الانفصال العربية لدول الطوق سوف تخلق موقفا عربيا واحدا لكل من مصر وسوريا والاردن.. يطالب بتحجيم اسرائيل ضمن حدودها القائمة قبل يونية ١٩٦٧ .. وربما وفقا لقرار التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧ ، الامر الذي سيعيد اسرائيل الى داخل الطوق الذي كانت دائما تتفاداه وتحاول الاقلال منه .

انه في ظل هذه الاوضاع العربية التي نشأت في نهاية عقد الثمانينات بدأ أن الوقت اصبح مناسبا لعمل التنسيق الشامل بين الدول العربية .بالاستفادة من الدرس الذي أكد أن الخلاف في الرأى العربي عندما يتحول الى شقاق وقطيعة يعتبر خطيئة قومية وأن أدراك العناصر الحقيقة للخلاف بين أي بلدين عربيين .. هو بقدر أهمية عناصر الاتفاق .. أي أن تكون العلاقة في النهاية لصالح التضامن العربي عموماً والامن القومي العربي بوجه خاص .

مصر وتطور الاوضاع الاقليمية والدولية

على المستوى العربي كانت القضية الفلسطينية .. هى القضية التي تصدرت القضايا التي شغلت السياسة والدبلوماسية المصرية .. فقد تابعت تأييدها المادي والمعنوي المطلق للانتفاضة الفلسطينية .. وعاملتها على اعتبار انها حركة شعبية

وطنية .. لا بديل عنها الاحل القضية الفلسطنية حادً سلمياً عادلاً لا يقوم على مبدأ الارض مقابل السلام . وفي هذا السياق أكنت السياسة المصرية .. انها لا تعابل ان تفرض اطار كامب ديفيد كأساس للتسوية ، وفي هذا الشأن صبرح الرئيس حسني مبارك في سبتمبر ٨٩ « انه لا يستطيع ان يفرض كامب ديفيد على الفلسطينيين » .. وفي نفس الوقت اكدت منظمة التصرير الفلسطينية في اجتماع اجتها التنفيذية بالقاهرة في نوفمبر ٨٩ امتنانها لدور مصر في الدفاع عن القضية قولاً وعملاً ، وتجسيد عنصر التشاور معها في مراحل القضية لاستخلاص الحقوق الوطنية الفلسطينية .. وذلك رداً على بعض التقولات التي انطلقت للنيل من هذه المسبرة المشتركة .

١ - المشروع الفلسطيني للسلام ، والحوار الامريكي الفلسطيني :

والواقع ان القضية الفلسطينية قد اكتسبت ابعاد خطيرة منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في ديسمبر ١٩٨٧. خاصة بعد ان اخذت شكل الثورة الشعبية الموجهة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية .. الامر الذي أعطى قوة دفع كبيرة لوضع القضية الفلسطينية في اولوية اهتمامات الاطراف المعنيةبالقضية بل والرأى العام العالى .. كما انها أكدت مدى حرص ووعى الشعب الفلسطيني على اهمية وضرورة الكفاح اذا اراد ان يحصل على حقوقه المشروعة . وفي نفس الوقت أعطت حافزاً قوياً للقيادات الفلسطينية في الداخل والضارج .. اطرح المبادرات السلمية لتسوية القضية الفلسطينية . ففي توفمبر ٨٨ اكد بيان المجلس الوطني الفلسطيني الاعتراف بقرار الامم المتحدة رقم ١٨٨ لعام ١٩٤٧ الضاص بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية وبولة عربية .. وقراري مجلس الامن رقم ١٩٤٢ الضاص بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية وبولة بطلان اى تغيير في وضع القدس بعد حرب ١٩٦٧ .. ويطالب اسرائيل بالغاء أي اجراء اتخذته في هذا الشأن وفي خطاب لياسر عرفات امام الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف اكد على المشروع الفلسطينية .. وكان ذلك يعد تطوراً بالغ الاهمية في المساعي نحو التسوية .

على اثر ذلك اهتمت الولايات المتحدة ببدء الحوار الامريكي الفلسطيني .. والذي أخذ اشكالاً عديدة أهمها اللقاءات التي عقدت في تونس بين الجانبين الامريكي والفلسطيني . وكان الجانب الفلسطيني حريصاً على استمرار الحوار مع الجانب الامريكي .. رغم رفض اسرائيل المبادرة الفلسطينية او المشروع الفلسطيني السلام والذي تضمن : انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية العربية المحتلة ، وضرورة وضع الارض الفلسطينية تحت اشراف الامم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره .. عقد المؤتمر الدولي السلام بحضور منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وكافة الاطراف المعنية .. بالاضافة الي الدول الخمس الدائمي العضوية في مجلس الامن الدولي .. ضرورة مشاركة الدول العربية في مشروع السلام الفلسطيني حتى يصبح مشروعا عربياً لا تتحرك به المنظمة وحدها .

كانت تلك التطورات تمثل ورقة ضغط غير عادية على اسرائيل .. الأمر الذى دفع حكومة اسرائيل الى اعلان مبادرة على لسان رئيس وزراتها شامير في مايو ٨٩ تتضمن الرؤية الاسرائيلية التي تراها اسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية .. وهي تتحدث عن إجراء انتخابات اقليمية في الاراضى المحتلة .. ومفاوضات تجرى مع الفلسطينيين وترفض بصورة قاطعة قيام دولة فلسطينية . . كما ترفض اي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .. ولا تمتنع في مشاركة مصر والاردن في عملية السلام .

٢ - خطة شامير ومبادرة النقاط العشر المصرية :

رفضت المنظمة مبادرة شامير للانتخابات .. بينما تحفظت القاهرة .. ورأت ان هناك أمورا يتعين توضيحها لتعديل خطة شامير حتى تستجيب لدواعى السلام الشامل والعادل في المنطقة .. وهو الامر الذي لا يمكن له ان يتحقق بدون التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

وعلى هذا الاساس بدأ التحرك المصرى .. وحددت مصر الاستيضاحات المطلوبة .. وقام بنقلها الى اسرائيل وقد من الكونجرس الامريكي .. كان يزور مصر

في يونية ١٩٨٩. وفي الواقع ان مصرطرحت تلك المبادرة في محاولة لمواجهة الخيادية ١٩٨٨ وفي الواقع ان مصرطرحت تلك المبادرة في محاولة لمواجهة الخيادية المساحدة والمساحدة وا

أن تقبل اسرائيل جميع نتائج الانتخابات .. تسحب اسرائيل جنودها من مراكز الاقتراع .. تتعهد بالبدء في المفاوضات حول الوضع النهائي في موعد محدد .. تمنع دخول الاسرائيلين للاراضي المحتلة يوم الانتخابات .. يتمتع المثلون المنتخبون بالحصانة .. ضمان حرية الحملات الانتخابية .. تجميد جميع انشطة المستوطنات .. السماح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة في التصويت .. تجري الانتخابات تحت اشراف دولي .. واخيرا تعلن اسرائيل قبولها للمباديء الاربعة للسياسة الامريكية التي اعلنها الرئيس بوش والتي تنص على :

إرتكاز حل القضية الفلسطينية على قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .. مبدأ الارض في مقابل السلام .. ضمان الامن لجميع دول المنطقة .. اقرار الحقوق السياسية للفلسطينين .

كان الاتجاه الغالب في الحكومة الاسرائيلية هو اتجاه تكتل الليكود الذي رفض النقاط العشر المصرية التي تقدم بها الرئيس مبارك لاجراء حوار فلسطيني – اسرائيلي ووصفها شامير بأنها تتناقض مع الخطة الاسرائيلية لاجراء الانتخابات ، كما انها تحتوى على عنصرين يمثلان خطرا على امن اسرائيل وهما : اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات .. ومبدأ الارض في مقابل السلام الذي يعنى في النهاية إقامة دولة فلسطينية ،

٣ - الموقف الامريكي وخطة بيكر:

وقد ارتبط الموقف الامريكي في القضية وتطوراتها تاريخياً بعدى تأثيرها على المصالح الامريكية في المنطقة . فمنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية .. وطرح مبادرة السلام الفلسطينية ومبادرة شامير .. ورغم مبادرة مبارك .. عملت الادارة الامريكية

على ان تتحرك على المستويين السياسى والدبلوماسى لاحتواء تلك التطورات .. وكان اهمها هو الحوار الامريكي الفلسطيني في تونس .. والذي لم يصل الى نتائج محددة بخصوص التسوية .

وفي ظل التباين بين الموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي والموقف المصرى

.. قامت الولايات المتحدة بطرح خطة امريكية هي خطة جيمس بيكر التي تقوم على
خمس بنود بهدف التوفيق بين وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية من أجل بدء حوار
فلسطيني – اسرائيلي .. وتتمثل تلك الخطة في : الموافقة على مبدأ اجراء حوار
اسرائيلي فلسطيني .. إجراء تشكيل الوفد الفلسطيني بالتشاور مع مصر .. يترك
لإسرائيل إقرار تشكيل الوفد الفلسطيني الذي سيشترك في الحوار .. يجرى الحوار
في القاهرة على أساس مقترحات شامير التي تقدم بها في مايو ٨٨ (والخاصة
بالانتخابات في الاراضي المحتلة) .. إمكان عقد اجتماع ثلاثي اذا وافقت مصر
واسرائيل على اطار الحوار .

ونخلص من ذلك ان خطة بيكر لا تخرج كثيراً عن خطة شامير .. الامر الذى أوجد هوة واسعة بين المبادرات المطروحة . فبينما ركز الجانب الفلسطينى على اهم المسائل الجوهرية .. وهى المؤتمر الدولى وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية .. تتحدث اسرائيل عن الانتخابات وترفض المسائل الجوهرية الاخرى .. وكانت النتيجة هى تعثر جهود التسوية وعدم تقدمها فى الاتجاه الصحيح رغم الجهود المصرية الامريكية المبذولة .

٤ - اتساع نطاق التنسيق العربي:

فى اطار كل هذه الجهود كان جهد مصر واضحاً وموقفها ثابتا لم يتغير .. فرغم ما أبدته من مرونه فى التعامل مع الموقف الاسرائيلى .. الا انها أكدت دائماً على ان المؤتمر الدولى السلام هو الاطار المناسب التوصل الى التسوية السلمية .. وان كانت قد أكدت أيضا .. فى محاولة وأضحة لمواجهة الرفض الاسرائيلى المؤتمر على انه « نظام المفاوضات المباشرة ، وشددت البلوماسية المصرية على ضرورة عدم

التسويف في عقد المؤتمر .. ومن ثم قامت بتحركات عديدة على مستويات مختلفة من أجل تهيئة السبيل للاسراع في عقد المؤتمر .

فعلى المستوى العربى .. طالبت مصر بتنسيق المواقف العربية استعدادا لعقد المؤتمر الدولى .. ومن جانبها بذلت جهودا واضحة في هذا الصدد . فحافظت على مستوى عال للتنسيق مع الجانب الفلسطيني .. كما قدمت ورقة العمل الضاصة بالقضية الفلسطينية لمؤتمر القمة العربي الطارىء الذي انعقد في الدار البيضاء في مايو ١٩٨٩ .. وهو أول مؤتمر تحضره مصر بعد عودتها الى الجامعة العربية ،

امتدت جهود مصر في مجال التنسيق الى صعيد العلاقات الاردنية - الفلسطينية فنجحت في عقد لقاء قمة مصرى - فلسطيني - اردني في الاسماعيلية في مارس ٨٩ .. وصفه متحدث رسمي مصرى بأنه اجتماع هام جاء في مرطة دقيقة تستلزم التشاور حول دفع مسيرة السلام خاصة وان المجتمع الدولي على باب « التهيئة لانعقاد المؤتمرالدولي للسلام »

وقد بذلت مصر جهودا واسعة على المستوى الدولى .. من أجل ترشيح الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية .. وتهيئة الاجواء ازيادة فعالية الدور الدولى فى تسوية القضية الفلسطينية .. وأكدت دائما على ضرورة استمرار الحوار الامريكى الفلسطيني وتوسيع نطاقه ومستواه .. وفي نفس الوقت بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا عديدة لاقامة حوارفلسطيني - اسرائيلي على أساس انه لا يمثل بديلا عن المؤتمر الدولى .. وأبدت استعدادها لاستضافة هذا الحوار .

وفى كل الاحوال فقد حاوات مصر -- انطلاقا من شعور « بالمستولية التاريخية» تجاه القضية الفلسطينية والامريكية والاسرائيلية للاتفاق حول عناصر لتسوية القضية .. تتفق عليها الاطراف المعنية السابقة .. نهما بحمد للموقف المصرى انه لا يفرض شيئا على الجانب الفلسطيني

وفى النهاية هن الرفض الاسترائيلي القاطع لمبادرات السلام الفلسطينية والرفض الفلسطينية (خطة شامير) ورغم الابقاء في نفس الوقت على التنسيق والحوار مع الولايات المتحدة .. فقد بقيت الهوة واسعة بين الجانبين الاسترائيلي والفلسطيني .

٥ - انعكاسات على العلاقات المصرية الاسرئيلية:

رغم ان مصر لم توقف مساعيها من أجل تقريب وجهات النظر .. مع التركيز على أهمية بدء حوار فلسطيني – اسرائيلي .. ادراكا منها أن تلك الخطوة .. اذا ثمت ، سوف تولد قوة دفع لا يمكن اجهاضها أو وقف مسيرتها .. الا ان الواقع الاسرائيلي كان يتجاوز كل المنطق .. فقد أصر اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل على تجاهل ما اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية من مبادرات سلمية لم يكن من المتصور امكانية اتخاذها .. والاعلان عن قيام دولة فلسطينية تعترف بها أكثر من مائة دولة ، كما أصبحت القضية الفلسطينية موضع تأييد شعوب العالم بصورة لم يسبق لها مثيل .. بل ان اكثر من خمسين في المائة من الاسرائيلين أنفسهم أصبحوا يطالبون بالتفاوض مع المنظمة وبمبادلة الارض مقابل السلام . وقد قيل في ذلك الوقت عن شخصية تفكير شامير انه يعيش في علم غير عالمنا .

اذلك فقد كان مناخ السلام الذي ساد العلاقات المصرية الاسرائيلية في هذه الفترة .. مناخا باردا .. بل ان التوتر الدائم كان هو السمة الاساسية التي أحاطت بهذه العلاقات .. تفضلا عن الخلاف الاساسي المصري الاسرائيلي حول القضية الفلسطينية .. فبسبب هذا الخلاف انعكس المناخ العام للعلاقات المصرية الاسرائيلية على أغلب القضايا التي تخص هذه العلاقات .. سواء تمثلت في تنفيذ الحكم بمشكلة طابا أو في مسار العلاقات الثنائية واجراءات التطبيع بين الدولتين .. بما تضمنه من مؤشرات لتوتر مستمر في هذه العلاقات .

لقد استمر التوبر الدائم في العلاقات المصرية الاسرائيلية .. سمة سائدة حتى بعد انتهاء مباحثات طابا .. فقد أخلت مكانها لعديد من الازمات الاخرى .. التي لا تقل عنها أو تساويها في الاهمية .. مما جعل التوبر عرضا مزمناً من أعراض هذه العلاقات .. رغم تبادل الزيارات الهامة على المستوى الوزاري .

وقد ظلت هناك بؤرة دائمة للتوبر في العلاقات على مستوى القمة بسبب اصرار الرئيس مبارك على رفض لقاء شامير رئيس وزراء اسرائيل في ذلك الوقت ، وقد تمثل موقف الرئيس مبارك في ان الزيارة ليست مطلوبة بذاتها ، و أنها لا يمكن ان

تكون ذات فائدة ما لم يغير شامير موقفه من عملية السلام .. وقبول عقد المؤتمر الدولي للسلام والاعتراف بنظمة التحرير الفلسطينية .

ومن منظور السياسة المصرية فان هذا الموقف كان سليما ، ذلك لانه في ضوء الخبرة الاكيدة بموقف شامير من عملية التسوية ، لم يكن من المتوقع حدوث أدني تقدم على طريقها .. قد تحدثه هذه الزيارة ان تمت في ضوء معطيات الموقف الاسترائيلي وقتئذ .. ويبدو مؤكدا أن الهدف الاسترائيلي من الضغط لاتمامها كان نوعاً من العلاقات العامة لاسرائيل .. فضلا عن دق اسفين بين مصر والاقطار العربية ان أمكن .. بسبب ما قد تتيحه هذه الزيارة من فرصة للهجوم على السياسة المصرية من المختلفين معها في الساحة العربية ، خاصة في مرحلة ماقبل عودة العلاقات المصرية العربية .. وما قد يسببه ذلك من حرج باعتبار انها نوع من التجاوب مع الموقف الاسرائيلي .. في وقت لا يظهر فيه أدنى رغبة في التقدم خطوة وإحدة ندو التسوية .. وبيقي موقف الرئيس مبارك منصيصا في أن مثل هذه الزيارات لا يمكن ان تتم الا في حالة ظهور معطيات ايجابية في الموقف الاسرائيلي وكأن الموقف الاسرائيلي المتعنت لم يكن كافياً كمصدر للتوتر في العلاقات المصرية الاسترائيلية عامة وعلى مستوى القمة خاصة .. ففي شهر ديسمبر أضاف شامير بتصريحاته مزيدا من عناصر التوتر والاثارة .. حين ذهب في تصريحاته الى القول بأن الاردن هي أرض فلسطين . وقد علق الرئيس مبارك على هذه التصريحات مبديا دهشته لصدورها من شامير في الوقت الذي كانت تبذل فيه المساعي الجادة لدفع عملية السلام . وأشار الى ان كلام شامير يعنى العودة الى البداية التاريخية للصدراع العربي الاسترائيلي ، في تلميح واضبح الى أن العرب يستطيعون هم الاخرون العودة الى مواقفهم الاصلية التي ترفض الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين أصيلان

٦ - مصر والادارة الامريكية الجديدة:

مع بداية عام ١٩٨٩ .. بدأ في البيت الابيض بواشنطن عهداً جديداً هو عهد الادارة الامريكية الجديدة بعد انتخاب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة . وقد قام

الرئيس مبارك بزيارتين الولايات المتحدة خلال عام ٨٩ .. الاولى كانت خاطفة وتمت في ابريل والثانية في سبتمبر على هامش اجتماعات الدورة ٤٤ الجمعية العامة للامم المتحدة . وفي الواقع فان الزيارتين قد اتسمتا بالوضوح والصراحة ووضع النقاط فوق الحروف .. سواء بالنسبة لقضية الشرق الاوسط وعقد المؤتمر الدولي السلام .. أو بالنسبة للعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة . وقد حققت العملية المصرية الامريكية نجاحاً بكل المقاييس .

وقد أكد الرئيس مبارك القيادة الامريكية الجديدة .. ضرورة ان تكون المنظمة طرفاً على قدم المساواة في المؤتمر الدولي .. الذي ينبغي ان يعقد في أقرب وقت للاسراع بالتسوية الشاملة باعتبارها العمل الوحيد الكفيل باعادة الاستقرارليس فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة .. ولكن كذلك في منطقة الشرق الاوسط ككل .

وان ما من قوة تستطيع اخماد الانتفاضة الفلسطينية .. الا بالاستجابة لحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره .. فذلك هو الضمان الوحيد للسلام في المنطقة ولعل ما أكدته المحادثات المصرية الامريكية .. من سعى مصر الى توسيع دائرة السلام ، كان حافزاً قوياً للبحث عن حل شامل لقضية الصراع العربي الاسرائيلي .. واضرورة الاسراع في دفع عملية السلام تجاه هذا الحل الشامل .. باغتنام الفرصة الراهنة ومواجهة تحدياتها حتى لا تضيع هي الاخرى ، كما ضاعت غيرها .

وقد اسفرت المحادثات المصرية الامريكية .. عن تأكيد التزام الرئيس بوش بأهداف ثلاثة هي : أمن إسرائيل – إنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة – إقرار الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني .. كما اعلن الرئيس الامريكي للمرة الاولى ان المؤتمر الدولي للسلام يمكن ان يلعب دوراً مفيداً من أجل اقرار تسوية تقوم على التفاوض المباشر بين كل الاطراف . وتستند الى القرار ٢٤٢والاعتراف بمبدأ الارض مقابل السلام ، كما أدانت الادارة الامريكية عملية بناء المستوطنات الميهودية في الأراضي العربية المحتلة .

ويمكن القول عموماً .. بان نتائج هذه المحادثات على مدى العام الاول للادارة الامريكية الجديدة قد عبرت عن الجدية والصدق في النفاذ الي جوهر المشكلة

وعلاجها بحنكة ويصيرة ..ما يؤمن الحقوق المشروعة لطرفى النزاع ، مع التسليم بانه لا يمكن السماح باستمرار تدهور الاوضاع من خلال التراجع او ابداء عدم الاكتراث او نفض الايدى .

ولاشك ان الموقف المصرى الامريكي المشترك .. قد استند الى رصيد من العمل في اقرار السلام بين مصر واسرائيل ، الامر الذي دفع الطرفين الى التمسك بمواصلة الجهد المثمر لتحقيقه على المستوى الشامل من خلال الاسهام بصيغ مبتكرة خلاقه لم تعرف اليأس او الجمود في مراحل سابقة .

وفى الحقيقة يمكن القول .. ان الولايات المتحدة قد بدأت - منذ ذلك الوقت - في الاضطلاع بنصيب كبير من الجهود المبنولة بمتابعة نشطة من الرئيس الامريكي بوش وكبار معاونيه الامر الذي شكل دفعة جديدة السلام كان من المكن ان تأتى ثمارها .. لولا ما حدث من تفجر الموقف في الخليج بشكل مفاجىء نتيجة للعدوان العراقي على الكويت الامر الذي قلب كل الموازين والتقديرات .. وأوقف كل الجهود .. وعرض السلام ، والاستقرار في المنطقة لمخاطر هائلة .

مصر والنشاط القومى

١ - توسيبع نطاق العمل العربي المشترك:

كانت عودة مصر الى جامعة الدول العربية عام ١٩٨٩ ، تأكيداً لحقيقة ثابتة لم نغير .. نقول ان مصر لن تكون الا جزءا لا يتجزأ من أمتها العربية .. وان الامة بعربية يستحيل ان تتنكر أبدا لدور مصر الرائد أو تتغاضى عنه .. ومسئولياتها التاريخية التى تحملتها وتضحياتها الجسيمة التى بذلتها . كما يستحيل ايضا ان تتجاهل رابطه المصير التى تجمع بين الامة العربية وشعب مصر .. بتراثه وحضارته .

وسواء على ساحة العمل الوحدوى دون الاقليمى من خلال مجلس التعاون العربى ، أو من خلال النشاط القومى على اتساع الوطن العربى ، فقد كان الموقف

المسرى هو الالتزام الكامل بالتضامن العربي وهو الصرص على احترام كافة تعبداتها .

وهنا يمكن القول بحق .. أن هذه الحقبة التاريخية قد أكدت ان مصر لا يمكن ان تغب عن عالمها العربى .. وإن العالم العربى لم يغب ابدا عن مصر . فقد ظلت مصر دائماً هناك كالعهد تحتل القلب وتمثل العقل .

لقد تميزت هذه المرحلة - مرحلة ما بعد عودة العلاقات - بدايات جديدة النشطة ومتطورة في العلاقات المصرية العربية .. فقد تميزت بكثافة اللقاءات على مستوى القمة بين الرئيس مبارك وعدد كبير من الرؤساء والملوك العرب .. فقد جاءت زيارة الرئيس مبارك لدولة الامارات العربية والكويت في مارس ٨٩ بمثابة تأكيد لثبات الدور المصرى في الساحة العربية عامة .. والخليجية بشكل خاص .. وانه مهما حدث من معوقات لا يمكن الاستغناء عن هذا الدور تحت اى ظرف من الظروف

ولاشك ان هذه الزيارات قد فتحت آفاقاً جديدة للتعاون ووضع الاسس العملية للتعامل .. ولاسيما وان الامارات والكويت ترتبطان بعلاقات استثمارية واسعة مع مصر ، كما جاحت زيارة خادم الحرمين الملك فهد الى القاهرة في نهاية مارس ٨٩ في أول زياراته لمصر .. تتويجا للاستقرار في العلاقات المصرية السعودية .. على اسس من الفهم الصادق لاهمية تكامل دورهما في توسيع علاقات التضامن العربي على أسس صحيحة .

ولعله من البديهي على المستوى السياسي والاستراتيجي .. انه عندما تكون القاهرة والرياض معا ، فان ذلك يعنى ان وفاقا عربيا يجد مجراه الصحيح في تيار عريض وقوى ، يبعث روح التضامن في أوصال الجسد العربي المتهالك .. لان العرب يكونون أكثر امنا و طمأنينه وقدره على التعامل مع الآخرين في ظل التواصل والتضامن .

ومن الحقائق الجديرة بالذكر ان الأسس التي إرتكزت عليها العلاقات السعودية / المسرية / ، أوسع بكثير من مجرد متطلبات حسن الجوار أو الحاجة الى ايجاد

قنوات يتم من خلالها إجراء الاتصالات الضرورية لرعاية المصالح .. وبحث سبل التعاون وتقريب وجهات النظر بين البلدين .. بل ان المرتكزات الحقيقية قد تجاوزت هذا المدى لاتصالها الوثيق بالانتماء القومى .. ووحدة الاهداف والمشاركة فى المصير .. وكذلك التراث الروحى والفكرى والثقافي .. واخيراً الوئام الإستراتيجى عربيا واقليمياً ودولياً .

هكذا تأكد أن بناء المواقف العربية القوية .. أن يتأتى إلا من خلال التضامن الحقيقي والتعاون العربي المتبادل .. كطريق وحيد يعيد للامة هيبتها واحترامها وتحركها في طريق التقدم والمنعة .

٢ - مجلس التعاون العربي:

وفى اطار العمل العربى المشترك .. وإيمانا من مصر بأهمية هذا العمل ويضرورة ممارسته واو على مستوى دون الاقليمي .. وافقت مصر على المشاركة فى تجمع عربى شأن التجمعات الفرعية أو دون الاقليمية .. كمجلس التعاون العربى الخليجي .

ففى ١٦ فبراير ٨٩ أعلن عن قيام مجلسى التعاون العربى بين كل من مصر والاردن والعراق واليمن .. في تطور غير مسبوق اسياسة مصر العربية وبعد فترة تمهيد قصيرة لم تستغرق غير اسابيع قليلة . ومع قيام اتحاد المغرب العربي في اليوم التالي مباشرة من كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بدا ان العمل العربي المشترك قد دخل مرحلة جديدة هي مرحلة التقييمات الفرعية والجزئية أو كما ذاعت تسميتها بالتجمعات الاقليمية . وقد اثارت هذه الصيغة الجديدة جدلاً واسعاً بين المهتمين بالعمل العربي المشترك .

وقد قيل عن هذا التجمع وقتئذ ، ان تأكيد طابعه الاقتصادى يؤدى الى تلافى عيوب التجمعات السياسية التى تنشأ وتنفض بارادة الحكام ، وكذلك بما يتلام ومتطلبات مواجهة التكتلات والقوى الدولية العملاقة في عالم اليوم ، كذلك تم التأكيد على ان المجلس لا يتعارض مع اللجان الثنائية القائمة بين أعضائه ، وانه لا يشكل

محورا سياسيا ، ويتسق مع غيره من التجمعات ، ويعمل تحت مظلة الجامعة العربية ،

وقد تحفظت بعض الآراء المصرية تجاه عضوية مصر في مجلس التعاون العربي .. لما يمكن لها من آثار سلبية على علاقات مصر ببعض القوى العربية مثل سوريا بالنظر الى الخلاف السورى العراقى ، والسعودية في اطار نظرتها الحذرة الى اية ارتباطات خارجية لليمن .. كما شكك البعض أصلا في سلامة ان يستند العمل المصرى في الساحة العربية الى تجمع جزئى أيا كان .. لان دور مصر أكبر من أن ينطلق من تجمع جزئى مهما كان .

غير ان السياسة المصرية قد اظهرت وعيها بمثل هذه الاحتمالات .. فلم تحصر نفسها داخل اطار مجلس التعاون وسعت بعد انشائه لاستكمال شبكة علاقاتها العربية .. ونجحت في ذلك .. علما بأن المنطلق يقضى الى توقع ألا تكون جهود استعادة العلاقات مع سوريا ونجاحها موضع ارتياح من القيادة العراقية التي لاشك كانت تفضل ان تقف السياسة المصرية معها في نفس خندق المواجهة مع سوريا تماما كما فعلت اى السياسة المصرية في المواجهة العراقية الايرانية غير ان وزن مصر العربي والاقليمي لم يكن ليسمح لاى من سوريا او العراق ان تمارس مصر سياسة من ليس معنا فهو علينا كذلك لوحظ ان زيارة فهد ملك السعودية الى مصر والتي تأجلت طويلا قد تمت فعلا في الشهر التالي لانشاء مجلس التعاون العربي.

قضية طابا ١٠ التحليل الختامي

١ - طابا ودرس السلام:

يبقى فى النهاية ابرز احداث عام ١٩٨٩ ان لم يكن الا النصف الثانى من عقد الثمانينات من وجة النظر المصرية وهو عودة طابا الى وضعها الطبيعى ومكانتها فى حضن مصر الام .. بعد غيبة طويلة استمرت سبع سنوات كاملة وانتهت فى مارس ١٩٨٩ حين قام الرئيس حسنى مبارك برفع علم مصر فوق أرضها .. وذلك بعد

معركة سياسية ودبلوماسية وقانونية طويلة . تنطوى على مغزى هام يتمثل فى ان عودة طابا بالمفاوضات معناه ان السلام أغلى وأثمن من إغتصاب أراضى الغير .. وان أمن أية دولة لايكفله ولا يضمنه الاحسن الجوار مع الاخرين.

وقد أراد الرئيس مبارك تكريس هذا الدرس من خلال نداء السلام الذى وجهه من فوق ارض طابا خلال مراسم الاحتفال بعودتها الى الوطن واكتمال تحرير كل التراب المصرى حتى آخر ذرة فيه وكانت مصدر تأمل ان تتفهم اسرائيل مغزى الاشاره التي وردت في نداء السلام المصرى والذي جاء فيه ان الذين يعيشون بعقيدة ان الحرب هي التي تصون مصالحهم ووجودهم لايستلهمون حكمة التاريخ .. ولا يعبرون عن نبض شعوبهم ابدا كما كانت تأمل ان تكون اسرائيل بعد تجربة السلام مع مصر قد ادركت ان إستقرارها وأمنها يضمنها فقط الاقتناع بضرورة وحتمية إعادة الحقوق والاراضى الى اصحابها وانه بغير ذلك يستحيل الحديث عن اقامة السلام او تقوية دعائمه في المنطقة

فقد كان الطمع في أرض الآخرين هو المسيطر على الفكر الاسرائيلي – وربما مازال مسيطراً حتى يومنا هذا – ومثل هذا الفكر لابد ان يخضع لمخططات بعيدة عن المنطق والعدل والاعتراف بحقوق الاخرين .. فقد ظلت اسرائيل مطمئنة الى ان طابا تحت يدها سنوات طويلة بلغت اثنى عشرة عاما منذ استوات عليها في عام ١٩٦٧ ، الى ان وقعت معاهدة السلام في مارس ١٩٧٩ هنا تذكرت اسرائيل ان طابا جزء من ارض مصر وان احتمالات خروجها من تحت ايديهم وارده .. وهنا قد يثار سؤال لماذا كل هذا الاهتمام الاسرائيلي بطابا؟ وماالذي فعلته في ارض طابا لكي تحتفظ بها وتدعى ملكيتها؟

٢ - طابا واهميتها لاسرائيل:

الواقع أن منطقة طابا المحدودة المساحة التي لا تتجاوز بضعه مئات من الامتار المربعة كانت لها اهمية كبرى لدى اسرائيل

فمن الناحية السياسية: كان الاحتفاظ بها يؤكد أن اسرائيل لاتتظى عن كل الاراضى التى تحتلها .. وأن تكسر مبدأ الانسحاب الكامل من كل الاراضى العربية .. وهو مبدأ يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لاراضى مصر فى شبة جزيرة سيناء .. ولكنه مطلوب بالنسبة لباقى الاراضى العربية حيث كانت اسرائيل قد بيتت النية على الاحتفاظ بمساحات من الاراضى المحتله فى الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان من ناحية اخرى فان احتفاظها بطابا تحت يدها يعطيها الفرصة لاستخدامها كورقة ضغط على مصر الحصول منها على تنازلات تراها ضرورية لتنفيذ مخططات الهيمنة التى وضعتها وتحاول تنفيذها من خلال تطورات مسار الساره المصرى الاسرائيلى وبصفة خاصة فى مجال تطبيع العلاقات بينهما .

ومن الناحية الاقتصادية: فطابا منطقة سياحية من طراز متميز ومنفذ هام السياحة في جنوب اسرائيل ومنطقة إيلات .. حيث لاتملك اسرائيل سوى حوالى ه أكبلو متراً فقط من ساحل خليج العقبة في منطقة ايلات ، وبالتالى فقد ارادت ان تحول طابا الى منتجع سياحى عالمي يجذب لاسرائيل آلاف السياح كل عام ويدر عليها دخلاً هاماً هي في حاجة اليه .

وتبقى الناصية الاستراتيجية الهامة: فطابا هى منطقة تتمتع باهمية استراتيجية حيوية باعتبارها المفتاح الدخول الى جنوب اسرائيل من سيناء .. والدخول من جنوب اسرائيل الى سيناء .. وهى فى نفس الوقت - من وجهة نظر اسرائيل - تطل على منطقة ايلات الامر الذى يسمح لمن يتواجد فيها بتهديد هذه المنطقة الاسرائيلية الحيوية التى تمثل لاسرائيل أحد شرايين حياتها ومنفذها الوحيد الى قارتى اسيا وافريقيا . ومن أجل فتح الطريق البحرى نحو ايلات دخلت حربين ضد مصر لكى تضمن عدم اغلاق مضيق تيران - فى منطقة شرم الشيخ المصرية - فى وجه الملاحة الاسرائيلية.

اكل هذه الاسبباب ماان وقعت اسرائيل معاهدة لاسلام مع مصر ..حتى سارعت الى اقامة مشروع سياحى ضخم فى منطقة طاباببناء فندق خمسة نجوم ومنشأت سياحية وبحرية اخرى لتحويل المنطقة الى منتجع عالمى .وكانت قد قامت

بربط المنطقة بالاراضى الاسرائيلية من خلال طريق ساحلى يربط طابا بايلات وفى نفس والوقت قامت بازالة كل المعالم الارضية التى تدل على ان هذه هى منطقة طابا الارض المصرية .. وهى فى هذا الشأن اتبعت منطقا غريبا فى مفاوضاتها .. فهى تعترف بان طابا ارض مصرية . ولكنها لاتعترف بأن الارض محل النزاع هى طابا ولكنها جزء متاخم لها !! وتبعا لهذا الادعاء رفضت اسرائيل الانسحاب من المنطقة تنفيذاً لمعاهدة السلام باعتبارها منطقة غير مصرية .. وهكذا نشبت مشكلة طابا وظلت محل صراع بين مصر واسرائيل لمدة سبع سنوات ..كانت الولايات المتحدة هى الطرف الثالث فيه . وقد استمرت فى القيام بهذا الدور حتى آخر مراحل المفاوضات والتى جرت بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدولية . والتى انتهت الى اتفاق فبراير ١٩٨٩ الذى تم توقيعه فى روما .

٣ - طبيعة الدور الامريكي في قضية طابا

فما هو طبيعة هذا الدور الامريكي وأسبابه وأبعاده ؟ القد قامت الولايات المتحدة بهذا الدور منذ وقوع الضلاف حول طابا في أخر مراحل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء .. وقد تدخلت الولايات المتحدة بين مصر واسرائيل كنوع من انواع المساعي الحميدة .. الا انها في نفس الوقت كانت ترى أن هذا الدور في مساعي التسوية لنزاع طابا .. هو جزء يكمل الاطار العام لدور الولايات المتحدة في قضية السلام بالشرق الاوسط . ومحاولة من جانب الولايات المتحدة – بالتدخل كوسيط بين مصر واسرائيل . بهدف تحاشي زيادة التدهور في العلاقات المصرية الاسرائيلية .. ومنع حصول طرف على مكاسب على حساب الطرف الاخر .. بالاضافة هدفها بشأن سيادة مفهوم السلام الامريكي في الشرق والاوسط.

كذلك فقد قبلت مصر الوساطة الامريكية ..لضمان تنفيذ اسرائيل للحكم عند صدوره لصالح مصر ..بالاضافة الى خشية الجانب المصرى من استغلال عنصرى انتخابات الكنيست الاسرائيلي والتناقض بين الاحراب الاسرائيلية للماطلة والتسويف في تنفيذ الحكم ،

ويمكن القول ان الدور الامريكي قد تركز في ثلاث وظائف أساسيه:

- تسهيل الاتصالات بين النواتين المتنازعتين ، وإن كان هذا النور محدودا .
- تقديم الضمانات . وهذا الدور قد تأكد من خلال مشاركة الولايات المتحدة في القوة المتعددة الجنسيات بل ان الضمانات الامريكية كانت احد الاسباب لاعتقاد مصر بالتزام اسرائيل بتنفيذ الحكم .
- تقديم الاقترحات التى ، وإن كانت قد قدم العديد منها .. فإن من هذه المقترحات .. مالم تكن موضع قبول من أى من الجانبين .. والواقع ان الطول الامريكية كانت تهدف الوصول الى حلول يقبلها الطرفان .. وليس الوصول الى الحل المنطقى العادل الذى يعيد الحق لاصحابه .. ولذلك فقد اتسمت معظم المقترحات الامريكية بالمقترحات التى تحمل تنازلات من مصر لاسرائيل .

واذلك كان موقف مصر تجاه الوساطة الامريكية في معظمه رفض أساليب الاقتاع الامريكية لحث مصر على تقديم تنازلات لاسرائيل .. وخاصة تلك التي تمس سيادة مصر على كل اراضيها .. وهوالمبدأ الذي حكم كل تحركات ومقترحات مصر والتنازل عنه طوال فترة التفاوض بشأن طابا .

اما بالنسبة للموقف الاسرائيلى .. فقد تمثل فى رفض اغلب المقترحات الامريكية ، وخاصة التى تعطى لمصر بعض حقوقها فى طابا وذلك لاصرارها على تنفيذ سياستها التوسعية ، وأملها فى ،تحقيق مكاسب من خلال التوفيق .

وبالرغم من فشل الولايات المتحدة في التوصل الى حل توفيقي مقبول للنزاع .. فلم يترتب على ذلك نهاية دورها كطرف ثالث في هذا الصراع ، ولكنها عادت فشاركت في المباحثات المتعلقة بوضع حكم المحكمة موضع التنفيذ .

وفى هذه المرحلة قامت الولايات المتحدة بجهود كبيرة للتوسط من ، أجل إيجاد تسوية سلمية .لكل الضلافات التى نشأت عن تردد اسرائيل فى تنفيذ حكم هيئة التحكيم الدولية .حيث شاركت فى كل الإتصالات التى تمت بين الجانبين . بهدف تنفيذ الحكم وتقديم المقترحات والحلول التى رفضت مصر بعضها وقبلت البعض

الاخر ، فقد رفضت مصر فكرة الادارة المشتركة لمنطقة طابا ،كما رفضت كذلك فكرة اقامة مشروع سياحي عالمي في طابا .

وقد وقع وزير السياحة المصرى اتفاق شراء الفندق نيابة عن الشركة المصرية التي اشترته ، وقد تم الشراء بناء على اتفاق بين مصر واسرائيل نص على شراء مصر كل المنشآت الموجودة في المنطقة . وذلك حتى لايتكرر ما حدث عندما دمرت اسرائيل المنشأت السياحية عند انسحابها .

٤- ملامح الاستراتيجية المصرية في معالجة قضية طابا:

وقبل ان نختتم حديثنا عن طابا ومشكلتها ،ربما يكون من المفيد هنا – حتى يمكن تقدير قيمة الجهد الكبير الذى بذلته مصر فى هذا الشأن .وحتى يتأكد لنا ان قضية طابا من اهم القضايا الخلافية التى باشرها المفاوضون المصريون فى العصر الحديث . وإن النجاح الذى تحقق أنما يعبر عن كفاءة هؤلاء المفاوضين وحرصها على المصلحة القومية لمصر – أن نستعرض معا بعض الملامح العامة للاستراتيجية المصرية فى معالجة هذه القضية واسلوب الادارة المصرية للأزمة .

فلم يكن هناك شك في أن الدولة بكل أجهزتها المعنية كانت على وعى كامل بأهمية القضية .. ولم تكلف جهة من بين اجهزة الدولة بأى مهمة تتعلق بهذه القضبة الا وتم أداؤها على اعلى مستويات الأداء .. مع الحرص الواضح على توفير كل الطاقات والامكانيات لخدمة القضية الوطنية . وقد راعت القيادة السياسية للدول ان تترك الحرية لاعضاء الهيئة الفنية والمفاوضين لممارسة عملهم دون ان يتعرضوا لاى ضغوط سياسية ..خاصة مع وجود التأييد الشعبى الهائل الذي يقف خلف القضبة .. وقد تمثل في قيام العديد بالمواطنين بتقديم مالديهم من خرائط أو وثائق تتعلق بالقضية الى المسئولين للاستفادة بها .

وفى الواقع فإن وزارة الخارجية المصرية ومعها وزارة الدفاع وأى اجهزة اخرى فى الدولة كان لها علاقة عمل بهذة القضية . قد راعت جميعها الالتزام بالاسلوب العلمى فى جمع وتحليل واعداد المعلومات .. ودزاسة كل الاحتمالات خاصة فى مرحلة اصدار القرارات ..الامر الذى شكل مفاجأة للمفاوضين الاسرائيليين وأى جهة اجنبية كان لها علاقة بالقضية .. حيث كان اعتماد اسرائيل

الاساسى فى نجاح خطتها بشأن قضية طابا .. على ان الاداء المصرى فى مباشرة القضية ان يكون على المستوى المطلوب .

ولعل من ابرز معالم السلوك المصرى ثبات مصر على رأيها الذى لم يتغير ابدأ طوال مرحلة المفاوضات الشاقة التى استغرقت اكثر من اربعة سنوات (ابريل ٨٢–سبتمبر ١٩٨٦) ومرت بأربع جولات جرت فى كل من القاهرة ولااسماعيلية وبير سبع وهرتزليا .وكان رأى مصر الثابت ان خط الحدود من النقطة ٩١ يتجه شمالا وليس جنوبا بميل كما يدعى اسرائيل فاذا مال جنوبا حسب وجهة ، النظر الاسرائيلية فإن الفرق فى النهاية عند ساحل الخليج هو ٨٠٠ متر تصبح داخل حدود اسرائيل .. الامر الذى رفضته مصر تماما .

٥ - لا للتوفيق ٠٠ نعم للتحكيم:

ومن ،التساؤلات التي أثيرت اثناء المرحلة الشاقة من التفاوض وقبل الاتفاق على التحكيم ..لاذا تمسكت مصر دائما بعدم الاعتماد على اسلوب التوفيق في حل النزاع بينها وبين اسرائيل حول بعض علامات الحدود الدولية . فإن لهذا التمسك المصرى اسبابه يمكن اجمالها فيما يلي:

- ان قرار هيئه التوفيق بحكم طبيعة الامور سوف يمثل حلا وسطا يتناول تقسيم الارض محل النزاع .وحيث ان معاهدة السلام قد نصت على ان التسوية تتم بالتوفيق او التحكيم .. فقد تعلن اسرائيل انها قد أوفت بتعهداتها وانها بذلك لم تخالف احكام معاهدة السلام .
- انه اذا صدر قرار هيئة توفيق بتقسيم تقبله اسرائيل فوراً .. وبالطبع ترفضه مصر ،بالرغم من ان مثل هذا القرار لايعدو ان يكون توصية غير ملزمة ..الاأن الرفض المصرى لقرار هيئة دولية سوف يستغل على اوسع نطاق ويشوه الموقف المصرى .
- ان صدور قرار بحل وسط سوف يصل الى اسماع المحكمين . وقد يؤثر على توجهاتهم وتفكيرهم عند اصدار قرارهم .

ولذلك اعتمدت مصر اسلوب التحكيم لتسوية النزاع مع واسرائيل .. باعتبار القرار الصادر عنه « حكم » يقرر بطريقة حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولى العام او قواعد العدل والانصاف او اية قواعد اخرى ترتضيها الاطراف المتنازعة وتطالب هيئة التحكيم بتطبيقها ، وهو حكم ملزم لاطراف النزاع .

وكانت وجهة النظر المصرية في طرح النزاع على التحكيم ..هو ان يكون التحكيم حول تحديد مكان عدد معين من علامات الحدود أثارته اسرائيل قبيل السحابها النهائي من سيناء في ابريل ١٩٨٢ وكان الهدف من وراء هذا الطرح هر قرار محكمة او هيئة التحكيم للاوضاع السابقة على الاحتلال الاسرائيلي لسيناء في عام ١٩٦٧ .. تلك الاوضاع التي قامت على اسانيد قانونية ثابته تاريخية ومعترف بها دوليا .. وواقع مادي استقر قرابة ثمانين عاما دون منازعة .

والغريب في الامر ان اسرائيل عندما وافقت في يناير ١٩٨٦ على مشارطة التحكيم احاطت المشارطة بالعديد من الشروط التني ليس لها علاقة بطابا بل وضعت موافقتها في اطار شامل العلاقات بين البلدين ولذلك فقد ضسمنت الحكومة الاسرائيلية موافقتها على احالة مشكلة طابا ونقاط المضلاف الاخرى حول الدولية بين مصر واسرائيل الى التحكيم الدولي – اربع عشرة نقطة لم يقتصر فيها على موضوع النزاع . بل ربط الالتجاء الى التحكيم بالتقدم في تطبيع العلاقات مع مصر .

ومن االنقاط التي لا تمت الى موضوع طابا باي صملة ..مايلي:

- ان تعید مصر سفیرها الی اسرائیل ،
- ان يتم الاتفاق على جدول زمنى لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين اسرائيل ومصر في مجالات التجارة والسياحة والنقل والطيران المدنى ،الشقافى والحوار السياسى .
- ان تكون عودة السفير المصرى .. وتنفيذ عملية التطبيع والتوقيع على الاتفاق الخاص باجراء التحكيم .. في توقيت متزامن .

- ان يتم الاتفاق على الترتيبات التي سيتم تنفيذها في طابا عقب انتهاء عملية التحكيم ،
- وهذه الترتيبات تشمل ترتيبات الامن وحرية الدخول وترتيبات تتعلق بالتسهيلات القائمة .
- الالتزام بشأن الصفقة الشاملة (أى تحسين العلاقات وعملية التحكيم) بشكل وحدة واحدة ..ذلك أن تنفيذ جزء من هذا الالتزام مرتبط بالتنفيذ الكلي له .

وقد رفض الجانب المصرى ان ينزلق فى مناقشة هذه النقاط على انها تنبع من قرار اسرائيلى لا يخص مصر ،كما اعلن انه لايقبل اى ربط بين سير عملية التحكيم واية امور أخرى لا تتعلق بالتحكيم ذاته .. وقد روعى ذلك بدقة اثناء مفاوضات اعداد مشارطة التحكيم .. وام تقبل مصر ان تتداخل المسائل الثنائية مع احالة النزاع الى التحكيم .. فكانت تجرى محادثات موازية مستقلة بين المسئولين عن العلاقات الثنائية .

ورغم أن الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت قبولها مبدأ التحكيم في يناير ١٩٨٦ .. كما سبقت الاشارة ..الا أن توقيع اتفاق مشارطة التحكيم لم يتم الا في سبتمبر أي بعد ثمانية أشهر من التفاوض بشأن التوصل لصيغة المشارطة .. وكان أصبعب ما فيها ..التوصل الى اتفاق بشأن صيغة السؤال الذي سيوجه الى هيئة التحكيم باعتباره اكثر العناصر أهمية وحساسية في مشارطة التحكيم .

وقد طالبت مصر أن يكون السؤال الذي يطرح على هيئة التحكيم محصورا في تحديد مكان علامات حدود ..بينما كانت اسرائيل تسعى الى ان يتركز السؤال حول تحديد خط الحدود بين الدولتين ولم تتوقف محاولات الجانب الاسرائيلي في شأن فرض وجهة نظره حتى بعدالاتفاق على مشارطة التحكيم .واثناء التفاوض على ملحق المشارطة الذي تضمن تعدادا للعلامات المتنازع عليها .وتسجيلا فنيا دقيقا لوقع كل نقطة .ولكن المفاوض المصرى تصدى لكل هذه المحاولات بقوة .وعلى ذلك احدب المطلوب من المحكمة هو تقرير مواضع علامات الحدود فحسب .. وذلك بناء على العلامات المادية التي كانت قائمة بالفعل ومسجلة على الخرائط .. مع الابتعاد

عن تفسير السؤال بأنه يضفى على المحكمة صلاحية تقرير خط الحدود .. والاخذ في الاعتبار ان الفترة محل البحث او الفترة الحرجة هي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين بين عامى ١٩٢٢ ، ١٩٤٨ الامر الذي يؤدي الى استبعاد الفترة التي سبقت الانتداب والفترة الذي تلت انتهائه .

وكان معنى ذلك ان هيئة التحكيم لم تكن مخولة صلاحية رسم اى جزء من خط الصدود .. وإن مهمتها لم تكن تشمل مجال الفصل فى النزاع بين الدولتين بشأن السيادة على اجزاء من الاقليم .. وإن النزاع المعروض يدور برمته حول عدد محدد من علامات الحدود ،كما تضمنت المشارطة نصا يؤدى الى إخراج اسرائيل من طابا فى إطار ترتيبات مؤقته خلال مدة التحكيم أو على الاقل أجراء تغيير مادى ملموس يقلص أو يحد بصورة جدية من سيطرة اسرائيل على النقاط المتنازع عليها .

وقد اهتمت مصر بتحديد الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحكيم .. وعدم تركها مفتوحة الامر الذي يتيح لاسرائيل فرض التأجيل والتسويف وكسب الوقت .. ببل حرصت مصر على ان يتم التحكيم في اطار زمن محدد لكل مرحلة من مراحله ... سواء كتابة المذكرات وتقديمها او المرافعات الشفوية .. ولذلك كان معروفا من البداية ان مدة التحكيم وإجراءاته ستستمر لفترة عام ونصف عام .

وقد نصت المشارطة على إحالة النزاع الى التحكيم الملزم .. وإنشاء محكمة تحكيم لهذا الغرض وكانت صيغة السؤال الذي تضمنته مشارطة التحكيم والذي تقدمت به مصر واسرائيل الى هيئة التحكيم للاجابة عنه هو:

« يطلب الطرفان من هيئة التحكيم تحديد اماكن علامات الحدود المعترف بها بين مصئر وفلسطين تحت الانتداب ..وتسترشد هيئة التحكيم في هذا بمعاهدة السلام المرية الاسرائيلية ، وياتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٧ وياللحق المرفق بالمشارطة ».

وقد اصدرت هيدة التحكيم الدولية حكمها النهائي والملزم في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ ، والذي جاء مؤكدا لحقوق مصر التاريخية والقانونية .. وقد تم تقسيم الحكم العلامات الى ثلاث مجموعات ..الاولى خاصة بالعلامة ٩١ في طابا .والتي تمثل جوهر المشكلة وأهم اسبابها والتي حشدت مصر لها كافة الحجج والاسانيد

التاريخية والجغرافية والقانونية التي تؤكد ان علامة حدود طابا كانت قائمة في الموقع المصرى ... وان الادعاء الاسرائيلي لايستند الى اي اساس وقد اقتنتعت هيئة التحكيم بالادلة المصرية وقررت ان علامة الحدود كانت قائمة في الموقع الذي حددته مصر وتمسكت به دائما .. ولم تقبل اي من الموقعين اللذين تقدمت بهما اسرائيل بصدد هذه النقطة .. وحكم هيئة التحكيم لصالح مصر في هذه النقطة يكتسب اهمية خاصة . ذلك انه لولا الخلاف بشئن طابا ما أثارت اسرائيل أية خلافات خاصة بعلامات الحدود الاخرى .

اما المجموعة الثانية فهى تخص منطقة رأس النقب وبها اربعة علامات على خط الحدود . وهى بدورها كانت ذات اهمية كبيرة استراتيجية وتاريخية .كذلك نظراً لبعد المسافات المختلف عليها .. حيث بلغت المسافة بين الموقع المصرى لإحدى هذه العلامات والموقع الاسرائيلي المدعى به .. نحو كيلو مترين ونصف .. وقد شغلت معالجة هذا الموقع حيزاً هاما من الوثائق والمستندات والمذكرات التي تقدم بها الطرفان الى الهيئة فضلاً عن المرافعات الشفوية .. وقد جاء حكم المحكمة لصالح مصر بالنسبة لهذه المنطقة وبالنسبة لصحة علاماتها تأكيدا لاقتناع الهيئة بوضوح الموقف المصرى وقوته .

اما المجموعة الثالثة فقد تضمنت تسع نقاط أخرى من العلامات الشمالية في خط الصود .. وجاء حكم هيئة المحكمة بشأنها معترفا لمصر بصحة خمس علامات وحددتها لاسرائيل بصحة اربع علامات أخرى وقد استندت المحكمة في هذا الى ان مواقع العلامات الاخيرة هي ذات العلاماتالتي سبق ان حددت مصر مواصفتها في خطاب رسمي موجه الى الامم المتحدة عام ١٩٦١ .. وهو ما يعني ان أخذ هيئة التحكيم بوجهة نظر اسرائيل بصدد هذه النقاط لايمثل تنازلا من جانب مصر عن شبر واحد من اقليمها .

ان حكم هيئة التحكيم بما قرره يعد حكما كاشفا بمعنى ان حق مصر فى المواقع التى حددتها ليس حقا مبتدءا مستمدا من الحكم . وانما هو حق ثابت وسابق على الحكم منذ ان كانت فلسطين تحت الانتداب .

ويصدد الحكم في سبتمبر ١٩٨٨ .. ويتوقيع اتفاق طابا الخاص بالاجراءات والتعويضات في ٢٩ فبراير ١٩٨٩ .. ويتمام الانسحاب الاسرائيلي من طابا وازالة كل مظاهر الوجود الاسرائيلي في طابا لرفع علم مصر عليها في مارس ١٩٨٩ .. يكون الستار قد اسدل على مشكلة طابا التي أثارتها اسرائيل عام ١٩٨٧ .. بتأكيد انتمائها للوطن الام .. وباستمرار خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب باعتباره خط الحدود الدولية الذي يفصل بين مصر وفلسطين أو اسرائيل في الوقت الحاضر .

خاتمة عقد الثمانينات

بعد أن وفينا طابا حقها ..من الصعب ان نختتم هذا الفصل دون ان نشير الى مايتميز به من اهمية بارزه فهو ايضا إختتام لجزء حيوى من تاريخ مصر المعاصر الذى يمثل من الناحية الزمنية نهاية عقد الثمانينات – وما حفل به من احداث ومتغيرات – وبداية عقد التسعينات الذى تميز ببداية غريبة غير مسبقة .. تمثلت في قيام دولة عربية هي العراق بالعدوان على دولة عربية أخرى مجاورة لها هي الكويت .. وإكتساح اراضيها . ومحاولة ازالة معالمها من على الخريطة السياسية للعالم كله ..وكان العدوان بمثابة صدمة هائله للعالم كله ..اما بالنسبة للعالم العربي فكان بمثابة الكبرى التي اصابت آماله وتطلعاته اصابة قاتله .

عموما يصعب ان نترك عقد الثمانينات بما يمثله تاريخيا وسياسيا .. بون ان نحمل اهم مصالحه الغير عادية — من وجهة النظر المصرية — ومدى تأثيرها على سياسات مصر وتأثير سياسات مصر عليها .. وما اشتملت عليه من احداث بارزه تركت بصماتها على تاريخ مصر وتاريخ المنظمة العربية .. وقد تضمنت اساسا عدة مستويات .. نركز هن على المستوى المحلى المصرى والمستوى العربي . فعلى الصعيد الداخلي .. بدء عقد الثمانينات ببداية تطبيق معاهدة السلام المصرية الاسترائيلية — ذلك الحدث المدوى الذي اختتم به عقد السبعينات — وأعقب ذلك في بداية الثمانينات الرحيل المفاجىء للرئيس انور السادات بعد اربع سنوات فحسب بداية الثمانينات الرحيل المفاجىء للرئيس انور السادات بعد اربع سنوات فحسب

من تفجير مبادرته من اجل السلام في عام ١٩٧٧ والتي غيرت من معالم المنطقة .. وكسرت الحاجز الذي كان يقف حائلا امام عملية السلام .. وقد نجحت المبادرة - بون شك - نجاحا كبيرا في شق طريق السلام خاصة بين مصر واسرائيل وان كان الهدف القومي السامي الذي يسمعي الى تحقيق السلام الشامل المتكامل بين اسرائيل وكل جيرانها من العرب .. مع التركيز اساساً على حل القضية الفلسطينية .. باعتبارها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي . كما شهد العقد بداية عهد جديد في اكتوبر ١٩٨١ بتولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم للفترة الاولى وهي ست سنوات انتها في ١٩٨٧ ، وتم انتخابه لفترة ثانية تنتهى في عام ١٩٩٧ .

اما على الصعيد العربى ، فقد نجحت مصر نجاحا كبيراً في تخطى الحواجز السياسية والدبلوماسية والنفسية التى خلقتها الدول العربية الرافضة لسياسة مصر العقلانية الرشيدة .. وتحركها الموضوعي في قضية السيلام بمنطقة الشرق الاوسط وقد اكدت مصر على إمتداد سنوات هذا العقد .. مدى مصداقية سياستها وسلامتها.. مؤكدة ان هذه السياسة لم تقلل من تمسك مصر بالتزامها القومي .. بل انها أدت الى زيادة الحرص على عناصر هذا الالتزام والدفاع عنه تحت اى ظروف . وقد انتهت هذه المرحلة مع نهاية عقد الثمانينات . بعودة مصر الى جامعة الدول العربية عام ١٩٨٨ ثم عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة في عام ١٩٩٠ .



من الصحوة العربية الى الحرب الاهليه

الفصل الثامن من الصحوة العربية ١٠٠الى الحرب الاهلية

معالم الساسية المصرية في النصف الأول من عام ١٩٩٠ ١ -- السمات الاساسية

لقد تحركت مصر في المجال العربي ،مع بداية اول أعوامها عقب استكمال كل علاقاتها العربية الرسمية ..بكل مستوياتها القومية .. وهي في نفس الوقت تستهل عقدا جديدا من عمرها المديد .. باكبر قدر من الالتزام القومي .. ووضوح الرؤية . وتوافق الوسائل مع الاهداف وهي العوامل التي قامت معا كبديل دائم ومرشد هاد في ملاحة الدبلوماسية المصرية في بحر الازمات ،

لذلك حققت السياسة الخارجية المصرية ، نجاحات واضحة على مختلف محاور انتمائها بفضل انتهاجها سياسة تهدف الى إقامة علاقات تعاون ووئام مع جميع الاول التي تحترم سيادتها وإرادتها وحقوقها . ولعل نظرة الى حصاد عام ١٩٩٠ بشقه العذب وشقه المر .. تؤكد اقتناعا بسلامة المسيرة المصرية ..التي تتمسك بالسلام العادل ..وصولا الى مجتمع دولي يسوده التعاون والامن والرخاء .

هنا يمكننا القول انه مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، بدأت مرحلة انتقالية الى عالم جديد .. يتميز بتغيرات واسعه وبتحولات تاريخية كبرى ويمكن القول كذلك دون مبالغة ، ان عام ١٩٩٠ ، يعتبر هو الحد الفاصل بين زمنين الكل منهما ملامحه التى تختلف كليا عن الاخر ..ليس فقط على المستوى الاقليمي او القارى ،بل وعلى المستوى العالمي الشامل فلقد عاش الشعب المصرى وشعوب الوطن العربي على امتداده ، ذلك الحدث الجسيم ،الذي تعثل في الغزو العراقي المفاجىء للكريت الشقيقة ، الامر الذي وضع الامه العربية في مأزق غير مسبوق في كل تاريضها القديم والحديث وعلى نصو يضالف كل المبادىء والقيم والاعراف التي استقرت في العلاقات بين البدان العربية في المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا ان تكون استقرت في العلاقات بين البدان العربية في المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا ان تكون

له انعكاساته واصداؤه المدوية في انحاء العالم وان يضع النظام الاقليمي كله على شفا هاوية عميقة .. وان تكون له مخاطرة جسيمة على الاوضياع العربية كلها وعلى المستقبل القومي برمته .

ان ازمة الخليج كانت بمثابة ...انفجار شديد ظلت حلقات تأثيره تتزايد وتتسع وتتفاقم مع كل يوم ..على مدى خمسة اشهر خلال عام ١٩٩٠ قبل ان يبلغ ذريته في يناير ١٩٩١ حينما تفجرت الارض واشتعلت الحرب الضارية في منطقة الخليج . ليتضاعف بشدة حجم السلبيات العربية والتحديات التي اصبحت مطروحه على الساحة القومية .. ولايزال الكثير منها مطروحا حتى يومنا هذا .

هكذا طبع عام ١٩٩٠ باختلاف بين في سياسة مصر الخارجية خلال النصف الاول من العام ..عنه في النصف الثاني من نفس العام ..حين مثلت ازمة الخليج البؤرة المركزية للسياسة الخارجية المصرية ..التي وضعت هذه السياسة – في هذه المرحلة .. على محك الازمات الحقيقية ..كمدخل صحيح لفهم جوهر السياسة الخارجية المصرية .وكاختبار قاس لقدرة دعائمها الاساسية على تحقيق السلام والاستقرار والامن سواء عي المستوى الاقليمي او المستوى الدولي .

فقد شهد النصف الاول من ،عام ١٩٩٠ استمرارا تصاعديا الدبلوماسية المصرية في مجال سياسة مصر الخارجية تجاه جميع الدول العربية .. على المسترى الثنائي او فيما يتعلق بالقضايا القومية بصفة عامة . وقد أدارت مصر علاقاتها الخارجية بحرص وحذر شديدين ..حققا لها سلوكا متوازنا في علاقاتها مع الاطراف التي اختلفت في توجهاتها فيما بينها والمثال هنا واضح في حرص مصر على تنسيق السياسات وتطوير العلاقات مع العراق .. في الوقت الذي فتحت فيه خطا عريضا للحوار والتعاون مع سوريا ..يدعم علاقاتها معها ويوسع نطاقها ..رغم سوء العلاقات العراقية السورية .

كذلك شهد النصف الاوا، من هذا العام ..بروز قضية الامن القومى العربى بسورة ملحة استحوذت على اهتمام كبير من صانعى السياسة المصرية ،بعدما تعرض العراق لحملة عدوانية من جانب الغرب والولايات المتحدة على أثر ماتردد من

انباء عن امتلاك العراق لاسلحة كيميائية والغريب في الامر ان يشهد النصف الثانى من ، عام ، ٩ كارثة حقيقية للامن القومي العربي .. على يد نفس الدولة التي وقفت مصر الي جانبها دفاعا عن امنها عندما وتعرض لحملة شرسة .. وذلك حينما شن العراق عدوانه الغاشم على الكويت في اغسطس ١٩٩٠ .

ولعل السمة التي غلبت على سلوك مصر السياسي خلال عام ١٩٩٠ ..هي ما تأكد بما لايدع مجالا للشك ، أن دور مصر العربي لاتحكمه سوى الاعتبارات الموضوعية المبدئية ، والادراك الواعي لحركة التاريخ ، وان هذا الدور لم يحد عن طريقة رغم كل الظروف ولم يتراجع عن اسهاماته الفعاله في حماية الامن القومي للامة العربية ، وفي الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية .. وفي زيادة التعاون والتضامن والترابط بين شعوبها .

ان النجاحات التى حققتها الدبلوماسية المصرية خلال ١٩٨٩ والتى تمثلت فيما اتخذته الدول العربية من مبادرات باعادة علاقاتها مع مصر ، تقديرا لدورها القومى ..كما كانت قمة الدار البيضاء الطارئة في مايو ١٩٨٩ ، قمة هذه النجاحات التى استعادت مصر بانعقادها دورها في العمل العربي المشترك ، وعضويتها في جامعة الدول العربية .ولم ينته عام ١٩٨٩ الا بتصحيح مسار العلاقات المصرية العربية وعودة العلاقات المصرية السورية ..كل هذه الانجازات ..كانت هي المدخل الذي مهد لدور مصر المتعاظم في ازمة الخليج .

لقد ظلت مصر تنادى دائما بضرورة تعزيز التضامن العربى ،كخطوة اساسية لاغنى عنها لتدعيم الصف العربى ،، وتمكين الامه العربية من تنظيم طاقاتها وتعبئة مواردها ..الامر الذى كان يبشر بالخير ويبعث الامل ، كذلك ردت مصر بكل الايمان والصدق ان الخلاف لا ينبغى ان يفسد اللود قضية ..لان التعدد والتنوع وربما التناقض ، احيانا هم من خصائص كل نشاط انسانى .

ومن هذا المنطلق حرصت فى هذه الفترة ..على الايكون مجلس التعاون العربى عقبة امام تدعيم العلاقات المصرية مع دول مجلس التعاون العربي الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ..بل كانت مصر تؤمن ان هذه التجمعات العربية .. ما هي الا خطوات وسيطه تمهد الطريق للصحوة العربية الشاملة .. ويتحقق عن طريقها هدف التضامن والوحدة .

ولذلك فقد حرصت مصر على تحسين العلاقات مع دول الخليج وتصعيدها المستمر ..الامر الذي انعكس بوضوح في سلسلة لقاءات القمة بين مصر وقادة هذه الدول .

٢ -- مصر وفكرة الحوار الفلسطيني الاسراثيلي:

رغم ان قضية عودة العلاقات المصرية العربية وعودة مصر الى الجامعة العربية وعودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم في القاهرة ..قد شكلت حيزا كبيرا من جهود الدبلوماسية المصرية في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات ، الا ان القضيه الفلسطينيه بقيت على وضعها المتقدم في اولويات السياسة المصرية .. ولذلك فقد حظيت بنصيب كبير من جهود الدبلوماسية المصرية مخاصة بعد إكتمال عودة العلاقات المصرية العربية على كل المستويات .. حيث سارت الامور بنشاط كبير لعقد الاجتماع الثلاثي لوزراء مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، الترتيب لبدء الحوار الاسرائيلي – الفلسطيني في القاهرة ..تمهيدا لايجاد تسوية سلمية القضية الاسرائيلي – الفلسطينية .. هذا فضيلا عن التنسيق المباشر المصري الفلسطيني .. في هذا الاطار حصلت الدبلوماسية والمصرية على تأكيدات امريكية تلتزم بتحريك عملية السلام في المنطقة .. على اساس ان اجراء انتخابات في الاراضي المحتله هو بداية تستهدف النطقة .. على اساس قراري مجلس الامن ۲۶۲ . ۳۳۸ هو المبدأ الذي يحكم عملية السيلام .. مما عكس تقاربا الموقف الامريكي مع الموقف المصري باستثناء التحفظ الامريكي على المؤتمر الدولي السلام .

ويبدو ان هناك متربصين .. يترصدون أى تقارب فى المواقف الامريكية والمصرية ، ان سرعان ما تعرضت هذه الجهود الايجابية لانتكاسة خطيرة .. بعد وقوع حادث الاعتداء على الاتوبيس الاسرائيلي في الاسماعيلية .. مما أخر عقد الاجتماع الثلاثي . ولم تسفر الجهود عن نتائج ملموسة ازاء التعنت الاسرائيلي ، كما شهدت القضية الفلسطينية انتكاسة اخرى في اعقاب الهجوم الفدائي الفلسطيني على الشواطيء الاسرائيلية في شهر مايو ١٩٩٠ .

ادت هذه الحوادث الدامية الى إفساد كل الجهود المبنولة .. ووضعت نهاية لم تكن متوقعة للجهود المصرية الرامية الى تهيئة الظروف لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وبدلا من ان تؤدى الجهود الى نجاح مساعى فتح حوار فلسطينى اسرائيلى ،أدت الاحداث الى تجميد الحوار الامريكى الفلسطينى .. الذى لم ير النور منذ ذلك التاريخ ، مما ذاد الامر سوءا مجىء حكومة يمينية متطرفة للحكم فى اسرائيل بعد الحكومة الائتلافية ، وهى حكومة تجمع الليكود التى جمعت صقوره فضلا عن تداعيات ازمة الخليج على القضية الفلسطينية .

وكان طبيعيا بعد تلك الاحداث .. أن تتعرض العلاقات المصرية الفلسطينية الترتر خاصة بعد قطع الحوار الامريكي الفلسطيني .. وصدوربيان رئاسة الجمهورية يعرب عن أسف مصر لوقف الحوار الامريكي الفلسطيني .. كما قام وزير الخارجية المصرى بزيارة الولايات المتحدة ،حاملا معه رسالة من الرئيس مبارك تشمل خطة لاحياء جهود السلام في المنطقة .الا ان المتحدث الرسمي المنظمة اتهم مصر بممارسة ضغوط على المنظمة لدفعها الى استئناف الحوار وازدادت العلاقات تدهورا في اعقاب تصريحات القاها ياسر عرفات اثناء اجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية في تونس .. فسرتها مصر على انها تمثل الهانة لزعماء مصر واساءة الى الدور المصرى في القضية الفلسطينية .. وقد جاء رد الفعل المصرى منتقدا مانسب الى عرفات .. مؤكدا ان مصر ترفض حملات التشهير التي شنتها بعض الاطراف في مؤتمر تونس . وان مصر التي وجهت كل امكانياتها الاقتصادية وقدمت دماء وارواح شهدائها من اجل تحرير الارض العربية التي سلبت . ترفض حملات التشهير بزعمائها .

وسارعت المنظمة الى احتواء هذه الازمه ، ونفى مصدر فلسطينى رسمى تعرض ياسر عرفات الإساءة ازعماء مصر ..مؤكدا ان كلمة عرفات تعرضت التحريف .كما قام وفد برئاسة هانى الحسن بزيارة لمصر ..لنزع فتيل الازمه حيث صرح بقوله « ان مصر لم تمارس أى ضغوط على المنظمة ، وإنها للحقيقة والتاريخ

لاتطرح شيئا دون موافقة المنظمة عليه » . ولكن جاءت ازمة الخليج في اغسطس ١٩٩٠ لتجعل من التوتر في العلاقات المصرية الفلسطينية ملمحا سائدا بعد ذلك وفي الواقع فإن الازمات الدورية التي حدثت انما كانت تعكس خلافات تكتيكية في الحركة بين مصر والمنظمة . . ناجمة عن تعقد ابعاد القضية الفلسطينية والضغوطالاقليمية والدولية المحيطة به . . فضلا عن الصراعات الداخلية في المنظمة . . اما بالنسبة لجوهر القضية وأسس التسوية فقد كان هناك اتفاق عام حولها . . كان يؤدى دائما لتسوية هذه الازمات الطارئة .

٣- السلام البارد:

ولاشك ان هذه الاحداث .. قد قضت على فكرة الحوار الفلسطيني الاسرائيلي المباشر وهوالحوار الذي كان من شأنه ان يساعد على ازالة ازمة انعدام الثقة بين اطراف النزاع .ويكسب جهود السلام قوة دفع كبيرة .. تضع المشكلة على بداية الطريق الصحيح للحل .. خاصة بعد ان اكتسبت فكرة المؤتمر الدولي للسلام بحضور كل اطراف النزاع طابعا ملحا وضروريا ، لان قضية فلسطين تمثل جوهر الازمة في الشرق الاوسط بأسرها .. وان الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني .. وانهاء الازمة في المنطقة ،انما يكمز في ضمان الحقوق الوطنية للفلسطينيين بما فيها حقهم في العودة وتقرير المصير وقبام الدولة الفلسطينية المستقلة .

غير ان السلطات الاسرائيلية ظلت تتمادى في جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطنييين ، الامر الذي دفع مصر المطالبة بتوفير الحماية الشعب الفلسطيني من مخطط الابادة والتهجير تحت اشراف دولي تمهيدا لممارستة لحقه في تقرير مصيره واستقلاله الوطني .

هكذا كان لابد ان يستمر السلام بين مصبر واسبرائيل « سلاما باردا » في ظل استمرار الاستفزازات الاسرائيلية .. سبواء في تعاملها مع الانتفاضة الفلسطينية .. الامر الذي استوجب من مصر توجيه انتقادات

عنيفة وحادة الى حكومة اسرائيل ..خاصة بعد صدور التصريحات الاسرائيلية الضاصة بموضوع « الوطن الفلسطيني البديل » في الوقت الذي تزايد فيه توطين اليهود السوفيت في الاراضى العربية المحتلة .

وكان من الطبيعى ان تنشغل الدبلوماسية المصرية بقضية هجرة اليهود السوفيت .. وتوطين اعداد متزايدة منهم فى الاراضى المحتله ، بصورة تؤثر سلبا على مستقبل السلام ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة وقد تأسس الموقف المصرى من هذه القضية ذات الابعاد المركبة والطبيعة المعقدة ،على انه لايجوز الاكتفاء ازامها بمجرد الاحتجاج الذى ينقصه المضمون ويعجز عن التأثير ، ولامن زاوية خلق العداء والتوتر مع دولة او مجموعة دول وانما يجب ان يتحددالهدف الواضح فى منع تداعى الاحداث التى تهدد الامن القومى العربي ، وتسىء الى المصلحة العربية العليا.

وترى مصر أن تهجير اليهود السوفييت وسواهم الى فلسطين والاراضى العربية المحتلة الاخرى .. هو عدوان على حقوق الشعب الفلسطينى ، وخطر كبير على الامه العربية ، وانتهاك لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وإنه فى الوقت الذى تحترم فيه مصر حق جميع البشر فى الهجرة والتنقل طبقا للمواثيق والاتفاقات الخاصة بحقوق الانسان ،الا انها تعى النتائج والاثار الاستراتيجية المترتبة على هجرة مئات الالاف من المهاجرين من اليهود الى اسرائيل .. والاخطار الناجمة عن قيام اسرائيل بتوطين واسكان هؤلاء المهاجرين فى الاراضى المحتلة ..سواء بالضفة الغربية وغزة او فى القدس الشرقية والجولان السورية ، ولاشك فى يقين مصر ان هذه الجريمة سيكون ثمنها فادحا على مستقبل السلام ... فلا استقرار فى الشرق الاوسط طالما استمر هذا العدوان على الشعب الفلسطيني وعلى اراضيه،

فى اطار هذا الرفض المصرى لعمليات تهجير اليهود السوفييت وتسكينهم فى الاراضى المحتلة ، قامت مصر بالعديد من الاتصالات على اعلى مستوى ، مع كل من الرئيس الامريكي جسورج بوش والرئيس السوفيتي - في ذلك الوقت -

ميخائيل جورباتشوف مؤكدة القلق الشديد الذي ينتاب الدول العربية والمجتمع الدولي من استمرار هجرة اليهود السوفييت وطالبت بقيام الطرفين السوفيتي والامريكي بالسعي من اجل الحصول على تأكيدات بعدم .. اسكان المهاجرين الجدد بالاراض المحتله ، وضرورة الاتفاق على آلية محددة التأكد من عدم قيام اسرائيل بأي خطط في هذا الشأن .من ناحية اخرى اوضحت مصر رؤيتها للحكومة الاسرائيلة واكدت على ضرورة قيام اسرائيل بالتوقف عن توطين اليهود في الاراضي المحتله واحترام حقوق الانسان الفلسطيني ..كما واصلت مصر تصعيد الضغوط الدولية لوقف الهجرة وعدم اضافة المزيد من التعقيدات على مسيرة العمل السلمي للقضية الفلسطنية .

مصر والشئون العربية

١- مؤتمر قمة بغداد (مايو ١٩٩٠) :

وفي نهاية مايو ١٩٩٠ ،استجابت مصر لدعوة العراق وطلب منظمة التحرير الفلسطينية ..لعقد قمة عربية استثنائية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الامن القومني العربي والتدابير اللازمة حيالها وكان موقف مصر يقوم على ايمان بأن وعي الشعوب العربية بتاريخها المشترك ومصيرها الحضاري الواحد ومصالحها المتطابقة وقدراتها المتراكمة .. هو صمام الامان وعنصر الاستقرار الحركة العربية المعاصرة .. لذلك فقد أكدت في قمة بغداد على ان نظرة الامه العربية للسلام ،ليس فقط بلعتباره ضروره تفرضها الاحداث والتطورات او تمليها الضغوط والمؤثرات بهل كذلك لكونه اختيار حر نابع من القيم العربية والتراث القومي والرؤية الصائبة للمصالح .

وقد ناقشت قمة بغداد مضاطر هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل بمعدلات هائلة ... وقيام السلطات الاسرائيلية بتوطين المهاجرين في الاراضى العربية المنتثلة .. الامر الذي اصبح يهدد الوجود الفلسطيني وينسف القضية الفلسطينية .

تدظهرخلال الاجتماعات التمهيدية اتجاهان مختلفان داخلهذه الاجتماعات:

الاول : اتجاه متشدد تزعمته العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والاردن ..
ويدعو الى توجيه النقد العنيف الولايات المتحدة لمسئوليتها عن تدفق
اليسهود السوفييت الى الاراضى المحتلة .. وتقديم الدعم لاسرائيل
اتوطينهم فيها ، فضلا عن تزعمها لحملة الدعاية المضادة النظام العراقى
وترجيه التهديدات له ، وقد طالبت هذه الدول بإتخاذ اجراءات حاسمة
ضد الولايات المتحدة ورفض مبادرة بيكر السلام .

الثانى : اتجاه معتدل تزعمته مصر ومعها دول الخليج . ويطالب بتخفيف حدة الانتقادات للولايات المتحدة ودعم جهود السلام التي تبذلها مصر من خلال مشروعين - يحددان موقف مصير وسلوكها السياسي من احل الاستقرار والسلام - تقدمت بهما خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب . وكنان المشروع الاول يتعلق بتصورها لوسائل اخلاء منطقة الشرق الاوسيط من جميع اسلحة الدميار الشيامل . على ضيوء المباديء التي اقترحها الرئيس مبارك ، والتي لقيت تأييداً بوليا وعربيا ، أما المشروع الثاني فكان يدور حول سبل دفع جهود السلام في الشرق الاوسط .. وضرورة أيجاد حل سلمي القضية الفلسطينية في أطار قراري مجلس الامن ٣٣٨, ٢٤٢ والاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل والشعب الفلسطنيي ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية .. وحق جميع الدول في العيش داخل حدود آمنه .. وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة المستقلة القد بذات مصر جهودا مكثفة لحمل سوريا على حضور هذه القمة في بغداد الا أنها لم تحقق نجاحا في هذا الصدد ، وفي نفس الاطار ركزت مصر على أهمية وضع ضوابط للخطاب العربي للعالم الخارجي وأهمية أن يكون خطابا عقلانيا متجانسا مع قيم العصر ومفاهيمه . . وتوضيح حقيقة الموقف العربي في أسلوب موضوعي دون تشدد في الخطاب العربي الموجة الخارج ،

لقد كان لوجود مصر داخل مؤتمر القمة تأثيره الكبير .. فقد قامت بدور هام في إضفاء طابع العقلانية والاعتدال على مقرارته . وقد تجلى ذلك في عدول القمة عن توجية رد على رسالة الرئيس الامريكي بوش للقمة .. حيث طالبت مصر الزعماء العرب بتفادي « الحماس اللفظي المفرط » واستندت وجهة النظر المصرية في هذا الصدد إلى أن الرسالة الامريكية ليست موجهة إلى مؤتمر القمة العربية .. وأنها موجهة للأمين العام لجامعة الدول العربية .. وهو وحده الذي يمكنه الرد أو عدم السرد .. وقد سار هذا الاتجاه في النهاية وأمتنع المؤتمر عن توجيه رسالة للرئيس الأمريكي .

وتستكمل صورة التوجه المصرى في إطاره القومي الاصيل بما أبدته مصر من تضامن مع الاردن .. فقد أعلن الرئيس مبارك تضامن مصر مع كل من الاردن في مواجهة التهديدات الاسرائيلية .. التي تستهدف كيانه ، ومع العراق ضد الحملة الغربية والتهديدات الامريكية .. والتعبير عن صلابة الموقف المصرى المؤازر للعراق والاردن وان كانت مصر قد طالبت بعدم التطرف في القرارات التي تصدر عن القسمة .. بغية عدم تنمية الشعور المعادى الولايات المتحدة .. والابقاء على الجهود السلمية لحل النزاع العربي الاسرائيلي .

٢ - العلاقات الثنائية:

يهمنا هنا أن نبرر خلاصة حول طبيعة العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية .. ذات الاهمية الخاصة لمصر .. في ظل ظروف العودة الكاملة للعلاقات العربية المصرية والمناخ الذي انعقد فيه مؤتمر بغداد .. وكذا الأوضاع العربية التي سبقت اشتعال أزمة الخليج .. ونخص بذلك كل من العراق والاردن وسوريا وليبيا .

أ-مصر المراق

طوال النصف الاول من عام ١٩٩٠ وحتى نشوب أزمة الخليج .. استمر التنسيق بين مصر والعراق .. على الرغم من وجود بعض التوترات التي تعرضت لها العلاقات بين البلدين .. نتيجة لعدم حسم بعض القضايا المشتركة .. وأهمها قضية

العمالة المصرية في العراق .. والنزوج الجماعي من العراق وتأخر التصويلات النقدية للمصريين العائدين من العراق .. فضلا عن ظاهرة تزايد أعداد المصريين الذين توفوا في العراق بصورة ملحوظة .

وقد ظهر التنسيق المصرى العراقى بصورة واضحة في شهر إبريل ٩٠ .. عقب التصريح الذى أدلى به الرئيس العراقى .. وهدد فيه « بحرق نصف إسرائيل » إذا هاجمت العراق ومانجم عنه من ربود فعل غربية عنيفة .. وقيام الولايات المتحدة والدول الغربية بحملة دعائية شديدة ضد العراق .. فقد قامت مصر بدور فعال في والدول الغربية بحملة دعائية شديدة ضد العراق .. فقد قامت مصر بدور فعال في الدفاع عن العراق في المحافل الدولية .. وأعلن الرئيس مبارك مبادرته بشأن إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .. كما قام الرئيس مبارك ببذل جهود كبيرة في إقناع زعماء الغرب والولايات المتحدة بأن العراق دولة لاتريد الحرب ولاتدعو إليها . ورغبته في إبراز التأييد المصرى العراق في مواجهة المصلة الغربية الضارية التي تعرض لها ، قام الرئيس مبارك بزيارة إلى بغداد في أوائل شهر إبريل .. وحرص الرئيس على أن يوضح أن العراق يواجة حملة ضارية مبررا المساعى المصرية الرامية إلى التأكيد على أن العراق يريد سلاما عادلا يقوم على الحق والقوة معا بما يحفظ الكرامة العربية . كما حرص الرئيس مبارك على على الحق والقوة معا بما يحفظ الكرامة العربية . كما حرص الرئيس مبارك على تأكيد مسئوليات مصر التاريخية تجاه الأمن العربي والتضامن مع العراق .. الذي ليس لديه نية محاربة إسرائيل .

وقد حمل شهر مايو مزيدا من التنسيق بين مصر والعراق . . واتضح ذلك من خلال تأييد مصر لعقد قمة عربية طارئة لمواجهة التهديدات التى كانت تتعرض لها المول العربية من جانب الغرب ، وتأييد مصر لأن تكون بغداد هى مقر القمة . وقد أظهرت مصر مؤازرتها العراق والقضايا العربية ، وأعلنت تضامنها معه .. حيث تمثل هذا التضامن في تصريحات الرئيس مبارك بعد القمة .. تعليقا على تهديدات إسرائيل بضرب القدرات التكنولوجية العراقية قائلا :« إن التهديدات لاتخيفنا ولاترهينا ولاتشل حركتنا أو تحول انظارنا عن أهدافنا »

ب-مصروالاردن:

إستمر التنسيق السياسى بين مصر والاردن طيلة النصف الاول من عام ١٩٩٠ كما قام الاردن من جانبه بلعب دور هام مع العراق في سبيل الموافقة العربية على عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة .. وذلك في اجتماعات الدورة ٩٣ لمجلس الجامعة العربية .

وفى أعقاب ذلك تعرض الاردن لتهديدات إسرائيلية تمثلت فى بعض الدعاوى الاسرائيلية .. بأن الاردن هى المكان الملائم لاقامة « الوطن القومى الفلسطينى » كوطن بديل .. أكد الرئيس مبارك وقوف مصر بصلابة ضد هذه التهديدات التى تطلقها عناصر غير مسئولة ضد الاردن مؤكدا أن هناك التزاما عربيا ودوليا ثابتا بالحفاظ على سلامة وأمن الاردن ووحدة أراضيه .. وهكذا فان العلاقات المصرية الأردنية شهدت تصاعدا فى التنسيق والتشارو فى شتى المجالات فضلا عن التعاون فى المجالات المصرية فى المجالات المصرية والراعية وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٠ .

جـ-ممسر وسوريا

أما العلاقات المصرية السورية فقد شهدت تحولا كبيرا في النصف الاول من عام ١٩٨٠ على اثر عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في نهاية عام ١٩٨٩ .. ثم تحولا أكبر في النصف الثاني من العام .. في إطار التعاون والعمل المستدك لمواجهة أزمة الخليج وتداعياتها . ويمكننا القول أن عام ١٩٩٠ قد حفل بطفرة كبرئ في التنسيق السياسي بينهما .. تمثل في لقاءات واتصالات تمت على أعلى مستوى .. وتبرز أهمية العلاقات المصرية في الاطار العربي .

وقد مثل شهر مايو ٩٠ نقطة الانطلاق التى دفعت بالعمل المصنرى – السورئ المشترك إلى الامام .. حيث كانت زيارة الرئيس مبارك لسوريا إضافةهامة وتعميقا التفاهم بين البلدين .. فضلا عن أنها مثلت أول زيارة لرئيس مصرى لسوريا منذ القطيعة بين البلدين (عقب مبادرة السلام عام ١٩٧٧) والتى استمرت اثنى عشر

عاما .. وفي شهر يوليو ٩٠ قام الرئيس الاسد بزيارة رسمية لمصر .. وهي أول زيارة له بعد زوال القطيعة . أسفرت هذه الزيارة عن مزيد من التفاهم الذي تمثل في توقيع الرئيسين في نهاية الزيارة على إتفاق يؤكد :

- حرص البلدين على دفع مسيرة العمل وإحراز تقدم في العلاقات الثنائية . . والاتفاق على اجتماع دوري يعقد بين الرئيسين مرة على الاقل كل عام أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك .
- إنشاء هيئة القمح العربية ، وتتكون من مصر وسوريا وليبيا والسودان . .
 لماجهة مشكلة نقل الحبوب بانواعها .
 - إلغاء تأشيرة الدخول للرعايا المصريين لسوريا .
 - تشكيل لجنة إعلامية مشتركة .

د-مصروليييا

حدث تطور هام فى دفع العلاقات المصرية الليبية خلال عام ١٩٩٠ .. الذى شهد خطوات كبيرة إلى الامام فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية .. فبرز التنسيق السياسى بين البلدين على مستويات عالية ، بعد أن استطاعتا الاتفاق على حصر أى خلافات سياسية بالصورة التى تؤدى إلى إعاقة التعاون والتشاور وتطوير العلاقات الايجابية بين البلدين .

لقد كان لزيارة مبارك إلى ليبيا في شهر مارس تأكيدا للتأثير والتضامن المصرى معها بعد بروز درجة من التوتر في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة .. وحرص مصر على تهدئة وإزالة هذه التوترات .. التي مازالت متصاعدة حتى الأن بسبب قضية لوكربي .. ويمكن القول أن العلاقة بين البلدين قد دخلت مرحلة جديدة من التفاهم والوفاق .. خاصة مع ازدياد حاجة ليبيا إلى دعم لموقفها تجاه الولايات المتحدة .. وقد تحقق الاتفاق على استراتيجية تحكم العلاقات بين البلدين مؤداها .. أنه يمكن العمل المشترك .. وتدعيمه على الرغم من اختلاف الرؤى السياسية البلدين .

هـ--مصرواليمن

لقد رحبت مصر بالوحدة بين شطرى اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ .. وقد عبرت عن ذلك بوضوح بالزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك لصنعاء وعدن .. مؤكدا تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية الجديدة .. وتقديم التنهئة للشعب اليمني .. وقد رأت مصر في هذه الوحدة تجسيدا لمبادىء الايثار والصدق مع النفس .. ودليلا على قدرة الانسان العربي وطاقاته في تجاوز الصعاب والعراقيل .. ومثلا يحفز الامة على المضى نحو تحقيق وحدتها الشاملة على أساس من التراضى والقبول الديمقراطي .. وتحقيق التقدم والنهوض الحضاري .

٣ - عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة: (سبتمبر ١٩٩٠) :

حظيت قضية عودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة .. باهتمام وجهد ملموس من جانب الدبلوماسية بين مصر وباقي الدول العربية .. فضلا عن عودة مصر للجامعة العربية في مايو ١٩٨٩ .. لذا أصبح من الاهمية بمكان استكمال آخر الحلقات في العلاقات المصرية العربية .. وهي عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة .. وفقا لنص المادة العاشرة من ميثاق الجامعة العربية الذي يحدد القاهرة مقرا دائما للجامعة . ونظرا لحساسية هذه القضية فقد كانت هناك رغبة خلال العامين الأخيرين ، وفي نفس الوقت الحفاظ على مصالح تونس دولة المقر المؤقت .. وكان هذا هو محور التحرك المصرى في هذا المجال .

ويمكن القول أن كلا من الاردن والعراق واللتين كانتا تشتركان مع مصر واليمن في مجلس التعاون العربي .. قد لعبتا دورا هاما في هذه المسألة .. فقد بذلت الدولتان في ذلك الوقت جهدا بارزا في سبيل عودة الجامعة العربية إلى القاهرة ، وذلك من خلال طرح الموضوع للنقاش والحصول على توافق عربي في هذا المجال ،

وفي مارس ١٩٩٠ عقد مجلس وزراء الخارجية العرب دورته ال٩٩٠ في تونس .. وكان موقف الوفد المصرى الذي رأسهد ،عصمت عبد المجيد وزير الضارجية يتلخص في عدة نقاط أساسية :

- ترى مصر ضرورة عودة الامانه العامة إلى مقرها الدائم إحتراما للميثاق . واكن في نفس الوقت فإن مصر حريصة على أن تظل تونس مركزا نشيطا للعمل من خلال الابقاء على عدة منظمات متخصصة فيها .
- إن مصر لاتتطلع إلى منصب الأمين العام . . لان هذا المنصب تحكمه ضوابط معينة كما أن الأمين العام الحالى قد تم تجديد مدة بقائه لخمسة أعوام أخرى.
- إن الافراج من جانب مصر عن أرصدة الجامعة العربية المجمدة في البنوك المصرية يرتبط بقضايا عديدة يصعب تسويتها إلا في إطار عودة الجامعة إلى مقرها الدائم .

وانتهت مناقشات مجلس الجامعة في ضوء الظروف المفتلفة إلى صياغة قرار عودة الجامعة العربية لمقرها بالقاهرة من عدة نقاط . وابرزهذه النقاط مي:

- إعلان عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة إعتبارا من ١٠سبتمبر ١٩٩٠ .
 - إقامة مركز ثان الجامعة العربية في تونس.
- إختيار تونس كمقر نهائى المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم .. ومجلس وزراة الداخلية العرب وإتحاد الاذاعات العربية .
- تشكيل لجنة خماسية برئاسة وزير خارجية العراق .. وتضم لعضويتها وزراء خارجية مصر والمغرب وعمان وتونس بالاضافة للأمين العام للجامعة . . لدراسة تنفيذ هذا القرار .
- ولاشك أنه بصدور هذا القرار .. تكون الدبلوماسية المصرية قد سجلت نجاحا يعبر عن مدى التوافق في الموقف العربي .. رغم بعض التحفظات التي أبدتها بعض الدوائر العربية عن معالجة هذا الموضوع .

وقد تم إبلاغ القرار رسميا إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة والتنسيق مع دولة المقر الدائم (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الامانة العامة بكافة ادارتها وأجهزتها الملصقة إلى القاهرة ، على أن يتم ذلك في موعد

أقصاه ٣١ أكتوبر ٩٠ ، وذلك باجماع الاثنتي عشرة دولة التي شاركت في الاجتماع الطاريء .

ومن خلال إجتماعات اللجنة الخماسية ، تم الاتفاق على جدول زمنى لعودة الجامعة إلى مقرها .. كما قام الامين العام بزيارة مصر للاتفاق على الاجراءات المتعقة بالنقل ،، وفي ١٠ سبتمبر عقدت بالقاهرة دورة استثنائية لمجلس الجامعة لبحث استكمال اجراءات عودة الجامعة بكافة اداراتها وأجهزتها في الموعد المحد وهو ٢١ أكتوبر على أن مهلة النقل إستثناء لبعض الادارات لفترة إضافية لانتجارز ٢١ ديسمبر ١٩٩٠ .

وفى \\ سبتمبر تم رفع علم الجامعة على مقرها بالقاهرة .. كما تم الانراج عن الارصدة المجمدة في البنوك المصرية وقيمتها ٢٥ مليون دولار . وفي ٢٩ أكتوبر وصل إلى القاهرة السيد أسعد الاسعد الامين العام بالنيابة بعد استقالة الأمين السابق الشاذلي القليبي ، حيث صرح في ٣١ ديسمبر بأن جميع عمليات ءودة لقرها قد إنتهت تماما وأنه قد تم تنفيذ قرار الجامعة رقم ٤٩٨٣ الصادر في ١١ مارس ٩٠ والذي يقضى بعودة الجامعة إلى مقرها في القاهرة .. هكذا استقرت الاوضاع التي ظلت معلقة على مدى أحد عشر عاما . . وقد أكدت مصر بمناسبة هذا الحدث التاريخي أنها ستعمل — بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية الشقيقة — على أن تبقى الجامعة العربية بيتا لكل العرب في كافة الاوقات إنطلاقا من اعتقادها الراسخ أن الجامعة العربية فوق كل خلاف عابر بين الدول العربية .

وفي الحقيقة فإن عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم بالقاهرة .. قد ألقى على العواصم العربية جميعها ، مسئوليات ومهام مواجهة مرحلة صعبة ودقيقة تجتازها الامة .. كما رتب على مصر ، دولة المقر ، والدولة العربية الأم .. مسئوليات خاصة لانتشال العمل العربي المشترك من مرحلة الفرقة والتشتت إلى مرحلة إلتام الصفوف وتعبئة الطاقات .. بعد أن أسدل الستار على الفصل الأخير من مأساة الانفصال العربي / المصرى ،

مصر تواجه الازمة

١ - النظام العربي الموعود:

حمل النصف الثانى من عام ١٩٩٠ تطورات سلبية شديدة الخطورة على النظام العربى والمستقبل السياسى للعرب ..ان عمق هذه التطورات وشدة تأثيرها تجعلنا نقول أنها شكلت حدا زمنيا فاصلا بين عصرين في تاريخ العرب المعاصر عصر تعامل فيه العرب فيما بينهم -- مهما اشتدت خلافاتهم -- كأمة واحدة .. وعصر أخر بدأ في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ تعرضت الروابط القومية فيه للإضمحلال ولخلت الامه في مرحلة الصراع الداخلي والتفكك القومي المصحوب باستيعاب أقطارها ضمن أطر إقليمية أو دولية غريبة عن فكرة القومية العربية .

فليس هناك أدنى شك فى أن الغزو العراقى للكويت .. قد شكل نهاية مفاجئة وقاسية لمرحلة قصيرة من الصحوة العربية .. كانت قد جاءت بعد ركود طويل .. وبدأت وعقد الثمانينات يقترب من نهايته ، ولكنها لم تلبث أن اضمحلت وتلاشت مع بداية عقد التسعينات .

ففى نوفمبر عام ١٩٨٧ إفتتح مؤتمر قمة عمان غير العادية هذه المرحلة .. تحت ضغوط إقليمية ولدتها الحرب العراقية الايرانية على مدى سنواتها السبع التى سبقت عقد هذا المؤتمر .. وتطورات دولية جامحة توالت على النظام الدولى .. لتشكيل نهايات الحرب الباردة التى استمرت أكثر من أربعة عقود .. ولتفضى فى النهاية إلى زوال عصر القطبية الثنائية وبداية عصر القطبية الاحادية .

شهدت هذه الفترة القصيرة التى لم تتجاوز ثلاث سنوات عقد اربعة مؤتمرات القمة العربية غير العادية .. كما شهدت بداية الاشتراك الرسمي لمصر بكل ثقلها السياسي والقومي وطاقتها الكاملة في النشاط العربي بعد ابتعاد شكلي دائم حوالي إثني عشر عاما .

كانت هذه التطورات دافعا لتفاؤل عربي .. أحيا الآمال الحبيسة للامة .. في إمكانية حدوث صحوة عربية .. تضم العرب في صف واحد يتحرك مواكبا للتغيرات

الدولية العاصفة .. قادر على وقف تدهور المكانه الدولية للعرب واضمحلال قدرتهم على حماية انفسهم وصد العدوان عنهم .. والمساهمة في إعادة بناء هذا العالم الجديد الذي يموج من حولهم بالحركة والحيوية والتطور ،

٢ - الصاعقة العراقية :

ولكن إنقض الغزو العراقى للكويت كالصاعقة .. على هذه الأمال المشروعة والتطلعات المتاحة . . ليبددها في ضربة واحدة أصابت صميم الأمة .. إذ يصحوا العرب في يوم مشئوم هو يوم ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ .. ليفاجأوا بأن صحوتهم القومية الموعودة .. قد تحوات على حرب أهلية عربية .. بين قطرين عربيين شقيقين وجارين في أن واحد .. والتاريخ فإن هذه الضربة انفرد طرف عربي واحد غادر هو العراق بتوجيهها إلى طرف عربي آخر هو الكويت .

هكذا نجح العراق في فتح أبواب جهنم على أمته .. واستدعاء ردود فعل فورية عنيفة وواسعة النطاق على مستوى النظام العالمي ومن جانب القوى المسيطرة عليه وعلى رأسها الولايات المتحدة .. تضمنت تدابير ضخمة ضد العراق على سحب قواته من الكويت .. وقد شاركت العديد من الدول العربية في تدابير هذه الحرب التي انفجرت في يناير ١٩٩١ .. الامر الذي خلق من جديد شكلا من الحروب الاهلية العربية على هامش الحرب الدولية ضد العراق .

وفي الواقع فأن البدايات التي سبقت هذه الأحداث .. قد عكست تطورات النظام الدولي .. في ظل زوال النفوذ السوفيتي .. وبروز الهيمنة الامريكية والغربية.. الأمرالذي أضعف النظام العربي وجسد تناقضاته خاصة في قطاع المشرق العربي،

فى هذه المرحلة أتخذت القضايا العربية الجوهرية .. مثل القضية الفلسطينية كمطية لاصحاب الاهواء ومادة لمهاجمة الخصوم سياسيا ودعائيا . وقد بدأ العراق فى تنفيذ هذا النهج بشكل ظهر واضحا أثناء مؤتمر القمة الذى عقد فى مايو ١٩٩٠ فى بغداد . ففى هذا المؤتمر الذى سبق الكارثة باقل من ثلاثة أشهر – بعثت من

جديد المناظرة التقليدية بين التشدد الراديكالى والاعتدال .. وبدأت في نفس الوقت - كما تكشف فيما بعد - مرحلة التآمر والتدبير لشن الغزو العراقي ضد الكويت .. ويتبلور الانشقاق الذي قننتة بعد ذلك أزمة الخليج في بروز المعسكر المتعاطف مع العدوان العراقي والمعسكر المناهض لاطماع العراق وطموحاته القطرية الخطرة .

٢ - مبادىء ومنطلقات السياسة المصرية :

لذلك عندما وقعت أزمة الطبيع أو بدأت مقدماتها .. عملت الدول العربية وفقا الترجهات التى ظهرت فى مؤتمر قمة بغداد ، وكانت مصر والسعودية هما صباحبتى الدور الايجابى الأكبر فى جهود تسوية الأزمة وتطويقها فى إطارها العربي .

فقد دعت مصر فور نشوب الأزمة إلى تسوية أية خلافات عربية باسلوب الحوار الأخوى الهادف .. البعيد عن أجواء الاثارة والتوتر .. وكانت مصر أكثر الدول العربية نشاطا في العمل على احتواء الازمة ومنع تصعيدها .. من خلال الاساليب الدبلوماسية والاتصالات المباشرة . وجاء التحرك الدبلوماسي المصرى بمثابة تجسيد لثقل الدور المصرى في النظام الاقليمي العربي .. وتعبيرا عن أصالة الالتزام العربي المصرى ، ودور مصر في أن تكون حلقة اتصال ووصل بين الدول العربية ، بالعمل على حل الخلافات وتنقية الأجواء العربية من الترسبات التي كانت عالقة بين دولة .. وارساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة العربية .

وكما تعاملت السياسة المصرية منذ بدايتها من منطلق قومى أساسا .. إلا أن ذلك لا يمنع انشخالها كذلك بالهواجس التي يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن مصر ومصالحها .. وذلك من زوايا متعددة:

وضع استمرار الأزمة الدبلوماسية المصرية لفترة محدودة .. في مأزق الاختيار بين دولتين تربط مصر بهما علاقات طيبة .. فالعراق ينتمى إلى مجلس التعاون العربي الذي تنتمي اليه مصر بدورها ، كما أن لمصر علاقات طيبة وقوية مع الكويت .

- أنه في حالة عدم احتواء الازمة ،. فسوف يتجسد الانقسام بين الدول العربية ويطفو على السطح محوران عربيان ،. أحدهما مؤيد وجهة نظر العراق .. والآخر يقف ضد العدوان على الكويت .. وأن هذا الانقسام سيضع الاشكال الجديدة للتعاون العربي والمتمثلة في مجالس التعاون العربية في موضع إختبار لفاعليتها .. خاصة أن الدولتين تنتميان إلى تجمعين إقليميين هما مجلس التعاون الخليجي .. ومجلس التعاون العربي .. الأمر الذي أثار الشكوك حول فاعلية اشكال هذا التعاون العربي الصديثة الولادة .. والتي كانت تعد أحد ركائز السياسة المصرية في تعاملها مع المستقبل السياسي العربي .
- أن لمصر مصالح اقتصادية مع العراق والكويت .. ممثلة أساسا في العمالة المصرية الموجودة لدى البلدين .. الأمر الذي كان لابد أن يحدث تداعيات على مصالح مصر الاقتصادية وظروفها الاجتماعية .
- إن السياسة المصرية كانت تولى إهتماما مكثفا لحل الصراع العربى الاسرائيلى ، في ضوء التغيرات التي طرأت عليه .. والتي كانت في ذلك الوقت تنذر بخطر وقوع مواجهة عربية اسرائيلية ، وكان تقدير مصر أن استمرار الازمة دون احتواء سريع سوف يعطى لاسرائيل فرصة طيبة في تكثيف مخططها الاستيطاني في الاراضي المحتلة .. مما سيضيف المزيد من التعقيدات لامكانية حل للمشكلة الفلسطينية .

وتأسيسا على هذه المعطيات .. كان على السياسة المصرية أن تكثف جهودها وتضاعف تحركاتها على مستويات مختلفة ومحاور متعددة .. بغرض الاسراع في احتواء الازمة ومنع تصعيدها وتسويتها .

وانطلقت التحركات المصرية في تعاملها مع الازمة .. منجملة مبادىء تركت بمسماتها والمسحة على الدبلوساسية المصرية في هذه المرحلة ومن ابرزهذه المبادىء:

* النظر الى النزاع الكويتى باعتباره خلاف فى وجهات النظر من المكن علاجه وحله عن طريق تدخل وسطاء عرب .. مع التأكيد على ضرورة عدم اقصام قوى خارجية فى النزاع ،

* قدرت محموماً فاتلاق مهمتها السياسية هي تهيئة المناخ الملائم .. ومحاولة الوضولافللي. تفاقكم حول السبل المؤدية الي تحقيق اتفاق لازلة الخلاف .. وذلك بحكم ثولاقوا تفليرالمثميزة .. مع كل الاطراف .. الامر الذي أهلها أكثر من غيرها للتقدم من اجل حل الازمة الناشئة بين العراق والكويت .

واسيعتظير ملح وفيده المبادىء جاء تحرك الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة هي :

- * توجيه نداء التسلمية الاطراف المعنية بالازمة بضرورة البحث عن السبل السلمية التسوية لمجمورية السوية لمجمورية المسرية لمجمورية المسرية في نحل أبوايو والداعى الى تسوية المادات العربية ،، بالموار الاخوى في إعطاء اولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي .
- إعطاء تفسيرا لمثالهدئه المواقف التى قد تنذر بالمزيد من التصعيد .. والمثال الباوزعاعلى الثلاث الرئيس مبارك في معرض ومجال رده على التقارير التي التي المكوين ان وطن ك حشودا عسكرية عراقية على العدود بين البلدين .. وان العراق للمزيط للقولت على العراق المنافية في منطقة العدود المشتركة ... وان القوات المتعركزة في الاراضى العراقية كانت موجودة قبل اندلاع النزاع.
- * السعى: السعى:
- التقدم بتمكان الونهة فقد اقترحت عدة نقاط لاحتواء الازمة كان اولها استبخاف والتهميد باستخدام القوة من اى طرف ضد الطرف الاخر .. مع استعداد المصال القلقيام بجولات مكوكية بين الاطراف العربية المعنية المصالحة وتقريب وجهة تعمل ان فرراء خارجية هذه الاطواف في وإلحقو على أهمية وقف اى عمل او نشاط من شأنه ان يعقد الموقف او يزيده توترا .

- * حث الاطراف على وقف الحملات الدعائية المتبادلة .. وقد تكللت جهود مصر في هذا الشأن بالنجاع .
- * حث الاطراف الفارجية على عدم التدخل في الازمة .. ومناشدة الولايات المتعدة تأجيل اى تدخل في الازمة لاعطاء فرصة للدور العربي في اتجاه حل عربي لها .

المسار السياسي والعسكري المصري ١ - ازمة الخليج والمصالح المصرية :

خلقت ازمة الخليج دون شك .. تحديا جوهريا واساسيا للسياسية المصرية الخارجية .. على نحو غير مسبوق ، جعل هذه الازمة تمثل البؤرة المركزية الحقيقة السياسة المصرية طوال فترة نشوب الازمة خلال عامى ٩٠ / ١٩٩١ .. سواء على المستوى الاقليمي العربي والشرق اوسطى .. او على المستوى الدولي .

فعلى المستوى الاقليمي .. لاشك ان الاسلوب الغير طبيعى الذي فجر العراق به ازمة الخليج .. بداية من الهجوم الدبلوماسي والاعلامي الحاد .. وصبولا الى شن الحرب العدوانية لاحتلال الاراضي الكويتية كلها ... وماتبع ذلك من حالة غريبة من العناد والتعنت العراقي الغير منطقي والغير مفهوم ... والتحدي الصارخ للمبتمع الدولي .. وماجلبه ذلك في النهاية من دمار شامل لقدرة العراق العسكرية .. فضلا عما سببه العدوان العراقي من اهدار كامل للأمال الوليدة التي بدأت تنمو لتحقيق تضامن عربي حقيقي .. من خلال الانجازات المتوالية التي شهدتها الساحة العربية منذ قمة عمان .. وبداية عودة مصر الى الساحة العربية .

ولاشك ان قيام هذا التضامن واستمراره .. انما يمثل مصلحة مصرية قوية اساسية وواضحة .. فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت وقوع الازمة .. بعلاقات عربية طيبة .. خالية من التوتر على اقل تقدير مع كافة الدول العربية .. وكانت مصر تسعى الى دعم هذا التضامن .. اولا لحاجة الامة العربية الماسة اليه من ناحية ..

وثانيا لما سيحققه التضامن من مناخ يمنع اثارة المشكلات الجانبية التى دأبت بعض القوى العربية على خلقها للسياسة المصرية من ناحية اخرى .. مثل هذه المشكلات قد تقتضى الانحياز لطرف عربى أو لآخر بشكل يمكن أن يؤثر بالسلب على أنجاز عودة العلاقات المصرية العربية ... وعلى جهود مصر من أجل تكوين موقف عربى موحد يدفع للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلي – أو يعرقل إجراءات عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة .. والتي كانت قد بدأت في مارس ١٩٩٠

ولاشك كذلك في ان استمرار وتعزيز مناخ التضامن العربي كان ملائما تماما للدور العربي القوى الذي تلعبه مصر لصالح الامة العربية كلها .. باعتبارها قوة توازن واعتدال تدفع المسكر العربي نحو الاستقرار والسلام ،

فقد كان احتمال نجاح العراق في ادارته الأزمة التي فجرها في منطقة الخليج ... سواء بدفع الكويت والامارات الى قبول مطالبه قبل الغزو ... او بضم الكويت كجزء من العراق بعد الغزو ... او على الاقل بقبول الانسحاب وفقا اشروطه ومطالبه .. مثل هذه الاوضاع بعد الغزو ... او على الاقل بقبول الانسحاب وفقا اشروطه ومطالبه .. مثل مثل هذه الاوضاع كانت تلحق ضررا بالغا بكيان الامة العربية وبتوازنها الداخلى .. حيث يعنى ذلك ان قوة اقليمية بكل معاييرها .. قد برزت في المنطقة .. لها امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة .. يحكمها نظام طموح له اطماع اقليمية عربية واسعة وواضحة .. الامر الذي يحمل معه تداعيات شديدة الخطورة على مكانة مصر الاقليمية والدولية .. ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى .. وكذلك علاقاتها بالقوى الاقليمية الخرى .. ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى .. وكذلك علاقاتها بالقوى الاقليمية الرئيسية في المنطقة عامة وقضايا منطقة الخليج بشكل خاص .. القضايا العربية الرئيسية في المنطقة عامة وقضايا منطقة الخليج بشكل خاص ..

وقد كان الرئيس مبارك واضحا ومباشرا في هذا الصدد .. حين عبر في لقائه برجال الفرقة الثالثة المشاة في سبتمبر ١٩٩٠ بقوله « ان الهدف العراقي كان يتمثل في السيطرة على بترول المنطقة وبالتالي السيطرة على الوطن العربي بكامله .. ليصل في النهاية الى السيطرة على مصر .. بكل شيء فيها وانتزاع الزعامة منها ..

وإذا اردنا أن نستخلص الرؤية المصرية لابعاد أزمة الخليج .. فسوف نلحظ من البداية أن هذه الرؤية قد تمتعت دائما بعمق النظرة روعي في أدراك حقيقة ماحدث .. ومايمكن أن يترتب عليه من نتائج ومن خراب .. لذلك كانت القيادة المصرية قاطعة في تقديراتها وحاسمة في قراراتها من بداية الازمة حتى نشوب الحرب .. ودقيقه في تأكيدها على أن حجم المصالح العالمية في المنطقة عامة وفي الكويت بوجود خاص وأهمية هذه المصالح .. لايمكن أن تسمح بترك القيادة العراقية تفلت بفعلتها أو غنيتمتها .. ومن هنا كان تنبؤ الرئيس مبارك حاسما من اللحظة الاولى للازمة ، وتوقعه بأن عدم انسحاب القوات العراقية من الكويت – قد يعرض الكويت المربة بالغة الشدة وينثر بأخطار بالغة بل ومدمرة أكافة شعوب الامة العربية دون استثناء .. وأنه لن يكون بين العرب – في هذه الحالة غالب ومغلوب ... ولكن الكل سيخسر مصالحه وهيبته وأمنه .

هنا يمكن القول .. في ضوء هذه الاحتمالات والتقديرات .. أن مصر كانت تدافع عن مصالح قومية عليا .. تخص العالم العربي كما تخصلها باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا المعالم .. هناك إذن مصالح حيوية في تسوية الازمة سلميا .. وذلك عن ادراك كامل بأن الحل العسكري للازمة سوف يلحق الدمار .. ليس فقط بالقدرة العسكرية العراقية .. ولكن كذلك بمجمل القدرة العسكرية العربية في مواجهة القدرة العسكرية الاسرائيلية المتنامية .من ناحية اخرى فلم يكن من المرغوب فيه ابدا ان تضطر القوات العربية المشاركة الي خوض المعركة العسكرية المحتملة .. الامر الذي يخلق سابقة خطيرة ماكان يجب ان تحدث ،

٢ - دور مصر وفقا لتطورات الازمة :

فى اطار هذه الاعتبارات تطور دور مصر فى الادارة العربية لازمة الخليج من خلال عدة مراحل مختلفة فى الشكل والمضمون ، ففى البداية عندما ظهرت بوادر الازمة سعت مصر ومعها أطراف عربية اخرى لمحاولة تجنب انفجارها ،، وعندما وقع هذا الانفجار فعلا .. قامت مصر بدورها فى إطار النظام العربى بمحاولة ايجاد

حل جماعى او موقف غربى جماعى من الازمة . ولكن لم يحقق هذا المدخل اهدافه كامله بسبب وقوع انشقاق كبير بين العرب حول الموقف الواجب اتخاذه .

وفي المرحلة التالية انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية والجهود الدبلوماسية المتعددة الاطراف .. لاقناع الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع بطول وسط مختلفة .. وربما يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المبادرات .. هو تصميم العراق على مواصلة الصدراع .. وعدم قبوله للمبدأ الاساسي والشروط الدنيا للحل المقبول . وهو الانسحاب من الكويت ، على ان احد أهم الاسباب يتمثل كذلك في الجمود الواضح في المواقف العربية والافتقارالي المرونة الدبلوماسية ، وكانت النتيجة هي انتقال الازمة لمرحلة جديدة اشد تفاقما .. هي مرحلة التحضير للحرب . واتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مع وجود قاسم مشترك يتثمل في التسليم بالامر الواقع .. وادراك عجز العرب عموما عن التأثير على مجرى الازمة والحرب ، رغم وجود اغلبية تطالب بتحرير الكويت وإنهاء الاحتلال العراقي .

كانت تلك باختصار مجمل المراحل التي مرت بها الازمة والدور المصري فيها .. والذي ارتبط تطوره بتطوراتها وإذا عدنا للبداية فسوف نجد ان التحرك المصري قد نشط مع اول بادرة للازمة .. حيث مارست القيادة المصرية دورها وبذلت الجهود الفورية المكثفة في محاولة لاحتوائها وإيقاف تداعياتها الخطيرة وتسويتها سلميا . هكذا دعت رئاسة الجمهورية في بيان اصدرته يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٠ .. عن احساس صادق ببوادر الحظر .. الى ضرورة تعزيز التضامن العربي وحل اية خلافات قائمة بالحوار البناءالهاديء.. باعتبار ان ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدوليه التي تهدد الامة العربية .. ومن منطلق قومي وحرص على تهدئة الاوضاع .. نجد ان البيان لم يتضمن شبهة تحيز لاحد طرفي النزاع .. بل انه لم يشر الى اطرافه تحديدا . وفي اليوم التالي بدأت الاتصالات المباشرة بين مصر واطراف الازمة بالاتصال الهاتفي بين الرئيس مبارك وصدام حسين ، وفي ٢٢ يوليو استقبل الرئيس مبارك .. طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية ، ثم عقدت قمة مصريه اردنية في الاسكندرية يوم ٢٣ يوليو ، وفي فجر اليوم التالي توجه الرئيس

مبارك الى العراق ومنها الى الكويت ثم الى السعودية في بداية مرحلة جديدة من الجهود المصرية العملية.

كان الجويزداد تلبدا بالغيوم .. وحالة القلق تشتد وتنتشر .. والهواجس تمسك بانفاس الانسان العربى في كل مكان بينما الاحداث تتصاعد وتتفاقم .. وجرت في القاهرة عملية تقييم شاملة خرجت بعدها عبارة هامة .. ترددت في دوائر صنع القرار في مصر .. وعززتها مؤشرات كانت قد رصدت منذ وقت طويل نسبيا .. مضمونها « ان الموقف خطير اللغاية ، وان تلك الازمة ليست مثل كل الازمات السابقة ، وان مسار التصعيد يجب ان يتوقف بئية وسيلة .. وفي اقرب وقت ، لان اتصالات معقدة كانت قد بدأت تدور مهددة بنقل الازمة الى مستوى جديد لايمكن السيطرة عليه »

كان هذا الموقف هو المنطلق الذي تحركت محصر من خلاله .. وقام الرئيس مبارك برحلة الوساطة المصرية .. فقد كانت مصر شديدة الحرص على حل الازمة عربيا .. ريما أكثر من حرص العراق على حلها عربيا .. كذلك كانت حريصة على منع تصاعدها الى المستوى الدولي ومنع تدخل اطراف أجنبية فيها .. اكثر حرصا من الاطراف التي أيدت العراق من غزو ه الكويت .. والتي زعمت ان معارضتها هي ضد اي تدخل اجنبي .. وان موقف محسر من الازمة ما هو لا تغطية عربية لهذا التدخل الدولي الذي جاء كنتيجة حتمية لغزو الكويت ورفض العراق الانسحاب .. وغم لان مصر حذرت من امكانية ان تكون هناك مصيدة تنصب للامة العربية ، وانه لابد لنا من ان نتيقظ وان نفتح اعيننا على مايحاك لنا في الخفاء خاصة .. وان هناك مؤشرات غير مطمئنه ظهرت خلال الاشهر الاولى لعام ١٩٩٠

إن مصدر لم تكن تؤمن بمنطق التآمد .. او ان التاريخ يمكن ان تسييرا مؤامرات دولية ضد لم نا العربي .. فالمخططات دائما موجودة وقائمة .. ولكن المها هو مالذي يفعله العرب لمواجهتها ؟ وكيف يمكنهم اختيار افضل السبل لاحباط هذا المخططات وهي في المهد .. وألا يخطئوا الطريق فتفتح امام هذه المخططات التم سرعان ماتنطلق لتحقيق اهدافها المرسومة .

فى المرحلة التى سبقت الغزو .. كان الهدف الحيوى بهدا الصدد هو الحصول على تأكيدات من الرئيس العراقي بعدم اللجوء الى القوة ، وذلك اثناء مباحثات الرئيس مبارك معه في بغداد .. وقد اعلن الرئيس مبارك ذلك في مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم ٨ أغسطس ٩٠ انه كان قد نجح حينذاك في الحصول على التزام عراقي بعدم اللجوء الى القوة اثناء مباحثاته مع الرئيس العراقي يوم ٢٤ يوليو ٩٠ وإنه ذكر له انه قد اكتفى بما حدث (اى الانذار اللفظي وتحريك القوات) كما اضاف مبارك في خطابه امام مجلس الشعب والشورى في ١٥ ديسمبر ٩٠ قوله: ان الرئيس العراقي اكد له ان كل ماكان يهدف اليه هو حمل القيادة الكويتية على التجاوب مع موقف العراق .. وأكد نجاحة في الحصول على هذا التعهد ومن الرئيس صدام اكثر من مرة . حدث ذلك بينما نفي العراقيون انهم قطعوا على انفسهم هذا الالتزام (الا في حدود استنفاد وسائل المفاوضات) ،

ورغم ذلك فقد استمرت الجهود من اجل احتواء الازمة .. وقد اشتركت السعودية مع مصر في هذه الجهود .. والواقع ان الرئيس مبارك لم يركز جهوده من اجل ايجاد حل للازمة ولكن اهتم اساسا بوضع حدود قوية على المدى الذي يجب الايتجاوزه الطرفان .. وبالتالي وقف تصعيد الازمة .. مطالبا العراق بوضع حد للخلاف .. والكويت بابداء مرونة كافية تضمن احتواء الازمة اولا ثم حل مشكلاتها معد ذلك من خلال مفاوضات ثنائية .

غير أن ماحدث في مؤتمر جده أكد ان مسالة المفاوضات لم تدخل في الحسابات العراقية ،، ولذلك فقد انهارت المفاوضات بالرغم من جهود مصر ووساطة السعودية . لقد كان فشل لقاء جده لانه كان أمرا مخططا من جانب العراق ،، لذلك اعتبرته تمهيدا لغزو الكويت الذي تم في اليوم التالي مباشرة ، والذي تم في اطار خطة الخداع الموضوعة لهذا الغرض

وفي الواقع كان هناك من البداية احساس بالقلق لدى القيادة المصرية بشأن حقيقة النوايا العراقية من الوساطة المصرية فقد احس الرئيس مبارك في وقت مبكر نسبيا ان هناك شيئا مايدبر في الفكر العراقي .. فعندما هبطت طائرة الرئيس في

مطار الكويت قادمة من بغداد عقب لقائه مع صدام حسين والذي تناول الازمة اساسا ، صدرت تصريحات من اذاعة بغداد تقرير ان الرئيسين مبارك وصدام لم يناقشا سوى العلاقات الثنائية بين البلدين .. وفضل الرئيس مبارك ان يتجاوز عن تلك التصريحات .. فقد كان دور مصر كما حدده هو تهيئة المناخ ، وتقريب وجهات النظر بين اطراف الازمة ، والاتفاق على آلية للارتقاء تاركا التباحث لاطراف المشكلة .. كان دور مصر المقصود في هذه المرحلة هو العمل على نزع فتيل القنبلة .. غير انه في مقابل ذلك الجهد المخلص لمواجهة الظروف المصيرية ... كانت هناك عملية خداع وتضليل واسعة النطاق يمارسها الجانب العراقي .. لذلك كانت تأثير الصدمة التي تحدث عنها الرئيس مبارك اثر سماعه أنباء الغزو قاسيا ذلك لانه لم يكن قاصرا على طبيعة الحدث الجسيم في حد ذاته فحسب .. ولكن كذلك لطبيعة التصرف العراقي .. اذا لم يكن من المتصور ان تقاليد التعامل بين الرؤساء عامة والرؤساء العرب بوجه خاص ، قد انحدرت الى هذا الدرك

وفي الواقع فان اكثر الاقطار تشاؤما .. والتي كانت تحاول ان ترسم صور التصعيد المحتملة في ذلك الوقت .. بل وأكثر هذه الصور جموحا ، لم تكن تتجاوز في تصورها إمكانية قيام العراق باحتلال بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها مع الكويت .. بالاضافة الى جزيزتي بوبيان ، وربة .. اما فكرة احتلال الكويت كاملة ومحاولة محوها من الخريطة السياسية للعالم .. فلم تكن من الامور التي يمكن ان تخطر على البال في هذا الوقت على الاطلاق .

ومع هذا الحجم الهائل من الطموح العراقى .. كان من الصعب ان يتجاوب العراق مع الجهد السخى الذى بذلته مصر .. والذى لم يحقق فى النهاية النتائج الايجابية المرجوة .. كما لم تتمكن الوساطة المصرية .. من منع استخدام القوة المسلحة .. ووقف ن العدوان العراقي على الكويت .. ويعود ذلك لاسباب جوهرية وملابسات غير عادية احاطت بالموقف كله:

ان القيادة المصرية .. وهي تبذل الجهد الصادق بأمانه كاملة .. لم تكن تتصور حقيقة النوايا العراقيه وابعادها لانها خارجه عن نطاق اي تصور عربي عاقل ..

يمكن ان يصل الى تنبوء بإمكان قيام العراق بعدوان مسلح شامل على الكويت يستهدف السطو بالقوة على أراضى وثروات ومقدرات هذه الدولة العربية . لوحدث ذلك - وكان من الصعب تماما ان يحدث - لاختلاف الوضع .. وربما يصبح من المكن في هذه الحالة ان تعدل مصر من سلوكها الدبلوماسى والاعلامى .. بهدف احباط وقوع مثل هذا الاحتمال البعيد .

هنا يمكننا القول أن الاخفاق في التنبوء لم يكن مرده غيبة المعلومات عن المشود العراقية على الحدود الكويتية .. او قصور في الاستنتاجات القائمة على اسس منطقية حول حقيقة النوايا العراقية .. غير ان صعوبة تقبل فكرة ان تقوم دولة عربية بغزو دولة عربية اخرى شقيقة .. خاصة مع انعدام وجود اى سابقة مماثلة في التاريخ الحديث للعلاقات العربية / العربية .. فضلا عما لجأت اليه القيادة العراقية من اساليب الخداع والتضليل والمراوغة .. والتأكيد المستمر على استبعاد استخدام القوة المسلحة .. كل هذه العوامل ساعدت القيادة العراقية في نجاحها الكامل في إخفاء حقيقة نيتها المبيته ، ومدى استخدام القوة المسلحة . لذلك ففي اطار وجودهذه النيه المبيته والاصرارالكامل على استخدام القوة المسلحة على اوسع نطاق .. فان النيه المبيته والاصرارالكامل على استخدام القوة المسلحة على اوسع نطاق .. فان الذيه المبيته والاصرارالكامل على استخدام القوة العدوان تبدو لا قيمة لها .

٣ - التاثير المباشر للعدوان على العالم العربي:

لقد اصر العراق على ان يفتح على العالم العربي أبواب جهنم على مصراعيها .. بعملية تجاوزت كل منطق وعقل .. عملية مدانة بكل المقاييس مهما كانت الدعاوى ، لايحكمها أى مبررات يمكن فهمها . فقد وقع العدوان على الامة العربية كالكابوس بطريقة وأدت وبقسوة أمل الامة .. في صحوة عربية كانت على وشك ان ترى النور .. وأدت الى انتقال دفة السيطرة بشكل سريع وحاسم الى المجتمع الدولى .. ممثلا في مجلس الامن وفي القوى الدولية المسيطرة عليه .. وكانت الامور شديدة الوضوح .. والحقيقة الصارخة تصفع وجه العالم . لقد خلق الغزو موقفا شديد الخطورة في المنطقة والعالم كله وكان من المستحيل ان يسكت الغرب .. او يقف مكتوف الايدى .. وهو يرى مصالحه الاستراتيجية الكبرى في مهب الربح .

ويبدو ان التقديرات الاستراتيجية القيادة العراقية كانت بعيدة عن ارض الواقع حين تصورت ان الامر الواقع الذي فرضه الغزو سوف يفرض نفسه على الجميع في النهاية .. وان عملية ابتلاع الكويت وهضمه ان تستغرق سبوى ثلاث اسابيع على الاكثر .. وأن منطق رد الفعل الدولى الشكلى ضد افعال اسرائيل سوف يتكرر مع العراق وهو تصور ينم عن جهل فاضح بحقيقة الاوضاع الدولية .. تصور ينسى ان اسرائيل تعتبر حالة خاصة في النظام العالى .. لان مشكلة اليهود كانت مشكلة عالمية .. أراد لها العالم ان تجد حلا يريحه فكانت اسرائيل هي الحل الذي فرضه العالم على المنطقة ممثلا في قواه العظمى .. هكذا جاءت اسرائيل الى المنطقة بغيل إرادة دولية أوجدتها لتبقى .. وهي نفس الارادة التي وقفت لتتصدى لمضططات العراق وتقضى عليها بالقوة . لقد بقيت اسرائيل لان الارادة الدولية استمرت تؤيد هذا البقاء من اجل مصالح عالمية .. وليس لأن اسرائيل بقدراتها المحدودة قادرة على فرض هذا البقاء .

من ناحية اخرى فقد ظنت القيادة العراقية ان السعودية ان تجرؤ على إستدعاء قوات اجنبية ... خاصة وان مجلس التعاون الخليجى العربى قد قام على رفض هذه الفكرة .. غير ان حجم التهديد هنا كان قد تجاوز كل التقديرات التى قام عليها هذا المبدأ . كذلك ظنت ان الولايات المتحدة ان تراهن بالقاء قواتها العسكرية وهيبتها فى مستنقع الازمة من اجل « حكام الكويت » وهو فكر ضحل لايمكن ان يعالج بنجاح مثل هذه القضايا المصيرية .. والحقيقة ان فكرة الامر الواقع الذي يمكن أن يفرض نفسه .. هي فكرة مقبولة في مجتمعنا الدولى .. ولانها فكرة قائمة على منطقة القرة .. فليس كل من يحقق هدفا بقادر على ان يستمر محافظا عليه الى ان يتحول لأمر واقع يصعب تغييره ، ذلك لان الامر الواقع يمثل فعلا صدر ضد رغبة الاخرين .. وبالتالى لابد لمن يريد ان يفرض هذا الامر .. ان يمتلك القدرة على التصدى لهؤلاء وبالتالى لابد لمن يريد ان يفرض هذا الامر .. ان يمتلك القدرة على التصدى لهؤلاء

فهل قدرت القيادة العراقية موقفها على اساس قدرتها على التصدى لكل تداعيات الموقف بأسوأ ابعاده أ وهل تذكرت وهي تخطط لمغامراتها الكبرى .. بأن

هناك مبدأ في السياسة الامريكية الخارجية اسمه « مبدأ كارتر » وضعه جيمي كارتر عام ١٩٨٠ عندما تعرضت منطقة الخليج لاحتمالات تدخل سوفيتي .. ان لا للولايات المتحدة في منطقة الخليج مصالح حيوية لابد ان تدافع عنها ولو تطلب استخدام القوة العسكرية ، وهل كانت القيادة العراقية تعرف ان وزارة الدفاع الامريكية « البنتاجون » قد بحث فعلا ابان هذه الازمة امكانية استخدام الاسلحة في منطقة الخليج .. وان فكرة انشاء قوات التدخل السريع الامريكية .. قد طرحت في ذلك الوقت ومن اجل التدخل في منطقة الخليج

ومع ذلك كله وقع العدوان العراقي على الكويت .. ليقلب كل الاوضاع والحسابات .. والتبدأ مرحلة شديدة الاختلافات .. تطلبت جهدا غير عاديا ... وتحركات نشطة مكثفة من نوع جديد يتسق مع غرابة الاوضاع التي خلقها حجم العدوان العراقي على الكويت وابعاده وتداعياته المحتملة .

٤ - مصر تهاول انقاذ الموقف (٨ - ١٠ اغسطس ١٩٩٥) :

هكذا استمرت جهود مصر .. بل اصبحت اكثر نشاطا وأكثر حسما حيث الوضع لم يعد يحتمل انصاف الحلول او الحلول الوسط .. ذلك لأن ماحدث لم يكن من الممكن قبوله او السكوت عليه .. فلابد من إعادة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل الغزو مهما كان الثمن .

لقد اصبحت ازمة الظيج بمثابة الاختبار الصعب والمحك الرئيسى .. اكل المبادىء التى سبق ان حددتهامصر .. واعلن عنها الرئيس مبارك ومارستها خلال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات . فقد أفرزت الازمة العديد من القضايا المبدئية الحساسة التى تكشف جوانب الظل الفطير في النظام العربي الاقليمي عامة وفي نظام امنه القومي خاصة .. ويلاحظ ان قضايا معقدة ومتداخلة بشكل غير مسبوق في النظام العربي .. ويمكن القول ان اهمها : استخدام القوة المسلحة في العلاقات العربية - العربية ، التدخل في الشئون الداخلية لقطر عربي من نجانب قطر عربي اخربي المدينة والعدالة عربي المدينة والعدالة

الاجتماعيه بين الاقطار العربيه ، التدخل العسكرى في القضايا العربية داخل الوطن العربي .

وكانت لسياسة مصر وجه نظر واضحة ومحددة بالنسبة لكل قضية من القضايا التي طرحتها الازمة .. تحكمها المبادىء الاساسية المرتبطة بالالتزام العربي القومي تجاه الامة من ناحية .. والعمل من أجل استقرار وامن المنطقة العربية من ناحية اخرى .

فى هذا الاطار فان قضية « استخدام القوة المسلحة فى العلاقات العربية - العربية » هو مبدأ مرفوض تماما داخل الاسرة العربية ، . لما يمثله من تناقض صارخ مع طبيعة الروابط التى تربط شعوب الامة العربية التاريخية والحضارية والوجدانية ، . ولما يعكسه من مخاطر شديدة على كيان الامة العربية . . فهو ينهى تماما مفهوم التضامن العربي ويضرب فى مقتل فكرة وحدة المصير ووحدة المسلمة ، ويدفع العربي الى اهدار دم اخيه العربي ... والتفكير فيه على اساس انه قد يشكل خطرا عليه وعلى أمنه ومصالحه ، وتلك هواجس خطرة كفيلة بنسف الاساس الذي يقوم عليه كيان الامة الواحدة ،

ومن البديهي أن يؤدي رفض مبدأ استخدام القدوة في العدلاتات العربية/العربيه .. الى رفض كل النتائج التي يمكن أن تترتب عليه .. وأهمها الاستيلاء على الارض العربية بالقوة .

اما بخصوص التدخل في الشئون الداخلية لقطر عربي من جانب قطر عربي أخر ... فقد كان الموقف الذي ثابرت عليه السياسة المصرية دائما ، ان هذا التدخل مرفوض لأنه يعكس اسلوب تعامل القوى الكبرى مع الدول الصغيرة ، والذي كان يعصف بسيادتها .. ويؤدى الى الهيمنه على شئونها .. ولأنه يتناقض وميثاق الامم المتحدة الذي ابرز أهمية الالتزام بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول .

وجدير بالذكران السياسة المصرية قد دأبت على التمسك بهذا الموقف ، ولم تقع في تناقض بخصوصه ، فقد حافظت عليه عندما طرحت قضية الخلاص من النظام العراقي العراقي نفسه في سياق غربي بل وعربي في بعض

الاحيان ، وقد كان موقف الرئيس مبارك دائما ان المبدأ لايتجزأ وان مصر قد وقفت ضد العراق لتدخله في الشئون الداخلية للكويت ، لا يعقل ان تؤيد اى تدخل بالنسبة للعراق . وان نظام الحكم في العراق هو شأن الشعب العراقي وحده

وقد اثيرت سبل تحقيق قضية الوحدة .. على اساس تصوير غزو العراق الكويت ثم ضمه لها على انه تحقيق الوحدة العربية ... وكان موقف السياسة المصرية بهذا الطبدد « انه اذا كان هدف الوحدة العربية هدفا عزيزا غاليا علينا جميعا ، فاننا لابد ان نضع له اطاره السليم وآلياته ووسائل تحقيقه بالتدريج الذي يأخذ الامر الواقع بعين الاعتبار والالتزام بتوفير عنصر التآخي لدى كافة الاطراف ، فلم يعد من الجائز ان تتحقق الوحدة بقوة السلاح .. كما كان يحدث في الازمان الفابرة ، كما انه ليس من الجائز ان تفرض على شعب بعينه لاعتبارات تاريخية او جفرافية او إقتصادية معينة ، او تحت ضغط او اكراه اما في حالة العراق والكويت .. فقد بلغ التدنى السياسي في السلوك العراقي حد استخدام الهدف السامي للامة العربية .. وهو هدف الوحدة لتغطية الاطماع الذاتية الخاصة بالاستيلاء على ارض الاشقاء ونهب ثرواتهم .

من ناحية أخرى فقد رفضت السياسة المصرية بالذات مبدأ الحق التاريخى ... الذى استشهدت به السياسة العراقية كأساس اضم الكويت ، وقد اشار الرئيس مبارك الى ان الحقوق التاريخية ليست قاصرة على العراق .. وان مصر لها حقوق تاريخية في اماكن كثيرة ، واكنها لم تفكر يوما في اتباع الاسلوب غير المتحضر ، وان مبدأ الحقوق التاريخية سوف يؤدى الى تغيير الخريطة السياسية بالكامل لو تم الاخذ به .

وفيما يتعلق بقضية الثروة العربية .. فقد اقرت السياسة المصرية بوجود تفاوت في الاقطار العربية .. فيما يتعلق بالثروة ، واكنها اعترضت على الاسلوب الذي طرحته القيادة العراقية التعامل في هذه الحالة ، فهذا التعامل لايتم بإثارة الاحقاد والضغائن بين الغنى والفقير .. او باستخدام القوة التي لا تؤسس حقوقا ، وانما بالحوار الذي يدور في اطار سياسة قومية لتحقيق التكامل العربي والتوصل الى افضل صبيغة لاستغلال الموارد الموجودة لدى الدول البترولية مع الحفاظ على حقوق هذه الدول .

وفي خطاب الرئيس مبارك يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ نص على القيادة العراقية عدم اثارتها لهذه القضية في الفترة التي اعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ عندما كان سبعر البترول في اوج ارتفاعه وكان الانتاج العراقي يساوي الانتاج السبعودي ويتجاوز ضعف الانتاج الكويتي . ولم يساعد احد مصر في الوقت الذي كانت تعيد فيه وحدها بناء البنية الاساسية التي خريتها الحروب المتكررة دفاعا عن الحق العربي .

وأخيراً فقد تبنت السياسة المصرية موقفا من قضية التدخل الاجنبي في الخليج ..يقوم على اساس ان التدخل غير مرغوب فيه ، وانه انما اتى دفاعا عن مصالحه ، وقد عبر الرئيس مبارك عن المفهوم في كلمته الافتتاحية امام قمة القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ بقوله « ان الخيار امامنا واضح بين عمل عربي يصون المصالح العليا للامة العربية .. ويحفظ لنا العراق والكويت معا على اساس المبادي، التي إرتضيناها .. وبين تدخل خارجي لاقول لنا فيه ولاسيطرة لنا عليه ، ولايمكن ان يكون المحرك اليه هو الصفاظ على كيان العرب وحقوقهم بل انه سوف يسترشد بالضرورة بأهداف القوى التي تضطلغ به او تسانده » .

غير ان السياسة المصرية من خلال وضوح الرؤية السياسية وتفهم حقيقى المعوافع التي حدت بكل من السعودية والكويت لطلب هذا التدخل الاجنبي على اساس الاحتلال العراقي الكويت من جانب ... والتهديد العراقي السعودية من جانب اخر ... باعتباره ان كل دولة ذات سيادة من واجبها الدفاع عن أمنها واقليمها وشعبها ، ومن حقها ان تطلب من اية قوات الدفاع عنها ، خاصة انه لم يكن في مقدور اية دولة عربية بما في ذلك مصر ان ترسل من القوات مايكفي لمواجهة الموقف الذي خلف الاحتلال العراقي الكويت وكان الحل الذي نادت به السياسة المصرية دائما لموضوع التدخل العسكري الاجنبي في منطقة الخليج هو الانسحاب العراقي من الكويت ، وقد صرح الرئيس مبارك ، .. بأنه سوف يكون أول رئيس دولة عربي يدعو لانسحاب من الكويت .

٥ - قمة الانقاذ:

هذا الوعى المصرى والرؤية الواضحة التى تميزت بها النظرة المصرية ... كانت ابرز مافى الموقف العربى وقتئذ حيث ان صدمة الصدث هزت القيادات العربية ، فأعجزتها عن التفكير والحركة ... ولذلك شكل الموقف المصرى في هذه المرحلة المرتكزات الاساسية للعمق العربي المشترك ، فقد حدد هذا الموقف النطاق المقبول الحل العربي الممكن عمليا في أمرين اساسيين : الاول ضرورة التزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت ... والكف عن محاولة تغير نظام الحكم في الكويت بالقوة والثاني ... التزام البلدين الكويت والعراق باسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وفى الواقع فان الموقف المصرى لم يبد اى استعداد لمجرد التشكيك فى اولوية الالتزام العراقى بالانسحاب من الكويت ... بينما يعلن العراق ان مسألة الكويت قد اصبحت منتهية مما يشير الى استحالة قبولة لفكرة الانسحاب كمبدأ . ورغم ذلك فقد بحث الرئيس مبارك باصرار .. امكانية الحصول على موافقة صريحة وواضحة باولوية الالتزام بالانسحاب العراقى من الكويت بصورة قاطعة . وفى نفس الوقت الوضح الرئيس مبارك فى خطابه الذى دعا فيه لعقد مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة . واستعداده لمناقشة المطالب العراقية والنظر فيها من اجل تلبية بعضها ولكن بعد ان يقبل العراق الانسحاب وعودة الشرعية .

ورغم استمرار غياب الالتزام القطعى من جانب العراق بشأن الانسحاب من الكويت فان مصر وسوريا والسعودية وبول الخليج ... كانت لاتزال راغبة فى تأكيد اولوية الحل العربى حتى عقد مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة .. ومن الواضح ان المنطق الكامن وراء هذه الرغبة هو الأمل فى ان يكون الاجراء العراقي (عملا تأديبيا) بحيث يمكن التفاوض حول انسحاب عراقي ووضع صيغة لحل المشكلات المعلقة بين البلدين .

فى هذا الاطار بدأت المحاولة المصرية الاولى التوصيل الى حل دبلوماسى عربى الموقف وذلك بسفر الملك حسين الى بغداد بعد اجتماعه مع الرئيس مبارك في

الاسكندرية للحصول على موافقة الرئيس العراقي صدام حسين من حيث المبدأ على مسألتين هما:

انسحاب القوات العراقية من الكويت . . وعودة الشرعية الكويتية

ولاتاحة فرصة أكبر لنجاح مهمة الملك حسين ... أجل الرئيس مبارك صدور بيان مصرى عن الغزو .. يتضمن الموقف المصرى والذى صدر فى اليوم الثانى (٢أغسطس) بعد عودة الملك حسين الى عمان وابلاغه نتيجة زيارته بالهاتف الرئيس مبارك . ولم يوافق صدام على المسألتين المطلوبتين وان وافق على عقد قمة مصفرة .

وعموما فان الشرط الأساسى الذى طلبته القيادة المصرية لعقد القمة العربية الميتوفر، وعليه زال القيد على صدور البيان المصرى عن الغزو .. الذى صدر مساء يوم المسلس .. وقد عبرت لغة البيان عن اقصى درجة من الموضوعية فى اطار الموقف المصرى الرافض الغزو العراقى ومع ذلك كله استمر الموقف العراقى متسما بالخداع والمراوغة ، يصاول ان يجمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل كامل للالتزام بالانسحاب ... على اساس ان يكون التفاوض مجرد باب للتسليم العربى بمطالب العراق المغالى فيها . وأن هذا التسليم يمكن ان يفتح الطريق أمام تعهد عراقى بالانسحاب من الكويت ... وهو الامر الذى يعنى من الناحية الشكلية على عراقى بالانسحاب من الكويت ... وهو الامر الذى يعنى من الناحية الشكلية على الاقل تنصيب العراق كقيادة غير منازعة للعالم العربي . وقبول دول الخليج ان تكون توابع العراق ، بينما كان المطلوب ان تكون المفاوضات أداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقى من الكويت على اساس التوصل الى حل وسط يقبل بعض المطالب العراقية .

وكان لابد ان تتحرك الدبلوماسية المصرية خطوة جديدة أكثر حسما .. وذلك بالدعوة الى عقد قمة عربية عاجلة في القاهرة .. وهي الخطوة التي مهدت الشاركة مصر العسكرية في الصراع الدائر .. وفي خطاب الدعوة لعقد القمة العربية .. حاول الرئيس مبارك ان يكون الخطاب موضوعيا معبرا عن رغبة مؤكدة في التوصل الى حل عربي للازمة .

لقد بدا الوضع العربي وكأنه سباق عربي محموم مع الزمن .. تتلاحق فيه الاحداث والمواقف التي تنذر بخطر داهم يهدد الامن في العالم العربي . في هذه الظروف ينطلق النداء الذي وجهه الرئيس مبارك للامة العربية وقال فيه :

« ان أمام العرب فرصة لاتزيد عن اربع وعشرون ساعة لايجاد حل عربى تحت مظلة عربية للازمة تكون بديلا عن التدخل العسكرى الاجنبى .. الذى سوف يجرى بعد قرار مجلس الامن تحت مظلة الشرعية الدولية »

وفى اعقاب هذا النداء بدأ الزعماء العرب يتوافدون على القاهرة لعقد اخطر القمم العربية الطارئة فى تاريخ جامعة الدول العربية ، فى آخر محاولة عربية للخروج من المأزق الذى وضع صدام حسين الامة العربية فيه .. انها محاولة جادة لوقف المتصاعد ، وانهاء الموقف المتأزم بشكل حاسم .. وايجاد مخرج للعراق .. ينهى تورطه فى الكويت ،

ولم يكن التحذير الذي اطلقه الرئيس مبارك بسبب حرب وشيكه الوقوع خلال الساعات التالية .. فان عملية حشد القوات في الخليج كانت مازالت في بدايتها . ولكنه كان يحذر من شيء اخطر ، هو بدء انفلات الازمة من الايدى العربية . ولقد كانت لديه المعلومات الكاملة حول مايدور .. وكانت رؤيته الواضحة تؤكد انه اذا لم تحسم المشكلة خلال يومين على الاكثر فإن حسمها لن يكون عربيا .

كان الهدف من عقد القمة ... ايجاد حل عربى واضح المعالم يقوم على آربعة محاود:

- الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت .
 - عودة الحكومة الشرعية للكويت ،
- تكوين قوة سلام عربية كحاجز أمن بين الطرفين
- الشروع فورا في مفاوضات عراقية كويتيه لبحث اسباب النزاع من جذورها وتتضمن
 - * تحديد نهائى وقاطع لمشكلة الحدود بين البلدين ·

- * التعويضات المستحقة العراق على الكويت بشأن البترول المسحوب من أبار عراقية ان وجدت .
 - * مسألة إلغاء او تخفيف الديون الكويتية على العراق بسبب حرب الخليج

لقد كان ثمة تصور ساد في الايام الاولى الغزو مضمونه ان العملية كلها ليست اكثر من « عملية تأديبية » بالمفهوم العراقي -- او على الاكثر عملية سطو مسلح واسعة النطاق تقوم بها دولة ضد دولة اخرى ، لكن بمرور الساعات بدأ يتضح ان العراق قد دخل الكويت لكى يبقى فيها ، ولم تكن تلك القناعة الاخيرة قد استقرت تماما عندما عقدت قمة القاهرة الطارىء ،، فقد كان الرئيس مبارك وعدد كبير من القادة العرب لايزالون يتصورون إمكانية ان ينسحب العراق من الكويت

وقبل ان تنعقد القمة إتضح من اجتماع الرئيس مبارك مع الوفد العراقى ان العراق لاينوى سحب قواته ، وليس هذا فقط بل انه لاينوى التفاهم حول اى شىء ، فقد بدى ان الوفد اتى الى القاهرة لاليقدم شيئا .. ولكن ليفجر المؤتمر بالاشتراك مع اطراف عربية اخرى وزعت عليها الادوار .

كانت الصورة الواضحة ان هناك انقساما بين الدول العربية لكنه لم يتطور الى ماتطور اليه بعد ذلك في الايام الاولى ، فجميع الدول العربية بدون استثناء - ماعدا العراق - أدانت الغزو في اجتماعات القمة .. وطالبت بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، وان كانت هناك تصفطات على قضية دخول القوات الاجنبية في منطتة الخليج .. ووسائل حل القضية .. الا ان القمة قد شهدت سلوكيات سياسية عربية لم تشهدها قمة عربية من قبل .. مارسها الوفد العراقي في سلوكه مع وفود دول الخليج الاخرى .

وانتهت قمة الانقاذ .. ودبابات الغزو كانت مازالت تدوس كرامة شعب صغير .. والمتالم العربي يتقاذفه تياران .. أحدهما هو تيار البغي المنطلق من بغداد .. والآخر تيار العقل والاتزان ، وجاء حصاد المؤتمر ينطق بالصدق .. ويحاول إصلاح ماأفسده البغي واعادة ماضيعه العدوان ، وقد صدر القرار بأغلبية اثنتي عشرة صوتا بينما تحفظت ثلاث دول ، واعترضت ثلاث وامتنعت اثنتان عن التصويت ،

كانت القرارات رسالة موجهة الى القياده العراقيه انه لا يمكن في ظل العقل والنطق ان تناطح الاشقاء وتقف في مواجهة العالم بأسره ، وان عصر الغابة قد ولى ولاشر . وقد رفضت القرارات العدوان وادانته .. وطالبت بالانسحاب الفورى وعودة الشرعية الى الكويت وأكدت الالتزام بقرار مجلس الامن رقم ١٣٦٠الذى رفض فيه المجتمع الدولى العدوان العراقي وإدانته وطالب بالانسحاب وعودة الشرعية الكويتية . وقد اكد القرار الاجراءات التي اتخذتها السعودية ودول الخليج اعمالا لحق الدفاع الشرعي عن النفس ... وقد وجدت نفسها واقعة تحت تهديد مباشر وخطير .. كما أكد التضامن الكامل مع السعودية .. كذلك قررت القمة الاستجابة لمطلب الملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية اليها لمساندة قواتها المسلحة ، دفاعا عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ، ضد اي عدوان خارجي وهو قرار يقوم على اساس التضامن الكامل الذي يتطلبه الامن العربي .. فتح الباب في اطار الشرعية العربية لكي تساند الدول العربية وتشارك في نظام الدفاعي الجماعي ضد تهديدات تتعرض لها دولة عربية .. وأعمالا تمس سيادتها وسلامة اراضيها نتيجة لحشد القوات العراقية على الحدود السعودية .

انتهت قمة الانقاذ العربية ... واكن الاحداث لم تتوقف عن التصاعد .. بعد ان رفض العراق قراراتها . لم يكن امام مصر وسوريا تحديدا إلا ان يرسلا قواتهما الى الخليج استجابة لمقتضيات الامن القومى العربي الذي تعرض لاول مره التهديد من الداخل بصورة أخطر من أي وقت مضى .

من نهاية قمة الانقاذ حتى بداية الحرب

١ - توائق استراتيجي بين مصر وسوريا والسعودية :

لم يكن فشل التوصل الى اتفاق جماعى لحل عربى شامل باجماع القمة - كما كان مأمولا - يعنى نهاية الدور العربى فى ادارة ازمة الخليج ،، وإن اختلف الوضع بعد ظهور الانشقاق فى مؤتمر القمة واصبح هناك جانبان عربيان مختلفان ،

استمرت مصر تمارس واجبها القومى دون هوادة مع الدول المتعاونة معها .. والواقفة ضد العدوان كما بزرت جهود اخرى اتخذت صورة المبادرات الفردية او النشاطات الدبلوماسية الثنائية او المتعددة الاطراف .. ولكنها فشلت جميعا في تحريك الازمة سياسيا ودبلوماسيا نحو التسوية سواء على الصعيد العربي او على الصعيد الدولي .

وليس ثمة شك في ان تطور الاحداث قد عمق العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للعدوان العراقي على الكويت .. وخاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست .. وكان العلاقات بين مصر وسوريا قد توثقت بسرعة .. ولم يكن قد مضى على عودتها بينهما سوى عدة اشهر « ديسمبر ١٩٨٩ » غير ان الزيارة التي قام بها الرئيس السوري لمصر في يوليو ١٩٩٠ .. قد ساعدت كثيرا على ذلك حيث تم الاتفاق بين الرئيسين السوري والمصرى على عقد لقاءات سياسية منتظمة .. وتواترت اللقاءات بين مصر وسوريا على أعلى المستويات السياسية بعد وقوع الازمة .

فبعد ان شارك الرئيس الاسد في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠ اغسطس .. عاد لزيارة مصر في ٢٨ من نفس الشهر ، ثم جرت بعد ذلك لقاءات للتنسيق بين مصر وسوريا من ناحيه والسعوديه من ناحية اخرى . انتهت الى مولد التجمع الثلاثي الذي ضم السعودية الى جانب مصر وسوريا .. وقد استجاب هذا التجمع للتوجوات الاستراتيجية التي سادت في مصر .. والتي كانت تعتبر دائما سوريا في المقام الاول من الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لمصر .. والسعودية في المقام الاول من الاهمية الاستراتيجية .

ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثي قد تطور الى حد التوافق الاستراتيجي على قيام اطرافه بدور واضح في العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسوريه قد حدد في البداية على نحو دفاعي أساسها.

والحقيقة أن الاوضاع العربية لم تصل الى هذا الحد الا بعد جهود ضخمة بذأت طوال الاشبهر التالية للقمة .. لايجاد الحل المناسب الذي يحفظ لكل الاطراف

كرامتها وعلى رأسها الطرف العراقى حتى يخرج من الورطة التى وضع نفسه فيها .. وهذه الجهود جمعت بين الجهود العربية والجهود الدولية . الا ان القيادة العراقية بلك متمسكة في إصرار عجيب بموقفها العنيد وبالمضى في الطريق الذي تصورته بل واشتدت الحملات التي شنها النظام العراقي ... وترددت المفالطات التاريخية بالسياسية والمنطقية الواضحة والصارخة كذلك . والتي لم يكن هدفها سوى التغطية على مساوىء الفعل العراقي والتلاعب بمشاعر الجماهير العربية والتأثير على الرأى العام العربي ،

فى ظل هذه الاوضاع كانت دول الخليج تواجه موقفا صعبا .. فاحدى دول مجلس التعاون الخليجى واقعة تحت الاحتلال .. وهناك دول اخرى اصبحت معرضة التهديد المباشر .. مع استمرار حملات الدعاية العراقية الصاخية الموجهة بعنف الى لله الدول .. كان ضمان الامن ومصدر الطمئنينة لدول الخليج العربية هو وقوف مصر بكل ثقلها السياسي والعسكرى والمعنوى وراحها . وهو الامر الذى حفظ التوازن في المنطقة الى ان انتهت الازمة بعودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الغزو أول كان موقف مصر مختلفا عن ذلك حتى لو اكتفت بالصمت او مجرد الادانة الظاهرية أو المتحفظة — كما فعل البعض — لاختلاف الوضع تماما عما اصبح عليه بعد موقف مصر الحاسم في رفض الغزو وادانته .. والاصرار على الانسحاب من ألكويت .. ليس في ذلك اي مبالغة حينما نقول ان دور مصر وحجمها الحقيقي .. قد أهادت المحنة اكتشافه للكثيرين .

انه دور محورى استند دائما على المبادىء والقيم واعلاء المصالح العربية والقسمية على المكاسب الذاتية .. من هذا المنطلق ورغم كل التعنت العراقى الاساءات البالغة التى وجهها النظام العراقى لمصر وارئيسها ... كانت مصر شديد ألمرص على تجنيب العراق والامة العربية كارثة الحرب التى كانت سحبها تتجمع في سماء المنطقة يوما بعد يوم . ولم تدخر مصر وسعا في هذا الاتجاه

ويلاحظ من البداية ان الرئيس مبارك قد حرص بعد ارسال القوات المصرية الى السعودية ان هدف القوات هو الدفاع عن السعودية ضد اى عنوان خارجى ..

وان هذه القوات لا شأن لها بدخول العراق ولاحتى كقوات سلام .. وهو المبدأ الذي عملت القوات المصرية في اطاره دائما .

ولم يود ارسال هذه القوات الى الخليج الى استبعاد دور الدبلوماسية المصرية في العمل من اجل خيار التسوية السلمية ، وقد تبلور الموقف المصرى أنذاك في تفضيل الحرم في تنفيذ الحصار الاقتصادي للعراق لتجنب الخيار العسكرى .. والالحاح على اعطاء هذا الحصار فرصة لمدة شهرين أو ثلاثة للتأثير على القيادة العراقية واجبارها على قبول الانسحاب حرصا على مصالح الشعب العراقي .

٢ - الجهود الاخيرة لتفادي الصدام المسلح:

فى هذا الاطار يمكن الاشارة الى رفض مصر الربط الاجرائي بين الانسحاب العراقي من الكويت وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة ، وكان موقف مصر يتلخص في ان احتلال الكويت مشكلة عربية / عربية ، بينما يمثل الاحتلال الاسرائيلي الاراضى العربية مشكلة عربية / اسرائيلية وان المساواة بين الاحتلالين تقوم على تصور خاطىء يسىء الى النظام العربي كله . وحقيقة الامر ان الاحتلالين تقوم على تصور خاطىء يسىء الى النظام العربي كله . وحقيقة الامر ان الرئيس صدام قد احتل الكويت ليبقى فيها ويستنزف ثرواتها وعلى رأسها البترول وليس من اجل فلسطين .. وهو يعلم انه ليس هناك رابط موضوعي بين القضيتين وان الانسحاب الاسرائيلي لن يتم في هذا الاطار وبالتالى سيخلق له المبرر بالبقاء في الكويت .. فالامر لايخرج عن اطار استغلال العراق في القضايا القومية من اجل كسب شعبيه بين العرب لخدمة اغراضه من احتلال الكويت .

ورغم كل ذلك فقد حرصت مصر - من اجل مواصلة الجهد لتفادى الصدام المسلح - عنى الابقاء على قناة مفتوحة للاتصالات المباشرة او الغير مباشرة مع القيادة العراقية لغرض اساسى هو مواصلة الجهد من اجل تبصير هذه القيادة بشكل مستمر وفقا لتطور الموقف الدولى ... مع اصرارها على اللجوء الى القوة في حالة عدم قيام العراق بالانسحاب من الكويت .. والالحاح على قبول العراق للانسحاب ولو من حيث المبدأ كى يمكن التحرك دبلوماسيا في اتجاه التسوية ،

في وسط هذا المناخ المتصاعد قام الرئيس مبارك بزيارته الواسعة لاربع دول عربية خليجية هي السعودية والامارات وقطر وعمان .. استغرقت عشرة ايام في اكتوبر ١٩٩٠ كان هدفها التعرف على مواقف هذه الدول من الازمة عن قرب خاصة وان الزيارة كانت تتم في ظروف ضاغطة على المنطقة العربية كلها .. بعد ان وضح تماما ان العراق لاينوى بالفعل القيام بئية مبادرة سلمية لحل الازمة .. وان كل ضغوط الحشد العسكرى التي تمت حتى ذلك الوقت .. لم تؤد الى تحقيق اى مرونة في الموقف العراقي ... الامر الذي استدعى اتخاذ قيادات التحالف الدولي وقيادات مصر وسوريا قرارات بتطوير الحشد العسكرى في الخليج ليصل حجمه الى اكثر من نصف مليون جندى ... بعد ان كان نصف هذا العدد ... وكان هذا التطور بمثابة بداية الاستعداد الحقيقي الحرب .. اذا لم ينسحب العراق اختيارا

خلال هذه الزيارة أكدت مصر استعدادها لارسال قوات عسكرية اخرى للخليج اذا ماطلبت السعودية والامارات ذلك ... خاصة بعد ان تم التوصيل ... من خلال التنسيق السياسي والعسكرى على المستويات .. الى ان الخيار الوحيد والممكن لفرض الشرعية الدولية هو استخدام القوة ... وطرد القوات العراقية من الاراضي الكويتية ... خاصة بعد مرور اربعة اشهر على بداية الازمة ووصول كل المساعى الضخمة التى بذلت من اطراف عديدة الى طريق مسدود .

٣ - مصر وتحرير الكويت:

وفي نوفمبر ١٩٩٠ صدر قرار مجلس الامن رقم ١٧٨٠ الذي حدد للعراق مهلة تنتهى في ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ الانسحاب الكامل من جميع الاراضى الكويتية ... دون قيد او شرط وعودة السلطه الشرعية قبل نفاذ فترة المهلة التي حددها المجلس .

ومع استمرار تأزم الموقف العراقي استمر التعاون والتنسيق بين مصر وسوريا والسعودية وعقدت عدة اجتماعات لوزراء خارجيتها من اجل ذلك وفي الاجتماع الرابع الذي عقد في الاسبوع الاول من يناير ١٩٩١ .. حملت الدول الثلاث كامل المسئولية بشأن الموقف المتأزم للعراق . وأعلن في القاهرة ودمشق ان القوات

المصرية والسورية سوف تشارك في العمليات العسكرية لتحرير الكويت ... بعد ان اصبح من الضروري شن الحرب من اجل ارساء قواعد الامن والسلام .

وقد اتسم الموقف الثابت لمصر .. منذ بداية الازمة بمعارضة اى تدخل اسرائيلى معارضة تامة .. حتى وأو على سبيل رد الهجمات العسكرية العراقية وقد عبرت بذلك بقوة ووضوح لعل اكثرها وضوحا ماصرح به الرئيس مبارك في ٨ يناير ٩١ بأن مصر لاتوافق على تدخل اسرائيل في حالة نشوب الحرب في المنطقة وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مختلفا .

والحقيقة ان اخفاق دبلوماسية الدور العربى ،، بعد اخفاق دبلوماسية الحل العربى قد افضى الى دافع سياسى عربى مرير ،، والى استعداد نفسى لتقبل انفجار الحرب في الخليج ... باعتباره البديل أو الملجأ الاخير لحل الازمة .. وتحقيق تحرير الاراضى الكويتية من الاحتلال العراقي ،

ورغم ماأثارته الدول المؤيدة للعدوان العراقي من معارضة واجتماع لشن الحرب ضد العراق الا ان دولة واحدة من هذه الدول ،، لم تقدم أو تنظم رسميا أو ماديا أي جهة عسكرية لمعاونة العراق .

جاء قرار مصر بالاشتراك في تحرير الكويت وتوسيع نطاق مهمة القوات المصرية المسلحة في الخليج .. انطلاقا من مباديء ارستها السياسة المصرية وأسس حددتها الاستراتيجيه المصرية في مجال الامن القومي العربي .. ومن خيارات بشأن اسلوب المشاركة في عملية التحرير . وكانت ابرز الخيارات ثلاثة :

الاول : أن يقتصر اشتراك مصر بقواتها العسكرية على تأمين الاراضى السعودية والدفاع عنها ضد العدوان .. دون الدخول الى الاراضى الكويتيه والاشتراك الفعلى في عملية تحرير الكويت وتصفية الازمة ... ومثل هذا الخيار لايحقق مصداقية العمل الايجابي العربي في ردع العدوان ... فضلا عن صعوبة اشتراك باقى القوات العربية في عملية التحرير دون مشاركة من القوات المصرية .

الثانى: المشاركة ضمن فيلق عربى توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتيه والسوريه ويتولى تنفيذ مهمة التحرير في شريحة محدودة من الارض. ولم يحظ هذا الخيار بالتأييد نظرا لاختلاف اساليب عمل القوات.

الشالث : ان يتم تحسرير الاراضى الكويتيه من خلال محور شبه منفصل تحت القياده السعودية وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربية والمتحالفة المهاجمة .. وكان هذا الخيار هو انسب الخيارات التى تحقق اقصى نجاح المهمة العسكرية .

وتحت كل الظروف والاحوال كان هناك اتفاق مبدىء بين القيادات العربية المشاركة في عملية التحرير .. وخاصة مصر والسعودية ان القوات المصرية وكذا القوات السعودية ان تدخل الى الاراضى العراقية .. ولن يكن هذا الموقف مجرد اعلان عن اتفاق جرى بين دولتين ، ولكن كان من أحد جوانبه تحذير للعراق مما هو ممنتظر ان يحدث بعد انتهاء مرحلة الضربات الجوية ، وبدء الهجوم البرى الشامل .

مصر ودور ها القومي في ازمة الخليج الباديء الثابته والمصالح المتوازئة ،

ان دور مصر القومى .. تظهر حقيقة ابعاده وفاعليته فى الاوقات الصعبة من تاريخ الامة العربية ... وهو دور تحكمه قواعد راسخة .. تم ارساؤها منذ سنوات طويلة تعود الى مرحلة مابعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وتمثل ابرز تداعياتها ... لقد مر هذا الدور باختبارات عديدة قاسية على مدى عشرين عاما ... بدءا بالقطيعة العربية في اعقاب مبادرة معاهدة السلام مع اسرائيل .. وفي مواجهة التزام قوى تمسكت به مصر مرورا بتطورات العلاقات المصرية الاسرائيلية .. في ظل أزمات متعاقبة مرتبطة بالسلوك العدوائي الاسرائيلي ضد العرب ... وصولا الى الازمة الكبرى .. وهي ازمة الخليج المعقدة .. التي لم تماثلها اية ازمة سابقة

وكان على مصر ان تؤدى دورها بأساليب متطورة وان تستخدم آليات مختلفة تتفق مع طبيعة الازمة وتناسب غرابة تطوراتها .. ولكن في اطار نفس الثوابت والقواعد التي حكمت سياسة مصر من قبل . فقد أدت التداعيات التى ترتبت عن مبادرة السلام المصرية عام ١٩٧٧ ثم التفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٨ .. الى اوضاع عربية ضد مصر شديدة التعقيد ... استمرت مايقرب من عشر سنوات ... واجه خلالها دور مصر القومي والاقليمي تحديات هائلة .. بدأت قبل ثم واكبت الفترة الاولى من حكم الرئيس حسني مبارك .. وهي الفترة التي شهدت ترشيدا ملموسا ومستمرا لهذا الدور .. خاصة مايتعلق بأساليبه وآلياته ... إلا ان جوهر التوجهات التي استند عليها هذا الدور استمر طوال عقد الثمانينات ... وأدى في نهاية الامر الى تحول عام في توجهات المنطقة .. لاسيما بالنسية للقضايا التي اثرت على استقرارها .. وهي القضايا التي تحكم فيها بشكل رئيسي ذلك الصراع العميق الجنور بين العرب واسرائيل وذلك قبل ان تستقطب ازمة الثاني من اغسطس العميق الجنور بين العرب واسرائيل وذلك قبل ان تستقطب ازمة الثاني من اغسطس

ان المبادى ء العامة التي حكمت توجهات الدور المصرى تجاه كل من الصراع العربى الاسرائيلى وأزمة الخليج .. كانت واحدة مع اختلاف الآليات وفقا لاختلاف الاطراف والظروف ويمكن تحديد أهم هذه المبادىء في نقطتين اساسيتين :

الاولى: ضرورة حل المشكلات بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة يالعسكرية في التعامل معها .

الثانية: ان اساس حل المشكلات يجب ان يكون هو « الشرعية » الدولية والعربية ،

لقد حكم هذان المبدأن توجهات مصر الاقليمية .. كأكبر قوة تمثلك قدرة على الفعل في المنطقة ، رغم تغير الاساليب والآليات التي يتم من خلالها تطبيق تلك التوجهات وهي اساليب مرئه تتوقف على عدة امور ... منها طبيعة الازمة او الصراع، ومدى تدخل او تداخل العناصر الدولية فيه ، وحدود الدور الذي يمكن ان تمارسه قوة اقليمية في تلك الصراعات والازمات ، وقواعد اللعبة الدولية في النظام العالمي القائم ،

هكذا اتضح ان مبادىء مصر التى حكمت دورها .. لم تأت من فراغ ، فهى مبادىء تبلورت من خلال تجارب شاقة وطويلة ضمت اربعة حروب طويلة .. مثلت حرب اكتوبر ذروة هذه الحروب ، انتصرت مصر عسكريا وهزمت سياسيا فى

بعضها .. وهزمت عسكريا وسياسيا في بعضها وانتصرت سياسيا وهزمت عسكريا في بعضها .

واعقبت هذه الحروب الاربع معركة طويلة من اجل السلام وتحقيق تسوية سلمية سياسية .. وقد استمرت في ظروف عربية وبولية شديدة التعقيد – عقدا كاملا .. تضمن العديد من الجولات التفاوضية المباشرة الصعبه ، وعمليات وساطة وتحكيم يولية طويلة المدى .. ومساومات لاتنتهى او تتوقف عند حد معين .

لقد كانت مصر تعلم دائما معنى الفرص ومعنى القيود .. فتتحرك بناء على توازن دقيق بين مقتضيات مصلحتها الوطنية ومصلحة القومية العربية . فلم تواجه مصر في اى من الاوقات تناقضات في الاولويات فيما يتعلق بالمصلحة المصرية والعربية ، اذ كانت رؤية القيادة المصرية دائما .. ان المصلحة المصرية هي في تحقيق المصلحة القومية العربية ، وانه بدون السعى لتحقيق المصلحة القومية .. لايمكن الحديث عن دور مصر العربي .

هكذا تعاملت مصر مع الصراع العربي الاسرائيلي على اساس « التسوية السلمية» والاستناد الى الشرعية الدولية ، ولم يكن هناك خيار آخر بالنسبة لها في تعاملها مع ازمة الخليج .. فلم يكن ممكنا ان تقع في نفس التناقض الذي وضعت الاطراف الاخرى نفسها فيه .. انه مثال حقيقي للصدق مع النفس ومع الصديق في أن واحد وتجربة اصالة تجعل من الصعب عليها الالتجاء الى وسائل غير شرعية في تعاملها مع الآخرين ، انه مثال لوضوح الرؤية ونضوج الرأى

فمنذ ان بدأ الدور المصرى الاقليمي يعتمد على مبادىء حل الضلافات بالاساليب السلمية القائمة على الشرعية الدولية الممثلة في قرارات الامم المتحدة .. فضلا عن آليات الدور العربي في نطاق العمل العربي وعندما تفجرت الخلافات بين العراق والكويت حاولت مصر بالنظر اخطورة الازمة في طبيعتها الخاصة كخلاف عربي / عربي احتوائها في النطاق عربيا .. عن ادراك بأن استخدام القوة عامة وفي منطقة الخليج بشكل خاص سيؤدي الى تفاقم الازمة .. وبالتالي سيحتم حدوث الامر الثاني وهو التدخل الاجنبي .. وتحويل الازمة العربية الى ازمة دولية .. والدخول في

مرحلة جديدة هى مرحلة الشرعية الدولية ..أن خروج الازمة من الايدى العربية وقواعد الشرعية العربية .. الامر الشرعية العربية واعرافها .. الامر الذي سيفتح الطريق امام تداعيات واحتمالات لا يمكن السيطرة عليها .

٢ - جوهر التمييز لدور مصر:

وفى التحليل الاخير وفي اطار هذه المعطيات .. تجد ان دور مصر المتميز كان متصلا لم ينقطع طوال فترة الازمة .. وهو الدور الذي أكد طبيعة وحدود هوية مصر العربية الذي لعبته من اجل وقف تدهور المواقف المتعاقبة لازمة الخليج منذ بدايتها حتى اللحظات الاخيرة قبل شن الهجوم الجوى ثم اللحظات الاخيرة قبل شن الهجوم البرى الشامل . سواء على المستوى العربي الاقليمي او على المستوى الدولي وبقدر ما كانت مصر في مقدمة القوى التي تأثرت بالازمة .. كذلك كانت ايضا في مقدمة القوى التي تأثرت بالازمة .. كذلك كانت ايضا في مقدمة القوى التي تأثرت بالازمة .. كذلك كانت ايضا في مقدمة القوى التي تأثرت بالازمة .. كذلك كانت ايضا في مقدمة القوى التي تأثرت بالازمة .. كذلك كانت ايضا في مقدمة القوى التي الثرت على مسارها .

ان جوهر التميز في الموقف المصرى من الازمة مقارنا بمواقف الاقطار العربية الاخرى ، كان هو طبيعته المتصلة وسعيه الدائب نحو التخلص من المواقف المائعة واتخاذ القرارات الحاسمة كسمة بارزة في هذه القرارات .. كما اتسم بالادراك العميق الغالبيه الساحقة من القرى السياسية والشعبيه لمخاطر الفزو العراقي الكويت منذ اللحظة الاولى .. واظهار استنكارها الشديد لعدوان يشنه طرف عربي ضد طرف عربي أخر .. ومعارضتها الشديدة والتصدي له . ولذلك عندما اعلنت مصر الدولة موقفها الرسمي من الغزو .. انما كانت تعبر عن وجهة نظر .. كانت قد تبلورت فعلا وبسرعة على مستوى الشارع المصرى .. بادانة السلوك العراقي باعتباره المفجر الرئيسي للازمة بوالسبب في إعطاء فرصة التدخل القوى الاجنبية المتريصة اما على المستوى الدولي فقد كانت سياسة مصر متسقة دوليا مع التيار الدولي العام الذي عارض على نحو شبه جماعي ... الغزو العراقي الكويت

كذلك اتسمت هذه السياسة المصرية بدرجة عالية من سلامة ودقة التقدير إ بالنسبة لمسار الازمة واحتمالات تطورها .. فمنذ الثاني من اغسطس ١٩٩٠، وخاصة بالنسبة لفرص السلام وفرص الحرب ، ومواقف القوى الدولية المعنية في اعقاب الغزو العراقي للكويت والاثار الفائحة المحتملة للحرب في حالة نشوبها ، وربما كان الاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو الاخفاق في التنبؤ بالفزو العراقي ذاته قبل وقوعه ،، وهو امر لم يرجع الى غياب المعلومات بقدر مايرجع الى الى الخطأ في كشف وتقدير حقيقة النوايا العراقية ... وهو لم يكن خطأ بالمعنى المفهوم ،، لعدم وجود اى قصور لاحتمالات حدوث الغزو .. كسابقة مماثلة في العلاقات العربية — العربية المعاصرة فضلا عن إغراق القيادة العراقية في ممارسة التضليل والخداع مع اقرب الاشقاء وعلى اعلى مستوى من هذه القيادة .

٣ - التمسك بالشرعية في حل المشكلات الاقليمية:

ان عملية الخليج قد تمت تحت مظلة الشرعية الدولية . وكان لمصر وجهة نظرها الواضحة في هذا الشأن ... والمستمدة من التزامها القومي تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية بوجه خاص .. رغم الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية وقت الازمة حينما ايدت العدوان العراقي على الكويت .. واضعفت بذلك مصداقية الموقف الفلسطيني المضاد العدوان ورفض احتلال اراضي الفير .. ومع ذلك لم تتوقف مصر عن ممارسة دورها تجاه الشعب الفلسطيني وخدمة اهدافه المشروعة .

كان لمصر وجهة نظرها الواضحة تجاه قضية الشرعية الدولية .. فطالما ان هذه الشرعية قد طبق بحزم على العدوان العراقى ضد الكويت .. فلابد من تطبيقها كذلك عند حل المشكلات الصراع العربى الاسرائيلى . وقد اثارت مصر هذا الموضوع فعلا مع الولايات المتحدة خلال فترة العمليات العسكرية فى الخليج .. واستطاع الرئيس مبارك ان يصصل فى ذلك الوقت – على « وعد » من الادارة الامريكية بانتهاج نفس السياسة الخاصة بإحترام الشرعية الدولية فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .. والعمل على تسوية القضية الفلسطينية على اساس الصراع العربى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وقد جاء هذا الوعد من كل من الرئيس

الامريكى جورج بوش اثناء زيارته للقاهرة ابان الازمة ، وكذلك من جيمس بيكر وزير المارجية الامريكية .. بالاضافة الى تأكيدات مباشرة على ضرورة تحريك القضية وتنشيطها فور انتهاء ازمة الخليج .

ان هذا الربط في المفهوم المصرى بين الازمة والصراع العربي الاسرائيلي .. هو المفهوم الذي ادى الى تلك الجهود المكثفة التي جرت بعد ذلك بالنسبة لعملية السلام وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي .. على اساس قرارات مجلس الامن التي كانت الادارات الامريكية تتردد في التركيز عليها .

ان النقطة الهامة في اطار ماسبق . هي ان مبادرة السياسة المصرية التي ارسيت واختبرت في عقد السبعينات .. فيما يتعلق بكيفية التعامل مع « الصراعات» قد حكمت الموقف المصرى تجاه ازمة الخليج .. بما يعنى ان هذا الموقف كان امتدادا لنفس الخط السياسي الذي اتبعته مصر من قبل مع تغيرات محدودة تتلائم مع الوضع الجديد والنقطة والاكثر اهمية .. هي ان مصر قد استطاعت ان تحول او تساهم في تحويل الاليات التي اتبعت في التعامل مع ازمة الخليج لتصبح نفس الاليات المتبعة فيما بعد .. في إقرار التسوية العادلة الصراع العربي الاسرائيلي ... وذلك بقدر مناسب جعل موقفها من التسوية بعد انتهاء ازمة الخليج هو استمرار لموقفها وتوجهاتها خلال الازمة ذاتها .

ان الاصرار المصرى مع اصرار اطراف عربية اخرى قد ادى الى اعلان الرئيس بوش في كلمة امام الكونجرس الامريكي في ٦ مارس ١٩٩١ بعد ايام من توقف حرب الخليج (٢٨ فبراير ١٩٩١) ان الولايات المتحدة مستمرة في اعتقادها بأن السلام الشامل في منطقة الشرق الاوسط يجب ان يقوم على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى مبدأ مقايضة الارض بالسلام ، وان ذلك يؤدى الى توفير الامن والاعتراف بجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ... وان اى شيء مخالف لذلك وفقا لما قاله بوش سوف يؤدي الى فشل الاختيار المزدوج العدل والامن .

لذلك فان كافة اللقاءات والاتصالات التي اجرتها القيادة المصرية كانت تركز اساسا على عملية الربط بين أسس تسوية ازمة الخليج وأسس تسوية الصراع العربي الاسسرائيلي انها نفس الاسس التي تبلورت في مبدأ تسوية المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية والاستثناء الى الشرعية الدولية واعطاء دور اكبر للامم المتحدة .



مابعد الازّمة التحول من مسيرة الحرب الــى مســيرة الســــلام

الفصل التاسع ما بعد أزمة الخليج التحول من مسيرة الحرب إلى مسيرة السلام

منطلقات السياسة المصرية بعد الازمة

لقد وقفت مصر دائما مع الحق وضد الباطل ، مستندة إلى أيمان بالقيم الانسانية والتقاليد العربية والقانون الدولى .. وهي وان كانت شاركت في الحرب وأرسلت قواتها إلى منطقة الخليج .. فقد كان ذلك بمثابة المساهمة الشجاعة في تحرير الكويت .. استجابة لقرارات القمة العربية .. وتلبية لنداء الأشقاء ، وتاكيداً لميثاق الجامعه العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ، وتنفيذاً لميثاق الامم المتحدة .. وفوق ذلك كله تاكيداً لدورها في ارساء السلام واشاعة الامن والاستقرار في المنطقة العربية .

لقد انطلقت مصدر إلى العمل في صحوة مبكرة ويقظة واعيه .. اتجهت بابصارها وعقولها إلى الأمام .. مدركة منذ اللحظة الاولى ، أنه بالرغم من أن كارثة الخليج قد عادت بنا للوراء الى أعماق بعيدة قاتمه ، فذلك لا يعفى القيادات والشعوب العربية من مسئولية .. تدارك العواقب بالعلاج والعمل .. وبناء قاعدة إنطلاق جديدة نصو غد أفضل .

على اساس هذا الإدراك .. انطلقت السياسة المصرية - بعد صدمة الخليج نحو إعادة بناء وصياغة العلاقات العربية على أسس جديدة قوية .. تقوم على الحوار والتفاهم والتعاون .. وعلى تأكيد أهمية العمل العربي المشترك .. الذي يستند إلى أليات تعاقديه .. ومصالح متبادلة بين كل الأطراف العربية .

ولا شك أن انعقاد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجيه بكامله لأول مرة في القاهرة في الخامس من مايو ١٩٩١ ، وانتخاب د • عصمت عبد المجيد – وزير خارجية مصر – بالاجماع خامس أمين عام للجامعة العربية .. جاء ثمرة من

ثمرات هذه الجهود المصرية وتعبيراً عن الروح الجديدة التي بشرت برغبة عربية إجماعية .. في العودة مرة أخرى إلى العمل العربي المشترك من داخل البيت العربي الذي يجسد قيم الشرعية العربية ويستلهم طموحات العروبة وأمال الوحدة والتضامن والتقدم والسلام .

١ - تا ثير الالحداث الدولية والاقليمية:

لقد وضعت حركة الأحداث والتحولات التاريخية في العلاقات الدولية .. التي حطمت جدران العزلة وأنهت عصر صراع الايديولوجيات .. دول منطقة الشرق الاوسط لأول مرة .. على أعتاب مرحلة غير مسبوقة من مراحل السعى لتحقيق السلام .. وفقا لمعايير جديدة أفرزتها المتغيرات العالمية والاقليمية .. وأبرزت حرب تحرير الكويت ملامحها بوضوح .

وتبلورت رؤية مصر في هذه المرحلة غير المسبوقة .. على أن ثمة فرصة سلام جديدة .. وريما أخيرة .. وفرتها الظروف أمام شعوب المنطقة . لمارسة ارادتها ، واستعادة حقوقها ، وتحديد مصير مستقبلها .. في اطار من الاعتراف المتبادل بالحقوق والالتزامات .. يفتح أفاق التعاون بينها ، ويقيم سلاما عادلا يحسم التناقضات ويشيع روح المصالحة والتوافق من خلال التحاور والتفاوض .

من هذا المنطلق أيدت مصر الجهود الكثيفة .. التى تبذلها الادارة الأمريكية منذ أن أطلق الرئيس جورج بوش مبادرته من أجل السلام في السادس من مارس منذ أن أطلق الرئيس جورج بوش مبادرته من أجل السلام في السادس من مارس ١٩٩١ – أي بعد أسبوع واحد في وقف اطلاق النار في حرب الخليج – والتي قامت على مبدئي : الأرض مقابل السلام – وتنفيذ قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ . بإعتبارهما أساساً لحل مشكلات الصراع بين العرب واسرائيل .

فعلى مدى ثمانية أشهر إمتدت من مارس حتى أكتوبر ١٩٩١ حين انعقد مؤتمر السلام للشرق الاوسط .. قام وزير الخارجية الأمريكية بثمان جولات متتابعة في منطقة الشرق الأوسط ، كانت القاهرة محطة أساسية في كل جولة منها .. نظراً

لدورها الرائد في قضية السلام .. وإيمانها الراسخ بأن حل القضية الفلسطينية هو أول مفاتيح الاستقرار والسلام في المنطقة العربية • وأن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي هو أساس استتباب الأمن في الشرق الأوسط •

ولم تأل الدبلوماسية المصرية جهداً ، خلال مضلف الاتصالات الدولية التي دارت خلال هذه الشهور الثمانية .. على مختلف المحاور الدولية والاقليمية في القيام بدور فعال في حصر نقاط الخلاف وتوسيع نقاط الاتفاق حول عملية السلام .. كما سائدت مصر الدور القيادي المتميز الذي غدت تمثله الولايات المتحدة منذ نهاية أزمة الخليج .. ضاصة بعد أن تسلحت الأطراف المضتلفة بالعزيمة القوية والارادة السياسية القوية واتخذت قرارها الصعب بقبول تحدى السلام .. وهو التحدى الذي قبلته سوريا والاردن ولبنان والشعب الفلسطيني وإسرائيل .. على أمل الدخول في المفاوضات .. من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية .

ومن أجل السلام كان على مصر أن تمارس دورها .. وتنهض بمسئوليتها .. فلا تترك عقبة لاتزيلها ، أو درباً لاتسلكه أو أفقا لاترتاده .. حتى يتم إحلال سلام حقيقى عادل . ولا يخفى أن عائد هذا السلام .. ان يكون قاصراً على طرف دون أخر أو على الأطراف المباشرة لعملية التفاوض .. بل على المنطقة بأسرها ودول البحر المتوسط ، والدول الأوروبية .. بل والعالم أجمع .. سيكون له مصلحة مؤكدة في تحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي تحقق الامن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم كله .

ولا شك أن ما حدث من تطور في السياسة المصرية الخارجية .. قد ارتبط وتأثر جذريا بمتغيرات البيئة الدولية والاقليمية القائمة .. لذلك شكل انعكاسها انعطافة هائلة في حركة التطور السياسي المصرى .. على المستويين الاقليمي والعالمي .

من ناحيه أخرى فقد أحدث الغزو العراقى للكويت ،، وماتلاه من تداعيات ،، انقلابا في شبكة التفاعلات العربية – العربية ، أثر على مجمل قواعد المارسة

السياسية بين الدول العربية .. الأمر الذي أحدث تأثيراً آخراً مباشراً على السياسية الخارجية المصرية .

فعلى مستوى النظام الدولى .. لاشك أن ما حدث من اختلال في التوازن الدولى .. بفضل انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة .. قد قلل من قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة في العالم بشكل عام .. وفي منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص .. على التحرك السياسي المستقل .. وحد من هامش المناورة أمامها .. وذلك في ظل الدور المتميز الولايات المتحدة دوليا .

أما على المسترى الاقليمى .. فقد أدت أزمة الخليج إلى حدوث انقسام حاد في مواقف الدول العربية .. استمر هذا الانقسام قائما بدرجة أو بأخرى منذ نهاية الحرب وحتى الان .. وقد حكمت هذه الوضعية إلى حد كبير السياسة الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد أزمة الخليج .. لاسيما مع الدول التي كانت تؤيد العدوان العراقي على الكويت .. والحقيقة أن تبدل وتناقض الأولويات العربية أثناء وبعد الأزمة .. علاوة على نشوء نوع من الحرب الباردة على الساحة العربية .. قلل بالتبعية من امكانات تنقية الأجواء العربية .. أو فتح صفحة جديدة في العلاقات العربية - العربية - العربية - العربية ..

هكذا لعبت المتغيرات الدولية والاقليمية .. دوراً بالغ الأهمية في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجيه المصرية .. خلال فترة ما بعد الأزمة .. حيث تبلورت في ضوئها الاهداف والتوجيهات التي حكمت السياسة المصرية ، والتي استهدفت تقليل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المتغيرات وتنظيم المكاسب التي يمكن المصول عليها سواء في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي ،

٧ - تبلور الرؤية المصرية بعد حرب الخليج ،

فى ضدىء ما سبق ، يتضبح أن السياسة الخارجية المصرية .. قد جابهت أوضاعاً معقدة بالغة الحساسية .. على الصعيدين الدولى والاقليمى .. ولكن ظلت أهداف السياسة المصرية ثابته بلا تغيير في مواجهة هذه الأوضاع .. ممثله في

السلام والاستقرار والتنمية .. وذلك امتداداً لنفس الأهداف الموضوعة منذ منتصف عقد الثمانينات .. أما ما حدث من تطور ملموس شهدته السياسة الخارجية المصرية فقد تمثل في تطوير استراتيجيات تحقيق هذه الأهداف ،، فقد تحركت هذه الاهداف في اطار ما يمكن وصفه بـ « استراتيجية التوازن » .. التي استهدفت تحقيق أكبر قدر من التوازن في العلاقات الدولية لمصر .

في هذا الأطار ، عملت السياسة الخارجية المصرية .، خلال هذه المرحلة على بلورة رؤية متكاملة بشأن تشكيل وارساء دعائم نظام دولى واعادة ترتيب اوضاع الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسيط . من هذا المنطلق تبلورت خلال هذه المرحلة رؤية مصرية تجاه كافة القضايا الدولية والاقليمية المعلقة على النحو التالى:

- على المستوى العالمي ، انطلقت السياسة المصرية من أن التطورات الدولية الجديدة تتطلب البحث عن صبيغ جديدة على الجانبين السياسي والاقتصادي لضمان درجة اكبر من المساواة والعدل بين الدول في ظل نظام دولي جديد .
- على المستوى الاقليمي إعطاء أواوية لأعمال تسوية المنازعات النواية بين دول العالم الثالث .. وذلك من خلال كافة الأدوات المتاحة في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة . باستخدام آليات الأمن الجماعي لردع العدوان واستعادة السلم والأمن الدوليين •
- السعى إلى تحقيق أكبر قدر من التقارب بين دول العالم الثالث .. في تلك المرحلة الانتقالية النظام الدولى .. التي تهدد بمزيد من تهميش العالم الثالث •
- على مستوى منطقة الشرق الأوسط .. وفي ضوء ما ولدته حرب الخليج من تحولات جوهرية في مجمل البيئة الاستراتيجية الاقليمية . امتدت إلى كافة قضايا الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط ، كان من الطبيعي ان تبلور السياسة المصرية مواقف محددة ازاء كافة هذه القضايا والسيما قضايا التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي .. والأمن الاقليمي والحد من التسلح ٠

وقد انطلقت السياسة المصرية في هذه المرحلة من الآتى:

- * ان الشرعية الدولية التي وقفت ضد الغزو العراقي للكويت .. ينبغي أن تعمل أيضاً في مواجهة باقي مشكلات الموقف الاقليمي في الشرق الأوسط ، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي .. لكي تضعه في إطاره الصحيح في سياق حركة العالم المعاصر ،
- * إن عملية إحلال السلام في الشرق الأوسط تستوجب وقفا فوريا لكافة الممارسات والسياسات العدائية .. والشروع في اجراءات جادة لبناء الثقة لدى مختلف الأطراف حتى تقوم عمليه السلام في مناخ مناسب .
- * حشد التأييد الدولى للموقف العربى في عمليه السلام في الشرق الأوسط، خاصة ما يتعلق بارتكازها على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .. وكذا مبدأ الأرض مقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ... والأمن لجميع الدول في المنطقة ،

اعلان دمشق خير ما أفرزته الازمة عربيا ١ - منموم جديد للامن القومي العربي

ان أحداث أزمة الخليج وحربها كانت بكل المقاييس .. تأكيداً للحقائق الجيوبوايتيكية التى تميز المنطقة العربية باعتبارها « كتلة استراتيجية واحدة » .. يجمع بين شنعوبها التاريخ والتراث والمصالح والأهداف المشتركة .. وتقوم على أساسها علاقات حميمه ووثيقة تضم أعضاء الأمة العربية في إطار واحد . كما أن مصطلح « الامن القومي العربي » الذي كثيراً ما أسئ فهمه وتفسيره .. وما أثار من تساؤل حول مفهومه .. قد برز كحقيقة فاعلة بالايجاب أو السلب في أزمة الخليج .. أكدت مفهومه من خلال ما وقع من أحداث وتداعيات كشفت من اللحظة الأولى جوانب الضعف فيه .. كما دعمت من ناحية أخرى وجوده وكرسته كحقيقة لها معنى واضح ومضمون محدد .. هو أن تكون جميع الدول العربية آمنه لبعضها البعض ..

وترفض العدوان بكل صوره .. تعبئ كل إمكانياتها المتاحة لمقاومته والتصدى له مهما كان مصدره واتجاهه .

لقد أكدت نتائج الحرب سلامة وصحة هذه التوجهات الاستراتيجية .. ومدى هاجة العرب إلى تطبيقها .. من خلال مشروع عربى قومى واضح المعالم محدد لابعاد .. يقوم بازالة ركام الماضى وبناء نظام أمن جديد بكل أبعاده العسكرية أالسياسية والاقتصادية المتكاملة .. نظام يحمى الأمة .. ويمنع تكرار تعرضها هامرات الطامعين .. ويهيئ المناخ السليم لاقامة علاقات سوية تربط جميع الشعوب الدول العربية .. من أجل استثناف مسيرة الاستقرار والسلام .. وتحقيق المسالح المشروعة لها .. بدءاً من حقها في الحياة وفي تقرير المصير .. حتى حقها في السيادة على مواردها والدفاع عنها بما تراه من وسائل .

لقد لمسنا بوضوح .. أن هذا المفهوم القومى .. كان قد بدأ يأخذ طريقه الصحيح نحو المستقبل لمرحلة ما بعد حرب الخليج مباشرة .. وأن يطبق من خلال الصحيح قومى طرحته الدول العربية التى شاركت فى المهمة القومية لتحرير الكويت .. وهى الدول التى تضم إلى جانب دول الخليج العربية الست ، مصر وسوريا .

لقد رأينا هذه الدول .. وهي في لحظة صدق مع النفس لا تتقوقع داخل تجربتها أو تقصر مشروعها عليها وحدها .. بل أنها فتحت الباب لجميع الدول العربية .. التي تؤمن بأن العدوان نهايته الخراب وأن الأمن والسلام العربي .. هو البديل الوحيد الذي يفتح الطريق نحو النمو والبناء .. لكي تشاركها المسيرة الجديدة،

واكى تكتمل هذه الرؤية القومية كان لزاما السعى للقضاء على مرارة الآلام التى خلفتها الحرب في النفوس ، من منطلق أن الشعوب هي ضحية حكامها الطغاة .. وأنه ليس من العدل أن ندين هذه الشعوب أو أن نوجه إليها الانتقام .. رداً على مافعله هؤلاء الطغاة .. إن مهمتنا التي يجب أن تستمر إلى أن يتحقق الهدف .. هو العمل على رأب الصدع ولم الشمل .. إنها مهمة الحكام الذين يضعون المصلحة القومية العليا فوق كل اعتبار ... ومهمة الشعوب التي ان تسمح للمرارات بالتمكن من مشاعرها والانعكاس على سلوكها ،

٢ - المشروع القومى:

لقد شعرت مصر منذ البداية .. بما عليها من عبء أكبر ودور هام التجميع الشمل وتغليب المصلحة العربية على النزاعات الاقليمية .. والتعامل بعقلانية وموضوعية مع المخلفات النفسية لهذه المحنة الدامية .. ذلك هو قدرها الذي عرفته .. وأدركه العالم كله .، فاتجه بانظاره نحوها .. وتحدثت عواصمة عن الدور الاساسى الذي يجب أن تؤديه مصر لخدمة الامن والاستقرار وتحقيق السلام في المنطقة .

لقد كان « اعلان دمشق » هو الثمرة الطيبة التي طرحتها التجربة المرة .. وخلاصة الخبرات التي أفرزتها الأزمة .. لقد كان إعلان دمشق هو « المسروع القومي » الذي انصبهرت مبادئة في بوتقه الحرب .. واتضحت معالمه على نيران معاركها .

كان اعلان دمشق الذى شاركت فيه مصدر وسعوريا مع دول الخليج العربية .. يتضمن افكاراً متطورة .. وترتيبات عربية ترسى صعيغة حديثه التعامل بين الدول العربية في مرحلة ما بعد الحرب .. فتترجم مفهوم الأمن القومي العربي إلى عمل عربي مشترك .. يمثل نموذجاً مستقبلياً لما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية .. نموذجاً حيا خرج من رحم الأحداث ونبت في أرض الواقع العربي وساحتة ،

ان ما يؤكد مدى المصداقية التي يتمتع بها « إعلان دمشق » في الصورة التي خرج بها .. ما تضمنه من فكر سياسي واستراتيجي متطور .. وصبياغات عملية العمل العربي المشترك .. فهو ليس وليد فورة عاطفية .. بل هو ثمرة دراسات عميقة ومكثفة .. بدأت مع الأيام الأولى لتفجر الأزمة وتواصلت مع تداعياتها على امتداد سبعة أشهر هي عمر الازمة .. ويعني ذلك أن قيادات الدول العربية التي اجتمعت في دمشق يوم ٦ مارس ١٩٩١ .. كانت قد توصلت خلال فترة الازمة .. ومن خلال لقاءات مطولة وتحليلات عميقة لأسباب الأزمة .. إلى مفاتيح أصليه لها .. ليس فقط للخروج من مستنقعها .. ولكن لفتح الطريق السليم لمسيرة ما بعد الأزمة .

كان الحرص واضحا من خلال اللقاءات العديدة بين ممثلى الدول الثمانية .. لبناء أرضية أمنية للورة توجهات القيادات العربية في أليات واقتراحات عملية .. لبناء أرضية أمنية

سياسية واقتصادية وثقافية كنقطة ارتكاز للنظام العربى الجديد .. بل كان هناك مرص على عدم إضاعة الوقت في ظروف عصيبة لا سابقة لها في تاريخ العرب .

كان الهدف الأساسى .. أن تقوم الدول العربية التى تحملت مسئولية المواجهة .. وخاضت التجربة المريرة معاً .. بالعمل على ملء الفراغ الأمنى الاستراتيجى على الفور بقواها العربية .. وهو الفراغ الذى كان ولازال يمثل الآفة الكبرى والثفرة الأساسية في جدار الأمن العربي . هذا الفراغ الذى اتسع نطاقه بفعل الانقسام العربي على مستوى الحكومات والشعوب .. نتيجة لمحاولات التضليل ذلك لأنه ان لم يسد هذا الفراغ بامكانيات اصحابه .. فلا بديل عن ذلك سوى استدعاء القوى يسد هذا الفراغ بامكانيات اصحابه .. فلا بديل عن ذلك سوى استدعاء القوى الأجنبيه لملئه .. الأمر الذى حدث عند وقوع أزمة الخليج .. واعتبر في ذلك الوقت ظاهرة لابد من العمل على تفاديها في المستقبل لكى نمنع المساس بالكرامة القومية .. ومحاولات فرض الارادة الأجنبية على الكيان القومي ذاته . لقد كان منطقيا وضروريا أن تعمل دول الخليج ومعها مصر وسوريا .. على ملء هذا الفراغ من خلال نظام عربي يكفل أمنها ويحجب القوى الأجنبيه عن محاولات شغله سواء في زمن الحرب أو أوقات السلام .

والحقيقة أنه لو استمر هذا العمل العربي الفريد في مساره الطبيعي لتحول إلى درة ساطعة في جبين هذا الجيل من الأمة العربية .. ولاكتسب أهميه سياسية واستراتيجية وتاريخية لانه يكرس إيمان العرب بعروبتهم .. ويرد الاعتبار لقضية العمل العربي المشترك .. بل وللجامعة العربية كاطار لكيان الامة يضم أليات متطورة لديها فاعلية الحركة والقدرة على مواجهة التحديات في شكلها الجديد .

ونظراً لكثرة المزايا العربية التى كان من المنتظر ان يحققها تنفيذ اعلان دمشق اذا ما تصول إلى برنامج للعمل العربى المشترك .. تصدى له أعداء الأمة .. والكارهين لتطورها وتعزيز مكانتها وقدرتها على العمل المشترك المثمر والعطاء المجزى .

هكذا تعشرت مسيرته وتوقف نموه .. رغم مضى أكثر من ثلاثين شهراً على توقيعه فهو مازال عاجزاً عن الحركة .. ويمثل عجزه .. عجز الامة العربية عن رسم مستقبلها بيدها .

فما هي قصة إعلان دمشق ٥٠ كيف جاء وكيف ذهب

١ - انطلاقة هائلة نحو العمل العربي المتطور:

انطلاقاً من ايمان مصر بضرورة الاسراع إلى طى الصفحات الحزينة من تاريخنا .. والاتجاه بابصارنا وعقوانا نحو المستقبل .. بما تحمله شعوبنا من أمل ورجاء .. وبما تعلمناه في دروس التجربة القاسية وأدركناه من حقائق لأوضاعنا في هذا العالم وأين نحن مما يدور فيه من حوانا .. بادرت مصر إلى دعوة الاشقاء الذين شاركتهم التجربة .. وأمنوا مثلها بحتمية العمل العربي المشترك .. كسبيل لابديل عنه لحماية مقدراتنا والدفاع عن مواردنا وتراثنا .. اللجتماع في القاهرة .. من أجل صياغة رؤية قومية مشتركة متكاملة تضم قضيتين أساسيتين تشكلان معا مستقبل هذه الأمة وهما الأمن والتنمية .. باعتبارهما عنصران متكاملان متداخلان ومترابطان لا يمكن الفصل بينهما في العصر الذي نعيشه .

هكذا استضافت مصر اجتماعا عربيا .. شارك فيه وزراء خارجيه كل الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسبوريا ومصر .. خلال يومى ١٥، ١٧ فبراير ١٩٩١ ، وسط أتون المعركة الجوية ولهيبها .. وخلال التجهيزات المكثفة من أجل الهجوم البرى الشامل الذي ستشارك قواتهم فيه مع قوات التحالف الدولي .. للاجابة على سؤال حيوى مازالت النيران ترسم خطوطه حتى ذلك اليوم .. هو ما الذي تعلمناه من التجربة وما الذي علينا أن نفعله من أجل أمتنا .. وتدارس الوزراء الأمر وناقشوا قضيتي الاقتصاد والأمن من منظور عربي مشترك واطار من التعاون القومي المثمر وبعد حرب داميه أوشكت على الحسم والانتهاء وتقدمت ثلاث دول عربيه هي مصر وسوريا والسعودية بورقه عمل لهذا الغرض تؤكد روح التضامن الجديدة بين الدول العربية .

وانتهت أعمال هذا الاجتماع بالاتفاق على ست نقاط تمثل اطار التعاون المستقبلي بين الدول المنية ، وهذه النقاط هي :

الاستناد على مبادئ وأهداف ميثاق جامعة النول العربية ومعاهدة الدفاع
 المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة .

- النظر إلى مفهوم الأمن القومى العربى نظرة شاملة متعددة الأبعاد ، واعتبار أمن واستقرار الدول المعنية جزءاً لا يتجزأ من الأمن والاستقرار العربى والدولى •
- إن التعاون والتنسيق بين الأطراف المشاركة سوف يكون متاحاً لكل الدول العربية التي قد ترغب في الاشتراك ، على ان تلتزم بالمبادئ والاهداف المعلنة ،
 - تنشيط دور الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك .
 - إحداث انطلاقة ملموسة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ·
 - احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية •

وأقر وزراء الخارجية خلال هذا الاجتماع وثيقه التعاون والتنسيق بين دولهم .. واستكملوها وفقا للابعاد التي حددتها المبادئ .. الا أنهم رأوا عدم إعلان هذه الوثيقة لحين إقرارها من جانب رؤساء الدول والحكومات .. لاسيما وأن الوثيقة تتضمن الترتيبات الأمنية في المنطقة مستقبلا .. الأمر الذي كان يتطلب إرجاء توقيت إصدار الوثيقة إلى ما بعد انتهاء حرب الخليج وتوقف القتال .

وبعد أسبوع واحد من انتهاء القتال .. عقد اجتماع لاحق فى دمشق يومى ٥ - ٢ مارس ١٩٩١ .. حيث وقع الوزراء الثمانية بالأحرف الأولى على ما غدا معروفا بعد ذلك باسم « إعلان دمشق » لتنسيق التعاون بين الدول العربية ٠

وإدراكا من الأطراف المشاركة للتصولات العميقة على المسرح الدولى والتى طرحت أمام الأمة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية ، فقد أكدت عزمها على السعى لاعطاء روح جديده للعمل العربي .. واعتبار الترتيبات التي تم الاتفاق عليها ، بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه .. وترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذه الوثيقة ، في ضوء اتفاق المصالح والأهداف .

وإذ أقر إعلان دمشق مبدأ أواوية التعاون الاقتصادى .. فيما بين الدول الموقعة عليه ، فقد نص على تبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية المتوازنة .. وصولا إلى تجمع اقتصادى فيما بينها ، يستهدف مواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم .

وفي المجال السياسي والأمنى .. أكدت الأطراف المشاركة في التوقيع على إعلان دمشق عزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية ، وأن ما قامت به القوات المصرية والسورية أثناء أزمة الخليج من مسائدة قوات المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون في تحرير الكويت والدفاع عن نفسها تجاه العدوان العراقي كان يمثل تطبيقا نموذجيا لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، وأساسا لتعاون أمنى عربي فعال ، كما نص الاعلان على اعتزام الأطراف المشاركة وضع برتوكول متكامل في إطار الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية وايداعه لدى الجامعة العربية .. وأن هذا البرتوكول سوف يمثل منهجا عمليا لضمان امن وسلامة الدول العربية ، ونمونجا يحقق النظام الأمنى الدفاعي العربي الشامل ،

وكان تص الاعلان قد اشار إلى أن الأطراف المشاركة اعتبرت القوات المصرية والسورية التي كانت موجودة على أرض المملكة السعودية والخليج « بمثابة نواة لقرة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في الخليج » وأيضا باعتبارها نموذجا يحقق ضمان فاعليه النظام الامنى العربي الدفاعي الشامل ،، وتمثل هذه العبارة جوهر التطور الأمنى الذي أوجدته الوثيقة وأكثرها واقعية .. وهي العبارة التي تم رفعها من النص بعد ذلك واستبدالها بعبارات أخرى ،، سنتعرض لها بعد قليل ،

واعتبر الاعلان في حينه انطلاقة هائلة للعمل العربي المتطور .. وعملا ايجابيا أصيلا .. فتح الطريق أمام الفعالية والمنعة العربية .. كما قوبل بارتياح واسع النطاق في الكثير من عواصم العالم .. وفي نفس الوقت شرع وزراء خارجية النول الثمانية في القيام بتحركات جماعية في لقاءاتهم مع وزراء خارجية الترويكا ، وأيضا مع وزير الخارجية الامريكيةجيمس بيكر .. أثناء زيارتهم للمنطقة في شهر مارس ٩١، بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتحرك الجماعي ، لاسيما حيال السلام في المنطقة .

٢ - ثم كان التراجع:

وفي أعقاب ذلك ، عقد وزراء خارجية الدول الثمانية عدداً من الاجتماعات التي استهدفت وضع بنود إعلان دمشق موضع التنفيذ ، إلا أن العديد من العقبات بدأت تظهر تدريجيا أمام تنفيذ الاعلان وتحويله إلى برنامج عمل عربى مشترك .. سواء في المجال العسكرى أو في المجال الاقتصادي . فقد بدأت بعض دول الخليج تطالب منذ شهر يونيو ٩٠ بادخال بعض التعديلات على الاعلان ، بحيث ينص صراحة على أنه ليس اتفاقية أو معاهدة عسكرية .. وأن القوات الأمنية التي تتشكل بمقتضى الاعلان هي قوات مؤقتة وليست دائمة .. وبالتالي فان الترتيبات الأمنية ككل مؤقتة ، ويمكن لأي من الدول الموقعة على الاعلان أن تبرم اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الكبرى أو الاقليمية بشرط عدم تناقضها مع نص إعلان دمشق . وفي نفس الوقت طالبت بعض الدول الخليجية الأخرى بتشكيل قوة خليجية موحدة قوامها ١٠٠ ألف جندى من الدول الست .. ويكون لها هيئة أركان مشتركة وذلك في اطار فكرة الاعتماد على الذات في الحفاظ على أمن المنطقة ، على أن يتم التعاون العسكرى الدفاعي بين تلك الدول ومصر وسوريا على أساس ثنائي ، وفي ضوء احتياجات كل الدفاعي بين تلك الدول ومصر وسوريا على أساس ثنائي ، وفي ضوء احتياجات كل

وقد رأت مصر وسوريا سحب قواتهما من الكويت والسعودية . ثم جرى التباحث حول وضع القوات المصرية والسورية المساعدة لدول الخليج بالتفصيل في الجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق الذي عقد في الكويت في منتصف يوليو ١٩ ، حيث اتفق على أن تبقى القوات المصرية والسورية متمركزة في بلادها ، مع إمكانية الاعتماد عليها وقت الحاجة ، وفي ظل وجود خطر خارجي . وقد اعتبر هذا التعديل إعادة صياغة لبعض النقاط في إطار الفهم المشترك ، دون أن يعنى الاخلال بالمبادئ الأساسية للاعلان ٠

وفى هذا الاطار جاء التعديل الرئيسى فى الصيغة النهائية التى صدرت لاعلان دمشق عقب اجتماع الكويت فى ١٩ يوليو ١٩٩١ .. منصبا على الاشارة إلى حق أى دولة من دول الخليج فى الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها اذا رغبت

فى ذلك .. ومع كل التغطية الدبلوماسية التي أحاطت بهذه التعديلات الجوهرية .. إلا أن الواقع يجعلنا نقول أن هذا التعديل قد أفرغ الوثيقة من أهم مضامينها وهي الخاصة بفكرة الأمن الجماعي القائم على عمل عربي مشترك يحقق الأمن المتكامل للول الخليج العربية .. وخاصة بعد زوال فكرة « قوة السلام العربية » في الخليج .. الأمر الذي يجعلنا نقول أن الجزء الأمني من الاعلان يكاد أن يصبح شكلا بلا مضمون .

ورغم هذا التعديل الجوهرى الذى أضعف كثيراً من قيمته .. فمازال الاعلان عاطلا مصابا بالشلل ..منذ منتصف عام ١٩٩١ نتيجة لعوامل عديدة ابرزها المعارضة الايرانية لهذه الصيغة الأمنية .. والتى أكدتها التصريحات المتضاربة من دول الخليج حول دور إيران في ترتيبات أمن الخليج . فضلا عن اتجاه بعض دول الخليج إلى عقد اتفاقيات دفاعية ثنائيه مع الولايات المتحدة والدول الكبرى .. واتجاهها ذاتها نحو اجراء مراجعة شامله لمجمل علاقاتها العربية . ورغم أن السياسة المصرية تفهمت الموقف الخليجي .. وقبلت التعديلات خاصة ما يتعلق منها بالتواجد العسكرى .. فلا يعنى ذلك أن هناك اقتناعا بأن أمن دول الخليج العربية ككل يمكن أن يتحقق بمثل هذه الأساليب .

المحاور الرئيسية لحركة السياسة المصرية بعد ازمة الخليج ١ - مصر والبيئة العربية:

لا شك أن صدور إعلان دمشق واشتراك مصر في إصداره .. قد شكل أحد المعالم البارزة عن مدى ما أحدثته أزمة الخليج وحربها من تطورات على طبيعة ومحاور الحركة السياسية المصرية .. والتي تركزت في محورين الأول هو العلاقات المصرية العربية .. والثاني خاص بتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط .. بشكل جعل هذه التطورات تمثل نقطة فاصلة في حركة السياسة المصرية ما بعد أزمة الخليج .

فقد خلقت هذه الازمة حالة غير مسبوقة من الاستقطاب والعداء في آن واحد .. على امتداد الساحة العربية .. تركت هذه الحالة انعكاساتها من الناحية العملية في صورة انقسامات رسمية وشعبية في العالم العربي .. فضلا عن تزايد حالات التعارض في الأولويات العربية . ومن ثم فان البيئة العربيه التي تحركت فيها السياسة المصرية في هذه المرحلة .. حفلت في معظمها بالتأثيرات والنتائج المباشرة وغير المباشرة لأزمة الخليج .. الامر الذي ترك أثره القوى على سياسة مصر العربية .. وعلى مجمل أهدافها .. التي يمكن بلورة أبرزها في :

تنقية الأجواء العربية ، وارساء صيغة جديدة للعلاقات العربية – العربية ترتكن على منطق المصالح والاعتدال ، وبلورة موقف عربى موحد ازاء عملية السلام والتسوية السلمية مع إسرائيل •

وتجاوبا من السياسة المصرية مع الدروس والدلالات التي أفرزتها حرب الخليب .. اهتمت هذه السياسة بهدف ارساء صبيغة جديدة لتعامل مصر مع العالم العربي .. تقوم على عدة خطوط عريضة عكستها تصريحات المصادر المصرية المسئولة خلا ، عام ١٩٩١ .. وكذا من خلال التحركات التي قامت بها السياسة المصرية على الساحة العربية . وتتمثل هذه الخطوط العربيضة فيما يلى :

- صيانة مكانة مصر على خريطة العالم العربي ، ورفض الاستمرار في حمل الهذاء التضحيات في التعامل المصرى مع العالم العربي ، وكذا رفض الاستمرار د ، نكران الذات في مواجهة موجات من الجحود والنكران التي تهب من وقت لأذر على الدور المصرى في العالم العربي ،
- التأكيد على قيمه المصارحة والالتزام في العلاقات العربية العربية .. على أن
 يمثل المبدآن الركيزة الرئيسية لبناء التضامن العربي بأكمله . ويمكننا القول أن
 النداء الذي تتبناه الجامعة العربية هذه الأيام وهو نداء « المصارحة قطاء
 المصالحة » نابع أساساً من سياسة مصر العربية .
- العمل الجاد من أجل تنقية الأجواء العربية ، وعلى الرغم من أن السياسة
 المصرية أكدت عقب وقف إطلاق النار في الخليج .. على أن تنقية الأجواء مع
 الدول التي ساندت العراق سوف تحتاج إليبعض الرقت .. الا أن تنقية الأجواء

العربية ظلت تستقطب شطراً أساسيا من النشاط الدبلوماسى المصرى على كافة المستويات .. لرأب الصدع وتوحيد الجهود ووجهات النظر ازاء التحديات القائمة .

- بلورة مفاهيم جديدة أكثر تكاملا الأمن والتعاون العربي .. بما يساعد مستقبلا على الحد من التفاعلات السلبية بين الدول العربية ومما يساعد أيضا على التفاعل بإيجابية مع التوازنات الدولية الجديدة . وقد شكل إعلان دمشق التطبيق العملى لهذا المبدأ .. والذي استهدف تطبيق مديغة واقعية التعاون الشامل بين دول الخليج ومصر وسوريا .. إلا أن صعوبات عديدة - سبق أن تعرضنا لها - جابهت أعمال تنفيذ الاعلان الذي تمخض عن تجربة أزمة الخليج وصدر عقب إنتهائها مباشرة .

٢ -- العمل العربي المشترك:

مثل العمل العربى المسترك .. أحد الركائز التي ترتكز عليها الدبلوماسية المصرية .. والتي بذلت جهداً واضحاً في اتجاه دفع العمل العربي المسترك ، في مرحلة ما بعد أزمة الخليج .. ساعدها على ذلك عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة ، وتعيين الدكتور عصمت عبد المجيد — وزير الخارجية المصرية — أمينا عاماً للجامعة .. بالاضافة إلى عودة الكثير من المنظمات العربية المتخصصة إلى القاهرة .. مع تركيز واضح على القضايا الاقتصادية والأمنية ،

فعلى المستوى الاقتصادى .. سعت مصر – من خلال الجامعة العربية – إلى إيجاد موقف عربى موحد تجاه التطورات الاقتصادية العالمية الحالية ، والتنسيق لبناء نظام اقتصادى عربى متكامل .. ووضع تخطيط شامل التنمية في العالم العربي، وتقوم هذه السياسة على ثلاثة عناصر رئيسيه : صيغة المشروعات العربية المشتركة .. باعتبارها أنسب الصيغ لتدفق الأموال العربية – ودعوة كافة الاتحادات العربية النوعية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية للاجتماع ومناقشة خطط العمل والميزانية .

اما على المستوى الأمنى .. فقد بدأت مصدر عقب وقف إطلاق النار فى الخليج.. إجراء مشاورات عربية مكثفة لبحث إطار الأمن العربي المناسب وإعداد تصور متكامل لهذا النظام الأمنى على المستوى الاقليمي ، وحرصت مصر على أن تتوافق كافة التحركات الجارية في هذا الشأن مع اتفاقية الدفاع العربي المشترك من أجل الحفاظ على أمن الأمة العربية ،

وقد سجلت هذه المرحلة داخل إطار الجامعة العربية .. عودة مقرها الدائم إلى القاهرة وبحضور جميع النول الاعضاء .. مما قام دليلا على رغبة وتطلع الامة العربية إلى بدء صفحة جديدة في العمل العربي المشترك . وعن إيمانها بأهمية دعم نور الجامعة العربية في النظام العربي . كما أكدت كلمات الوفود على الأهمية التي تعلقها النول العربية على دور مصر في قيادة العمل العربي الموحد مستقبلا . وذلك بعد عودة الجامعة إلى مقرها الدائم في القاهرة .

ولقد ظلت القاهرة ، التى تبنت الدعوة إلى إنشاء الجامعة العربية وشاركت فى تأسيسها ، طوال الفترة التى غابت فيها الجامعة العربية عن القاهرة ، تعيش مع نبض العروبة .. كما بقيت كعهدها ، أمينة على مسئولياتها تجاه الأمة العربية . وقد جاء ترشيح مصر للدكتور عصمت عبد المجيد أمينا عاماً للجامعة فى الثالث من ابريل ١٩٩١ ، فى تلك المرحلة الهامة والدقيقة فى تاريخ الأمة العربية ، وفى مسار العمل العربى المشترك ، ثم الموافقة الاجماعية — من جانب كافة الرؤساء والملوك العرب — على انتخابه ، دليلا على وجود إرادة عربية واضحة بضرورة وحتمية تجاوز عثرات المسيرة القومية ، والانطلاق بالعمل العربي فى كافة مجالاته إلى أفاق أوسع وأرحب ، لما فيه صالح الدول والشعوب العربية ، بقد ما هو فى ذات الوقت تعبير عن الثقة فى دور مصر ورسالتها القومية الصادقة ،

وفي يقين مصر ، وهي حريصة على دفع العمل العربي الجماعي أو المشترك ، أن الأمة العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضي ،، بأن تنهض بدور تتناسب مع حقيقة إمكاناتها ومواردها وقدراتها .. حتى تستطيع صيانة مصالحها ،، وتأمين حقوقها والتأثير على المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي الجديد ،، والمساهمة في تشكيلة ،

ولا شك أن الجامعة العربية .. هى التجسيد الواقعى والعملى لارادة الدول العربية ولجمل الأهداف القومية المشتركة .. كما أنها بيت العرب جميعا ومالهم وملاذهم .. يتعين عليها بذل كل الجهد المتاح لصيانة هذا البيت وتدعيمه .. لكى تبقى دائما تعبر بصدق عن العزيمة العربية الموحدة في مواجهة التحديات الكبيرة .. ومن أجل مستقبل عربي أفضل •

٣ - العلاقات الثنائية:

لقد تركت أزمة المطليج انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية ، فقد تركت الازمة فتوراً واضحاً في العلاقات مع الدول التي كانت تؤيد العدوان العراقي .. لاسيما السودان وبول المغرب العربي .. وقد أعربت مصر منذ فترة ما قبل توقف حرب المخليج عن ترحيبها بأي جهد عربي لتنقية أجواء العلاقات مع تلك الدول ، بل أن هذه القضية كانت موضوعا لنقاش مكثف بين مصر وليبيا ، بهدف احتواء المخلافات والتوسط بين الدول العربية ذات المواقف المتعارضة .

وقد نجحت هذه الجهود في تحقيق انفراج مؤقت في علاقات مصر مع كل من السودان والاردن واليمن ، ووصل الأمر إلى درجة الاعلان في أواخر يوليو ١٩٩١ عن قيام الرئيس مبارك بتوجيه دعوة رسمية إلى قادة تلك الدول لزيارة القاهرة .. لتبادل وجهات النظر بشأن العمل العربي المشترك .. الا أن هذه الجهود لم تسفر عن تقدم ملحوظ في العلاقات بين مصر وهذه الدول .. وظلت العلاقات معها تشهد منخفضات متلاحقة من الصعود والهبوط .

من ناحية أخرى فقد تميزت الفترة التالية لازمة الطبيع بالحركة الكثيفة والزيارات المتبادلة على مستوى القمة بين الرئيس حسنى مبارك وبين الملوك والرؤساء العرب من ناحية أخرى .. كما تتابعت الاتصالات والرسائل بين القيادة المصرية وبين القيادات العربية دون توقف .. رغبة في الوصول إلى أعلى درجات التنسيق في مجال الجهود المبنولة من أجل دفع عملية السلام .. وعقد وإنجاح مؤتمر السلام ..

والمفاوضات العربية الإسرائيلية التي استهدفت التحرك نحو تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط .

ولما كانت مصر وسوريا تشكلان معاً الأساس القوى لأى موقف عربى فاعل .. فقد حرصت القيادتان المصرية والسورية على التنسيق العميق بين سياسة البلدين الشقيقين . فاستقبلت القاهرة الرئيس حافظ الأسد ثلاث مرات خلال عام ١٩٩١ ، كما قام الرئيس حسنى مبارك بثلاث زيارات لدمشق . وقد استهدفت هذه اللقاءات جميعا تناول العلاقات الثنائية بين البلدين .. اللذين تربطهما وشائج قوية على مدى التاريخ ، وكذا تقييم تطورات الموقف العربى ، والقضايا الخاصة بالأمن في المنطقة ، ومساعى عقد مؤتمر السلام ، وفي تقدير مصر أن الرد الايجابي لسوريا على مبادرة الرئيس جورج بوش المتعلقة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، قد شكل اضافة حيوية ، أدت إلى تنشيط التحرك الجاد نحو الاعداد الحقيقي لبدء المفاوضات . وقد ساهمت مصر ، بشكل إيجابي وفعال ، في تطوير موقف سوري مُوات ، يعمل على تدعيم مسيرة السلام ،

أما العلاقات المصرية الليبية ، فقد شهدت تطوراً ايجابيا منذ نهاية أزمة الخليج، كما تواصلت اللقاءات الشخصية بين القيادتين المصرية والليبية ، إذ استقبلت القاهرة العقيد معمر القذافي أربع مرات خلال عام ١٩٩١ ، كما قام الرئيس مبارك بثلاث زيارات إلى ليبيا . كان أخرها في نهاية شهر أغسطس ١٩ بمناسبة افتتاح المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعي . وفي كل هذه اللقاءات بين القائدين ، جرت محادثات مكثفة حول العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع العربي بصفة عامة ،

وفى ضوء الأزمة التى بدأت فى نوفمبر ١٩٩١ ، بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وبين ليبيا من الجهة الأخرى ، بعد اتهام ليبيا بتفجير طائرة ركاب أمريكية فوق بريطانيا عام ١٩٨٨ ، ومصرع ٢٧٠ من ركابها وطاقمها .. سارعت مصر انطلاقا من المبادئ والالتزامات التى تتمسك بها عربيا وبوليا ، إلى بذل الجهد الذى مأزالت تبذله بسخاء منذ ذلك الوقت حتى الأن ، من أجل احتواء تلك الازمة .. أو إيجاد حل لها يرضى كل الأطراف .. وذلك بما أجرته من اتصالات مكثفة ومستمرة

بين مختلف الأطراف الدولية ومع ليبيا بهذا الشأن .. ومازالت الازمة مستمرة منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا .

وبالنسبة العلاقات المصرية – السعودية .. فقد سبجلت مرحلتي ما بعد أزمة الخليج تطوراً كبيراً .. فقد تبودات الزيارات بين الرئيس حسنى مبارك وبين القيادات السعودية ، حيث قام الأمير عبد الله ولى العهد السعودي بزيارة القاهرة في ابريل ۱۹ ، كما قام الرئيس مبارك بزيارة خادم الحرمين الملك فهد في شهر أكتوبر ، وفي هذه اللقاءات تم تبادل الرأى حول الأوضاع العربية ، ومتطلبات دفع عملية السلام في المنطقة ، إلى جانب عدد من القضايا الثنائية والتي تدخل في تعزيز العلاقات بين البلدين ، ولا شك في أن نتائج القمة المصرية السعودية قد انعكست على العلاقات الثنائية وحققت نجاحا كبيراً في مجال التعاون المشترك ، فضلا عن تطبيق وتنفيذ القرارات التي توصلت اليها اجتماعات اللجنة الوزارية المصرية السعودية المشترك في كافة المجالات ، واقامة المشروعات في المجال الصناعي والتجاري والتعاون في ميادين الثقافة والنقل والمواصلات والزراعة ، وتوفير العمل أمام العمالة المصرية ، واستصلاح الأراضي وإقامة الجسر البحري بين مصر والسعودية .

وقد شهدت العلاقات المصرية الفلسطينية تطورات أكثر إيجابية من العلاقات مع الاردن واليمن . وجاء هذا التطور نتيجة اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية إلى بلورة قدر أكبر من التنسيق والتوافق مع مصر حيال عملية السلام في المنطقة . الأمر الذي ساعد على تجاوز الخلافات التي كانت قائمة بينهما حول أزمة الخليج . وقد ازدادت كثافة الاتصالات الثنائية والمشاورات بين مصر والمنظمة بشأن القضايا المشتركة وجوانب عملية التسوية السلمية .. وفي ديسمبر ١٩٩١ قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة للقاهرة ، حيث بحث مع الرئيس مبارك تطور عمليه السلام والتفاوض مع إسرائيل وذلك بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر من نفس العام .

ونستطيع القول إجمالا ، ودون الدخول في تفاصيل كثيرة حول تطور العلاقات المصرية مع باقى الدول العربية ، ان حصاد ما تم من اتصالات ولقاءات واتفاقات

متبادلة .. قد جاء تاكيداً وتدعيما لثقة العرب في مصر وفي إخلاصها القوى وقدراتها السياسية .. وارتكانهم إلى مواقفها الثابتة دفاعاً عن الحقوق العربية .. إن مصر بحق هي قوة العرب وسندهم الذي يحمى كيان الأمة ويصون وجودها .

مصر والتحدى الاكبر

١ - عملية السلام في موقع الصدارة:

احتلت عملية السلام موقع الصدارة في قائمة أهتمامات السياسة الخارجية المصرية خلال مرحلة ما بعد انتهاء أزمة الخليج .. بل إن السياسة المصرية كانت قد بدأت التمهيد لجهود التسوية منذ فترة ما قبل وقف إطلاق النار .. في محاولة لربط حل المشكلات المختلفة التي تعانى منها منطقة الشرق الأوسط .. بالشرعيه الدولية .. التي مثلت الركن الأساسي لسياسة المجتمع الدولي تجاه أزمة العدوان العراقي على الكويت ،

هكذا دعت مصر في تلك الفترة إلى ضرورة معالجة قضايا السلام في المنطقة عامة والقضية الفلسطينية خاصة فور انتهاء حرب الخليج وتحرير الكويت من الاحتلال العراقي .. كما طالبت بضرورة تطبيق مبادئ الشرعية الدولية على هذه القضية .. مثلما جرى تطبيقها في حالة الغزو العراقي الكويت •

والحقيقة ، أن الأهمية المعطاة لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، قد زدات مع الظروف والمعطيات التى أفرزتها أزمة الخليج . فقد أدت هذه الظروف والمعطيات الجديدة إلى تكثيف ومضاعفة الجهد الدولى المبنول التحقيق هذه التسوية .. بصورة لم يشهدها تاريخ الصراع من قبل . وفي ظل هذا الوضع ، انطلقت السياسة المصرية من أن المتغيرات الدولية والاقليمية السائدة أصبحت تتيح فرصة تاريخية .. ليس فقط لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، ولكن كذلك لفتح آفاق جديدة للتعاون، والاعتراف المتبادل بين جميع الأطراف ، ولذلك .. أبدت السياسة المصرية قدراً واضحاً من المرونة ، والتجاوب مع الاقتراحات الأمريكية لمعالجة المشكلات الاجرائيه المعقدة التي برزت في مواجهة جهود التسوية .. أملا في دفع هذه الجهود إلى الأمام وتحقيق انطلاقة حقيقية لعملية التسوية .

من هذا المنطلق أعطت السياسة المصرية اهتماما بالجوانب المتعلقة بمضمور المتسوية أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجرائية .. كما تأثرت السياسة المصرية تجاء عملية السلام بمجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات القائمة سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية التي تعمل فيها .

وتتسم العلاقة بين هذه المتغيرات بطبيعة تداخلية بارزة .. تتطلب عند تحليل محددات السياسة المصرية في هذه المرحلة .. أن يؤخذ في الاعتبار ترابط هذه المتغيرات وتكاملها في إطار ديناميكي شامل . فقد أدت التحولات التي جرت في هيكل النظام الدولي إلى إقامة هيكل جديد لعلاقات القوة في هذا النظام .

وقد رأت السياسة المصرية أن هذه التحولات التاريخية في العلاقات النوايه .. تفتح الطريق أمام مشاركة كافة القوى الدولية في الجهد المشترك المطلوب التوصل إلى تسوية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي .. بعد أن تسببت ظروف الحرب الباردة والتنافس الأمريكي السوفيتي .. في اعاقة الوصول إلى مثل هذه التسوية طيلة العقود الاربعة الماضية في ظل الحرب الباردة ،

غير أن هذه الإمكانية – إمكانية التوصل إلى تسوية – قد بدت واضحة أثناء أزمة الخليج ، التى أكدت مدى حاجة المنطقة إلى الأمن والاستقرار .. والتى أحدثت تبدلات نوعيه بارزة في مسار الصراع العربي الإسرائيلي .. خلقت فرصا أكبر التسوية بالمقارنة مع أية فترة مضت •

ويمكن تحديد أبرز أثار صرب الفسليج على المسراع العربي الاسسرائيلي فيمايلي:

- اكدت الحرب انتهاء عصر الحروب العربية الإسرائيلية .. وهي حقيقة سبق أن برزت في أعقاب حرب اكتوبر ٧٣ .. أكدتها حرب الخليج في إطار وضوح مدى التغيير الذي طرأ على المضمون التاريخي للمدراع .. الذي تحول من صدراع بين العرب وإسرائيل إلى مجموعة من القضايا والنزاعات المتعددة .
- أكدت الحرب من الناحية الواقعية العملية حدوث تراجع نسبى في أهمية إسرائيل الاستراتيجية .. وهو تراجع بدأ في ظل اختفاء التهديد السوفيتي والخطر الشيوعي .. وتأكد بعد أن عجزت إسرائيل عن إثبات وجودها في أزمة خطيرة تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة .

- زادت الحرب من التطلعات العربية لتطبيق الشرعية الدولية .. بدرجة أو بأخرى على مشكلات الصراع العربي الإسسرائيلي .. انطلاقا من تجربة التعامل الأمريكي العالمي مع الازمة التي ترتبت عن الغزو العراقي الكويت .
- أن الحرب قد ضاعفت ، فى ظل الانقسام العربى .. وتحطيم القوة العسكرية العراقية ، من خلل ميزان القوى العربى الإسرائيلى لصالح إسرائيل .. بما يؤدى الى تعقيد ظروف التسوية وموقف المفاوض العربى .

لقد وجدت السياسة المصرية أن مجمل هذه الظروف والمتغيرات من شائها إتاحة فرصة تاريخية لإحياء عملية السلام وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي .. بل أنها قد تلعب دوراً ضاغطاً لإيجاد هذه التسوية .. بوصف هذا الصراع مصدراً رئيسيا للتوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، كذلك فإن من مصلحة مصر المباشرة إنهاء هذا الصراع حتى يمكنها الالتفات إلى مشاكلها وقضاياها الداخليه .. وخلق الفرصة المناسبة لدفع جهود التنمية الاقتصادية .. وتوفير أكبر قدر من الأمن والاستقرار .. خاصة إذا اشتملت عملية التسويه على الحد من التسلح في المنطقة .

إن قوة الدفع المطلوبة لعملية السلام قد احتاجت لدور مصرى بالغ الأهمية .. للتقريب بين وجهات نظر مواقف متباينة لأطراف الصراع .. بالاستفادة من علاقاتها وروابطها مع جميع الأطراف المعنية .. الأمر الذي يتيح لمصر توظيفا مثاليا لمكانتها العربية وعلاقتها مع إسرائيل في أن واحد من ناحية أخرى فإن رصيد مصر الكبير من الخبرات التفاوضية يمكن أن يساعد في تعزيز ودعم الموقف العربي داخل دائرة التفاوض .

٢ - الرؤية المصرية لأطار التسوية السلمية :

حددت مصر موقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط ، كما عبر عنها وزير الخارجية المصرية في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ، في أربعة مبادئ رئيسية تتمثل في :

مبدأ الأرض مقابل السلام كأساس التسوية ، وإجراء مفاوضات مباشرة على أساس قرارى مجلس رقمى ٣٢٨ ، ٢٤٧ ، ٣٣٨ . وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة على أرضه .. وتحقيق الأمن لجميع الأطراف وضرورة وقف عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ،

وقد ارتكز هذا الموقف على الالتزام بقواعد الشرعية الدولية ، ومن ثم فان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، يمثل المدخل الصحيح لاقرار سلام حقيقي على أساس عادل ، وفي هذا السياق تحتل القضية الفلسطينية مكانا محوريا باعتبارها جوهر الصراع ، لذا فالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يعتبر الضمان الأول للتعايش السلمي مع ضرورة انهاء الاحتلال الإسرائيلي الأراضي السورية ، وكذلك من جنوب لبنان تنفيذا للقرار رقسم ٢٤٥٠ .

وقد وجدت السياسة المصرية .. أن معظم ما تثيره إسرائيل من مشكلات يتعلق بالقضايا الاجرائية .. وأن هذه القضايا آثارت قدراً كبيراً من الخلاف والجدل بين أطراف النزاع لاسيما خلال جولات وزير الخارجية الأمريكية . وكان لابد للسياسة المصرية . أن تحدد مواقفها من هذه القضايا .. وفي نفس الوقت ألا تجعل منها عائقا يحول دون التوصل إلى جوهر القضية . ولذلك أبدت مصر قدراً واضحا من المرونة حيال هذه القضايا .. مع استعداد للتجاوب مع أي أفكار أو مقترحات تؤدى إلى فتح الطريق نحو الحل الشامل والعادل .

هكذا أعادت مصر تقييم أواوياتها إزاء الجوانب الاجرائيه لعملية التسوية .. حيث ركزت جهودها نحو التوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط .. وإيجاد تقدم حقيقى نحو التصالح والسلام دون تراجع مصر عن مواقفها المبدئية .

وكان انعقاد مؤتمر السلام من أهم القضايا الاجرائيه التي استغرقت جهداً كبيراً وأثارت خلافات كثيرة .. اذلك فقد قبلت مصر فكرة المؤتمر الاقليمي بصفة مظلة بدلا من صيغة المؤتمر الدولي الأمر الذي جعل مشاركة الامم المتحدة قاصرة على كونها رمزاً للشرعية الدولية بالاضافة إلى التأكيد على قراري مجلس الأمن على ٢٤٢ ، ٣٣٨ كأساس للمفاوضات ،

وكان السبب الرئيسى وراء هذه المرونة المصرية في القضايا الاجرائية .. الرغبة في انتهاز الفرصة التاريخية المتاحة عقب حرب الخليج لإحلال السلام في المنطقة .. مع حرص واضح على تفويت فرص المناورة والمساومة والتسويف على إسرائيل وافتعالها الخلافات الجانبية . لذلك عملت مصر على التجاوز عن الخلافات الإجرائيه بغرض السير قدما بعملية التسوية إلى الأمام مع التركيز في عملية التفاوض على القضايا الجوهرية .

استقطبت قضية الاستيطان حيزاً رئيسيا من اهتمامات السياسة المصرية تجاه عمليه التسوية ، باعتبار أنها قضية تمثل أخطر القضايا الماثلة أمام جهود تسوية الصراع العربى الإسرائيلي ، والتي تشكل أهم عقبة في مسيرة السلام في المنطقة ،

وفي إطار جهود الترغيب التي قامت بها السياسة المصرية في التعامل مع قضية الاستيطان ، لدفع اسرائيل لاتخاذ إجراءات مناسبة تساعد علي تهيئة مناخ موات للمفاوضات وذلك من خلال وقف أو تجميد أعمال الاستيطان . ومن ابرز المقترحات المصرية في هذا الصدد الدعوة إلى توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة في مقابل أن توقف الدول العربية من جانبها المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كخطوة موازية ضمن إطار عملية بناء الثقة بين الجانبين ، بحيث يوفر ذلك المزيد من قوة الدفع لإنجاح عملية السلام . إلا أن إسرائيل رفضت هذا العرض ، بل ودعت إلى وقف المقاطعة العربية لإسرائيل دون التزام إسرائيل بوقف أعمال الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ،

الطسريق إلىي مسدريد

١ - الحركة المكوكية

كانت المواقف المصرية تجاه قضايا التسوية .. بمثابة الركيزة الأساسية التى ينطلق منها السلوك السياسى الفعلى الذى قامت عليه الدبلوماسية المصرية .. ففى أعقاب حرب تحرير الكويت انطلقت السياسة المصرية من أجل تحريك القضية

المفلسطينية ودفعها إلى ثورة الاهتمام الدولى . وقد ارتكز ذلك على محاولة الإفادة من قدوة الدفع التي توادت في ظل أزمة الخليج .. والتي أدت إلى زيادة التطلعات العربية لتطبيق الشرعية الدولية على الصراع العربي الإسرائيلي .

كما نشطت السياسة الخارجية المصرية في هذه المرحلة ... من أجل الوصول إلى بلورة وصدياغة رؤية عربيه موحدة للسلام في الشرق الأوسط .. وعلى أساس أوسع وأشمل من خطة السلام العربية في فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ • في هذا الصدد عملت السياسة المصرية على تشجيع كافة المبادرات والتحركات النواية المبنولة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي • وفي هذا الاطار رحبت رئاسة الجمهورية المصرية بما جاء على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش في أول خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي عقب حرب الخليج .. الذي أكد فيه التزام الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق التسوية الشاملة والعادلة لمشاكل الشرق الأوسط وفي مقدمتها المشكلة الفلسطينية .

وقد بدا هذا الالتزام الأمريكي كاختبار جديد يواجه ادارة الرئيس بوش .. فبعد أن واجة اختيار الحرب في الخليج ونجح في اجتيازه ، وأصبح عليه مواجهة اختبار السلام في الشرق الأوسط والنجاح في اجتيازه .. خاصة بعد الوعود العلنية وغير العلنية التي ارتبطت بها الإدارة الأمريكية والرئيس بوش شخصياً .. ولم يكن هذا الالتزام بعيداً عن محاولة استثمار المناخ الإيجابي الذي أحاط بالدور الأمريكي نتيجة لإنهاء الغزو العراقي وتحرير الكويت .. الأمر الذي ولد قوة دفع ذات أبعاد شخصية وموضوعية في أن واحد لدى الرئيس بوش ورجال إدارته .

وقد بلور الرئيس بوش هذا الالتزام في خطاب يوم ٦ مارس أمام الكونجرس في أربع نقاط أساسيه:

- وضع الترتيبات الأمنية لنطقة الخليج •
- العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والعد من الأسلحة التقليدية في
 المنطقة
 - العمل على التنمية الاقتصادية لدول المنطقة .

- وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي ترتكز على أساس التزام الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ٠

كما أعلن بوش عن قيام وزير خارجيتة جيمس بيكر بجولات في منطقة الشرق الأوسط التمهيد لعمليات التسوية ،

ولكن ما أن بدأ بيكر جولاته في المنطقة حتى أصيب بخيبة أمل بعد زيارته الأولى لإسرائيل .. لتجاهلها قيام الفلسطينيين بأى دور في عملية السلام .. وحددت الحكومات التي تحاورها فقط وهي دول إعلان دمشق الثمانية أي دول الخليج الست ومصر وسوريا .. الأمر الذي إستهدف مضاعفة الانقسام العربي ، وعزل القضية الفلسطينية .

مثل هذه العثرات التى واجهت بيكر فى جواته الأولى ، لم تمنعه من القيام بجولة ثانيه فى المنطقة فى أوائل ابريل ٩١ .. والتى تركزت فيها المحادثات حول عقد مؤتمر إقليمى للسلام .. يعمل علي تحقيق تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط .. تستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وبعد وقت قصير من جواته الثالثة في اوائل إبريل وافقت إسرائيل مبدئيا على عقد مؤتمر إقليمي بشرط أن يكون تحت رعاية أمريكية — سوفيتية فقط دون أن يكون للأمم المتحدة أو المجموعة الأوروبية أي دور في هذا المؤتمر . وقد وضبح خلال الجولة معارضة الإدارة الأمريكية لقيام الدولة الفلسطينية .

ثم حدث تطور هام في مسار محادثات بيكر في المنطقة .. حيث أعلنت سوريا استجابتها لمشروع بوش لعقد مؤتمر السلام عشية انعقاد قمه الدول الصناعية السبع في لندن .. بذلك بطل الرهان على سوريا في إفشال المفاوضات قبل أن تبدأ .. وفي ضوء الرد السوري الايجابي على المقترحات الأمريكية أعلنت الدول الصناعية السبع في لندن مطالبتها إسرائيل بوقف الاستيطان في مقابل إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية .

وقد قامت السياسة المصرية خلال هذه المرحلة .. بتحرك مكثف مع الأطراف العربية لاتخاذ موقف موحد تجاه عملية السلام . بصورة أكثر تفصيلا .. وقد

استهدفت الاتصالات الوصول إلى تنسيق عربى رباعى قبل بدء مفاوضات السلام بين سوريا والفلسطينيين والأردن ، وتبادل الجانبان المصرى والسورى زيارات مكثفة للتباحث بشأن عملية السلام ،، وقد انتهت إلى إعلان سوريا قبول المقترحات الأمريكية ،، وتابعت مصر جهودها في أعقاب الرد الإيجابي السورى مستهدفة بلورة اتفاق مشترك على كافة قضايا التسوية ، حيث ثبت للعالم أن مصر وسوريا يريدان السلام ،

كما شهدت هذه المرحلة اتصالات مصرية - فلسطينية مكثفة للتباحث حول العديد من القضايا التفصيلية .. الخاصة باستكمال العناصر الأساسية لعملية التسبوية ، وفي هذا السياق أبدت السياسة المصرية تجاوبا ملحوظا مع الطلب الفلسطيني بألا يقتصر الدور المسرى على مجرد دور الوساطة ، وانما ينطلق هذا الدور من أن مصر دولة عربية وجزء من الموقف العربي . وقد أكد عمرو موسى وزير خارجية مصر .. أن مصر ليست وسيطاً ، ولكنها دولة عربية ، إلا أنها تمتلك ميزة الاتصال مع جميع الأطراف ،

وقد عملت مصر بالفعل منذ البداية على الإفادة من هذه الميزة في الاتصال مع إسرائيل بهدف الاسهام في بدء عملية السلام .. وقد طالبت إسرائيل مراراً بإلغاء أية اشتراطات قبل بدء عملية السلام . والواقع أنه على الرغم من كافة الجهود المبنولة في هذا الاتجاه ، فأن مساحة واسعة من الاختلاف ظلت قائمة بين المواقف المصرية والإسرائيلية تجاه عمليه التسوية .. الأمر الذي دفع السياسة المصرية إلى التحذير مراراً من أن عملية السلام .. ان تستطيع أن تحل المشاكل الرئيسية في الشرق الأوسط ، ما لم تتخذ إسرائيل موقفا أقل تعنتاً إزاء كافة القضايا الاجرائية والموضعية الخاصة بالتسوية .

٢ - الضغوط والتطمينات:

إذاء ذلك رأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أهمية إعطاء قدة دفع حقيقية لعملية السلام .. فاتفق الرئيسان الأمريكي والسوفيتي في قمة موسكو ٣٠- ٣٠ يوليو ٩١ على عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في غضون شهر اكتوبر

تحت رعايتهما المشتركة .. وبدءاً من اعلان موسكو استبعدت الجماعة الأوروبية والامم المتحدة .. الامر الذي يعد تجاوبا جوهريا مع شروط إسرائيل حول حدود المشاركة الدولية في عملية السلام .

عقب إعلان موسكو لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، قام وزير الضارجية الأمريكي بجولة سادسة لدول المنطقة للبحث حول مشكلة التمثيل الفلسطيني ،، ودخلت عملية السلام مرحلة السعى الجدى لعقد المؤتمر .. فالتقى بيكر بالفلسطينيين من الأراضى المحتلة للتفاوض معهم حول مشكلة المتمثيل .. وقد رأت الولايات المتحدة لدعم قوة الدفع للمضى في عملية السلام .. أن تلجأ إلى أسلوب الضمانات المقدمة لكل طرف على حدة .. على أن يبت في المشاكل المستعصية واحدة بعد أخرى في حينها ،

وفى سبتمبر ٩١ تقدمت إسرائيل بطلب ضمانات أمريكية بقرض عشرة بلايين دولار لبناء مستوطنات جديدة فى الأراضى المحتلة ،، وبدى فى الأفق بوادر خلاف سياسى أمريكي إسرائيلي ، بعد أن اعترض الرئيس بوش على طلب ضمانات القرض الإسرائيلي .. مؤكدا ضرورة أن تستجيب إسرائيل المطلب الدولى بوقف بناء المستوطنات وقبول مبدأ السلام فى مقابل الأرض كأساس للتسوية .. محذراً باتخاذ موقف عملى بوقف ضمانات القروض ٠

في هذه الفترة التي تبلور فيها الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل (سبتمبر ٩١) حول موضوع ضمانات القروض ووقف المستوطنات .. قام بيكر بجولة تفقدية زار خلالها دول المنطقة دون أن يحرز تقدماً ملموساً حول دفع عملية السلام وتحديد الموعد النهائي لعقد المؤتمر ٠

وبعد أن أقر الكونجرس طلب الرئيس بوش بتأجيل البت في مسألة ضمانات القروض. لاسرائيل حتى يناير ١٩٩٢ .. أعلن عن تقديم الادارة الأمريكية مذكرات الانطمينات لإسرائيل والأطراف العربية ، في محاولة لعث الأطراف على تجاوز خلافاتهم الإجرائية والموضوعية ، والاتفاق على موعد افتتاح المؤتمر . وكانت تلك الخطوة الأمريكية ذات أهمية باعتبارها الفيصل بين مصداقية الولايات المتحدة وقدرتها على دفع عملية السلام .

وقد تعهدت الولايات المتحدة في مذكرة التطمينات لإسرائيل بعدم إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أى طرف لا يرغب في التفاوض معه ، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وأن لإسرائيل الحق في تفسير قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ كما تريد .. وأن تعترف الولايات المتحدة بمخاوف الأمن الإسرائيلي والأهمية التي توليها إسرائيل للجولات ، كما تعهدت الولايات المتحدة بأنها ستعمل على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل وإلفاء قرار الامم المتحدة الذي يعتبر الصهيوينية شكلا من أشكال العنصرية .

وفى مذكرة التطمينات الأمريكية لسوريا .. تعهدت الإدارة الأمريكية بأن يكون أساس مباحثات السلام القادمة هو الاستناد على القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وتطبيقهما على كل الجبهات ، بما فى ذلك هضبة الجولان .. وأن الولايات المتحدة لا تعتزم قبول تصرفات ضم إسرائيل لأراضى الجولان وسوف تسير فى مناهضتها لنشاط إسرائيل فى بناء المستوطنات فى الاراض يالمحتلة ،

اما بالنسبة للطرف الأردنى الفلسطينى .. فان رسالة التطمينات الأمريكية أشارت إلى أن المحادثات تقوم على أساس قرارات الامم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام مع اقامة فترة انتقالية يعقبها حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

وفى ضوء هذه التطورات جاءت زيارة بيكر الثامنة والأخيرة .. فى منتصف شهر اكتوبر ٩١ – قبل عقد المؤتمر ، وفى نفس الوقت كان وزير الخارجية السوفيتى بوريس بانكين يزور المنطقة . وفى القدس المستلة وجه الوزيران الدعوات للاطراف المعنية اصغبور مؤتمر السلام فى مدريد فى ٣٠ اكتوبر ١٩٩١ . وأن الرئيسين الأمريكي بوش والسوفيتي ميخانيل جوريات شوف سيحضران افتتاح المؤتمر ،

وقد عقد المؤتمر في الموعد المحدد في حضور الرئيسين الأمريكي والسوفيتي ، ووفد مراقب من كل من مصر ومجلس التعاون الخليجي ، ومجلس التعاون المغربي والمجموعة الاوروبية ، وقبلت الاطراف العربية الحضور على أمل تحريك المياه الراكدة في المنطقة وفتح الطريق نحو التسوية المنشودة ، وجاء القبول الإسرائيلي على

مضض ، ليجنب ما سيجره عدم المضور من آثار سلبية على صعيد علاقاتها بمعظم دول العالم خاصة الولايات المتحدة راعي المؤتمر الاول ومصدر المعونات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل .

٣ - الدور المصرى في التسوية :

وخلال هذه المرحلة ، أثيرت بإلماح قضية الدور المصرى في عملية التسوية وطبيعة هذا الدور في قضية السلام .. والواقع أن طرح هذه القضية قد اختلف في مضمونه باختلاف مراحل تطور عملية السلام .. فقد ارتكز الدور المصرى من البداية على عنصرين .. الأول خاص بالالتزام القومي واستعداد مصر للعطاء من خلال رويتها وخبرتها الكبيرة في معركة السلام .. والثاني يتعلق بوجود علاقات مع إسرائيل ، الأمر الذي أتاح للدبلوماسية المصرية القدرة على الاتصال والحوار مع جميع الأطراف .

وفى ضوء ذلك كان الدور المتصور السياسة المصرية فى عملية التسوية منذ فترة ما قبل مؤتمر مدريد يتخذ شكلا من أشكال الوساطة .. انطلاقاً من أن مثل هذا الدور يصبح مطلوبا سواء فى فترة الإعداد المؤتمر نتيجة افتقار الأطراف المعنية إلى قنوات الاتصال المباشر ، أو فى مرحلة التفاوض ذاتها .. وقد أكد وزير خارجية مصر عمرو موسى فى أكتوبر ١٩٩١ أن دور مصر .. ليس هو دور المراقب المحايد .. لان مصر دولة عربية وهى جزء من الموقف العربى .. أى أنها شريك غير محايد .. وفى توقيت لاحق أكد الرئيس مبارك فى تصريحاته على انحياز مصر الكامل إلى الجانب العربى ، بل واستعدادها لتقديم خبرتها فى التفاوض مع إسرائيل إلى الوفود العربية ، علاوة على يالتأكيد بأن الهدف من المشاركة المصرية فى عملية السلام هو المساعدة فى إحقاق الحق ،

والواقع أن هذه الحالة يمكن إرجاعها بالدرجة الأولى إلى مسار عملية التسوية ذاتها ، والتى شهدت العديد من المنعطفات والمنحنيات ، بصورة كان يصعب معها بلورة رؤية متكاملة لهذه العمليه من كافة الجوانب .. وبالتالى صعوبة تحديد طبيعة

الدور المصرى في ظل هذا الوضع .. أي أن عدم وضوح طبيعة هذا الدور في ذلك الوقت يرجع إلى التعقيدات الإجرائية والتنظيمية التي صاحبت عملية التسوية . لذلك فانه مع اتضاح طبيعة المؤتمر وأساس عملية التفاوض ، بات من المكن بلورة الدور المصرى حسب تنظيم هذه العمليه وتطورها .. ففي مرحلة المؤتمر ، لعبت مصر دور المشريك الكامل بحكم أنها إحدى الدول الداعية لفكرة المؤتمر الدولي ، وفي مرحلة المباحثات الثنائية .. تلعب مصر دور المراقب المعاون الذي يتدخل التغلب على العقبات التي تعترض مسيرة التفاوض .. اعتماداً على علاقات مفتوحة على كل الأطراف .. لإيجاد الأرضية المشتركة التي تساعد على قوة الدفع وتعزيز فرص التفاوض ، مع المواقف والحقوق العربية ، وفي المفاوضات المتعددة الأطراف الحرص على دعم المواقف والحقوق العربية ، وفي المفاوضات المتعددة الأطراف أخذت مصر دور الشريك الكامل .. استناداً إلى أن هذه المفاوضات تعنى ببحث مشاكل منطقة الشرق الأوسط وبالذات في قضايا المياه والأمن والبيئة والتعاون الاقتصادي .

٤ – توجيه الدعوة:

غى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الدعوة إلى جميع الأطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي ، لحضور مؤتمر مدريد للسلام من ٣٠ أكتوبر إلى ١ نوف مبر ١٩٩١ . وقد راعت مصر في تشكيل وف دها إلى المؤتمر، الجمع بين عناصر متنوعة من الكفاءات المصرية من مؤسسة السياسة الضارجية والمفكرين والمتخصصين .. فضلا عن عناصر نشطه في الحياة العامة ، بحيث جاء هذا التشكيل مشتملا على قطاع كبير من المشتغلين في الفكر والممارسة السياسية في مصر .. وقد رأس وفد مصر عمرو موسى وزير الفارجية .. الذي حدد المدف الذي تسعى اليه الدبلوماسية المصرية ، بانه يتمثل في العمل على إنجاح مؤتمر السلام والالتزام بالموقف العربي القائم على المطالبة بالحق .. والاستعداد التحمل المسئولية والالتزامات ، مع الاحتفاظ بعلاقة سلمية مع إسرائيل لصالح الترصل إلى تسوية متوازنة وعادلة للصراع .

وقد بذات الدبلوماسية المصرية ،، في مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر السلام ،، جهوداً مكثفة في الإعداد المؤتمر ، كما عقد الرئيس مبارك اجتماعاً موسعاً مع

الوفد المصرى قبيل سفره إلى مدريد .. وحدد وزير الخارجية عدداً من المبادئ اللازمة انجاح المؤتمر وتتمثل في .. الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل السلام .. باعتباره المبدأ الحاكم في المفاوضات والتطبيق العملي للقرار ٢٤٢ .. كذلك ضرورة سيادة روح التعاون بين كافة الأطراف المعنية ، فضلا عن الالتزام بالواقعية والعقلانية في المواقف ،

وكان المفاوض العربى يستند إلى عدة عناصر تمثل قوته .. كان أبرزها : عنصر الحق ، والتحديد المنطقى للأمور ، المتمثل في وضوح الركائز والأسس التي يعتمد عليها الموقف العربي ، علاوة على أن مواقف الكثير من القوى الدولية في عملية التسوية تمثل بحد ذاتها دعما للمفاوض العربي .

والحقيقة أنه من المكن توصيف الدور المصرى في مؤتمر مدريد .. بأنه كان أقرب إلى أحد رعاة المؤتمر ، حيث قام الوفد المصرى بأنشطة دبلوماسية وإعلامية مكثفة خلال المؤتمر ، حرص في اطارها على الإلتقاء بمعظم الشخصيات البارزة في الوفود المثلة فيه بقصد التشاور وتبادل وجهات النظر والعمل على تذليل العقبات والصعاب القائمة ، فضلا عن محاولة التقريب بين مواقف الأطراف المعنية .

وقد عكست كلمة مصر في المؤتمر جميع المبادئ المعلنه من جانبها تجاه عمليه السلام لاسيما من حيث التأكيد على ضرورة ارتكاز مجمل جهود السلام على صيغة الأرض مقابل السلام ، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضى التي احتلت في عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية والجولان ... وكذا الانسحاب من جنوب لبنان ، مع التأكيد على عدم استعداد الجانب العربي إطلاقا للتنازل عن حقوقة التي حظيت بالقبول والإقرار والتأييد في ظل قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

وقد ارتكز تقييم السياسة المصرية للمرحلة الأولى من المؤتمر .. على أن التطور البارز الذى تبلور خلال المؤتمر ينصب أساسا في إزالة الحاجز النفسى السميك من الخصومة والعداء الذي كان يفصل بين الأطراف العربية وإسرائيل ، واكنه لم ينجح في إرساء أساس للثقة المتبادلة بينهما بصورة ملموسة . وفي ضوء هذا التوصيف

ارتأت السياسة المصرية أن الهدف الرئيسى لمرحلة ما بعد مؤتمر مدريد ينبغى أن يتمثل في الاتفاق على الأسس الموضوعية التي تنمى الثقة بين الأطراف المعنية على نحو يشجع الجانبين العربي والإسرائيلي علي التعاون وصولا إلى الحل الكامل.

وفي هذا الصدد، أعربت مصر عن استعدادها الكامل المساهمة والمشاركة في المفاوضات الثنائية، وذلك بوضع خبرتها التي اكتسبتها في مجال التفاوض أو في مجال التطبيق، وفيما يتعلق باجتماعات التعاون الإقليمي المتعددة الاطراف، أبدت مصر تفهما كاملا لموقف سوريا الداعي إلى ربط انعقاد هذه الاجتماعات بإحراز تقدم ملموس في المباحثات الثنائية .. إلا أنها ارتئت مع ذلك أن بدء المفاوضات المتعددة الأطراف بالتوازي مع المباحثات الثنائية .. يمكن أن يخلق مناخا من الثقة وحسن النوايا، وأكدت أن نجاح تلك المفاوضات سوف يتوقف على قدرتها على الحفاظ على الحقوق المشروعة الثابتة للاطراف والحاجات المتوقعة لها وخاصة الاستخدمات المستقبلية الموارد الاقتصادية والمائية .

مؤتمر مدريد

كان يوم يوم ٢٠أكتوبر ٩١ يوما مسسهودا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي .. حيث بدأت أولى مراحل عملية السلام في المنطقة في العاصمة الاسبانية مدريد ، وقد حضر المؤتمر إلي جانب أطراف النزاع المباشرين .. لبنان وسوريا والأردن والفلسطينيين وإسرائيل .. الرئيسين الأمريكي والسوفيتي بصفتهما راعيي المؤتمر إلي جانب وفد مصري وحضور رمزي بصفة مراقب لكل من اوروبا ومجلس التعاون الخليجي والمغربي ، وممثل شخصى للأمين العام للامم المتحدة .

وقد أكد الرئيس الأمريكي بوش في افتتاح المؤتمر على عزم بلاده على التوصل إلى تسبوية عادلة ودائمة وشاملة الصدراع في الشرق الاوسط ... دون أن يعلن عن وجود خطة معينة لتحقيق ذلك ، كما شدد على أن الادارة الأمريكية لن تفرض حلا على الأطراف ، مشيرا لله إلى ضرورة اتفاق هذه الأطراف فيما بينها على الية التفاوض ،

وقد جاءت كلمات الوفود المشاركة في المؤتمر لتعكس موقف وهدف كل طرف. من المشاركة في عملية التسوية . فكلمة رئيس وزراء إسرائيل لم تشر إلى نية الانسحاب من الأراضي المحتلة ، بل أضفت نوعا من الإحباط بين الاطراف المشاركة في المؤتمر ، أما كلمةوزير الخارجية السوري فقد حذرت إسرائيل من العواقب الوخيمة التي تترتب عن عدم استجابتها لقرارات مجلس الأمن ، والانسحاب من الاراضي العربية . بينما ركزت كلمة الوفد الاردني على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيي ، وضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وعكست كلمة الوفد الفلسطيني صورة المعاناة التي يلاقيها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ الوجود الإسرائيلي .

وقد إستمرت جلسات المؤتمر ثلاثه ايام ، واختتمت بردود لرؤساء الوفود .. وكادت هذه الردود أن تحدث مشكلة تصعف بالمؤتمر .. عندما اأثار فاروق الشرع وزير خارجية سوريا موضوع الارهابي إسحق شامير المطلوب للعدالة لاتهامه باغتيال الكونت برنادوت ممثل السكرتير العام للامم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨. وذلك ردا على اتهام شامير لسوريا بانتهاك حقوق الانسان وإضطهاد اليهود السوريين .

وبعد انتهاء جلسات المؤتمر الافتتاحية قررت الولايات المتحدة ، ومعها الشريك السوفييتى بدء المفاوضات الثنائية ، تمهيدا للاتفاق على مكان انعقادها .. بعد أن رفضت إسرائيل استمرارها في العاصمة الأسبانية . وقد إنفض إفتتاح مؤتمر السلام في مدريد دون التوصل إلى مكان وزمان عقد المفاوضات الثنائية ، وأعطت الادارة الأمريكية وشريكها السوفييتي بصفتهما الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام مهلة أسبوعين لأطراف النزاع للاتفاق على موعد ومكان المفاوضات الثنائية مع احتفاظهما بحق تقديم حلول لمكان وطريقة عقد المفاوضات الثنائية .

وازداد الموقف توترا بين الادارة الأمريكية وإسرائيل .. عندما أعلنت واشنطن في ٢٢ نوفمبر ، عقب لقاء شامير مع بوش خلال زيارته للولايات المتحدة ، ودون ان يخبره بقرار موعد بدء المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل في ٤ ديسمبر ١٩٩١

بواشنطن ، وأنه قد أرسلت الدعوات للأطراف المعنية مما اعتبر إهانة لشامير الذي إنهم الادارة الأمريكية بالتحامل على إسرائيل لصالح العرب ،

ويمكن إرجاع رد الفعل الإسرائيلي العنيف على واشنطن ، إلي كون الادارة الأمريكية أوضحت لإسرائيل في الرسالة التي تضمنت تحديد موعد المفاوضات ومكانها بأن عليها الانسحاب من هضبة الجولان في مقابل السلام مع سوريا .. وأن تبدأ في البحث عن طريقة للانسحاب من لبنان .. كذلك تضمنت الرسالة ضرورة الدخول في مفاوضات جديدة مع الفلسطينيين بشأن المرحلة الانتقالية في الضفة الغريبة وغزة ،

مفاوضات واشنطن

رفضت الحكومة الإسرائيلية الموعد الذي حددته الولايات المتحدة - وهو عديسمبر ١٩٩١ - واقترحت موعد ٩ ديسمبر كموعد بديل ، وهو ما رفضت الأطراف العربية لأنه يمثل ذكرى اندلاع الانتفاضة ، لذلك ارجئت الجولة إلى ١٠ ديسمبر ١٩٩١ .

ولم تحرز هذه الجولة من المفاوضات الثنائية أي تقدم يذكر ، إذ كان الواد الإسرائيلي المفاوض لايملك مسلاحية مناقشة مسائل جوهرية ، ومن ثم أثار المشكلات الشكلية مع الأطراف العربية فنجده عارض بشدة أية نزعة لاستقلالية الوقد الفلسطيني عن الاردني ،، ورفض التأكيد على الهوية الميزة لكل منهما ، معتبرا أن الفلسطينيين هم جزء من الاردن .

إلا أن الجانبين الاردنى والفلسطينى أصدا على تفاوض الوقد الإسدائيلى مع كل وقد على حدة ، وبعد قشل التوصل لحل حول طريقة التفاوض بين الوقدين الإسرائيلى والأردنى الفلسطينى المشترك ظهر ما سمى بمفاوضات الاروقة بين رؤساء الوقود الثلاثة ، والتي استحوذت على وقت كبير من العملية التفاوضية ، واكن دون أن تحقق أي تقدم يذكر .

• إما المفاوضات الإسرائيلية السورية فلم تتوصل أيضا إلى نتائج ، اذ أصر الوفد السورى على طرح مبدأ الأرض مقابل السلام ، وأنه ليس المقصود بالأرض الانسحاب من الجولان فقط بل وربط ذلك بالانسحاب من كل الاراضى العربية المحتلة ، بينما أصر الوفد الإسرائيلي على المبدأ الذي سبق أن طرحه شامير في مدريد وهو السلام مقابل السلام ، مقدما تفسيره الخاص بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ . ومن هذا المنطلق لكلا الوفدين لم تحقق مفاوضاتهما تقدما ملحوظا ، على الرغم من طول الجلسات التي عقدت بين الوفدين .

من هنا وصلت المفاوضات مع كل الوفود إلى طريق مسدود بما في ذلك الوفد اللبناني .. وقد انتهت هذه الجولة الاولى يوم ١٨ ديسمبر ، على أن تستأنف مرة أخرى في ٧ يناير ١٩٩٧. ويمكن القول أن جولة واشنطن قد فشلت في إجراء أي تقدم يذكر على مستوى القضايا الأساسية .

وبصفة عامة أظهرت تلك الجولة من المفاوضات الثنائية ، أن توازن القوى القائم بين إسرائيل والأطراف العربية لايجبر إسرائيل على التعامل جديا مع المطالب والرؤى العربية حول التسوية وتحقيق السلام الشامل . وأنه في غياب دور أمريكي قائم على تفسيرات واضحة لعملية السلام والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة .. فإن التعثر والجمود قد يكون هو مصير تلك العملية التفاوضية ،

بين واشنطن وموسكو

كان من الواضح منذ البداية . اعتباراً من مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١، أن مباحثات السلام الثنائية بين العرب وإسرائيل لن تتحرك ما لم يتغير الموقف الإسرائيلي من المفاوضات .. وأن أي تقدم في هذا المجال سوف يتوقف تماما على مدى التغيير الذي يمكن ان يحدث في الموقف الإسرائيلي بالنسبة للموضوعات المجوهرية .. بالشكل الذي يفتح باب المناقشات الجادة .. بدلا من أسلوب المراوغة والتمسك بموضوعات إجرائية حول أماكن ومواعيد المفاوضات .. لاتمثل أي قيمة حقيقية في قضية حيوية مثل قضية السلام .

والحقيقة أن هذا القول لم يكن سببه مجرد إلقاء مسئولية الفشل على عاتق إسرائيل .. ولكنه نابع من حقائق الموقف الإسرائيلي في ذلك الوقت .. فبينما يتطلع العالم كله إلى مرحلة مختلفة من العلاقات الإسرائيلية العربية .. تكون خالية من عناصر الضغط وعوامل التوتر .. تلجأ إسرائيل إلى أساليب القهر والعنف الوحشي .. مع الشعب الفلسطيني .. وهو الشعب المفترض أن تؤدي المفاوضات إلي إقامة علاقات سلام بيئه وبين إسرائيل .. بل تقوم إسرائيل بطرد مجموعات من هذا الشعب خارج الأراضي المحتلة .. ثم تصف القرار بانه عقوبة رادعة ضد الإرهاب .. الأمر الذي أثار العديد من علامات الاستفهام .. ووضع النوايا الإسرائيلية تجاه السلام في دائرة الشك .. ليس فقط على المستوى العربي بل كذلك على المستوى العالمي .

والواقع أن نقطة البداية الصحيحة والتي تكمن في حصول الفلسطينيين على أبسط حقوقهم في حياة وتقرير المصير شأنهم شأن كل شعوب العالم .. تخطى بالادراك والفهم والتأييد من جانب كل الاطراف المعنية بالسلام داخل وخارج دائرة المفاوضات ، فيما عدا طرف واحد هو إسرائيل : يحدث ذلك بينما يؤكد العرب أن الاعتراف بإسرائيل أمر مشروع وأن قبول الدول العربية والفلسطينيين لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ يعنى ذلك ويؤكده .. ولكن لابد أن يكون ذلك في مقابل اعتراف إسرائيل بقضايا أخرى أساسية مماثلة في الاهمية لهذه القضيية وهي قضايا استعادة الفلسطينيين لأرضهم وحقوقهم الامر الذي لايمكن أن يتم إلا في إطار مناخ بعيدعن التوتر .. وما يتطلبه ذلك من توقف إسرائيل تماما عن ممارساتها البغيضة التي ترتكب ضد شعب يعيش على أرضه جيلا بعد جيل .

ومع ذلك كله لم تتخل حكومة إسرائيل عن هذا الاسلوب ، واستمرت في الالتفاف حول المغموعات الجوهرية ، والمناورة حول القضايا الاجرائية العقيمة .. وهو نفس الاسلوب الذي لم تتوقف عن ممارسته منذ أن بدأ البحث عن طريق حقيقي السلام في اعقاب إنتهاء حرب الخليج . وهكذا استمرت جولات المباحثات واحدة بعد أخرى دون جدوى ، وحتى الجولة الثالثة في يناير ٩٢ إنتهت دون إتفاق بشأن مكان

انعقاد الجولة التالية أو حل باقى الخلافات الاجرائية وغير الاجرائية بين إسرائيل والاطراف العربية .. ورغم أن الجولة الثالثة شهدت لأول مرة لقاءات منفصلة بين الوفد الإسرائيلي والفلسطينيين .. ورغم أن الوفود قد مدت إقامتها في واشنطن .. من أجل إجراء مزيد من المباحثات .. إلا إنها إنفضت دون مجرد الاتفاق حول جدول الأعمال ... وقد وصفت د. حنان عشرواى المتحدثة باسم الوفد الفلسطيني نتائج هذه الجولة .. بأن الجانب المضيئ فيها هو الجلوس على قدم المساواه التفاوض المباشر حول المرحلة الانتقالية .

وإستكمالا للمباحثات الثنائية المتعثرة التي كانت تجرى في واشنطن ، عُقد مؤتمر موسكو المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التعاون الاقليمي يومي ٢٨ ، ٢٨ يناير ١٩٩٢ . وقد رفضت كل من سوريا ولبنان الاشتراك في تلك المفاوضات نتيجة لعدم التوصل في المباحثات الثنائية إلى أي إتفاق حول مناقشة الموضوعات الجوهرية والاقتصار – على مدى ثلاث جولات – على المسائل الاجرائية .

وقد وصف عمرو موسى وزير خارجية مصر مؤتمر موسكو .. في كلمتة الافتتاحية بانه مفارقة تاريخية نادرة .. حيث لم يحدث في تاريخ أي صراع أن جلس معا أطراف لم تحسم بعد خلافاتهم لإقامة سلام بينهم .. وأن ذلك كان من ثمار النظام الدولي البارع أو تعبيراً عن التفاؤل والأمل في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي علي أساس الأرض مقابل السلام . مهما كان التردد أو كثرة العقبات ،، ثم أكد ان التعاون الاقليمي وحده ، لايمكن أن يشكل إطار السلام ، دون أن يكون مؤسسا على قواعد القانون والعدالة التي تقطع بانسحاب السرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقها في العيش في سلام داخل حدودها المعترف بها طبقا لمبادئ القانون الدولي وأهدافه .

وقد ذكر وزير خارجية مصر .. انه في اطار سلام عادل فان مجالات التعاون الاقليمي واسعة وعديدة .. وأن أولى مراحلها البحث الجاد في قضية الحد من التسلح من منطق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعا .. وأن يقوم ضبط

التسلح على إخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل .. وعلى رأسها الأسلحة النووية بما في ذلك المخزون منها .

ويمكن القول أن مؤتمر موسكوقد اسفر عن عدة نتائج لعل أبرزها:

- تأكيد كل من الولايات المتحدة وروسيا راعيتي المؤتمر موافقتها على مشاركة الفلسطينين من خارج الأراضى المحتلة في الاجتماعات التي تجري في اطار المحادثات المتعددة الأطراف .
- أعطي لقاء إسرائيل لأول مره علي مائدة المفاوضات مع مجموعة كبيرة وموسعة من الدول العربية .. المؤتمر بعدا لم يسبق له مثيل في شئون الشرق الاوسط ، كما أنه مثل إشارة هامة نحو إمكانية التعاون الاقليمي .
- إتفاق مجموعات العمل الممس .. على طريقة التمهيد المحادثات .. وذلك بعقد
 لجان تقوم بتحديد الأواويات والتعرف على المشكلات المختلفة .
- تأييدا ً للدور الأمريكي الفعال تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط ،، أكدت الادارة الأمريكية على ضرورة قيام الامم المتحدة بدور مباشر في المحادثات متعددة الأطراف .. كما أرجأت منح ضمانات للقروض الإسرائيلية إلى ما بعد مفاوضات موسكو ،، متعددة الأطراف .. بشرط قيام إسرائيل بتجميد عملية الاستيطان في الاراضي المحتلة والتي تعتبر عقبة في طريق السلام .
- تأكيداً للدور المصرى الفعال إزاء المسيرة السياسية .. طالبت مصر بضرورة إعادة النظر في منح الوفد الإسرائيلي حق الاعتراض علي تشكيل وفد فلسطيني آخر يتفاوض معه .. كما دعت اطرح مشكله القدس في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الاوسط سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف .
 - لقد حقق المؤتمر أمرين هامين لصالح القضية الفلسطينية وهما:
- * ضمان مشاركة الوقد بتمثيل فلسطنيين من داخل الاراضى الممثلة وخارجها في اللجان المنبثقة عن المؤتمر ،
 - * ضيمان مشاركة الامم المتحدة وهيئاتها في أعمال تلك اللجان .

وقد شهد شهر فبراير ۱۹۹۲ الجولة الرابعة من مفاوضات السلام الثنائية العربية الإسرائيلية في واشنطن .. وسط متغيرات سياسية .. تتمثل في سعى إسرائيل نحو وضع المزيد من العراقيل أمام عملية السلام .. من خلال اغتيال الزعيم المثني عباس موسوى .. وقيامها بالهجوم المكثف علي جنوب لبنان .. وإعتقالها لاثنين من اعضاء الوفد الفلسطيني في المباحثات . كما استمرت إسرائيل في إقامة المستوطنات بالاراضى المحتلة مؤكدة أن ربط الولايات المتحدة بين ضمانات القروض والاستيطان يعتبر تدخلا أمريكيا في شنونها الداخلية .

وفى هذه الجولة طالبت الادارة الأمريكية إسرائيل بضرورة طرح مشروع للحكم الذاتى فى المناطق المحتلة ، خلال جولة المفاوضات المقبلة في واشنطن ، وأعلنت تأييدها لاشتراك فلسطينيين من خارج المناطق المحتلة مستقبلا فى محادثات السلام .



سياسة مصر بين السلام والوئام

الفصل العاشر سياسة مصر بين السلام والوئام

تفاعلات ما بعد مدريد

انطوت السياسة المصرية تجاه عملية السلام بعد مؤتمر مدريد على العديد من التفاعلات ، كما شغلت هذه العملية حيزاً رئيسيا من إجمإلى السلوك الخارجي المصرى ، والواقع أن السياسة المصرية ظلت محكومة خلال هذه المرحلة العامرة بالنشاط بنفس مجموعة الثوابت التي صاغت الموقف المصرى العام إزاء عملية السلام منذ انتهاء حرب الخليج .

١- صياغة ملائمة:

وايس ثمة شك في أن السياسة المصرية الخارجية .. قد تأثرت عند التطبيق بعدة عوامل ومتغيرات ارتبطت بالمواقف الداخلي في كل من إسرائيل والولايات المتحدة .. كما تأثرت أيضا بدرجة تماسك الموقف العربي في عملية السلام ، حيث اتسم هذا الموقف في البداية بضعف التنسيق ، ثم ازدادت صلابته بصورة تدريجية مع تطور حركة التفاوض الثنائية ، لاسيما بعد أن تأكدت أهمية التنسيق وضرورته لخدمة الموقف العربي التفاوضي .. بل وأهمية إدخال الدول العربية المفاعلة في اجتماعات التنسيق ، دون الاقتصار على دول الطوق العربية وحدها . إلا أن موقف كل من الدول العربية المتفاوضة مع إسرائيل ظل محتفظا في النهاية بقدر من الخصوصية الذاتية الناتجة عن اختلاف طبيعة قضايا النزاع مع إسرائيل فيما بين تلك الدول .

وقد تأثرت السياسة المصرية في عملية التسوية بكافة هذه المتغيرات بشكل عام.. وانعكس ذلك على الاهتمام بإيجاد وبلورة صيغة ملائمة للتكيف مع المتغيرات.

بحيث لاينطوى ذلك على أي مساس بالثوابت الماكمة للموقف المصرى - وعلى هذا الأساس :

- عملت السياسة المصرية على تقوية وتدعيم الموقف التفاوضى العربى في المباحثات المباحثات المتعددة الأطراف ، مع العمل على تفويت المساعى الإسرائيلية الرامية في ظل حكومة الليكود إلى إطالة أمد المفاوضات وإضاعة الوقت ، لابتلاع المزيد من الأرض العربية المحتلة .
- اهتمت مصر بتشجيع الإجراءات الايجابية المحدودة التي اتخذتها حكومة العمل في إسرائيل وحثها على المزيد من هذه الإجراءات لخلق المناخ المناسب لمواصلة جهود السلام.
- العمل على تعبئة التأييد الدولى للموقف العربي في مفاوضات السلام.. وكشف أسبإليب المراوغة الإسرائيلية .. وإضاعة الوقت بالتركيز على بحث إجراءات شكلية والبعد عن بحث الموضوعات الأساسية الجوهرية .
- التحرك المكثف على كافة المستويات وفي كل الاتجاهات ... والتركيز على دفع الأطراف المتفاوضة وخاصة إسرائيل إلى التحلي بالمرونة والموضوعية والايجابية والتعامل بمزيد من الجدية .

وقد تمسكت السياسة المصرية دوما بالحقوق العربية ، وأظهرت حرصا واضحا على صيانتها والحيلولة دون تأثر عملية التفاوض بالخلل الواضح في موازين القوى الاستراتيجية والذي يميل بشدة لصالح إسرائيل في المنطقة .. مع التأكيد بأن مثل هذه الموازين لايمكن أن تشكل أساسا للتسوية طالما أنها تتغير وتتبدل بفعل التحولات التلقائية وغير التلقائية التي يمكن أن تطرأ على موازين القوى وعلاقات القوة فيما بين الدول ، لقد كانت هذه الخلفية بمثابة الأرضية التي تحددت على أساسها الاتجاهات العامة للسياسة المصرية في عملية السلام ، والتي حكمت الموقف المصري من المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف .

٢- ظاهرتان :

تميز النصف الأول من عام ١٩٩٧ بظاهرتين تباورتا خلال مسار المفاوضات في الأشهر الأولى من هذا العام . تعلقت الأولى بأسلوب اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل المتعنت وغير المنطقى في إدارة قضية التسبوية ، أما الثانية فقد تعلقت بتزايد حاجه الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات إلى التنسيق المباشر بين مواقفها ..

أما الظاهرة الأولى فقد بدأت تنعكس بالسلب على المجتمع الإسرائيلى حيث بدأ يظهر رأى عام إسرائيلى ينادى بالتغيير ، والاتجاه المتزايد نحو إجراء انتخابات مبكرة في مايو ويونيه ٩١ بديلا عن الانتظار إلى موعدها المقرر في نوفمبر من نفس العام ، وذلك لحسم كثير من القضايا الخلافية التي كانت تنذر بتفكك الجبهة الحاكمة ونهيارها .

وريما كان هذا الاتجاه هو السبب وراء تردد الوفود الإسرائيلية وعدم وضوح الرؤية لديها .. وبالتالى التجائها إلى المماطلة المكشوفة .. وإلى المحاولات العقيمة لانشغال الوفود العربية بمشاكل إجرائية لاقيمة لها ، ويبدو أن الحذر الشديد في تحرك حكومة شامير في المفاوضات .. كان راجعا إلى خشيتها من أن تؤدى أية خطوة إلى الامام ، على نحو ما — يطالبها به الجانب الأمريكي والجانب العربي والرأى العام العالمي — إلى انفراط عقد الحكم وسقوط الوزارة .. الامر الذي يسئ إلى صورة كتلة الليكود في الانتخابات القادمة . اذلك فضلت كتلة الليكود ان تلجأ إلى إجراء إنتخابات مبكرة .. وهي في الحكم .. خيراً من أن تنتظر حكم الرأى العام عليها في الانتخابات المقرر موعدها .. وهي خارج الحكم سواء بسبب سحب الثقة من الوزارة أو باستقالتها .

أما بالنسبة للظاهرة الثانية الخاصة بحاجة العرب إلى التنسيق فيما بينهم .. فقد أكد سير المفاوضات والسلوك الإسرائيلي الذي يستهدف ضرب الوفود العربية ببعضها لإشاعة الفرقة بينها .. أهمية التنسيق لمواجهة الأساليب الإسرائيلية .. واقطع الطريق على الحكومة الإسرائيلية في استخدام أسلوب المراوغة والمماطلة ..

والسعى من وراء ذلك إلى شق الصف العربى .. بما يمكنها من الوصول بسهولة إلى الفاقات ثنائية مع بعض الوفود دون الأخرى .. الأمر الذى يقود فى النهاية إلى الوقوع فى مصيدة الحلول الفردية التى تساعد إسرائيل فى إخراج بعض الدول العربية ذات الفاعلية وعلى رأسها سوريا .

ومن هنا كان لابد من مواجهة هذا النهج الإسرائيلي وإبطاله .. وذلك من خلال التنسيق المباشر سواء على الحكومات العربية المشاركة في المفاوضات .. أو على مستوى الوفود ذاتها سواء المعنية مباشرة بالمفاوضات الثنائية أو التي تشارك في المفاوضات الاقليمية المتعددة الأطراف .

وقد تطلب ذلك سرعة التحرك العربي لوضع أسس محددة تحكم مواقف كافة الأطراف العربية .. من منطلق المصالح العربية العليا .. وإذا كان التنسيق بين الوفود العربية قد نجح في وضع مجلس الأمن لإصدار قراره بإدانة قرار الإبعاد الإسرائيلي لاثني عشر مواطنا فلسطينيا .. فان المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف تحتم على الدول العربية دخول المفاوضات ولديها أسس واضحة ومحددة لموقف عام يواجه المراوغة الإسرائيلية .. وعدم إعطاء إسرائيل الفرصة لإحراز مكاسب إضافية نتيجة غياب التنسيق العربي الفعال .

والغريب في الأمر أن الظاهرتين الإسرائيلية والعربية قد تحققتا .. فلم يمض شهر يونيه ١٩٩١ إلا وكانت حكومة اسحق شامير قد سقطت وجاءت حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين .. كذلك لم تمض عدة أسابيع إلا وبدأ التنسيق بين الدول العربية المشاركة في المفاوضات باجتماعات دول الطوق .. وقد انضمت إليها مصر في مرحلة لاحقة .

٣- التنسيق بين دول الطوق:

وقد بدأت دول الطوق العربية اجتماعاتها للتنسيق قيما بينها اعتبارا من ابريل ٩٢ .. من أجل التوصل إلى موقف عربى موحد .. يكسب المفاوض العربى قوة دفع هامة في المفاوضات .. تقطع الطريق على أية محاولات اسرائيلية لاختراق الموقف العربى التفاوضي .

عقد الاجتماع الأول ، لدول الطوق في بيروت في أول ابريل ١٩٩٢ ، لبحث سبل تنسيق وتوحيد مواقف الدول الأربع (سوريا / لبنان / الأردن / منظمة التحرير الفلسطينية) إزاء جميع المسائل المتصلة بعملية السلام والمفاوضات في المنطقة .

ثم عادت دول الطوق للاجتماع في العاصمة الاردنية عمان في يونيه ١٩٩٢ . وشارك في هذا الاجتماع وزراء خارجية الأردن ، وسوريا ، ولبنان ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . وخلال هذا الاجتماع تبنت دول الطوق موقفا مشتركا من عملية السلام يدعو إلى استمرارها والحرص على مواصلتها .

فى هذا الشهر (يونيه ١٩٩٧) حدث تطور سياسى هام فى إسرائيل سبق الاشارة إليه ، وهو سقوط حكومة الليكود بعد فشل الحزب فى انتخابات الكنيسيت .. وتولى حزب العمل مسئولية الحكم .. مبديا روحا جديدة تبدّت بتطور هام فى الموقف الإسرائيلي من مفاوضات السلام .. وقد أحدث هذا التغيير فى الوضع السياسي داخل إسرائيل إلى حدوث تطورات هامة فى طبيعة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة .. وبينها وبين مصر . وقد شهد شهر يوليو ١٩٩٧ .. بداية نشاط إسرائيلي مصرى كثيف .. بدأ بزيارة إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الجديد ووزير الدفاع ..لمصر . وبذلك اكتملت العوامل العديدة ألتى بدأت تلح على الاهمية الكبيرة لدور مصر في عملية السلام .

هكذا دعيت مصر لحضور اجتماعات دول الطوق العربية اعتبارا من الاجتماع الثالث لها .. وعقد وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا تنسيقيا في دمشق خلال يومي ٢٤، ٢٥ يوليو ١٩٩٧، باعتبار هذه الدول هي الأطراف الأساسية المعنية بعملية السلام في الشرق الاوسط.

وترجع أهمية هذا الاجتماع لكونه خطوة هامة نحو بناء موقف عربى مشترك تجاه القضايا المصيرية للامة العربية ، بالإضافة إلى أنه جاء بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة اسحق رابين ، وعقب الزيارة التي قام بها رابين لمصر قبل ذلك بعدة أيام ،

وقد صرح فيصل الصسينى رئيس الهيئة الاستشارية للوفد الفلسطينى فى مباحثات السلام بقوله « إننا ننظر باهتمام شديد للنور المصرى ، ليس كوسيط وإنما كعامل مؤثر على الأطراف المعنية بعملية السلام .. وكعنصر نشيط فى التنسيق العربى » وأعرب عن أمله فى ان يكون حضور مصر لاجتماع دمشق بداية لرحلة جديدة من التنسيق العربى العام .

اتجاهات السياسة المصرية في عملية السلام

منذ بداية عملية السلام وفقا لصيغة مدريد ، اتخذ الدور المصرى صورة المراقب ب الشريك في أن واحد ، ذلك لان مصدر تلعب دور المراقب في المباحثات الثنائية المعنية بتسوية قضايا النزاع بين العرب وإسرائيل ، وتتدخل مصد في هذه المباحثات فقط حال تعثرها أو توقفها .. اعتمادا على ما تملكه من رصيد العلاقات شوحة مع جميع الأطراف .. لايجاد أرضية مشتركة لاعادة واستمرار التباحث ، ع الحرص على دعم المواقف والحقوق العربية .

ومن ناحية أخرى ، تلعب مصر دور الشريك الكامل في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تتناول مشاكل المنطقة ككل ، بهدف إقامة شبكة من المصالح المشتركة بين دول المنطقة عقب إحلال السلام . وعلى هذا الأساس ، كانت السياسة المصرية في عملية التسوية امتدادا لهذه الصيغة . ويمكن الإشارة هنا إلى هذه الاتجاهات في : المشاركة في التغلب على العقبات الاجرائية التي برعت إسرائيل في خلقها وإبتداعها ، الاهتمام بتنسيق المواقف فيما بين الأطراف العربية المعنية ، الدعوة إلى تهيئة المناخ الايجابي اللازم لدفع عملية السلام ، الاهتمام بنقل وتوضيح وجهات النظر والمواقف العربية إلى الأطراف المعنية ، وأخيرا حشد التأييد الدولي لصالح المواقف العربية .

١- الدفاع عن المصالح والحقوق العربية :

فى هذا الإطار ، ركن التحرك المصرى في خطوطه العريضة على تمثيل المصالح والحقوق العربية والدفاع عنها ، وبدا ذلك أولا في اهتمام السياسة المصرية

بالشاركة الفعالة في التغلب على العقبات الاجرائية وفقا لصيغ تضمن الحق العربي.. خاصة وأن هذه العقبات قد استحوذت على جانب هام من النشاط السياسي المصرى لاسيما خلال المراحل التمهيدية للمفاوضات .. وقد جرى التركيز على وجه التحديد على أربع عقبات رئيسية : أولها تتعلق بالتمثيل الفلسطيني في المفاوضات ، وثانيها يتناول طبيعة القضايا المطروحة داخل المفاوضات خاصة المتعددة الأطراف . . وثالثها يتعلق بمشاركة الامم المتحدة في المفاوضات وفي مؤتمر مدريد .. ورابعها يتعلق بالنطاق الزمني للمفاوضات .

فقد كان التمثيل الفلسطيني سببا في عثرات كثيرة .. وقد رفض الوفد الإسرائيلي في البداية في أول محادثات مباشرة في منتصف يناير ١٩٩٧ أن يتفاوض بصورة مباشرة مع الوفد الفلسطيني .. وقامت مصر في هذا الإطار بدور هام لتيسير عملية التفاوض المباشر بين الجانبين . وفي نفس الوقت أثارت مصر غلال الدورة الأولى للمفاوضات المتعددة الأطراف التي انعقدت أواخر يناير ١٩٩٧ في موسكو .. ضرورة ادراج مشكلة اللاجئين ومشكلة القدس في جدول أعمال المؤتمر ، انطلاقا من أن هاتين المشكلتين لا يمكن تجاهلهما ، فضلا عن أنه سوف يكون من المتعدر إحراز نجاح في باقي القضايا دون تناول مشكلتي اللاجئين والقدس .

وقد أسفرت الجهود المصرية عن إيجاد إجماع دولى على تمثيل الفلسطينيين من الخارج في محادثات السلام المتعددة الأطراف .. وعلى عدم إعطاء إسرائيل حق الاعتراض على تشكيل الوفد الفلسطيني ، مما يعنى حق الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة وخارجها أن يكون ممثلا في مجموعات العمل. أما فيما يتعلق بمشكلة القدس ، فقد تقرر تأجيل مناقشتها إلى مرحلة تالية من مراحل عملية السلام .. وهو الموقف الذي رفضته السياسة المصرية بشدة ، ودعت إلى إعادة النظر ليه على ضوء عمليات الاستيطان الإسرائيلية المتى كانت تجرى بكثافة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ .

وقد شددت السياسة المصرية منذ بداية عام ١٩٩٢ على ضرورة تحديد النطاق الزمنى للمفاوضات ، لاسيما في ضوء ما كان قد بدا من مماطلة إسرائيل وتعنتها لاضاعة الوقت واكتساب مزيد من الأرض، وقد اقترح وزير الخارجية المصرية فترة

ستة أشهر تحقيق تقدم جوهرى في المفاوضات منذ بدء مؤتمر مدريد ، وإلا فسوف يصبح من الضروري إجراء مراجعة جذرية الموقف .

بالإضافة لذلك .. إاهتمت السياسية المصرية بالتنسيق فيما بين الأطراف العربية المعنية ، سواء بهدف تجميع الجهود والاتفاق على مواقف مشتركة أو متقاربة إزاء القضايا المطروحة .. أو بهدف تبادل الخبرات التفاوضية .. لاسيما وأن الجانب المصرى يمتلك خبرات واسعة وتجارب هامة في مجال التفاوض الناجح مع إسرائيل، كما يمتلك تجربة ايجابية واسعة النطاق في تحقيق انسحاب إسرائيلي كامل من كافة الأراضي المصرية المحتلة . وقد اتخذ التنسيق على المستوى العربي مستويين من التنسيق .. أولهما التنسيق الثنائي بين مصر والفلسطينيين والسوريين كل على حدة ، وثانيهما التنسيق الجماعي فيما بين جميع الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات .. والذي أخذ شكل اجتماعات دول الطوق العربية . كذلك اهتمت مصر بالتنسيق العربي على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف وأثناء انعقاد مؤتمر بالتنسيق العربية المشاركة في المؤتمر .. جرى ألب موسكو تم اجتماع ضم ممثلين عن كل الدول العربية المشاركة في المؤتمر ومجموعات العمل فيه بحث استراتيجية عربية وتنسيق مواقف تجاه أعمال المؤتمر ومجموعات العمل المنبثقة عنه . وتواصلت اجتماعات التنسيق العربية ، واستطاعت الأطراف المجتمعة التوصل في ديسمبر ۱۹۹۷ اللاتفاق على استراتيجية موحدة للتفاوض .

أما على المستوى الثنائي .. فقد اهتمت مصر بموالاة تقييم الجولات خاصة مع الجانب الفلسطيني .. الذي اهتم بإطلاع مصر على تطورات المفاوضات ونتائجها .. وتحديد خطوات العمل خلال المراحل التإلية . كما اهتمت مصر بنقل خبراتها كاملة إلى الجانب الفلسطيني ، علاوة على توظيف العلاقات الخارجية المصرية لتدعيم وتقوية الموقف التفاوضي الفلسطيني .. كذلك حرصت على تنسيق المواقف مع الجانب السوري في عملية السلام ، سواء من خلال لقاءات القمة أو على المستوى الوزاري أوعلى مستوى الخبراء .

من ناحية أخرى .. اهتمت السياسة المصرية بتهيئة المناخ اللازم لإنجاح مفاوضات السلام .. وركزت في هذا الإطار على توضيح المضاطر الناجمة عن

المارسات الإسرائيلية في الأراضى المحتلة ، ودعت إلى شن هجوم دبلوماسى دولى شامل ضد الاحتلال ، وقد برزت أهمية هذا الدور في حالات تعثر المفاوضات .. ركزت السياسة المصرية في هذا الشأن على قضايا الاستيطان .. والطرد والإبعاد.. والهجمات الإسرائيلية في جنوب لبنان ،

ففيما يتعلق بقضية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة .. فقد نددت مصر مرارا بسياسة الليكود الرامية إلى إقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وطالبت المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف هذه السياسة والمد من خطورتها ، وباعتبارها تمثل تهديدا مباشرا لعملية السلام . وبالمثل أعربت السياسة المصرية عن إدانتها لقيام إسرائيل بإبعاد الفلسطينيين ، سواء في ظل حكومة الليكود أو حكومة حزب العمل التي تجاوزت كل المحدود حين أبعدت ه المفلسطينيا عن ديارهم في ديسمبر ١٩٩٧ . وقد نبه عمرو موسى وزير الخارجية إلى خطورة مثل هذه الممارسات ، إذ لايمكن أن تستمر مسيرة السلام في ظل مواصلة إسرائيل لمثل هذه الأعمال ، مع التأكيد على أن عملية الإبعاد ذاتها تعتبر انتهاكا مسارخا لروح السلام وحقوق الإنسان ، كما أنها تعكس اعتقادا خاطئا لدى المسئولين الإسرائيليين مفاده أنهم يتصورهم أن بإمكانهم فعل ما يحلو لهم في هذا الشأن .. والذي يدين إجراءات الإبعاد والطرد .

وفى هذا الإطار ، دعت السياسة المصرية إلى التوقف عن الاستفزازات الإسرائيلية المتوالية .. لأنها تؤثر بالسلب وبشدة على روح المفاوضات وبالتالى على مسار عملية السلام .

وقد اهتمت مصر دائما بتنفيذ الادعاءات الإسرائيلية حول الأرض .. وأكدت أن الضفة الغربية وكذا قطاع غزة هي أرض عربية محتلة عسكريا من جانب إسرائيل ، وأيس لإسرائيل أي حق فيها .. بل أنها تخضع لتنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام ، والانسحاب من الأراضي المحتلة ،

كذلك رفضت مصر في هذا السياق الادعاءات الإسرائيلية حول القدس .. وقد أشلر الرئيس مبارك في أوائل يونيه ١٩٩٢ بمناسبة مرور ٢٥ عاما على احتلال

القدس .. إلى أن مدينة القدس جزء لايتجزأ من الأراضى المحتلة التى قطعت كل المواثيق الدولية بعدم شرعية الوجود الإسرائيلي فيها .. كما أكد على أن الاحتلال الإسرائيلي مهما طال لايمثل واقعا شرعيا .. إنما يستند فقط على دعاوى وأوهام تحرف حقائق التاريخ ،

وقد شددت السياسة المصرية في نفس هذا السياق على رفضها وإدانتها للاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على لبنان التي استمرت وتصاعدت خلال عام ١٩٣-٩٢ ، وأكدت أن الاعتداءات خرق القوانين الدولية .. وطالبت إسرائيل بوقفها وتنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن الجنوب اللبناني ، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي .. الذي من شأن استمراره نشوء ردود فعل مضادة له ،، وهي حق للشعب اللبناني صاحب الأرض أن يدافع عن أرضه ضد قوى الاحتلال ، إن الالتزام بالعمل على تهيئة المناخ اللازم لإنجاج عملية السلام والامتناع عن كافة الاستفزازات .. يشكل عملا ضروريا من أجل نجاح مساعي السلام ومسيرته السلمية.

وفى اتجاه متوازم عذلك كله .. اهتمت السياسة المصرية بنقل وتوضيح المواقف العربية إلى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية .. باستخدام قنوات الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة وإسرائيل .. فضلا عن امتلاكها لشبكة واسعة من العلاقات الدولية .. تستثمرها مصر لصالح الحق العربي .

٢- الوساطة والمشاركة:

وعن طبيعة الدور الذي تؤديه مصر في عملية السلام .. فقد رفضت مصر وصف هذا الدور بأنه « وساطة » بين الجانبين العربي والإسرائيلي .. ذلك لأن مصر دولة عربية تتبنى نفس الموقف العربي الذي يطالب باستعادة كل الأراضي العربية المحتلة .. وفق تسوية عادلة ودائمة ، وعلى هذا الأساس تجرى مصر اتصالاتها المكثفة مع الجانبين الإسرائيلي والامريكي لمناقشة عملية السلام في إطار المشاركة العربية . وقد تضمنت هذه الاتصالات لقاءات مع رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين العربية الإسرائيلي شيمون بيريز .. ووزير المارجية الإسرائيلي شيمون بيريز .. ووزير المارجية الأمريكي جيمس .. ووزير المارجية الإسرائيلي شيمون بيريز .. ووزير المارجية الأمريكي جيمس

بيكر ثم بعد ذلك وارين كريستوفر في عام ١٩٩٣ .. فضلا عن لقاءات كثيرة تتم على مستويات عديدة أخرى .

وقد انصب جوهر الموقف المصرى في كافة هذه الاتصالات على ضرورة دفع عملية السلام وإنتهاز الفرصة السائحة للحياولة دون فشلها سواء نتيجة لتعنت إسرائيل وسلوكها الاستفزازى أو بالسماح لها بالتراجع عن مبدا الأرض مقابل السلام، وقد وظفت مصر هذه الاتصالات لصالح الحوار المباشر بين الأطراف المعنية ولصالح دفع تلك الأطراف للتحرك الايجابي باتجاه بعضها البعض، وكانت مصر في كل هذه الاتصالات تتحدث باسم الجانب العربي .

٣ - حشد التاييد الدولي:

ويتمثل آخر اتجاهات السياسة المصرية في عملية السلام في الحرص على عملية حشد التأييد الدواى لصالح الموقف العربي عامة والقضية الفلسطينية بوجه خاص باعتبارها جوهر المسراع وقد اهتمت مصر بتوظيف علاقاتها الخارجية الواسعة لتقوية ودعم الموقف العربي والفلسطيني في مباحثات السلام مع التركيز على الولايات المتحدة والدول الاوربية ودول عدم الانحياز. وبدا ذلك واضحا في الزيارات الخارجية الرئيس مبارك ووزير الخارجية بوجه خاص حيث احتلت عملية السلام دائما مركز الصدارة في المباحثات والأواويات اثناء تلك الزيارات كذلك في المحافل الدولية مثل الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز. وفي جميع تلك الاتصالات أهتم الجانب المصرى بشرح وجهة النظر العربية في قضية السلام والحرص على تنسيق المواقف مع تلك الدول اصالح المقوق العربية .. مع التركيز على ما تحمله السياسة الإسرائيلية من مخاطر في الأراضي العربية المحتلة، وما يمكن أن تفضى إليه من عرقلة لمسيرة السلام . . لقد التزمت السياسة المصرية دائما بخطها القومي العربى وحرصت مهما كانت الظروف على استخدام كافة الإمكانات المتاحة سياسيا وبويلوماسيا لصالح عملية السلام ، وقد حرص المسؤلون المسريون أيضا على المبادرة بإجراء اتصالات مع مسؤلين في إدارة الرئيس الأمريكي الجديد بيل كلينتون عقب فوزه في انتخابات الرئاسة الامريكية بهدف دفع جهود السلام في الشرق الأوسط.

مصر والمفاوضات الثنائية

من المكن ملاحظة أن السياسة المصرية تجاه المباحثات الثنائية قد اختلفت طبيعة أدائها في النصف الأول من عام ١٩٩٧ عنها في النصف الثاني منه وقد ارتبط هذا الاختلاف بالوضع السياسي الداخلي في إسرائيل حيث مثلت المرحلة الأولى حتى منتصف عام ١٩٩٧ امتدادا لعهد الليكود بكل معالمه القائمة .. بينما بدأت المرحلة الثانية في منتصف العام تقريبا مع تشكيل حكومة إسرائيل الجديدة لحزب العمل برئاسة إسحق رابين .

في المرحلة الأولى كان العامل الحاكم السياسة المصرية في المباحثات الثنائية هو النوايا الإسرائيلية المتعمدة لإضاعة الوقت وإطالة أمر المفاوضات دون جدى وذلك من خلال المماطلة والتعنت على مستوى كل الوفود من أجل كسب الوقت. وهو السلوك الذي كان يحتل أهمية محورية في استراتيجية التفاوض الإسرائيلي . ذلك أن حكومة الليكود - مرتكزة على منطق القوة -كانت تحاول إبتلاع المزيد من الأراضي العربية المحتلة .. بتوطين اليهود السوفييت فيها علاوة على محاولة فرض وجود إسرائيل قسراً على الدول العربية .. وقد إنعكس هذا الأمر بوضوح على السلوك التفاوضي الإسرائيلي طيلة الجولات الخمس الأولى من المفاوضات مع تعمد من الجانب الإسرائيلي لإدخال المباحثات إلى حلقة مفرغة ومنهكة للطرف العربي .. بإطالة فترة التفاوض لتغطى أطول فترة ممكنة دون الوصول إلى اية نتائج لها قيمة. الخارجية عن هذا الإدراك في كلمة أمام مؤتمر موسكو في يناير ١٩٩٧، بقوله :« أن الخارجية عن هذا الإدراك في كلمة أمام مؤتمر موسكو في يناير ١٩٩٧، بقوله :« أن متابعة مجرى التفاوض الثنائي في واشنطن توضع مدى تباطؤ وتعثر وتيرة هذا الشفوض ، بينما يلاحظ من متابعة الوضع في الأراضي المحتلة أن هناك إمعانا إسرائيليا في الاستيطان وخنق حقوق السكان الفلسطينيين » .

اذلك كان هدف مصر خلال هذه المرحلة محاولة إفساد هذا المخطط الإسرائيلي .. متبعة استراتيجية مزدوجة يقوم شقها الأول على محاولة احتواء المخطط المذكور والإقلال من مخاطره .. عن طريق التنديد المستمر بالإجراءات الإسرائيلية وفضحها

فى المحافل الدولية والاتصالات الخارجية . ومع تفاقم هذا السلوك الإسرائيلي، قام وزير الخارجية بدعوة الدول العربية إلى شن هجوم دبلوماسى شامل ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد بناء المستوطنات وتهديد القدس أو ضمها . . كما أعرب عن السخط البالغ إزاءالبطء الشديد لوتيرة المفاوضات، وإزاء التعنت الإسرائيلي.

وقد أكدت السياسة المصرية على ضرورة استمرار المفاوضات وعدم الخروج منها باعتبارها تمثل الطريق الذي يوصل إلى استعادة الحقوق العربية المشروعة .

ويتمثل الشق الثانى من الاستراتيجية المصرية في دعم وتقوية الموقف التفاوضي العربي من خلال استمرار أعمال التنسيق الثنائي فضلا عن الجماعي مع الأطراف العربية المعنية وتبادل الخبرات التفاوضية .

أما المرحلة الثانية فقد بدأت فور فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية (يونيو ١٩٩٢) وبدا واضحا في بداية هذه المرحلة أن الطريق أصبح مفتوحا أمام مشاركة مصرية أكثر فاعلية في عملية السلام . . انطلاقا مما كان قد بدا وقتذاك من اهتمام حزب العمل الإسرائيلي (الحزب الحاكم) بدفع عملية السلام وقيامه بتجميد بناء المساكن الخاصة في الضغة الغربية المحتلة، فضلا عن تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين عقب تشكيل الحكومة الجديدة على احترامه لمبدأ الأرض مقابل السلام كما اهتم الجانبان المصري والإسرائيلي بتبادل الزيارات بهدف دفع عصلية السلام، وفي هذا الإطار استقبلت القاهرة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في يوليو ١٩٩٧ في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي للقاهرة منذ ست سنوات .

وخلال الزيارة أكدت إسرائيل تمسكها بمبدأ الأرض مقابل السلام .كما استقبلت القاهرة في نفس الفترة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية لتبادل وجهات النظر بشئن عملية إحلال السلام في المنطقة وأكد الجانبان المصرى والامريكي خلال المباحثات وجود مؤشرات على حدوث انفراج من شئنه أن يزيد من فرص إحراز تقدم ملموس من أجل دفع عملية السلام في المنطقة في الفترة التالية،

واتفقا على ضرورة قيام مصر بدور إيجابى أكبر وأكثر نشاطا فى دفع عملية السلام بل إن الجانب الأمريكى أكد أن هناك مهاما لا يتمكن أى طرف من القيام بها سوى مصر ،لاسيما إزالة شكوك سوريا وتأكيد أهمية استمرارها فى عملية السلام علاوة على الإسهام فى استثناف المباحثات الثنائية .

وفي نفس الوقت الذي عملت فيه السياسة المصرية منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٧ على الاستفادة من قبوة الدفع الجديدة التي تولدت من فبوز حزب العمل الإسرائيلي في تشجيع مسيرة السلام .. عملت كذلك على تحقيق المزيد من التنسيق العربي والاتفاق على إسهام دول الطوق ومصر في صياغة لمسار عملية السلام وتكثيف الاستشارات الفنية والعملية التي تقدمها مصر. في هذا الوقت جات موافقة الكنيست الإسرائيلي على السماح بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .. لتعتبر خطوة على طريق الاعتراف بحقوق الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة .. كما رحبت السياسة المصرية بالإشارة إلى القرار ٢٤٧ في مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه الوفد الإسرائيلي في محادثات الجولة السادسة خلال أغسطس/سبتمبر ٩٢. وجرى تصنيف هذين التطورين في الموقف الإسرائيلي باعتبارهما يشكلان قاعدة لبناء الثقة بين العرب وإسرائيل .. إلا ان المسئولين المصريين شدنوا على ضرورة إحداث تطور عملي في جوهر الموقف الإسرائيلي دون الاكتفاء بالمظهر .

ومن الناحية العملية طالبت مصر فعلا الحكومة الإسرائيلية بتعديل خطة الحكم الذاتى التى ناقشها الوقد الإسرائيلى المفاوض مع الجانب الفلسطينى فى الجولة السادسة من مفاوضات السلام، استنادا إلى أنه من الضرورى أن تتوافق الخطة الإسرائيلية مع الأسس العامة التى من شأنها نقل سلطات الشعب الفلسطينى ، وفى إطار دفع مفاوضات السلام قامت مصر باتصالات واسعة مع كافة الأطراف العربية والاقليمية والدولية حيث واصلت المشاركة فى اجتماعات التنسيق الدول العربية المعنية بعملية السلام ، وقد قام عمرو موسى وزير الخارجية بزيارة إسرائيل فى أوائل اكتوبر ١٩٩٧بهدف كسر الجمود بين إسرائيل والفلسطينيين، كذلك بهدف حث أوائل اكتوبر ١٩٩٧بهدف كسر الجمود بين إسرائيل والفلسطينيين، كذلك بهدف حث الإسرائيليين على إبداء قدر أكبر من الإيجابية فى مفاوضات السلام كما استقبلت السلام وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في منتصف نوفمبر ١٩٩٧ التباحث

بشان كافة بشأن كافة عناصر عملية السلام. واشتملت هذه الزيارة على بعض النتائج الإيجابية حيث أكد الوزير الإسرائيلي على إمكانية توقيع بلاده على اتفاقية لجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .. عقب التوقيع على معاهدة السلام مع الدول العربية المعنية ، كما أشار إلى أن بلاده توافق من حيث المبدأ على سحب قواتها من الأراضي المحتلة وتأمين الحدود المشتركة والبحث عن الطرق المناسبة لإيجاد سلام دائم في الشرق الأوسط، فضلا عن التأكيد على جعل الباب مفتوحا للتعاون السلمي لصالح شعوب المنطقة .

من ناحية أخرى فإن السياسة المصرية أكدت على ضرورة قيام إسرائيل بطرح صييغة مقبولة لدى الفلسطينيين وبفع مسيرة السلام بهدف تشجيع الاتجاه الفلسطيني المعتدل بدلا من زيادة موجة العنف .. أو الاتجاه إلى عمليات الإبعاد التي أدانتها مصر بشدة .. واعتبرت عملية إبعاد ٥١٥ فلسطينيا من ديارهم في أواخر ديسمبر ١٩٩٧ ضربة قاصمة لعملية السلام بأسرها .

مصر والمفاوضات المتعددة الاطراف

١ - ركائز التعاون الاقليمي:

نظرت السياسة المصرية إلى التعاون الإقليمي بين دول المنطقة بوصفه تعبيرا عن الإيمان بإقامة شبكة من المصالح المستركة بين الدول المعنية تمثل الرافد المحقيقي للسلام . . والضمان الأكيد لاستمراره ، ويقتضي ذلك في البداية تأسيس السلام على قواعد القانون والعدالة .

وقد كانت الجلسة الافتتاحية المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو يوم ٢٨ يناير ١٩٩٧ ، بمثابة المناسبة الرسمية الأولى التي تعرب فيها مصر عن تصورها لركائز التعاون الإقليمي في الشرق الاوسط ، وحددت ثلاث ركائز رئيسية في هذا الصدد وتتمثل في :

- أن التعاون الإقليمي لايمكن أن يشكل وحده إطار السلام دون أن يكون مؤسسا

على قواعد القانون والعدالة التي تقطع بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، في مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقها في العيش في سلام داخل حدود معترف بها .

- أن استمرار عثرات عملية السلام يقتضى انعقاد الإرادة لجميع الأطراف على الدخول في عملية سلام حقيقية على أساس من حسن النوايا ، وليس مجرد سياسية .
- أن علامات التعاون الاقليمي تتطلب صبياغة جديدة للإنسان التي كانت سائدة بين أطراف النزاع الأقليمي العربي الإسرائيلي وتعنى فتح الطريق أمام تعاون إقليمي يحقق منافع مشتركة أو متبادلة .

والواقع أن اجتماع موسكو كان اجتماعا تنظيميا لأفكار التعاون الاقليمى ، بهدف بحث كيفية العمل ومنهجه ، ولكن بدون الدخول في مشاريع محددة أو أفكار بعينها ، وقد جرى تشكيل خمس مجموعات عمل في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف هي : مجموعة الحد من التسلح والزمن الأقليمي ، مجموعة التنمية الاقتصادية الاقليمية ، مجموعة اللاجئين ، مجموعة موارد المياه ، مجموعة البيئة التفصيلية حول إطار وطبيعة وأليات التعاون في كل لجنة .

ونيما يلى عرض لموقف مصر تجاهمها لات التعاون الاقليمي

٢ - الحد من التسلح :

جاءت قضية الحد من التسلح في مقدمة قضايا التعاون الاقليمي ، ونظرت مصدر إلى هذه القضية بوصفها جزءاً محوريا من مكونات المفهوم الشامل للسلام ، وواحدة من الاسس التي يقوم عليها هذا السلام .

وأعرب المستواون المصريون عن وجهة نظرهم في مناسبات عديدة ، وبشكل عام فإن الموقف المصرى من هذه القضية ارتكز على ثلاث ركائز رئيسية هي :

التأكيد على الأهمية المحورية لمبادىء التساوى والشمول فيما بين جميع الدول .

- كفالة التوازن الأمنى لجميع دول المنطقة كما وكيفا ، بما يضمن أمن الجميع بدون استثناء
 - الدعوة إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وقد شرح وزيرخارجية مصر في الجلسة الافتتاحية موقف مصر من هذه القضية، وأشار إلى أن مسالة الأمن ينبغي أن تعالج وفق صيغة جديدة ترتكز على المساواة بين كافة الدول واحترام الالتزامات المتبادلة، والتسوية العادلة والشاملة النزاع العربي الإسرائيلي. وبالتالي فان قضية الحد من التسلح ينبغي أن تعالج من منطلق تحقيق التوازن الامني لدول المنطقة كما وكيفا بما يضمن أمن الجميع دون استثناء أو ميزة تعطى لدول بعينها وذلك على أساس إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية بما في ذلك المخزون منها

وأن يكون كل شيء هنا بتطبيق اللوائح الدولية التي تُضعع هذه الانشطة اللاشراف الدولي ، مما يقتضى انضمام كافة دول المنطقة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بحيث يكون ذلك خطوة أولى نحو التخلص منها بمختلف الوسائل. ووضع المخزون من تلك الأسلحة في إطار الشفافية المطلوبة من دول تستعد لحالة سلام شامل والاتفاق على برامج تدمير أسلحة الدمار وفي غيبة ذلك لايمكن التقدم نحوحركة إيجابية فعالة الضبط التسلح في مختلف فروعه الكيميائية والبيولوجية والتقليدية، بالإضافة إلى ضبط حالة الأسلحة الصاروخية ، والتي يجب ألا يسمح في ها بميزة لطرف دون آخر تحت أي مسمى من المسميات . وقد أكدت مصر في ورقة العمل التي طرحتها في المفاوضات أن الأمن الاقليمي يتحقق فقط من خلال التوازن وليس من خلال التفوق العسكرى لاية دولة ، كماحددت الورقة العناصر الأساسية لتحقيق الأمن الإقليمي للشرق الأوسطفيعا يلى:

- التزام كل طرف بإثبات نواياه الحسنة والتزامه بجدية بما يتم التوصل إليه من
 اتفاقيات .
- الانتهاء من وضع ترتيبات إقليمية للأمن من خلال الاتفاقيات التي يمكن التوصل إليها .

- تضمين الاتفاقيات المذكورة قضية خفض التسلح مع توضيح الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف للأمن .

وفي اتجاه مواز أكدت مصر على ضرورة وضع منشآت إسرائيل النووية تحت تفتيش ورقابة نظام الضمانات التابع الوكالة . وقد أوضحت مصررؤيتها الإقليمية تجاه اتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية على النحو التالى :

- تأييد مصر لمسيرة نزع الأسلحة الكيميائية في إطار اتفاقية دولية تشكل جزءا
 من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح وبصنعه خاصة أسلحة الدمار الشامل.
- لا ترى مصر من منظورها الاقليمي أن يجرى التعامل مع هذه الاتفاقية كجهد معزول من جهود أخرى تتعلق بباقى أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات والتفتيش الدولى عليها وتوفير ضمانات دولية ذات مصداقية لها .
- إن لمسر مبادرة رسمية مطروحة تتعلق بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ومن ثم فإن النظرة المصرية إلى اتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية إنما في هذا الإطار الأشمل ولاتنفصل عنه.
- أن دول الشرق الأوسط العربية وغير العربية باستثناء إسرائيل ، قد انضمت إلى نظام التفتيش الدولى أو إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . . إلا أن الاستثناء القائم لدولة واحدة يسبب الكثير من الانزعاج الأمنى، خاصة وأن هذا الاستثناء يتيح لهذه الدولة حيازة السلاح النووى دون أى قيد دولى، ويسمح لها بامتلاك ترسانة ضخمة من الصناعات العسكرية تنطوى في بعض أجزائها على عملية تطوير صاروخى . . إنما يلغى إلى حد كبير فعالية مختلف المواثيق العاملة في إطاره ويهدد المفهوم الشامل الاقليمي، بل والدولى لنزع السلاح ، بالتالى يقيد من حرية دول المنطقة في الانضمام إلى إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .
 - إن الموقف العربى من اتفاقية خطر الأسلحة الكيميائية، يؤكد على استعداد الدول العربية التام التعامل مع مختلف مقترحات نزع السلاح إلى من شأنها

-44--

أن توفر الأمن من خلال الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ، بحيث تسرى بمقياس واحد على مختلف دول المنطقة، فضلا عن استعداد الدول العربية للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في إطار الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط ، بقدرما تستجيب الدولة المستثناة للمطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ووضع منشأتها النووية تحت نظام الرقابة الدولية .

وعلى هذا الأساس فان السياسة المصرية ركزت على أن اجواءالسلام تقتضى خلق توازن إقليمى اكثر استقرارا وامنا يرتكز على معدلات ارقى من التسلح التقليدى مع إزالة أسلحة الدمار الشامل نهائيا على ان يرتكز هذا التوازن على أساس التساوى والشمولية بحيث يمكن ان يؤدى ذلك في النهاية إلى استقرار الازمات والتوازن الاستراتيجي وخفض نفقات الدفاع وتوجيه الفائض لخدمة جهود التنمية الاقتصادية في دول المنطقة .

٣ - التعاون الاقتصادى:

أكدت السياسة المصرية خلال اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادى على أن التقدم في المباحثات الثنائية يعتبر حتميا لتحقيق تقدم في المباحثات المتعددة الأطراف بشكل عام، وفي مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي بشكل خاص ، الامر الذي يفرض ضرورة الاقتصار لدى بحث قضايا التعاون الاقليمي على المبادئ العامة والأهداف العريضة، دون مناقشة أي مشروعات أو برامج محددة قبل الاتفاق على تسوية القضايا الثنائية . وقد أعربت مصر عن وجهة نظرها تفصييلاخلال الاجتماعات الثلاثة لجموعة التعاون الاقتصادي على النعو التالي:

ني اجتماع موسكو ٢٨-٢٩ينايو ١٩٩٢ .. أعلنت مصد موقفها من التعاون الاقتصادى وأكدت خلال الاجتماع على أن إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية يكون وفقا لصيغة الأرض مقابل السلام .

- في إجتماع بروكسل يومي ١١ و ١٧ يناير ١٩٩٧ .. أكدت مصر موقفها . بضرورة بحث المبادى الأساسية للتعاون قبل الدخول في بحث اى برامج مشروعات للتعاون الاقتصادى وأضافت مصر إلى ذلك اقتراحين رئسيين أولهما بحث إقامة آلية لتمويل التعاون الاقتصادى في المنطقة مثل بنك للانشاء والتعمير وصندوق للتنمية وثانيهما قيام البنك الدولي للانشاء والتعمير بإعداد دراسة حول الأوضاع الاقتصادية في دول المنطقة .
- في اجتماع باريس يومي ٢٨-٢٨ أكتوبر .. تميز هذا الاجتماع بمشاركة اسرائيل في ظل حكومة حزب العمل لأول مرة مشاركة فلسطينية من خارج الأراضي المحتلة ومشاركة الأمم المتحدة كعضو عامل وقد استطاعت مصر خلال هذا الاجتماع الحصول على الموافقة لاقتراحها الماضي بقيام البنك الدولي باستكمال دراسة التشمل معلومات إضافية عن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة بما في ذلك الأراضي المحتلة والتركيز على احتياجات التمويل وفقا للاقتراح المصرى كما تمكنت مصر من إدراج بحث سبق تحويل التنمية عند عودة السلام على جدول اعمال الاجتماع .

٤ -المياه:

كان التركيز الرئيسى السياسة المصرية فيما يتعلق بقضية المياه في إزالة الخلط الذي ترتب على ما أشيع بأن لدى مصدر أفكارا حول نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء ، . وكذلك بالنسبة لما أشيع عن إمكانية إدراج موضوع مياه النيل في مناقشات مجموعة العمل الخاصة بالمياه ولذلك حرص المستواون المصريون على الإعلان بوضوح وحسم أن مياه النيل تخرج تماما عن اختصاص المفاوضات المتعددة الأطراف ، وأن مصر تلتزم بمجموعة من التعهدات والالتزامات كما تحترم القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية وعلاقتها بدول حوض النيل وفي إطار هذا الموقف جرى التأكيد على الأطراف التي تتصور أن مصر سوف تدخل في مفاوضات الموقف جرى التأكيد على الأطراف التي يجرى نهر النيل في أقاليمها وليس من بينها أية دولة تشارك في المفاوضات المتعددة .

وفى نفس السياق حرصت المصادر المصرية على نفى ما يتردد فى كتابات بعض الباحثين الإسرائيليين أو غيرهم بشان مياه النيل وفائضها أو ما يمكن أن يتوفر نتيجة ترشيد استهلاكها أو إعادة استخدام بعضها ، والربط بين ذلك كله وبين مشكلة نقص موارد المياه فى بعض دول المنطقة لأن نقص المياه من نهر النيل إلى خارج الأراضى المصرية ينطوى على تجاوز لحقوق مصر فى مياه النهر. لأنه إذا كان لمصر أن تستغل حقها من مياه نهر النيل فى أى أغراض تقدر ملاحمتها ، . فإنها مقيدة بأن يتم هذا الاستغلال داخل إقليمها . . ونقل كميات من هذه المياه خارج نطاق الاقليم المصرى يعنى تغييرا فى تركيب دول حوض النهر ، وإدخال دول جديدة إلى دول حوض النيل وهو أمر يخرج عن حدود صلاحيتها القانونية .

٥ - البيئة :

نظرت السياسة المصرية إلى قضايا البيئة باعتبارها ركنا محوريا من أركان عملية التسوية في الشرق الاوسط ، وارتكر هذا الموقف من الناهية العملية على ركيرتين أساسيتين:

الأولى: أن قضايا البيئة تعتبر جزءا من عملية تحقيق التعاون الاقليمي بين دول المنطقة على أساس من السلام الشامل والعادل بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي .

الثانية : أن جهود حماية البيئة وتحقيق التنمية المتواصلة في الشرق الاوسط لا يمكن أن يتم بمعزل عن الجهود الدولية لحماية البيئة ، وينطوي هذا الارتباط من وجهة النظر المصرية على ضرورة مشاركة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة خاصة برنامج الأمم المتحدة في أعمال هذه اللجنة،

ومن هذا المنطلق حرص الموقف المصرى على التركيز على الأبعاد السياسية القضايا البيئة رافضا بذلك الرؤية الإسرائيلية التي ترتكز على الجوانب الفنية القضايا المذكورة، وأكدت الرؤية المصرية على المسئولية العامة لجميع الدول في حماية البيئة وضرورة الحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة واحترام الالتزامات

الدولية بتحريم نقل المواد المهددة للبيئة إلى دول أخرى ، والتخلص من النفايات والمواد المشعة داخل حدود الدولة .

وقد حددت ورقة العمل المصرية التى قدمت إلى اجنة البيئة خالال الاجتماع الذى انعقد في طوكيو يومى ١٨ و ١ مايو ١٩٩٧ . . أربعة مجالات محددة للتعاون البيئي بين دول المنطقة تتمثل في:

- أولا: الأمن البيئى ويشتمل على أسلوب مواجهة الكوارث الطبيعية والتغيير في المناخ وتاثيراتها المتداعية عى الأنشطة المدنية العسكرية الذى يهدد الاستقرار والتوازن البيئى في المنطقة
- ثانيا: التعمير وركز الموقف المصرى على ضرورة التعاون في مواجهة مشاكل التبصيصر والجفاف في المنطقة ويدعو إلى العفاظ على الأواضى الزراعية ورعايتها من مصادر التلوث.
- ثالثسا: البيئة البحرية وطالبت مصر في هذا المجال بالصفاظ على الشواطئ وحمايتها من التأكل وأكدت على ضرورة التعاون في مجالات البحث والمعلومات لواجهة تلوث المياه والثروات الطبيعية في المنطقة .
- رابعا: التحكيم في تلوث الهواء وإقترحت مصر في هذا الشأن إقامة محطات رصد على مستوى الدول.

٥ - اللاجون :

جرى تحديد الموقف المصرى بالنسبة القضبية اللاجئين وفقا لما يلي :

- أولا : اقتصار عمسل المجمسوعة على الموضسوعات المتصسسلة باللاجئين الفلسطينيين وحدهم .
- ثانيسا : التأكيسد على أن مراجع الإسناد لعمل المجموعة هي قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالم لحقوق الانسان ،
- تالستا : التأكيد على أن المفاوضيات المتعددة الأطراف جزء لا يتجزأ من عملية السيلام الشاملة وترتبط ارتباط وثيقا بمسار المفاوضيات الثنائية .

- رابعيا : الدعيوة لمشاركة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في أعمال المجموعة،
- خامسا : أهمية وضع خطط وبرامج متكاملة ذات مراحسل متتالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في إطار الوصول لتسوية سلمية شاملة.
- سادسا : ضرورة مشاركة فلسطينيي الضارج كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني .
- سابسها : التأكيد على أن مشكلة اللاجئين ذات أبعاد قانونية وسياسية وإنسانية متكاملة .

فى هذا الإطار اختلفت الرؤية المصرية مع الرؤية الأمريكية التى تركزت على ضرورة معالجة الجوانب الإنسانية والمعيشة لقضية اللاجئين مع التحذير من الخوض فى الجوانب القانونية والسياسية المتصلة اتصالات مباشرة بالمشكلة . كما اختلفت الرؤية المصرية مع ورقة العمل الإسرائيلية حول نفس القضية التى ترمى إلى تشتيت مشكلة اللاجئين ، وتدعو إلى النظر إلى هذه المشكلة بوصفها شكلا من أشكال تبادل السكان بين دول العرب وإليهود .

وهكذا فإن السياسة المصرية أسست موقفها في قضايا التعاون الإقليمي على ضرورة أن يكون ذلك التعاون انعكاسا حقيقيا لأجواء السلام . . بون إعطاء ميزة إضافية لأي طرف من الأطراف مما يمكن أن يتيح إمكانات عالية أمام إتفاقات التعاون للنفاذ والاستمرارية، مع ضرورة ألا يكون التعاون الإقليمي بديلا عن السلام أو عن التسوية لكافة قضايا النزاع بين العرب وإسرائيل ، وإنما يكون التعاون مكملا للسلام وتاليا له .

مصر رائدة السلام والوئام

١ - السلام والالتزام القومي :

عاشت مصر تسعى دائما إلى تحقيق السلام .. عن إيمان عميق بأنه الخيار الوحيد الذي يتيح فرصة إعادة البناءالوطني والبناء القومي .. ويسمح للأمة العربية

بالعمل على تعزيز مكانتها الدولية حتى تتبوأ وضعها الطبيعى تحت شمس هذا العالم وفي إطار نظامه الدولي الجديد .

من أجل ذلك خاضت مصر الحروب العديدة .. تقاوم العدوان وتحاول أن تفرض الأمن والسلام ، وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي ذروة الحروب وأكثرها تأثيرا على دفة مسيرة السلام .. وتأكيدا لحتميته. فقد أصرت مصر على خوض الحرب بالتعاون مع سوريا من أجل إنهاء حالة الملاسلم والملاحرب لصالح السلام .. والتخلص من «الاسترخاء العسكري الذي فرضته القوى العظمي على المنطقة بناء على اتفاق الوفاق الذي عقد في موسكو بين الرئيس السوفييتي بريجنيف والرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧٧

ورغم أن مصر قد توخت طريق السلام منذ قيام ثورتها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. إلا اننا نقول أن حرب اكتوبر ١٩٧٣هم البداية الحقيقية لمسيرة السلام في الشرق الوسط من وجهة النظر العربية. كذلك لأنها فتحت الأبواب لحل مشكلات الصراع العربي الإسرائيلي ومنذ هذا التاريخ أي منذ عشرين عاما وخطوات مصر وحركتها السياسية والعسكرية تتجه نحو التصدي العدوان وتحقيق السلام العمل الدائب على أن يسود الأمن والاستقرار في ربوع الوطن العربي .. وبعد ان عاني طويلا من عوامل الاضطراب والفوضي .

لقد استمر الالتزام القومي العربي ولازال هو أبرز معالم السياسة الخارجية المصرية ، والعنصر الأكثر هيمنة على مسيرتها وقوتها . وقد تجلى هذا الإلزام في أجلى صوره إبان ازمة الخليج سواء في صورته السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية، وكانت جميعها مسخّرة لارساء قواعد الحق والسلام .. لم يعوقها أو يؤخرها بعض القصور العربي عن إدراك الأبعاد المقيقية لمعنى الالتزام القومي يؤخرها بعض المعنور العربي عن إدراك الأبعاد المقيقية لمعنى الالتزام القومي تمسكت مصر دائما بمواقفها العقلانية وسلوكها الموضوعي حتى جاحت حرب الخليج وبدأت الأحداث والأيام تؤكد أن سياسة مصر القومية .. خاصة في مواجهة مشكلات الصراع العربي الإسرائيلي كانت هي الأكثر حكمة والأبعد نظرا للمستقبل

والأكثر ارتباطا بالواقعية السياسية وإلزاما بالمنطق الموضوعي في معالجتها لقضايا المرب والسلام دون أن تتظى يوما عن أى هدف من أهدافها الوطنية أو القومية أو تتنازل عن أى جزء منها ، والواقع أن حرب الخليج قد حسمت قضية السلام .. وأكدت بأنه الخيار الذي لا بديل عنه لتحقيق الأمن والاستقرار.. وتصفية كل بؤر المراع والعناصر المثيرة للصدام المسلح في منطقة الشرق الاوسط .

هذا ، وأكدت أزمة الخليج بلا ادنى شك .. أن المدخل السياسى الاستراتيجى الذي اختارته مصر منذ ثمانية عشر عاما قبل أزمة الخليج .. وهو مدخل الاستقرار والسلام قد اختاره العالم وتبنته أعظم قواه في مقابلها مع أزمة العدوان العراقي على الكويت وما جلب من تداعيات ثم بعد ذلك في قضية الصراع العربي الإسرائيلي بهدف تصفية المشاكل وجذب عناصر التوتر وتحقيق الأمن والاستقرار .

٢ -السلام ٠٠ والدور القومى:

هذا هو منطق مصر السياسى.. الذى لم تتخل عنه منذ أن بدأت مسيرتها تشق طريق السلام .. دون أن تتنازل عنه تحت أى ظروف عربية أو إقليمية أو دولية. اتبعته بحس عميق متميز تجاه مسئوليتها التاريخية عامة ونحو أمتها العربية بوجه خاص .

هكذا شاركت مصر في إحياء عمليةالسلام .. وانعقاد أول مؤتمر للسلام في جنيف في ديسمبر ١٩٧٢. بعد أن قدمت مصر مبادرتها الأولى أثناء حرب أكتوبر. جنيف في ديسمبر ١٩٩١. بعد ثمانية عشرة عاما من التوقف في اكتوبر ١٩٩١ بمدريد عاصمة أسبانيا .. بمشاركة فعالة من جانب مصر . غير أن الفارق كان كبيراً بين شكل وتكوين المؤتمر الأول ، وشكل وتكوين المؤتمر الثاني .. بقدر ما فرضته هذه السنوات الضائعة من مؤثرات وتطورات على أوضاع الصراع .. فضيلا عن تأثير المعطيات الحاسمة التي فرضتها الأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة التي استمرت تعارس دورها القومي تتوالى خاصة في السنوات الخمس الأخيرة واستمرت مصر تمارس دورها القومي

بعد اشتراكها في مؤتمر مدريد واكن خارج النطاق الرسمي للمفاوضات الثنائية .. فتطرح خبراتها وتجاربها على أشقائها العرب وتتعاون معهم في البحث عن الطول المناسبة للمشاكل المعقدة التي تفاقمت أبعادها وتراكمت مع مرور السنين فزادت تعقيدا .. حتى أصبح دورها هذا علامة من علامات عملية السلام في الشرق الوسط،

ومع ذلك فقد أظهرت التغيرات التى حدثت فى مسار عملية السلام بعد تولى حزب العمل الاسرئيلى مسئولية الحكم وسقوط حزب الليكود .. أن مسيرة السلام مازالت فى حاجة ماسة لجهد مضاعف يدفعها إلى الأمام .. خاصة مع الظروف التى استجدت والبداية الجديدة التى صاحبت تغيير الحكومة الإسرائيلية .. والقائمة على مفاهيم إسرائيلية متطورة أشاعت الامل فى إحلال السلام .. من خلال التحركات الإيجابية المدعومة بقوة دفع متصلة تقوم فيها مصر بدور أساسى،

وقد أكدت مصر دائما دورها الرائد من أجل السلام فبذلت الجهد وقدمت المبادرات والأفكار .. ولها بصمات واضحة في مجال الأرض ومجال الاستقرار باعتبارهما العنصرين الأساسيين في مبادئ السلام ، وقد سبق لمصر أن طرحت مبادرتين .. الأولى تتعلق بالاستقرار من خلال عمليات ضبط التسلح في المنطقة السيطرة على سباق التسلح فيها فضلا عن تجربتها من من جميع أسلحة الدمار الشامل .. وهو أمر أصبح يمثل عاملا حيويا وضمانة أساسية لتحقيق الاستقرار وتكريس السلام .. بشرط أن تخضع كل دول المنطقة لشروط الاتفاق القاضى بنزع هذه الأسلحة كاملة وفقا للمبادرة المصرية التي سبق طرحها .. وما يترتب على ذلك من خضوع كل الدول لإجراءات النزع والتحقق والتفتيش على المستوى الدولى. إن وجود قدر من الالتقاء حول هذا الموضوع الحيوى سوف يساعد على فتح الطريق امام لجان التفاوض المتعددة الخاصة بالامن وضبط التسلح والوصول إلى حلول مقبولة كتتويج ضرورى لجهود السلام .. وكعمل لابد منه لتأكيد الاستقرار وتحقيق التوازن .

والمبادرة الثانية تتعلق بالأرض . . فقد طالبت مصدر إسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضى المحتلة في مقابل وقف المقاطعة العربية لإسرائيل .. وذلك

باعتبار أن بناء المستوطنات عمل غير مشروع ويمثل إعتداءً صارخا على حقوق الآخرين في نفس الوقت . كما أنه يعمق من عوامل فقدان الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين .. كما عارضت مصر السياسة التي أعلنها إسحق رابين بشأن التفرقة في نوعية المستوطنات وأن هناك مستوطنات سياسية يوقف بناؤها ومستوطنات أمنية استراتيجية . . حيث لا يوجد استثناء يفرق بين هذه المستوطنات ولا معنى لتسميتها بسياسية وأمنية ، . فهى في الحالتين تكريس اعدوان يجب أن

٣ - مصر تاخذ وضعها الطبيعى بإجماع الاطراف:

وليس ثمة شك في أن ترشيح مصر القيام بدور نشط في عملية السلام لم تأت من فراغ .. بل ساندها سلوك سياسي مصرى فريد تميزت به حقبة السبعينات وتأكدت معالمه خلال حقبة الثمانينات .. ثم بدأ يفرض تأثيره مع بداية حقبة التسعينات . لقد تميزت السياسة المصرية بالحكمة وحسن تقديرالمواقف والمعطيات الدولية والإقليمية .. مع تبنيها لمنهج سياسي واضح يلتزم بالمحداقية ويستمد آلياته من منظور استراتيجي شامل يوظف كل الإمكانيات المتاحة في الاقتراب من المشكلات والتعامل .. معها سعيا الوصول إلى حلول مقبولة تنسجم مع روح العصر وتتفق مع مصالح الأطراف .

من ناحية أخرى فان الخبرات العريضة التي اكتسبتها مصر من إقامة علاقات متوازنة وقوية بالأطراف المعنية بالسلام .. وإيمانها منذ أن اختارت أن تكون رائدة السلام في إمكان عقد مصالحة تاريخية بين العرب وإسرائيل على أسس من التوازن والعدالة وضمان الحقوق .. من أجل إشاعة استقرار حقيقي.. وأمن يوفر المناخ المناسب لإطلاق الطاقات وتوجيه الإمكانيات الاقليمية إلى أفاق التعاون الاقليمي الذي يثبت أركان الأمن ودعائم السلام ويحقق مصالح الشعوب ويضمن مستقبلها .

واعل من الأمور التي أثارت الانتباه ذلك .. الإجماع الذي لقيه موضوع قيام مصر بدور نشط ومتميز في دفع عملية السلام .. بل يكاد أن يكون هذا الأمر هو الوحيد الذي حظى بمثل هذا الاجماع من كل الأطراف دون استثناء منذ بداية عملية التفاوض . في هذا الوقت كانت مصر حريصة أشد الحرص ، على الا تثير أي شكوك في دورها في عملية السلام فرغم اهتمامها الشديد بدفع عملية السلام .. إلا أنها لم تبد الرغبة في المشاركة في الاجتماعات الرباعية الخاصة بدول الطوق سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحريرالفلسطينية .. حتى لا تستغل أي مشاركة مصرية في إثارة الشكوك حول النوايا المصرية وحول تمسكها باتفاقية السلام مع إسرائيل .

أما الآن فقد أختلف الوضع .. بعد أن تقدمت كل الأطراف تطلب من مصر المساعدة في إزالة أي عوائق تعطل مسيرة السلام أو تؤخر حركتها الايجابية. بينما إسرائيل والولايات المتحدة تطلبان أن يكون لمصر حضور مؤثر في عملية السلام وقد رحبت الدول العربية بهذا الصضور وطالبت به هي الأخرى فقد أكدت الإدارة الأمريكية على أهمية قيام مصر بدور أكبر ،أكثر نشاطا في المراحل التالية لعملية السلام في الشرق الاوسط .. مستندة إلى اعتبارات هامة تتعلق أساسا بعلاقات مصر القوية مع مختلف الأطراف .. الأمر الذي يتيح لها القدرة على دعم عناصر الثقة والمساعدة في إزالة الشكوك .. وأن مثل هذا الدور لا يمكن لطرف آخر القيام به في المراحل التالية من عملية السلام .

فهناك اهتمام عربى شديد بالدور المصدرى فى المراحل التالية من عملية السلام ليس كوسيط لكن كعامل مؤثر على الأطراف المعنية بعملية السلام وكعنصر نشيط في التنسيق العربي .

أما الجانب الإسرائيلي فقد أكد رابين الدور الهام الذي تقوم به مصر .. من أجل دفع عملية السلام آخذا في الاعتبار ثقل مصر السياسي وموقعها المحوري والقيادي باعتبارها الدولة العربية النموذج والوحيدة التي تعيش في سلام مع إسرائيل ويمكنها أن تخدم كجسر للتفاهم بين إسرائيل والعرب، كذلك أكد رابين حرص القيادة الإسرائيلية على التعاون معها من أجل التغلب على العقبات التي قد تحول دون التوصل إلى حلول مناسبة لمشكلات الصراع العربي الإسرائيلي، وإحلال

السلام في المنطقة مشيرا إلى أن مصر كانت رأس الحربة التي كسرت الحواجز التاريخية والتوصيل إلى أول معاهدة سلام بين دولة عربية وبين إسرائيل.

أما على الجانب العربي ، فإن أصحاب القضايا قد وجدوا في مصر النصير والسند في كل موقف ،حتى وهي خارج الجامعة العربية .. لم يكن سائر الاعضاء إلا معترفين — وأو فيما بينهم وبين أنفسهم — بأنها لاتألوا جهدا في الحفاظ على الحقوق العربية وقت أن كانت الفرقة والقطيعة ،التي لم يكن لمصر دخل مباشر فيها ، وقد تدنت بفرص تسوية هذه الحقوق إلى أقل مستوى. وليس غريبا أن تكون مصر التي صححت الأوضاع العربية الإسرائيلية في حرب أكتوبر ثم في حملة السلام بكل شجاعة ثم استردت أرضها كاملة .. ليس غريبا أن تكون مصر بسياستها الحكيمة النابعة عن إرادة مستقلة ، القادرة على توظيف الإمكانات المتاحة في سبيل الاقتراب من الحلول التي تناسب روح العصر.. وإدارة الازمات من منطلق خبراتها وعمق صلاتها بالأطراف المعنية.

هكذا أخذت مصد وضعها الطبيعى وبورها الريادى والتوفيقى بين كل الأطراف المشاركة في عملية السلام ولا يعنى ذلك؛ أن مصر كانت منقطعة عن أداء هذا الدور القومى.. فهذا لم يحدث حتى في أشد الظروف حلكة .. بل كانت ودائما رائدة في هذا المجال من المنطلق الذاتي .. والإدراك الواعي للمصالح القومية العليا للأمة العربية .

٤ - المشاركة المصرية في قوات حفظ السلام :

كانت مصر تشعر أن دورها بشأن السلام .. ليس قاصرا على تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط .. بل هو يمتد خارج هذا النطاق الاقليمي إلى الآفاق العالمية .. بأن تحاول أن تساهم في إرساء دعائم السلام والأمن العالميين بقدر ماتستطيع . فبالإضافة للجهد الدبلوماسي في علاقتها الدولية ونشاطها في المحافل الدولية .. رأت أن تشارك الأمم المتحدة في مهام حفظ السلام في أنحاء متفرقة من

العالم .. وأصبحت هذه المهمة الحيوية أحد المهام الأساسية للقوات المسلحة المصرية .. فاشتركت في عدة أنشطة سلامية خارج مصر امتدت إلى أوروبا وأسيا وافريقيا.

هكذا أرسلت مصر قواتها في إطار قوات السلام التابعة للأمم المتحدة إلى أكثر من بقعة في أنحاء العالم لتقوم بمهام ومسئوليات مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار ، والمصالحة الوطنية، وتأمين وصول المعونات الإنسانية ، والمشاركة في المهام الموكلة إلى السلطات التنفيذية كما هو الحال في كمبوديا .. من أجل تيسير أمور البلاد تمهيدا لإجراء الانتخابات،

لقد شاركت القوات المصرية خلال السنوات الأخيرة في عمليات حفظ السلام المتابعة للأمم المتحدة في خمس مواقع فهي تشارك أنجولا بأفريقيا في مراقبة وقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية .. وهي تشارك بمراقبين عسكريين في مراقبة الاستفتاء على مصير الصحراء الغربية .. وفي كمبوديا من أجل تدريب الكوادر الوطنية .. وتشارك في سراييفو بجمهورية البوسنة والهرسك وفي قيادة قوات الحماية الدولية لمراقبة الحظر الجوى على البوسنة والهرسك.

وقد استمر اتساع نطاق دور مصر في المشاركة في عمليات حفظ السلام المالمي ،، وامتد إلى الساحة العربية في افريقيا ،، في إطار تدعيم أنشطة الامم المتحدة في المجالات المختلفة ، وعلى رأسها مجال صون السلم والامن الدوليين حيث ساهمت مصر في قوات الامم المتحدة العاملة في الصومال بموجب قرار مجلس الامن رقم ٧٧٠ ،

وفي رسالة بعث بها عمرو موسى وزير الخارجية إلى الدكتور مصطفى حلمى رئيس مجلس الشورى في يناير ١٩٩٣ ، بخصوص مهام القوات المسلحة المصرية في المخارج حيث أشاد بالكفاءة العالية والروح المخلصة التي تمارس بها القوات المصرية مهامها والمسؤليات الموكلة إليها .. وهي كفاءة شهدت بها الأمم المتحدة الأمر الذي دفعها إلى اختيار أحد الضباط المصريين قائدا لقوات قطاع سراييفو، كما منحت المنظمة الدولية عددا من أفراد القوات المصرية شهادات تقدير تشهد بهذه الكفاءة والالتزام والإخلاص في تأدية المهام.

ولعل المشاركة المصرية في مهمة حفظ السلام في الصومال تتميز بأهمية خاصعة للظروف التي أحاطت بمشاركتها من ناحية وطبعية المهام المكلفة بها من ناحية أخرى .

فخلال تفقده هذه القوات قبل سفرها إلى الصومال أشار الرئيس مبارك إلى أن مصر تبذل دائما جهودا كبيرة مع الامم المتحدة ومختلف دول العالم .. من أجل مشاركة قوات للأمم المتحدة في حفظ السلام بالصومال .. بهدف تأمين وصول الإمدادات الدولية للشعب الصومالي

وقد جاء قرار سفر هذه القوات استنادا إلى دور مسر في تعزيز السلام من خلال آليات الامم المتحدة .. كفط استراتيجيي أصبح يميز السياسة الفارجية المصرية في السنوات الأخيرة .. عن إيمان عميق بهدف تحقيق السلام من خلال الشرعية .. وهو الهدف الذي تسعى مصر بكل جهدها إلى تحقيقه من انتصار اكتوبر ١٩٧٢ المجيد .

وتنظر مصر إلى مشاركتها في هذه المهمة الدولية نظرة قومية سياسية انسانية .. نابعة من حرصها على حقن دماء الشعب الصومالي العربي.. واحترام حقه في الاستقلال وضمان وحدة وسلامة أراضيه .. ومساعدته في حفظ النظام وإعادة بناء مؤسسات الدولة التي انهارت بفعل الحرب الاهلية . لذلك فهي ليست مهمة انسانية للمساعدة في توصيل مواد الإغاثة إلى شعب الصومال وإنقاذه من اخطار المجاعة التي كانت تهدده فحسب ، ولكنها كذلك مهمة مرتبطة بضمان إعادة الارضاع الطبيعية في الصومال إلى ماكانت عليه بحيث تباح للشعب الصومالي فرصة اعادة تشكيل مستقبله وفقا لارادته الحره

فضلا عن ذلك فان المشاركة المصرية في قوات حفظ السلام الدولي وهي في نفس الوقت مهمة إنسانية .. هي تعزيز لدور مصر في المجتمع الدولي ومكانتها الدولية . من ناحية أخرى فهي تمثل تعبيرا عن حرص مصر على عدم تهديد الأمن القدمي العربي في هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة من الوطن العربي.. أو

تعريض خطوط الملاحة الدولية فى البحر الأحمر.. والتى تقوم بنقل بترول الخليج إلى أى مخاطر .. وبالتالى تأكيد ارتباط الأمن القومى العربى بالأمن والسلام العالميين.

السعى للوثام العربى مهمة مصرية قومية

واخيرا فاذا كان السلام هو أحد المهمتين القوميتين الأساسيتين في السياسة المارجية المصرية ، والتي لاتتواني مصدر عن بذل كل الجهد والطاقة من أجل إنجازها .. فإن المهمة القومية الثانية التي تتساوى في الأهمية مع السلام هي التضامن العربي الذي يمثل أمل الأمة العربية ويتطلب جهدا عربيا مخلصا من أجل القضاء على أسباب الفرقة وتنقية الأجواء العربية من الشوائب ، حتى يمكن إشاعة التفاهم العربي المدعوم بروح الاخوة والتضامن والوئام ،

ولعل أبرز الامثلة التي تؤكد مدى مصداقية السياسة المصرية وحرصها على تحقيق هذا الهدف القومي السامي .. الوساطة المصرية التي قام بها الرئيس حسني مبارك من أجل قضية نزاع الحدود الذي وقع في نهاية عام ١٩٩٢ بين قطر والمملكة العربية السعودية .. ومدى النجاح الذي حققه الرئيس مبارك في هذا الشأن .. رغم أن البلدين عضوان في مجلس التعاون العربي الخليجي.

١ - الوساطة بين قطر والسعودية :

ولاشك أن هذه المهمة قد عكست أهمية قومية أساسية على صعيد الأمة العربية لما حملته من دلالات ومعان ربما كانت غائبة عن الكثيرين من أبناء الأمة العربية بل وبعض حكامها وزعمائها

فرغم أن الفجوة بين مواقف الطرفين كانت واسعة ، الأمر الذي جعل المهمة عسيرة، إلا أنها لم تكن بمستحيلة أمام الجهد الصادق الرئيس مبارك ، الذي قدم الدليل العملي القاطع ، على مدى قوة التزام مصر العربي القومي .. وحرصها على تعزيز التضامن العربي .. وانطلاقا من «الدور» « والمكانة» الدولة والقائد .. نجح الرئيس مبارك في مبادرته لرأب الصدع العربي واحتواء الضلاف القطري السعودي.

وفي تعليق لجريدة الشرق الأوسط السعودية حول هذه المبادرة قالت أن الرئيس مبارك لم تشغله هموم الشقيقة مصر ومتاعبها ومسؤلياتها عن المسئولية التاريخية التي يحملها باعتباره رئيس الشقيقة الكبرى .. التي تعطى لأشقائها أكثر مما تعطى لنفسها .. والتي تدرك أن لها دورا عربيا لايجوز أن تتخلى عنه.

لقد لعبت مصر دورا تاريخيا بكل المقاييس القومية .. في دعم الوحدة والتضامن العربيين سواء من حيث مستوى التحرك الذي يمثل أعلى مستوى الومستوى الأداء والنتائج . وأكدت أن «الاعتدالية »التي تعتبر أهم صفات الدور المصرى عامة .. قد أصبحت عامل تقريب هام في المنطقة سواء بين العرب والإسرائيليين أو بين العرب وبعضهم البعض وكذا بين الافارقة

لقد بذل الرئيس مبارك جهودا مكثفة على مدى أربعة أيام بدأت من ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ في جولة مكوكية بين المملكة العربية السعودية وبولة قطر.. لإنهاء خلاف الحدود بينهما . بهدف جمع الشمل الخليجي وتدعيم الصف العربي . . ولم تبدأ مساعي الرئيس مبارك لإنهاء الخلاف ببداية رحلته وانما قبل ذلك بكثير فقد تابعت مصر باهتمام بالغ التوتر الذي نشئ في علاقات البلدين منذ نهاية سبتمبر ١٩٩٧ .. ودعت منذ اللحظة الأولى إلى حل الخلاف في إطار العلاقات الوطيدة بين الأشقاء .

وقد جاء قرار الرئيس مبارك بالقيام برحلة المساعى الحميدة الملخصة انطلاقا من مكانة مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى للدول العربية ومن دورها الريادى في أمتها على مر التاريخ كما جاء القرار امتدادا للجهود التي تبذلها السياسة المصرية من أجل تنقية الأجواء وتدعيم الصف العربي وتوحيد كلمة العرب.

ولعل من بين الأسباب التي أكسبت الوساطة المصرية أهمية خاصة التوقيت أو المرحلة التي تمت فيها سواء على المستوى القومي العربي العام حيث كانت تبذل الجهود لإعادة التضامن للأمة العربية وتوحيد صفوفها أو على المستوى الخليجي حيث كانت الجهود المكثفة تبذل لإنجاح قمة دول مجلس التعاون الخليجي الثانية عشرة والتي كان من المقرر عقدها في أبي ظبي.

ولأن هدف الوساطة المصرية كان واضحا ومحددا ومجردا من الهوى فقد استجاب لها زعيما الدولتين .. خادم الحرمين الشريفيين الملك فهد بن عبد العزيز والأمير خليفة أمير دولة قطر .. في هذا الإطار الذي يضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار نجح الرئيس مبارك ، في أن يجمع بين العاهل السعودي وأمير قطر في لقاء أخوى دل على استشعار المسئولية وحسن الإدراك السياسي

وكان طبيعيا أن تنتهى الجهود المصرية التي قادها الرئيس مبارك بعودة «الوثام » إلى العلاقات السعودية القطرية .. وأن تشترك قطر في القمة الخليجية بأبي ظبى الأمر الذي كان له آثاره الايجابية على تقوية روح التضامن بين الدول العربية وإزالة ماقد يكون في النفوس من شوائب .

ويفضل جهود الرئيس مبارك وصل الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر إلى المدينة المنورة .. واستقبله في المطار الملك فهد والرئيس مبارك وعلى الفور بدأ الزعماء اجتماع قمة ثلاثية وسط ترحيب الأوساط العربية التي أشارت إلى أن انعقاد لقاء القمة الثلاثية هو تأكيد لنجاح وساطة الرئيس مبارك . ونجح الزعماء الثلاث في التوصل إلى اتفاق يحل مشكلة الحدود بين البلدين.

وفى مقر إقامة الرئيس مبارك بالمدينة المنورة وبحضور الزعماء العرب الثلاثة وقع وزيرا خارجية السعودية وقطر اتفاق تسوية خلاف الحدود بين البلدين كما وقعه وزير خارجية مصر كوسيط، ثم غادر الرئيس مبارك المدينة المنورة عائدا إلى أرض الوطن بعد نجاح مهمته العربية القومية التي استغرقت اربعة ايام

٢ - الدلالات والمعانى :

اثارت مهمة الوساطة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك بين قطر والسعودية ردود فعل عربية وخليجية وعالمية واسعة النطاق ..خاصة وأن مبادرة الرئيس مبارك للوساطة جاءت قبل ايام قليلة من انعقاد القمة الخليجية.

وقد أبرزت صحيفة «العرب »القطرية الأهمية الضاصة التى اكتسبتها زيارة الرئيس مبارك للنوحة ومباحثاته مع الشيخ خليفة بن حمد وأوضحت الصحيفة فى تعليقها أن الظروف العربية الاسلامية الراهنة .. تتطلب تكثيف الاتصالات والمشاورات بين القادة العرب، لبلورة استراتيجية عربية قادرة على التعامل مع الأوضاع الدولية الجديدة بما يحفظ حقوق العرب والمسلمين أما المصادر القطرية الرسمية فقد ذكرت أن مصر مازالت وستبقى دائما البيت العربى الكبير الذي يضم الشمل ويجتمع معه وحوله الأخوة العرب في كل مكان .. وهي دائما المدافعة عن الأشقاء العرب.

وقد ركزت صحيفة «الراية» القطرية على مطالبة الأمة ببذل أقصى جهد لتحقيق التفاهم والتعارف .. باعتباره السياج الذى يحمينا من أية ظروف أو تقلبات خاصة ونمن نواجه متغيرات دولية متلاحقة تغرض علينا أن نتعامل معها من خلال مواقف موحدة ومتناسقة حتى لاتترك أية تأثيرات سلبية علينا يعوق تقدمنا وبلوغ أهدافنا.

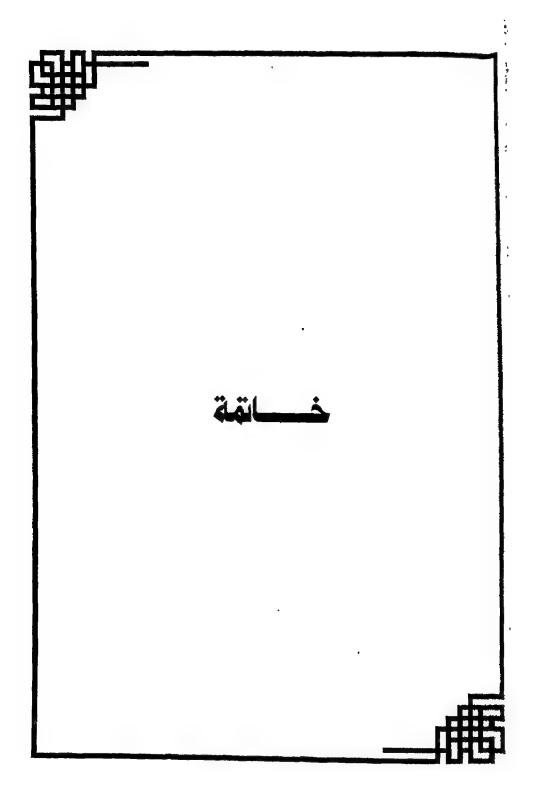
أما على مستوى مجلس التعاون العربي الخليجي فقد أجمعت الصحافة الخليجية على ان نجاح الرئيس مبارك في ترتيب زيارة امير قطر للسعودية كان له وقع القنبلة في اجتماعات وزراء خارجية مجلس التعاون بأبو ظبي التي لم يحضرها وزير خارجية قطر حيث جرى تبادل التهاني بنجاح جهود الرئيس مبارك خاصة وأن وساطته جاءت في الوقت المناسب لإعادة وحدة الصف لمجلس التعاون الخليجي .. فضلا عن تثبيت أهمية دور مصر في تسوية الخلافات بين الاشقاء وسعيها الجاد نحو تحقيق التضامن من أجل المصالح العليا للوطن العربي .

وقد وصف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر صحفي جهود الرئيس مبارك بأنها جهود مكثفة وجبارة وخيرة .. مؤكدا أن العلاقات التي تربط بين دول مجلس التعاون مع مصر .. علاقات استراتيجية تقوم على المصالح المشتركة مشيرا إلى أن هذه العلاقات قد تأكدت عبر التحالف الدولي لتحرير الكويت .. وأن هذه العلاقات الاستراتيجية تقوم على العقل والفكر والمصلحة المشتركة وأنه من حق مصر على دول الخليج ان تتلاقي مع قضاياها .

أما رد الفعل في مصر فقد عكسته تصريحات صفوت الشريف وزير الاعلام الذي عبر عن وجهة نظر مصر بشأن الوساطة .. مشيرا إلى أن المبادرة جاءت لتبرز ايمان مصر بدعم كل تجميع عربي حتى اذا لم تكن طرفا فيه . وان مصر تعتبر مجلس التعاون لدول الخليج سندا قويا على مستوى الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري .. وأن مصر بثقلها العربي وبمصداقية قيادتها مؤهلة لأن تقوم بدورها العربي بالعمق والاتساع والمؤموعية والعقل والمنطق لمواجهة كل ماتعرض له الاشقاء العرب من قضايا أو خلافات .. باحساس كامل بالمسئولية بعيدا عن اي هدف شخصي بل من اجل المصلحة القومية العليا .

أنه من الطبيعى أن تكون مصر مؤهلة لان تقوم بدورها العربي بحكم علاقاتها الوثيقة مع الإشقاء العرب، وبالثقة والاحترام والمصداقية التي يتمتع بها الرئيس مبارك على مدى الاحد عشر عاما التي مرت - حتى ذلك الوقت - على حكمه علاوة على العلاقة الشخصية المتيئة التي تربطه بقادة الدول العربية منذ ان كان نائبا للرئيس السادات.

كما اشاد الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات بالعمل السياسي رفيع المستوى الذي قام به الرئيس مبارك .. وقال انه يعد تتويجا لجهود مصرية دؤوبة في رأب الصدع العربي واحتواء كافة المشكلات التي قد تنشأ بين دول عربية شقيقة . وإن هذا يأتي من منطلق توجه مبدئي ثابت لمصر من أجل تنقية الاجواء العربية ودعم التضامن العربي في مواجهة التحديات الاقليمية والدولية التي يواجهها العرب . إن الامة العربية تريد أن تعيش في سلام قائم على العدل وأن تعود إليها أراضيها المغتصبة .. وإنم تتضامن وتتفاعل مع قوى الجوار العربية تفاعلا نشطا ايجابيا يقوم على مبادىء حق الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية وإقرار جوهر ومبادىء الشرعية الدولية الدولية .



إذا كانت القيمة المقيقية لمرب اكتوبر ١٩٧٣ .. أنها غيرت بصورة جذرية غريطة العلاقات الاقليمية في منظومة الشرق الاسبط .. وأنها أفرغت نظرية الأمن الإسرائيلي من مضمونها حتى أهدرت قيمتها .. وأنها أعادت ترتيب أواويات قضايا الأمن ومتطلبات التعايش بين شعوب المنطقة .. الا أنه .. تظل أبرز هذه القيم لحقيقية .. وأبعدها أثرا من حيث بعدها الزمني .. أنها أكدت دون مبالغة أو خروج عن المنطق - سالمة المقولة التي تبنتها مصر منذ بدايات المواجهة المبكرة بين أطراف النزاع - أن السلام العادل والحقوق المشروعة لشعوب الشرق الاوسط هي الدعامتين الضرورتين لضمان امن واستقرار هذه المنطقة .. والبديل المتاح أمام فرصة التوصل إلى تسوية دائمة راسخة للنزاع العربي الإسرائيلي هكذا يمكننا القول .. ان قرار الحرب الذي اتخذته القيادة المصرية عام ١٩٧٧ قد فرض على إسرائيل خيار السلام بقدر ما اغلق امامها اى بديل اخر للمناورة فاذا كنا قد سبق أن قلنا في مقدمة هذا الكتاب .. أن إنجازات اكتوبر التي تداعت نتائجها خلال عقد السبعينات .. وصولا إلى عقدة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ .. قد عادت لتفرض تأثيرها مرة اخرى .. خلال عقد التسعينات .. فهو قول يمثل حقيقة ما أكدته الاحداث .. وهي قد عادت لانها قد انقطعت بفعل أحداث من نوع آخر .. وهذا الانقطاع قد وقع مرتين .. كانت المرة الأولى عندما فوجئت مصر بموقف عربى معاد لها ولسياستها الخاصة بالسلام والتي اتخذتها في اعقاب حرب اكتوبر ٧٣ لاسباب كثيرة موضوعية ونتيجة ارؤية عقلانية استوعبت حقيقة العصر ومعطياته الدولية والاقليمية .. الامر الذي ادى إلى حدوث قطيعة رسمية بين مصر ومعظم الدول العربية .. والتي دامت حوإلى عشر سنوات .. إلى ان بدأت تضمحل منذ عام ١٩٨٧ ثم تلاشت تماما في عام ١٩٨٩ .

نتيجة للجهود ضخمة بذلت من جانب مصر من اجل تصحيح مسار الدول العربية وعلاقاتها مع مصر .. بالشكل الذي جعل اضمحلال السلبيات في العلاقات

المصرية العربية .. لايتم تلقائيا بمرور الزمن .. بل يتم من خلال العديد من الايجابيات التي بدأت تظهر على الساحة العربية وتؤدى بالتالي إلى تصحيح مسار العلاقات مع مصر .

من هنا يمكن القول ان مهمة العودة المتبادلة بين مصر والعرب .. لم تكن مسئلة تتعلق بتأكيد سلامة السياسة الخارجية المصرية فحسب .. بل واحداث تحولات في العلاقات .. كانت ضرورية لخدمة التوازن الاقليمي بين العرب وإسرائيل من ناحية .. والتوازن بين العلاقات المصرية / العربية والمصرية / الإسرائيلية من ناحية اخرى .. بما يسمح بالدبلوماسية المصرية بصياغة تحركاتها بالشكل الذي يجمع بين التزامات مصر التعاقدية المتعلقة بمعاهدة السلام مع السرائيل وأولويات التزاماتها القومية باعتبارها احد الثوابت التي لاتتغير في سياستها الخارجية .. ودون وقوع اي تناقض أو تعارض في سياستها رغم التناقض القائم بين العرب وإسرائيل .

لذلك فقد واجهت هذه المهمة التي نتحدث عنها .. معادلة صعبة نجحت مصر في اجتيازها .. في ظل دبلوماسية حكيمة يدعمها منطق قوى في تعاملها مع القضايا القومية العربية .. وفي تأكيد ان معاهدة السلام لايمكن ان تفرض قيودا يسلب مصر حقها في الدفاع عن مصالحها الوطنية المرتبطة بالتزامها القوى .. مع إصرار على مواصلة خطوات مسيرة السلام الشامل .. باعتبار أن المعاهدة ماهي الاخطوة في هذا الاتجاه .. تتبعها خطوات اخرى لتصل بقضية الشرق الاوسط إلى بر التسوية السلمية المتكاملة في ظل هذا الموقف المصرى الذي يفرض قدرة مصر على العطاء وعلى الاحتفاظ بمكانتها ودورها القوى تحت اي ظروف .. بدأت القضية العربية تتصدع وتنوب .. حتى اخذت العلاقات المصرية وضعها الطبيعي السابق .. بل وتجاوزته بشكل ايجابي عزز من فاعلية الدور المسيري ومن تأثيره على الاوضاع العربية .

والواقع انه خلال فترة القطيعة تعلم العرب الكثير .. كما تعلمت مصدر الكثير اليضا .. والتقى الجميع حول مفاهيم متطورة .. ورؤية قومية واضحة لمعالم المستقبل

العربى .. وعرفوا ريما لأول مرة - كيف يشقون طريقهم فى الاتجاه الصحيح .. هكذا بزغ الأمل فى صحوة عربية جديدة بدأت تلوح فى الافق العربى .. واخذت معالمها تتضح مع نهاية عقد الثمانينات .

غير أن القدر لم يمهل الصحوة حتى تتماسك وتقود الامة إلى سبيل الرشاد اذ تفجأ الامة العربية مع بداية عقد التسعينات .. بطعنة في القلب صادرة من داخل الامة .. طعنة وجهتها قوى الشر العربية لتقضى على الامل الوليد ، وتهزم قوى الضير التي كانت قد بدأت تحبو وتنمو في كيان الامة العربية

لقد قلب العدوان العراقى الغاشم على الكويت في اغسطس ١٩٩٠ كل الموازين العربية والاقليمية .. وزادت المضاعفات العربية امام اصرار اهوج على الاستمرار في احتلال أرض الكويت .. بل والتمادي في محاولات نحو مقومات الدولة ، وإزالة معالمها من على الخريطة السياسية للعالم .

وإذا كانت مصر قد سبقت وحسمت خيار السلام منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وإن العرب لم يفكروا بجدية مع الاخذ بخيار السلام .. سوى بعد زلزال الخليج الذى حسم هذا الخيار العربى .. فقد قطعت الازمة بحتمية هذا الخيار .. واكدت ضرورة العمل بكل الجهد على تطهير المنطقة من بؤر الصدام .. وتصفية مشكلات الصراع وعناصر التوتر في منطقة الشرق الاوسط .. وذلك كسبيل لابديل عنه من اجل ان يتحقق الاستقرار ويسود الامن .. وتستقر دعائم السلام الشامل المتكامل في انحاء المنطقة .

انه نفس الضيار الذي كان العالم قد استقر عليه .. واتخذه مدخلا لنظامه الجديد .. لقد جاء التحالف الدولي الذي تشكل لمواجهة ازمة الخليج خير دليل عملي على هذا التوجه .. وليؤكد مدى عمق النظرة المصرية .. ومدى مصداقية سياسة مصر التي سارت عليها .. فقابلتها معظم النظم العربية الحاكمة بالرفض .. وشن حملة من العداء ضد مصر ليس لها مايبررها دون اي محاولة للقيام بوقفة عربية تناقش ماحدث .. وتحاول ان تستوعبه . وكانت النتيجة المباشرة لذلك هي توقف المسيرة نحو السلام الشامل وتعثرها في اذيال الخوف والتردد وطوفان الشعارات .

غير أن دصالة الفلسفة القومية التى تبنتها مصر وبنت عليها سياستها جعلتها اكثر تمسكا بمبادئها محافظة على خطها القوى الاصيل .. وشقت طريقا وعرا فى الساحة العربية .. خاصة فى النصف الأول عن عقد الثمانينات .. لم يعوق مسيرتها أو يقلل من حماسها القومى ، مما حققته من سلام لنفسها على المستوى الذاتى .. وهو سلام مشفوع باستردادها لكل أرضها وترابها .. دون ان تترك شبرا منها .. فلم تبخل بجهد أو نضال دام سنوات من اجل نقطة طابا .. التى اعطت المثل والنموذج .. عن مدى الحرص الوطنى على تحقيق الهدف المشروع .. باستخدام القدرات المتاحة .. من الحوار والنقاش إلى التفاوض والاتفاق .

والواقع ان مصر ، وقد ملائتها الثقة بالنفس ، لم يفزعها عنف الرفض العربي ، لعلمها انه لم يؤسس على واقع ، بل كان بمثابة فرقعة لاتحمل اى مضمون محدد او هدف واضح ، بينما ما تحقق من سلام ذاتى لم تسع إليه مصر ، بل فرض العرب على مصر برفضهم للسلام الشامل ، كذلك كانت على ايمان عميق ، بان سلامها الذاتى كان خطوة لابد ان تستكمل بخطوات اكثر اتساعا وابعد مدى ، حتى يصبح السلام شاملا يضم كل المنطقة العربية ، ومنطقة الشرق الاوسط.

اذلك ..ما ان انتهت حرب الخليج في بداية عام ١٩٩١ – بعدما افرزته من حقائق حول حتمية السلام – حتى انطلقت مصر تواصل مسيرتها .وتدفع القوى العظمى على تحويل هذه الحقائق إلى واقع يسعى فوق أرض المنطقة فدعت الولايات المتحدة ان تمارس قدراتها الضخمة التى اكتسبتها من هذه الحرب .وان تستفيد من نتائج الحسم والنصر الذي تحقق في الخليج ليكون في صالح السلام ..الذي اصبح يمثل ضرورة لضمان امن هذه المنطقة الحساسة .وحماية ماتحتويه من مصالح حيوية للعالم كله .

ولاشك في ان الرئيس حسنى مبارك ..قد قاد مسيرة مصر ..في هذه المرحلة الماسمة من تاريخها المعاصر ..بمقدرة نابعة عن ايمان مطلق بصحة سلوكها السياسي في قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، منذ ان بدأته في عام ١٩٧٣ ..

رمن اقتناع بان تحركها من اجل تحقيق السلام باستخدام المنهج الموضوعي والعقلاني .. هو ضرورة قومية قبل ان يكون مصلحة وطنية .

هكذا بالجهد المخلص والعمل المشترك الذي استمر بتركيز كيبر لمدة ثمانية اشهر بعد نتهاء حرب الخليج ..انعقد مؤتمر السلام في اكتوبر ١٩٩١ في العاصمة الاسبانية مدريد . وبعد توقف دام ثمانية عشر عاما . وحضرته مصر باعتبارها شريكا في عملية السلام ..انعقد المؤتمر لتبدأ مسيرة السلام من جديد ..رغم كل عوامل الاعاقة ومحاولات التخريب التي برعت حكومة الليكود الإسرائيلية في فرضها ..لانها لم تكن تريد السلام العادل ..بل كانت تريد ان تفرص سلاما مصنوعا يحقق الحلم الصهيوني الكبير في اقامة « إسرائيل الكبرى » على حساب الأرض العربية والشعب العربي .

ومثل هذا التفكير لايمكن ان يكون ..فهو فكر اعمته المطامع ففقد البصر والبصيرة .وكانت النتيجة تخبط كان من المكن ان يقود المنطقة إلى كارثة . وقد السس المجتمع الدولي بنفس هذا الاحساس الواضع ..والذي امتد إلى المجتمع الإسرائيلي ذاته صاحب المصلحة الحقيقي في تحقيق الامن والسلام ..اقداحست جميع الأطراف ان هذا الوضع لايمكن ان يستمر . وان أعداء السلام يجب ان يرحلوا وهكذا تولى شعب إسرائيل مسئوليته فاسقط حكومة الليكود المتطرفة في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٧.

وجاء حزب العمل وأمام عينيه « رأس الذئب الطائر» .. كما كانت التجربة الصارخة التي خاضها الليكود تعكس عمق الاخطاء وفداحة الهوة التي كادت ان تسقط فيها قضية السلام .. نتيجة التصرفات غير مسئولة لحكومة اسحق شامير .. التي حادت عن الطريق وكادت تقود المنطقة إلى اشتعال الصراع المسلح .

وأحست مصر بما احست به كل الأطراف والمعنية . وقدرت ان هناك تغيرا جوهريا يمكن ان يحدث في مناخ المسيرة .. وان الامر اصبح يستحق مزيدا من جهد المخلصين .. وقوة دفع من الصادقين الامناء على للمسيرة .. كان ذلك يعنى الت توسع مصر نطاق مساعيها وان تكثف جهودها من اجل السلام ليس فقط من

اجل تلبية مطلب كل الأطراف - العربية والإسرائيلة والامريكية - بدور اكثر نشاطا وفاعلية لمصر .. واكن كذلك لاحساس قوى عميق بجسامة المسئولية ..فيما لوتركت الفرصة السائحه دون استغلالها في العمل الجاد المشترك من اجل السلام ..لقد أن الأوان لكي تستكمل مع الاخرين شق الطريق وتمهيده ليقود المسيرة نحو حصاد اكتوبر الحقيقي .. السلام الشامل العادل والدائم » .. الذي يعطى الحقوق لاصحابها وبمنح كل الأطراف الامن والاستقرار ويتيح اشعوب المنطقة فرصة التعايش معا ضمن إطار من الاعتراف المتبادل وحسن الجوار ولعله من المسادفات السعيدة أن يشهد الشهر الذي انهيت فيه هذا الكتاب وهو شهر سبتمبر ١٩٩٧ .. المولد الحقيقي للسلام .. في تطور هام - قد يكون محدودا مقارنة بما هو مطلوب . ولكنه فاتحة أوبداية في لها مداولها ومعناها العميق .. فعلى مستوى المنطقة يمكن . ولكنه فاتحة أوبداية ألم لها مداولها ومعناها العميق .. فعلى مستوى المنطقة يمكن القول انها بدأت عملية الحصاد .. اما على مستوى مصر فقد أمن المجتمع .. انها كانت على حق .وان ما طالبت والتزمت به منذ حرب اكتوبر .. بدأ يخرج إلى الحياة في الذكرى العشرين لهذه الحرب المجيدة .

فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ..يدور الاتصال المباشر بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة لتحرير الفلسطينية .وهي المنظمة التي ظلت إسرائيل ترفض وجودها منذ ربع قرن وحتى اسابيع قليلة حيث بدأ الحديث حول اتفاق مرحلي للحكم الذاتي المحدود ..مصحوبا بحديث عن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة ..وعن إصدار اعلان مباديء يتضمن الخطوط الرئيسية لخطة السلام ..التي سيبدأ تنفيذ أولى خطواتها العملية التي تتخذ لحل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ .وهي الخطوة الخاصة باتفاق الحكم الذاتي لقطاعي غزة واريحا أولا .ويؤدي هذا الاتفاق التاريخي إلى اقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق أرض فلسطينية لأول مرة ..تعيد اسم فلسطين إلى أرض الواقع .

وكما قال شيمون بيريز وزير المارجية الإسرائيلي ..ان بداية النهاية لنزاع استمر مائة عام بين إسرائيل والفلسطينيين ..قادمة على الطريق ..اما الرئيس ياسر عرفات فقد اكد ان هذه الخطوة التاريخية تحمل بصمات مصرية واضحة ساعدت على التوصل إليها.

كما وصنف اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الاتفاق بانه اتفاق تاريخي ،، وإن طريق نحو السلام بات مضمونا .

اما الرئيس حسنى مبارك فقد أكد ان الاتفاق يمثل بداية طيبة « يجب ان نؤيدها للوصول إلى حل سلمى ونهائى للقضية الفلسطينية » ودعا كل القوى لمساندة هذا الاتفاق حتى يمكن الحصول على الحقوق المشروعه للشعب الفلسطيني .

لقد بدأ الحلم يتحول إلى حقيقة . بعد عشرين عاما من الدعوة التى حملتها مصر .. ومارست السعى الجاد من اجل تحقيقها .ان الواقع الجديد الذى بدأ يفرض وجودة فى المنطقة هو تأكيد حاسم على ان سياسة مصر كانت الابعد نظرا . والاكثر حكمة واستشراقا للمستقبل العالمي والاقليمي . والاكثر ارتباطا بالواقعية السياسية والتزاما بالمنطق الموضوعي في معالجتها لقضايا الحرب والسلام .. دون ان تتنازل عن أى هدف من اهدافها الوطنية أو تتخلي عن التزام من التزامتها القومية .. علينا ان نواصل المسيرة على الدرب الذي شقته حرب اكتوبر حتى تستكمل « حصاد السلام » – ولا ننسي في هذا العام ان نحيى هؤلاء الذين ضحوا بارواحهم وبذلوا الدم والجهد والعرق من ابناء هذا الوطن .. من أجل امن وسلام الوطن العربي

تم بحمد الله



الملاحق

التاريخ	الموضوع	رقم الملحق
٢٦ مــايو ١٩٧٩	وثيـــقـــة تسليم مـــدينة العـــريش	١
۲ سبتمیر ۱۹۸۲	مـــــــادرة فــــاس للســــــــــــــــــــــــــــــ	۲
۲۶ فــپــراير ۱۹۸۰	الاتفى الفلسطيني	٣
۱۱ سېتمېر ۱۹۸۲	مسشسارطة التسحكيم بشسأن نزاع طابا	٤
۲۹ سېتمېر ۱۹۸۸	وٹی قے دکم ہیں تحکیم طابا	o
ه۱ ثو <u>نہ ی</u> ر ۱۹۸۸	مـــــشــــروع الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٦
۱٤ مـايو ١٩٨٩	خطة شـــامـــيــر للمكم الذاتى	٧
۱۹۸۹ د ين پ	مبادرة الرئيس مبارك للتقاط العسسرة	٨
۱۰ اغسطس ۱۹۹۰	البسيسان الفستسامى لمؤتمر القسمسه العسريى	1
۲۷ مابسریسل ۱۹۹۱	الخطة الامسريكيسة لدفع مسسيسرة السسلام	١.
۱۳ یونیسة ۱۹۹۱	مبادرة فلسطينية للسلام من مشرة نقاط	11
۲۰ دیسم پر ۱۹۹۲	البيان السعودي القطرى المشترك بشأن المصالحة	١Ÿ

ملحق (۱) وثيقة تسليم مدينة العريش (۲۲ مايو ۱۹۷۹)

جمهورية مصر العربية وزارة الدفاع وثيقة تسليم مدينة العريش

بسم الله الرحمن الرحيم

توجيه رئيس الجمهورية الى الفريق كمال حسن على وزير الدفاع والانتاج العربي والقائد العام للقوات المسلحة .

« أثر الانتهاء من تنفيذ المرحلة الفرعية الاولى من الانسحاب المؤقت الى خط العريش/ رأس محمد - طبقا لاتفاقية السلام الموقعه بين جمهورية مصر العربية وبولة اسرائيل في السادس والعشرين من شهر مارس عام ١٩٧٩ وتمكينا لمحافظة شمال سيناء من الانطلاق مع سائر المحافظات لتقسيم مشروعات اعادة بناء الحياة والانسان من جديد دون اية قيود قررت ..

تسليم مدينة العريش الى السلطة المدنية لادارتها اعتبارا من اليوم ٢٦ مايو. ١٩٧٩ م ٢٩ جمادي الاخرى ١٣٩٩هـ .

رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة محمد انور السادات

ملحق (٢)

مبادرة فاس للسلام

(٦ سبتمبر ١٩٨٢)

وتتضمن ثمان مبادىء وهذه المباديءهي:

- انسحاب اسرائیل من الاراضی التی احتلتها فی عام ۱۹۹۷ بما فیها
 القدس العربیة .
 - ٢ ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧.
- ٣ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الاماكن
 المقدسة .
 - ٤ تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لايرغب في عودة .
- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفتره انتقالية تحت اشراف الامم المتحدة
 ولدة لاتزيد عن بضعة اشهر.
 - تيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
 - · تأكيد حق المنطقة في العيش بسلام .
- ٨ تقوم الامم المتحدة او بعض الدول الاعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء.
 وقد الحق الامير فهد هذه المبادىء الثمانية بثلاثة شروط وصفها بأنها ضرورية
 لكى تجعل من المبادىء الثمانية امور واقعية عمن ثم تدفع بالتسوية السلمية الى حين
 الوجود عهذه الشروط الثلاثة :--
 - أ وقف الدعم الامريكي اللامحدود لاسرائيل.
 - ب وضع حدالتعنت الاسرائيلي .

ملحق (٣)

الاتفاق الاردنى الفلسطينى (۲۶فبراير ۱۹۸۵)

وفيما يلى نص مشروع الاتفاق

انطلاقا من روح قرارات القمة فاس المتفق عليها عربياوقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتمشيا مع الشرعيه الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقات مميزه بين الشعبين الاردني والفلسطيني .

اتفقت حكومة المملكة الاردنيه الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينيه على السيرمعا نحو تحقيق تسويه سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربيه المحتله بما فيها القدس وفق الاسس والمبادئ التاليه:

المبادئ الممسة

اولا : الارض مقابل السلام كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيهاقرارات مجلس الامن .

ثانيا: حق تقرير المصير الشعب الفلسطيني يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندمايتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضعن اطار الاتحاد الكونفيدرالي العربي المنوى انشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين .

ثالثا: حل مشكلة اللاجئتين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة ،

رابعها: حل القضية الفلسطينيه من جميعجوانبها.

خامسا: وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضويه في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينيه الممثل الشرعي الوحيد الشعب الفلسطيني ضمن وقد مشترك (وقد اردني فلسطيني مشترك).

ملحق (٤)

مشارطة التحكيم بشان نزاع طابا ١١ سبتمبر ١٩٨٦

مصدر واسدرائيل اذا تؤكد ان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ احترامها لقدسية الحدود الدوليه المعترف بها بين مصدر وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .

واذا تعترفان بأن نزاعا قد نشأ كماهو محدد في المادة الثانيه من هذه المشارطة حول مواقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الدوليه المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق والذي يود الطرفان حله بصوره كامله ونهائيه.

واذ تعتبران أن اعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عمليه تعزيز العلاقات السلميه والحسنة بينهما .

وإذا تؤكدان أن نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نيه بما في ذلك التزاماتهما النابعه من هذه المشارطه .

واذ تذكّران بالتزامهما بتسويه المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السالم .

واذا تؤكد ان التزامهما بتحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ المعقود بينهما .

وقد عزمنا على إنشاء محكمه تحكيم .

اتفقتا على إحالة النزاع الى التحكيم الملزم وفقا للاجراءات التاليه:

مادة ١

١ - تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيمابعد "المحكمة " من الاعضاء الاتيين : حامد سلطان ، معين من حكومة مصر روث لابيدوث ، معينه من حكومة اسرائيل ،

- ٧ يظل تشكيل المحكمة بعد انشائها دون تغيير حتى صدور الحكم ومع ذلك وفى حالة ما إذا كان او اصبح عضو معين من حكومة لاى سبب غير قادر على اداء مهامها تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يومامن نشأة هذه الحالة ويتشاور الرئيس مع الاطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة ويحق لكل طرف اعلام الطرف الاخر مقدما بالشخص الذى سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة وإذا كان رئيس المحكمة او عضو محايد فيها او اصبح لاى سبب غير قادر على اداء مهامه يجتمع الطرفان خلال سبعة ايام ويحاولات الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما .
- ٣ تستأنف الاجراءات عند احلال بديل بعد بدئها من المرحلة التي بلغتها وقت شعور المكان ويجوز العضو الجديد مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفويه والزيارات من البداية .

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علاقامت الحدود الدولية المعترف بها بين مصدر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهده السلام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٧ والملحق .

مادة ٣

- ١ يحق لكل طرف ان يقدم للمحكمة اية ادلة يعتبرها ذات صلة بالسؤال .
- ٢ يجوز لاى طرف ان يدعو الطرف الاخر باخطار مكتوب من خلال المحل
 اليجعل في متناوله وثيقة معينه او دليلا اخر ذا صلة بالسؤال ويكون او يمكن
 ان يكون في حوزه تحت سيطرة هذا الطرف الاخر .
- ٣ ـ يجوز للمحكمة ان تدعو ايا من الاطراف في اى وقت اثناء اجراءات التحكيم
 لتزويدهابوثائق اضافيه او ادلة اخرى ذات صلة بالسؤال خلال فتره زمنيه
 تحددها المحكمة هذه الوثائق والادلة الاخرى يجب ان يزود بها الطرف الاخر
 ابضا .

- ع جور المحكمة طلب ان يقوم طرف من غير اطراف هذه المشارطة بتزويدها.
 بوثائق او أدلة اخرى ذات صلة بالسؤال هذه الوثائق والادلة الاخرى يجب احالتها الى كلا الطرفين فى وقت متزامن .
 - تراجع المحكمة كافة الوثائق والادلة الاخرى المقدمة اليها.

- لزم حضور جميع اعضاء المحكمة لاصدار الحكم كمايلزم حضور جميع الاعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم الا انه يجوز للرئيس ان يقرر ان غياب عضو واحد عن اى اجراء او مداولة اوقرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول.
- ٢ تتخذ القرارات بما في ذلك الحكم عند غياب الاجماع باغلبية اصوات الاعضاء.

مادة ٥

١ - يكون مقر المحكمة في جنيف بسويسرا

٢ - يعين رئيس المحكمه بموافقه الاطراف مسجلا يكون مقره في مقر المحكمة ويحاول الرئيس والاطراف التوصل الى اتفاق على تعيين المسجل خلال ٢١ يومامن دخول هذه المشارطة حيز النفاذ ، ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من والى المحكمة ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها في هذه المشارطة نتيجه عدم قدرة الاطراف على الاتفاق على تعيين مسجل .

مادة ٦

١ - يتحمل الطرفان مكافأت اعضاء المحكمة بالتساوى .

- ٢ يتحمل كل طرف النفقات الخاصة باعداد وعرض قضيته.
- تفق الاطراف بالتشاور مع الرئيس على مبلغ مكافأت الاعضاء .
- ع يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ببيان عن كافة النفقات العامة ويقدم الحساب النهائي للاطراف .
- هيئه عاملين عجوز للمحكمة عند الضرورة وبالتشاور مع الاطراف تعيين هيئه عاملين والمصول على الخدمات والاجهزه اذالزم ذلك .

- المعين كل طرف وكيله لاغراض التحكيم خلال ٢١ يومامن دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .
- ۲ یجوز لکل طرف ان یعین نائبا او نوابالوکیله ویجوز ان یعاون الوکیل
 مستشارون وهیئه عاملین اذا رأی الوکیل ذلك ضروریا .
- ٣ يخطر كل طرف الطرف الاخر والمحكمة باسماء وعناوين وكيله ونائبه او نوابه .

ماده ۸

- ١ تطبق المحكمة احكام هذه المشارطه .
- ٢ تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يومامن دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .
- ٣ تشتمل الاجراءات على المذكرات المكتبوبه والمرافعات الشفويه والزيارات
 المواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقه الصلة وذلك وفقا للجدول الزمني التالى:
 - أ تتضمن المذكرات المكتوبه الوثائق الاتيه:
 - (۱) مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ۱۵۰ يوما من تاريخ الجلسة الاولى للمحكمة ،

- (۲) ومذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ۱۵۰ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .
- (٣) وردا على المذكرة المضاده اذا ما قام طرف بعد اعلام الطرف الاخر بابلاغ المسجل خلال ١٤ يومامن تاريخ تبادل المذكرات المضادة بنيته في ايداع رد على المذكرة المضادة وفي حالة قيام طرف ممثل هذه الابلاغ يحق الطرف الاخر أيضا تقديم رد على المذكرة المضادة وتقدم الردود على المذكرات المضادة المحكمة خلال ٥٤ يوما من تاريخ الابلاغ.

تودع المذكرات المكتوبه لدى المسجل في وقت متزامن ثم تحال بواسطته الى كل طرف في وقت متزامن الا انه على الرغم من ذلك يجوز لطرف ان يودع مذكراته المكتوبه في نهاية الفتره الزمنيه المحددة حتى ولو لم يقم الطرف الاخر بالايداع.

يجوز لمحكمة اذا رأت فى ذلك ضرورة ال بناء على طلب احد الاطراف وبعد سماع وجهة نظرهم ان تقرر واسبب معقول مد الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبة ويجوز باتفاق الاطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل انتهاء الفترة الزمنية المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من هذه المادة .

يوقع الوكيل النسخة الاصلية لكل مذكرة ويرفق بهذه النسخه صوره من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل و ٣٠ صورة اضافيه لارسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الاخر كمايرفق لها ايضا صور مصدق عليها من الوكيل لإرسالها بواسطته الى كل عضو من اعضاء المحكمة ويلحق بالمزكرة المكتوبه قدر الامكان اية وثائق وخرائط يرد ذكرها او يشار اليها فيها ويحدد المسجل اية صورةاضافيه حالة طلعها .

لا يجوز تقديم وثائق اضافيه اومستندات بعد انتهاء مرحله المذكرات المكتوبه الابتصريح من المحكمة وتمنح المحكمة الطرف الاخر مجالا للرد حاله التصريح بتقديم وثيقة اضافيه أن مستند . يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له في ملفات يتيح المسجل هذه الملفات لدراستهامن جانب اي طرف عند الطلب ويعلم الطرف الاخر بمثل هذه الملابات .

ب - تجرى المرافعات الشفويه والزيارات طبقا لنظام وعلى نصوما تقرره المحكمة وتسعى المحكمة النهاء زياراتهاوالمرافعاتالشفويه خلال ٦٠ يومامن النتهاء من تقدم المذكرات المكتوبة .

تجرى المرافعات الشفويه والمداولات في مقر المحكمة او في مكان يجوز للمحكمة ان تقرره بموافقه الطرفين ويكون كل طرف ممثلا اثناء المرافعات الشفويه بواسطة وكيله او نوابه ومستشاريه على ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف.

اذا قدم طرف شهاده خطية المحكمة لتأييد دعواه يمنح الطرف الاخر بناء على طلب الفرصة لاستجواب الشاهد ويسمح لكل طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الاخر اثناء المرافعات الشفويه.

يسبهل كل طرف زيارات المحكمة ويحق اوكيل كل طرف وافراد اخرون على نحو ما يقرره الوكيل مصاحبة المحكمة اثناء زياراتها ويمنع كل طراف اعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا للقانون الدولى العرفى ويصاحب المحكمة خبراء وفنيون او عاملون اخرون اذا رأت في ذلك ضرورة.

- جـ اذا قررت المحكمة ان طرفا قد فشل دون سبب معقول في المثول ال عرض قضيته في الوقت المحدد اثناء اية مرحلة من الاجراءات يجوز لها ان تقرر كيفيه الاستمرار في عملية التحكيم واصدار حكمها في الموضوع ،
- د يعلن الحكم والمذكرات المكتوبه وقت صدور الحكم الا اذا اتفق الاطراف على خلاف ذلك ويحتفظ المسجل بتسجيل للمرافعات الشفويه ويتاح للاطراف في اقرب وقت ممكن وتعلن هذه التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم ،
- تقرر المحكمة في اطار هذه الاحكام اذا كانت هناك ضرورة وكان ذلك مناسبا وبعد التشاور مع الاطراف اية اجراءات اضافيه ضرورية اخذا في الاعتبار الممارسة الدولية .

ه - يجوز للمحكمة تعيين خبراء ، وتستمع المحكمة وتأخذ اراء الاطراف في
 اعتبارها قبل اي تعيين .

مادة ٩

- تنظر غرفة ثلاثية من اعضاء المحكمة في احتمالات التسوية للنزاع والاعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان واحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة في وقت ماقبل تقديم الاقتراحات .
- Tirid هذه الغرفة نظرة متعمقة في الاقتراحات التي يقدمها أي عضو من اعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع بعد تقديم المذكرات المضادة وبقائق اخرى وبقدم الاقتراحات المؤسسة على المذكرات والمذكرات المضادة وبقائق اخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضاة وبنظر الغرفة بعد ذلك في هذه الاقتراحات وفي المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لقديم المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات المكتوبة وبلغ اية توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع تنال موافقة اعضاء الغرفة الشلائة كتوصية للاطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل المذكرات المكتوبة ويحتفظ الاطراف بالتقرير في سرية تامة ،
- تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الاطراف سويا باعلام المحكمة كتابة بانهما قد
 قررا قبول توصية الغرفة وايقاف عملية التحكيم وفي غير هذه الاحوال تستمر
 عملية التحكيم وفقا لهذه المشارطة •
- لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق عملية التحكيم
 او تؤثر على حكم المحكمة وتظل في سرية تامة لايأخذ اعضاء المحكمة
 الاخرون علما بأى موقف او اقتراح او توصية بخلاف مايمثل جزءا لعرض
 احد الاطراف في الموضوع او يؤخذ في الحسبان بأى حال بواسطة اى من
 اعضاء المحكمة عند توصلهم الى قرار التحكيم .

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الاجراءات الاخرى باللغة الانجليزية،

مادة ۱۱

١ - وفقا لاحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ :

- أ توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الامن هناك من خلالا اقامة نقطة مراقبة في موضع طوبوغرافي مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المعافظة على القواعد المقرره للقوه متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفترة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشارطة لايدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة،
- ب أن تؤثر أية ترتيبات مؤقتة أو نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأى حال في حقوق أى طرف أو تعتبر مؤثرة في موقف أى طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأى حال
 - جـ تنتهى احكام الفترة المؤقته عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم ٠
 - ٢ ان يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا ٠

مادة ۱۲

- المحكمة للاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية والزيارات يتضمن اللحكم الاسباب التي استند اليها .
- ۲ يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم في جلسة علينة بحضور وكلاء الاطراف او عند افتراض حضورهم .

- ٣ يسلم رئيس المحكمة فورا نسختين اصليتين من الحكم موقعتين من كل
 اعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء ، يتضمن الحكم سبب عدم توقيع اى من
 الاعضاء عليه ،
 - ٤ تقرر المحكمة الطريقة الملائمة لاصدار حكمها وتنفيذه ٠
- ه لاى عضو في المحكمة ان يقدم رأيا منفردا او مخالفا ويعتبر الرأى المنفرد او
 المخالف جزءا من الحكم •
- ٦ تضمن المحكمة حكمها بناء على طلب مشترك من الاطراف نص اى اتفاق بين
 الطرفين له صلة بالموضوع ٠

يحال اى نزاع بين الاطراف حول تفسير او تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك اى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم يتفق الاطراف خلال ٢١ يوما من صدور الحكم على تاريخ الانتهاء من تنفيذه ٠

تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم ولاتعتبر اجراء مؤقتا وفقا لاحكام المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشارطة.

مادة ١٤

- ١ تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما ٠
- ٢ يتعهد الطرفان على تنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام ٠

مادة 10

تدخل هذه المشارطة حين النفاذ عند تبادل وثائق التصديق عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها ·

ملحق

لمشارطة التحكيم

نشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية في الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقليم فلسطين تحت الانتداب: ٧، ١٤، ٥، ، ١٥، ، ٢٥، ، ٢٥، ، ٢٥، ، ٢٥، ، ٢٨، ، ١٨، ، ١٨، ، ١٨٠ و يتـفق الاطراف ان علامتي الحدود ٢٦ و ١٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ و ٢٥ و ٨٥ على التوالي ٠

وان قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و ٨٥ سوف يحدد مواضع علامتى الحدود ٢٦ و ٨٤ على التوالى يتفق الاطراف على انه اذا اقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامه الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة ٢٦ المسجل في المرفق (أ)

وإذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون المضوع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (أ) وإذا اقرت المحكمة الموضوع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٨٥ فسوف يقبلون الموضوع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٨٥ فسوف يقبلون الموضوع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٨٤ المسجل في المرفق (أ) • وطبقا اذاك ان تبحث المحكمة موضوعي علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ •

- ٢ حدد كل طرف على الارض موقفه بالنسبة لموضع كل علامه حدود مذكوره اعلاه حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتيه وبئر طابا لعلامة الحدود الاخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة بينما قد حددت مصر موضع العلامه عند النقطة التي توجد بها بقيا علامه الحدود كما تم تسجيل مواقع العلامات التي حددتها الاطراف على الارض المرفق (١).
- ٣ ملحق بالمرفق (ب) الضريطة المشار الليها في المادة ٢ من اتفاقيه السلام
 التي تنص على :

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرئيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين سر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالضريطة في الملحق الثاني وذلك دون ساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ، ويقر الطرفات بان الحدود مصونه لاتمس عهد كل منهما باحترام سلامة اراضي الطرف الاخر بما في ذلك مياهه الاقليمية جاله الجوي يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع ربع عشره علامه حدود المتنازع عليها التي تقدم بها الاطراف وتعتبر ملحقا رفق (١)

يطلب من المحكمة الرجوع اللي اتفاقية الهدنه بين رواسرئيل الموقعة في فبراير عام ١٩٤٩ .

ليس من سلطة المحكمة ان تقرر موضوع علامه حدود بخلاف تلك المواضع
 المقدمه من مصر او اسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق (أ) كذلك ليس
 من سلطه المحكمه ان تنظر في مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المذكوره
 في الفقره (أ) .

ملحق (۵) وثيقة حكم هيئة تحكيم طابا (۲۹ سبتمبر ۱۹۸۸)

وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة رئيس المحكمة

تنص معاهدة السلام التي ابرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل في ٢١ مارس سنة ١٩٧٩ على ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل « هي الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وارض فلسطين التي كانت حتى الانتداب سابقا » وقد توصلت اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها الي اتفاق حول مواقع الجانب الاعظم من المائة علامة التي ترسم الحدود ، وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان في الخامس والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٨٧ على طرح القضايا الهنية المتبقية فيما يتعلق بالحدود الدولية الي اجراء متفق عليه والذي من شأنه ان يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق مع معاهدة السلام ، ولم تسفر المفاوضات بين يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق مع معاهدة السلام ، ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة ، وفي الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٨ اتفق الطرفان على احالة خلافاتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الي التحكيم ،

وتطبيقا لاحكام تسوية التحكيم فان الاطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفهيا في جلستين خاصتين .

وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التي سادت خلال الاجراءات بصفة عامة التي وفرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة ٠

وفى الوقت الذى كانت تمارس فيه المحكمة انشطتها خلال المرحلة المكتبية باعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف امكانات تسوية النزاع وفى اول شهر مارس سنة ١٩٨٨ ابلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلى الاطراف ان الغرفة تعتذر عن عدم تمكنها طرح اية توصيات على الطرفين من اجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التي بذلتها الغرفة من اجل التوصل الى اقتراح معقول يلقى قبولا لد الجانبين ،

وتشير المحكمة الى ان الحدود الدواية بين مصر واسرائيل كان قد تم تحديدها أصلا بمقتضى اتفاق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والضديوية المصرية وتعيين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية ولم يطرأ اى تغيير على خط الحدود سواء حين اصبحت مصر مستقلة او عندما اصبحت فلسطين ابان فترة عصبة الامم ارضا تحت الانتداب وخاضعة للادارة البريطانية كما لم تحدث اية تغييرات اثناء فترة الانتداب او بعدها .

المسجل يقرا ملخص الحيثيات

بين المسائل الاولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق والتي وجدت أصلا في اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ ثم تكررت مرة اخرى مع ادخال تعديلات طفيفة عليها في معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٩ وتؤكد اسرائيل ان كلا من بريطانيا العظمي باعتبارها سلطة الانتداب ومصر في عام ١٩٢٦ قد اعترفت صراحة بالخط المحدد في عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذي يفصل بين مصر وفلسطين والعودة الى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت اسرائيل ان المحكمة تشير الى الخط المحدد في اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس الى علامات الحدود التي انشئت فيما بعد وليس الى علامات الحدود التي انشئت فيما بعد وليس الى علامات الحدود التي انشئت فيما بعد واليس الى علامات الحدود التي النشئت فيما بعد واليس اله عليمات الحدود التي النشان المحدود التي النشئت فيما بعد واليس الى المحدود التي المحدود التي النشان المحدود التي النشان المحدود التي المحدود ا

والمحكمة لاتوافق على هدا الرأى لانه اولا وقبل كل شيء فان التعبيرين اللذين تحددا في عام ١٩٠٦ وتحددا باتفاقية سنة ١٩٠٦ واستخدما في الاعلانين المصرى والبريطاني في عام ١٩٢٦ ليس لهما معنى فني خاص بمعنى انهما يشيران فقط الى

وصف رسم خط الصدود في الاتفاق مع استبعاد رسم الصدود المنصوص عليه صدراحة في اتفاق سنة ٢٠٠١ولا يمكن أن يكون معنى أعلاني بريطانيا العظمى ومصر سنة ٢٠٠١ أن تعيين الحدود كما حدث عامي ٢٠٠١ و ١٩٠٧ يمكن أغفاله وهذا أمر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لان كلا من بريطانيا العظمي ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة فكل من مصر وبريطانيا العظمي قامتا باجراء عمليات ورسم خرائط المنطقة ومن بينها خرائط تشير الى موقع علامات الحدود وذلك قبل واثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ولم تشكك أي من المدولتين على الاطلاق في الخط المرسوم المحدد وكذلك فأنه يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية إلى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق اذا كان يمكن الاشارة فحسب وبصورة مباشرة إلى اتفاقية سنة

ولذلك فان المحكمة تحدد مواقع العلامات الاربع عشرة للحدود استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب وذلك وفقا لما تم تعيينه والتـ أكد منه وفهمه بصورة عامه خلال فترة الانتداب ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧ – ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهي الفترة التي يشار اليها بالفترة الحرجة ،

ومع ذلك فانه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الصدود خلال فترة الانتداب او بشأن تأكيد ماتوصلت اليه المحكمة فقد بحثت المحكمة ايضا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات اخرى للوضع الذى كان قائما على الارض خلال الفترة الحرجة ، وبنفس الطريقة تدرس المحكمة اى تطور له صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة كما ان الاحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ ايضا ان تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل الى الحد الذى قد تكشف به او توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة ،

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد اى موضع لايه علامه حدود بخلاف هذا الموضع او ذلك الذى تطلب مصدر او استرائيل تحديده والمسجل في الملحق الاضافة « أ »

ب: موضع العلامات الاربع عشرة بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات
الاربع عشرة المتنازع عليها في ثلاث مجموعات هي العلامات التسع الواقعة في
القصى الشمال والعلامات الاربع الواقعة في منطقة رأس النقب والعلامة ٩١ الواقعة
في طابا ٠

١ - العلامات التسع الواقعة في اقصى الشمال

تشير هيئة التحكيم الى ان ايا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء فى المرافعات الخطية او الشفهية بعلامات الحدود الواقعة فى اقصى الشمال • وهذا امر مفهوم على ضوء حقيقة ان المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية ففى اربع حالات كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة امتار كما تراوحت هذه المسافات فى اربع حالات اخرى مابين ٣٤ و ٥٥ مترا وفى حالة واحدة بلغت هذه المسافة ٥٤٥ مترا •

وعلاوة على ذلك فان هذه العلامات التسع تقع فى منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لاتوجد مصالح جوهرية للاطراف المعنية فضلا عن انه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين او هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات .

اما الدلائل التي قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الاصلية للحدود او غير ذلك من انواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الضرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير اوين وواد بشان رسم الصدود وتعيينها والرؤية البينية التبادلية للعلامات الصودية على الطبيعة والمعلومات ، فإن ذلك لم يؤد الى اية نتائج قاطعة .

وحينما لم يقدم اى طرف اى دايل اخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية فان هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما اذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على او بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاخمة ومن ثم فإن الهيئة كانت تبنى حكمها على هذا الاساس وقد بدا هذا المعيار مشروعا في حالات قابلت اللجنة المشتركة في عام ١٩٠٦ عندما اعتزمت مد خط مستقيم عير عدد من علامات الحدود

وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة في ان ذلك كان هدف الاطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦ حيث كان يجب ان تمتد الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة ٠

وبعد دراسة كافة الادلة فإن هيئة التحكيم حكمت في خمس حالات لصالح المواضع التي قدمتها اسرائيل.

العلامات الحنودية Λ و Λ و Λ و Λ

فيما يتعلق بالعلامات الاربع المتتاللية في منطقة رئس النقب فقد لاحظت هيئة التحكيم ان العلامات القديمة تقع في المواضع المصرية المحددة للعلامات ٥٨ و ٨٨ و وانه لم تكن هناك من قبل اية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨ وقد اصرت اسرائيل على ان المواضع الاصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وان اماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ٢٠٠١ وبناء على الادلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة ان علامات الحدود كانت في موقعها الراهن على الاقل منذ ٥١٠١ وخلال فترة الانتداب البريطاني بأكملها ٠

وتؤكد اسرائيل ان ثلاثة مواقع ورد ذكرها في اتفاق سنة ١٩٠٦ وهي جبل فورت وجبل فتحى باشا ووادى طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الارض من جانب الاشخاص الذين وضعوا العلامات ، وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحى باشا فان ثلاث خرائط وضعك في الفترة من سنة ١٩٠١ الى ١٩١١ تشير الى ان هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب بخط الحدود الموضيح على كافة الخرائط علاوة على ان اسرائيل تجادل بأن وادى طابا يمتد وراء الشعب الشمالية وحتى منتصف احد الروافد وإذا اعتبرت المزاعم الاسرائيلية ازاء ١٩٠٦ صحيحة فان هذه العلامات الثلاث القائمة حاليا ان تكون مطابقة للاتفاق ،

وترى المحكمة ان الخرائط القليلة التي تستند اسرائيل اليها ، اذا اخذت وحدها لن توفر دليلا كافيا ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التي قدمت المحكمة والتي تتضمن خرائط الفترة مابين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ تشير الى ان اسماء جبل فورت وجبل فتحي باشا ، تأتي بعد

المعالم التي يمكن ان يتم من خلالها العثور على العلامات حاليا · علاية على ان كافة الخرائط التي تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التي تستند اليها اسرائيل توضع خط الحدود بنفس الاتجاه والشكل مثل الخط الذي تشكله العلامات القائمة حاليا ·

كما ان المحكمة ترى انه ليس هناك أى تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والبند الاول من اتفاق سنة ١٩٠٦ والبند الاول لا يتطلب ضرورة ان يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادى طابا أو فى نقطة ليست بعيدة عنها وفيما يتعلق بتسمية الرافد الاوسط وادى طابا فان المحكمة لا يمكنها العثور على أى دليل على انه كان يسمى وادى طابا على الاطلاق ،

ولذلك فإن المحكمة انتهت الى ان مواقع علامات العدود القائمة ارقام ٥٥و ٢٨و٨٨ لا تتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦.

وفيما ييتعلق بالوضع القانونى فى حالة وجود تناقضات بين مواقع العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الامر الذى لا وجود له فى هذه الحالة فان المحكمة قد لاحظت ان عملية وضع العلامات قد تمت على مرحلتين الاولى: عند تحويل اعمدة البرق المؤقتة خلال سنة ١٩٠٦ والثانية: عند استبدالها باعمدة مستديمة فى الفترة من ٢٠ديسمبر سنة ١٩٠٦ الى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا ولم يزعم اى طرف منهما على الاطلاق ان اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح .

وترى المحكمة انه اذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة من جانب الاطراف المعنية فان عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة صحيحه لاتفاق الحدود حتى اذا كانت قد طرأت انحرافات اواذا كانت هناك بعض اوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى ان خط الحدود المرسومة سوف تكون له الحجية على الاتفاق في حالة وجود تعارض ، ولهذه الاسباب فان المحكمة قد حكمت اصالح مصر بشأن مواقع مواقع علامات الحدود ارقام ٥٨و٣٨و٧٨ .

اما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التي اقيمت جديدا فان الادلة التي قدمت الاطراف لمحكمة لم تكن حاسمة ولذلك فان المحكمة قد استندت في قرارها الي معيار الخط المستقيم حيث تبين لها ان التحديد الذي قدمته مصر أقرب الي هذا الخط المستقيم بين علامتي الحدود المتجاورتين من اسرائيل.

علامة الحدود رقم ٩١

لاحظت المحكمة ان ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة .

بالنسبة لعلامة الصدود الاخيرة رقم ١١ التي تقع في منطقة رأس طابا على الشاطىء الغربي من خلبج العقبة فان اسرائيل اشارت الى موقعين تبادليين احدهما على هضبة جرانيتية والآخر يقع عند بئر طابا في حين حددت مصر موقعها عند قطة التي اصبرت على انه يوجد بها بقايا علامة الحدود ولاحظت المحكمة ايضا ان مواقف الاطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ١١ قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صور باركر التي قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية وهذه الصور تبين وجود علامة للصدود في موقع عند منصدر صخرى قبالة شاطىء طابا لا يمت بصلة للمواقع الثلاثة التي قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ١١ وقد اختفت هذه العلامة اثر قيام اسرائيل بازالة جزء من المنصدرات التي أقيمت عليها عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا .

وقد عكفت هيئة التحكيم اولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وكان احدهما يقع في اسفل الحد الغربي لنتوء الجرائيتي بينما كان الاخر يقع في بير طابا في قاع الوادي . وقد رأت هيئة التحكيم ان الحجة الاقوى لاسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة حيث كانت المواضع التي حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية خلال العلامة السابقة عليها وعلى العلامة ٩٠ المتفق عليها بينما لا ينطبق ذلك على المكان الذي حددته مصر وقد ذهبت اسرائيل في دعواها الى ان الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هي امر ملزم حيث ان اتفاقية

عام ١٩٠٦ تقضى بان تقام العلامات الصودية على اساس نقاط تتيح فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة ، وترى هيئة التحكيم ان هذه الحجة تفقد اعتبارها اذا ما ظهر ان العلامة رقم ٩١على الرغم من نقص الرؤية التبادلية كانت العلامه قائمه بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر واراضى فلسطين التي كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب .قررت الهيئة في حكمها ان العلامة كانت موجودة بصورة منتظمة .

وقد نظرت هيئة التحكيم في جميع الحجج الاخرى التي قدمت لصالح الموضعين الاسرائيلين البديلين . وهي حجج قامت على الخرائط ووصف الحدود في الكتاب السنوى الااحصائي لمصر في عام ١٩٠٩ وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها الى عام ١٩٣٦ وهي خاصة بما يدعى بانها مجموعة من احجار الحدود بالاضافة الى الادعاءات الخاصة بالوجود التركي في وادى طابا في الاعوام التي تلت عام ١٩٠٦ غير ان هيئة التحكيم قد رأت ان جميع هذه الادلة غير قاطعة،

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج التي احيلت اليها وتدفع ضد الماضع الاسرائيلية . وبداية فانه اذا اذا كانت علامة باركر هي في الحقيقة العلامة الاولى او الاخيرة على خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة فان ذلك لاينطبق على كلا الموضعين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وثانيا فانه ليس هناك دليل يظهر ان اعمدة التلفراف او علامات الحدود كانت موجودة في اى وقت من الاوقات في اى من الموضعين • وعلاوة على ذلك فان الخطوط التي تصل المواضع الاسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠ لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرق المطل على وادى طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠١٠

اما اداء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الضاصة بعلامة باركر ويظهر الدليل الذي قدم لهيئة التحكيم ان علامة باركر لابد من انها كانت موجودة خلال معظم فترة مابين عامى ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما في ذلك ايضا فترة الانتداب وفيما يختص بالعلامة ٩١ فان الدليل الاول على وجودها يظهر في خريطة بريطانية عام ١٩١٥ حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدما

مابعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود في موضع علامة الحدود رقم ١٩ التي تم اعتبارها خلال هذه الفترة برمتها كعلامة حدود · وترى المحكمة انه حيث ان الدول المعنية حددت علامة على أنها علامه للحدود على مدى اكثر من خمسين عاما وتصرفت بناء على هذا الاساس فليس هناك مجال الان امام احد الطرفين او اى طرف ثالث للاعتراض على هذا الافتراض الذي تم الالتزام به لفترة طويلة على زعم انه خطأ والحقيقة الخاصة بان علامة الحدود ١٩ لم تتميز بالرؤية التبادلية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠١ لم تؤثر على قرار المحكمة وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تنص على اية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فان المحكمة تعتبر ان هذا المبدأ قد لايكون متماشيا مع وضع العلامات على طول قمة التل الشرقي المطل على وادى طابا ·

وايضا سرعة عمليات القائمين بالمسح الارضى في اخريوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فان موقع علامات باركر وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم من عدم توافر الرؤية التبادلية .

ثم بحثت المحكمة في النهاية ما اثير من انه اذا ماكانت علامة الحدود التي تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فان النقطة ٩١ لم تكن هي علامة الحدود الاخيرة خلال الفرة الحرجة كما انها لم تكن قائمة في نقطة رأس طابا على الشاطىء الغربي من خليج العقبة ، وتجادل اسرائيل بانه اذا لم تكن دعوى السرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة فان المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة الحدود في صور باركر لايمكن ان تصدر حكما لصالح مصر ايضا لان النقطة ١٩ لم تكن هي اخر علامات الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب وتري اسرائيل ان هذا الموقف غير مقبول وليس له اية علاقة بعدم وجود قانون تقابل للتطبيق ومن الواضح ان عبارات الملح التالية في نقطة رأس طابا على الشاطىء الغربي من خليج العقبة ، وقد اخذت من المادة ١ من اتفاقية ٢٠٩١ .

(٩١ مترا) وهو مايتطابق مع العلامة ٩١ كما انه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الاراضى انه كانت هناك علامة حدودية فى الموضع الخاص بالعلامة ٩١ وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الاقل ٠

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج القائلة بان هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لايمكن ان تعتبر جزءا من خط الحدود •

وفيما يتعلق بالحجة القائلة ان باركر لم يكن يحق له المشاركة في عمل اللجنة المشتركة فانه لم يتم تقديم الله يتعلق بهذه النقطة وقد اقامت هيئة التحكيم قراراها على الحقيقة الخاصة بان باركر قد شارك في عملية رسم الحدود باعتباره ممثلا لمصر ولم ينازعه احد حينئذ في هذه المهمة في هذا الوقت او في اى وقت لاحق واذا استقرت هيئة التحكيم على انه لايوجد اساس للدفاع الذي قدمته اسرائيل، وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم الى انه لا يوجد دليل في اى من الوثائق المحالة اليها على ان الهيكل الاول للعلامة قد وضع في موضع يختلف عن ذلك الذي وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر وانتهت الى انه حتى في حالة ما اذا كان باركر غير مخول بذلك وحتى اذا لم تكن علامة باركر قد وضعت في نفس الموضع كما يفترض ذلك على اساسا موقع عمود التلغراف وهو افتراض يوجد له دليل يؤيده ، فان اطراف اتفاقية سنة ٢٠٠١ قد وافقوا ، بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية في عامى وافقوا ، بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية في عامى هذا الوقت ،

اما حجة اسرائيل التي تشير الي ان العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة في عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وانه ليست الا كتلة حجرية وضعت في وقت لاحق في هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطىء على الضريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على انها علامة للحدود ، فان المحكمة لم تقرر في مسالة صحة هذه الحجة الاسرائيللية من عدمها وقد استندت في قرارها الى الحقائق التي لايتطرق اليها الشك ، وإشارت الى انه لم يكن هناك خلاف على الاقل على انه منذ عام ١٩١٧ وخلال الفترة الحرجة حتى فترة

الحدود ٩١ وينبغى مع ذلك ان ناخذ فى الاعتبار ان الفقرة الثانية من الملحق الخاص . بمشارطة التحكيم تقول ان كل طرف قد اوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفا وان العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية او الاخيرة فى سلسلة العلامات الاربع عشرة المذكورة فى الفقرة الاولى ولايمكن ان تكون فى الوقت نفسه العلامة قبل الاخيره الواردة فى سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعة فى عام ١٩٨٦ قد لاتكون فى الوقت نفسه العلامة الاخيره الواردة فى سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعه فى عام ١٩٨٦ قد لاتكون خاصة اذا سلمنا بان موقعها اختفى فى فى عام ١٩٧٠ ٠

ان موضع العلامة ٩١ كان اخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن ان يظهر على الطبيعة فى عابم ١٩٨٦ وقد كان تصوير هذه العلامة على انها العلامة النهائية فى ذلك الوقت امرا لايحيد عن الصواب .

وفيما يتعلق بكلمات في موقع رأس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة فان السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم في سنة ١٩٨٦ ان هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩٠ ويعد دراسة هذه المسألة توصلت المحكمة الى ان هذا الوصف يمكن ان ينطبق على العلامة ٩١ وان ادعاء اسرائيل بان ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وانه ليس هناك مايحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها ٠

وبناء على هذه الاعتبارات فان المحكمة ترى ان موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر وأن المحكمة لاتملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطىء خليج العقبة ومابعده ٠

تنفيذ الحكم فيما يتعلق بتنفيذ الحكم فان المحكمة تشير الى ان المادة الرابعة عشرة من مشارطة التحكيم تنص على الاتى :

- ١ ان مصر واسرائيل متفقان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائي وملزم ،
- ٢ يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام في اسرع وقت ممكن
 عملا بمبدأ حسن النية .

والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التي ابداها الطرفان ان جهاز الاتصال المنصوص عليه في الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية واسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وان علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها ان تكون بمثابة نموذج لنوع واسلوب اقامة علامات الحدود .

الحكم كما نطقه القاضي

والهذه الاسباب ويعد المدولات فان المكمة

- تقرر بالاجماع ان علامة الصدود رقم ٧ تقع في الموقع الذي عينته مصر وعلى النحو الوارد في الملحق « ١ » بمشارطة التحكيم الموقعة في الصادي عشر من سيتمير سنة ١٩٨٦ .
- ٢ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع في الموقع الذي عينته اسرائيل
 على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
- ٣ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٥ تقع في الموقع التي حددته اسرائيل
 على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
- ٤ تقرر بالجماع ان علامة الحدود رقم ١٧ تقع في الموقع الذي حددته مصر على
 النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة الحدود .
- ه تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٢٧ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
- ٦ تقرر بالاجماع ان علامة الصدود رقم رقم ٤٦ تقع في الموقع الذي عينته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
- تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٥ تقع في الموقع الذي حددته مصر
 على النحو الوارد في الملحق «١» لمشارطة التحكيم .
- ٨ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٢ تقع في الموقع الذي حددته مصر
 على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطه التحكيم .

- ٩ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٦ تقع في الموقع الذي حددته اسرائيل
 على النحو الوارد في الملحق «١» لمشارطة التحكيم .
- ١٠ تقرر بأغلبية أربعة اصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٥ تقع في الموقع الذي عينته مصر على النصو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
- ۱۱ تقرر باغلبیة أربعة اصبوات ضد صبوت واحد أن علامة الحدود رقم ۸٦ تقع في الموقع الذي حددته مصبر على النصوالوارد في الملحق « ۱ » لشارطة التحكیم.
- ۱۲ تقرر بأغلبية اربعة اصبوات ضد صبوت واحد ان علامة الحدود رقم ۸۷ تقع في الموقع الذي حددته مصبر على النصو الوارد في الملحق «۱» لمشارطة التحكيم ،
- ١٣ تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٨ تقع في
 الموقع الذي حددته محسر على النصو الوارد في الملحق « ١ » لمسارطة
 التحكيم.
- ١٤ تقرر بأغلبية أربعة اصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٩١ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النصو الوارد في الملحق « ١ » لمسارطة التحكيم .
- ١٥ تقرر بالاجماع ان تنفيذ هذا الحكم سيعهد به ال جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الاول لمعاهدة السالام بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل .

ملحق (٦)

مشروع السلام الفلسطينى المعلن (10 نوفمبر ۱۹۸۸)

- مرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد الشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة وباعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملا بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصيرالشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الفير بالقوة او الغزو العسكري ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ٠
- ٢ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية التى احتلتها منذ
 عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ٠
- ٣ الغاء جميع اجراءات الالحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل
 في الاراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧٠
- السعى اوضع الاراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات لانجاح اعمال المؤتمر الدولى والوصول الى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الامن والسلام للجميع بقبول ورضا متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الاراضى •
- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.
- ٦ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الاماكن المقدسة في
 فلسطين لاتباع جميع الاديان •
- بضع مجلس الامن وضمن ترتيبات الامن والسلام بين جميع الدول المعنية في
 المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية ٠

ملحق (۷) خطة شامير للحكم الذاتى (۱٤ مايو ۱۹۸۹)

- ان يتم اجراء انمتخابات اقليمية في الاراضى المحتلة في الضفة الغربية
 وقطاع غزة والتي ستقسم لهذا الغرض الى عشر دوائر انتخابية .
- ٢ ان يتفاوض الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الاسرائيلية حول
 الحكم الذاتي ٠
- ٣ ان يتفاوض ممثلو الفلسطينيين معا الحكومة الاسرائيلية حول اجراءات
 التسوية الشاملة للاراضى المحتلة ،
- ٤ انه بعد قرار الحكم الذاتى بثلاثة اعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة
 الاسرائيلية تقديم الاقتراحات التي يرونها
- ه ان يتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالاراضى المحتلة وانهاء حالة
 الحرب بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها .
- انه لايمكن اشتراك فلسطينى الخارج فى الانتخابات بالضفة الغربية وغزة
 ومن ثم المفاوضات التى ستجرى مع الحكومة الاسرائيلية -
- ان الخطة ترفض بصورة قاطعة قيام دولة فلسطينية كما ترفض اية مفاوضات
 مع منظمة التحرير الفلسطينية،
 - ان الخطة تدفع مصر والاردن الى الاشتراك في عملية السلام •

ملحق (۸) مبادرة الرئيس مبارك للنقاط العشرة (٦ يونيه ١٩٨٩)

- ١ تقبل اسرائيل جميع نتائج الانتخابات ٠
- ٢ تسحب اسرائيل جنودها من مراكز الاقتراع،
- ٣ تتعهد بالبدء بالمفاوضات حول الوضع النهائي في موعد محدد ٠
- ٤ تمنع دخول الاسرائيليين للاراضى المحتلة في يوم الانتخابات ٠
 - ه يتمتع المثلون المنتخبون بالحصانه،
 - ٦ ضمان حرية الحملات الانتخابية ٠
 - ٧ تجمد اسرائيل جميع نشاطات المستوطنات ٠
 - ٨ يسمح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة في التصويت ٠
 - ٩ تجرى الانتخابات تحت اشراف دولى ٠
- ١٠ تعلن اسرائيل قبولها للمبادىء الاربعة السياسة الامريكية التي أعلنها الرئيس
 الامريكي چورج بوش والتي تنص على
 - أ أن يرتكن حل القضية الفلسطينية على قرار الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨٠
 - ب مبدأ الارض في مقابل السلام •
 - ج ضمان الامن اجميع دول المنطقة •
 - د اقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين ٠

ملحق (٩)

البيان الختامى لمؤتمر القمة العربى غير العادى (١٠ اغسطس ١٩٩٠)

- ان مؤتمر القمة العربي غير العادي ، المنعقد في القاهرة (جمهورية مصر العربية) يومي ١٩٠/٨/١٠ و ٢٠ المحرم ١٤١١ ه ، الموافقين ل ٩ و ١٩٩٠/٨/١٠ م .
- بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد في دورة غير عادية ف يالقاهرة يومى ٢ و ٣ أغسطس / ١٩٩٠ .
- وبعد الاطللاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية
 الدول الاسلامية الذي صدر بالقاهرة في الرابع من اغسطس / ١٩٩٠.
- وانطلاقا من احكام ميثاق الدول العربية ومعاهدالدفاع المشترك والتعاون
 الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .
- وانطلاقا من ميثاق الامم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة
 الثانية والمادتين ٢٥ و ١٥ ٠
- وادراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي الكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والامن القومي العربي ومصالح الامة العربية العليا .

يتـــرر

- الكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٩٩٠/٨/٣ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامي الصادر في ٤/٨/٠١٠.
- ۲ تأکید الالتزام بقرارات مجلس الامن رقم ۲۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۸/۲ رقم ۱۹۱۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۸/۲ بوصفها تعبیرا عن الشرعیة الدولیة ۰ الشرعیة الدولیة ۰
- إدانه العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق
 ضم الكويت اليه ولا بأى نتائج اخر مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضى

- الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها قورا واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١
- تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره دوله عضوا في جامعة الدول العربية وفي الامم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائما في الكويت قبل الغزو العراقي ، وتأييده في كل مايتخذه من اجراءات لتحرير ارضه وتحقيق سيادته .
- ه شجب التهديدات العراقية لدول الظيج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود الملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الاخرى وتأييد الاجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى اعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لاحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة واقرار مجلس الامن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩١/١/١٠ على ان يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل القوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية الكوبت٠
- ٦ الاستجابة اطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل
 قوات عربية لمساندة قواتها المسللحة دفاعا عن اراضيها وسلامتها الاقليمية
 ضد اى عنوان خارجى •
- تكليف الامين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوما الى مجلس الجامعة لاتخاذ مايراه في هذا الشان .

ملحق (۱۰)

الخطة الامريكية لدفع مسيرة السلام (١٩٩١)

عرض وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر تسع المكار لدفع مسيرة السلام في الشرق الاوسط - تضمئت النقاط التسم التالية :-

- خسرورة ایجاد حل للقضیة الفلسطینیة باعتبارها تمثل جوهر النزاع العربی
 الاسرائیلی •
- ٢ اعطاء المزيد من الحسريات الى سكان المناطق المستلة قبل البدء في اية
 مفاوضات حول مستقبل هذه المناطق .
 - ٣ البحث عن تسوية في اطار اتحاد كونفدرالي اردني فلسطيني ٠
- ٤ عقد مؤتمر السلام على مرحلتين المرحلة الاولى تتم خلالها محادثات ثنائيه خاصة بالسلام بين اسرائيل وجيرانها وتعبر هذه المرحلة عن الارتباط الخاص بين هذه الدول واسرائيل المرحلة الثانيه تتم خلالها محادثات شامله بين اسرائيل وعدد اوسع من الدول العربية وتشترك فيه السعودية مع دول الخليج وتتناول موضوعات التعاون الاقتصادى والبيئه والحد من التسلح .
 - ه وقف الاستبطان فور انعقاد المؤتمر والتفاوض بشأن المستوطنات القائمه ،
- ۲ انشاء صندوق دولى التمويل تعويض الملاجئين الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين سنة ۱۹٤٨٠٠
 - ٧ اقامة نظام اقتصادى يكفل تنمية المنطقة •
 - ٨ حل المشكلات القائمه بين اسرائيل والدول العربية بشأن المياه ٠
 - ٠ البحث عن حل وسط من خلال المفاوضيات لمشكلة القدس ٠

- اكدت الوكالة ايضا ان بيكر اقترح على المسؤولين الاسرائيليين ان تتعهد الولايات المتحدة رسميا في وثيقة مكتوبة الا يكون المؤتمر المقترح الزاميا والا يفرض حلولا على المشتركين رغما عنهم •
- واوضحت الوكالة ان مصر تؤيد الجهود الامريكية الرامية الى ايجاد نهج جديد التوصل الى تسوية سلمية المشكلة الفلسطينية سواء فى اطار مؤتمر اقليمى او دولى •

ملحق (۱۱)

مبادرة فلسطينية للسلام من عشر نقاط (۱۳ يونيه ۱۹۹۱)

تضمنت المبادرة النقاط العشر التالية لحل المشكلة اللفلسطينية : -

- استعداد المنظمة لايجاد حل عادل واقامة سلام عبر مفاوضات مباشرة مع اسرائيل تحت إشراف دولي او اشراف سوفيتي امريكي اوربي ٠
 - اساس الحل هي الشرعية النواية (قرارات مجلس الامن والجمعية العامه)
- تقبل المنظمة لمبدأ القرار ۱۸۱ والذي ينص على اقامة دولتين على ارض
 فلسطين الاولى عربية والثانيه يهودية ٠
- قبول القرار ۲٤٢ وان تقام الدولة الفلسطينيه على الارض الفلسطينية التي
 احتلت ه يونيو ١٩٦٧ ٠
 - حق اسرائيل في ان تعيش خلف حدود امنه ومضمونه دوليا ·
 - منظمة التحرير تدين الارهاب سواء كان من افراد او مجموعات -
- تقبل المنظمة بمرحلة انتقالية لفترة وجيزة توضع فيها الاراضى المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة يتم خلالها اللجوء الى المفاوضات لكافة النقاط التفصيلية بما فيها وجود ممر بين قطاع غزة والضفة الغربية .
- تنفيذ جدول زمنى للانسحاب الاسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية ويعقبه استفتاء لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني •
- توافق المنظمة على توفير الضمانات الامنيه التي تريدها اسرائيل على ان تضمن من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامن ٠
- ترافق المنظمة على نشر قوات حفظ سلام تابعه للامم المتحدة في المنطقة الحديدية لتأكيد التزام الجانبين لضمانات الامن .

ملحق(١٢)

البيان السعودى القطرى المشترك الصادر عن القمة الثلاثية بالمدينة المنورة (۲۰ ديسمبر ۱۹۹۲)

اتفقت المملكة العربية السعودية ودولة قطر في ٩٢/١٢/٢٠ على تسوية الخلاف الحدودى بينهما وذلك في اجتماع حضره خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو الشيخ خليفه بن حمد ال ثاني أمير قطر والرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية،

وفي مايلي نص البيان الختامي المشترك:

في يوم ١٤١٣/٦/٢٦ هـ الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٠ م التقط خادم الصرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الامير الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني امير قطر بحضور فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بالمدينة بالمنورة ٠

وانطلاقا من ايمان زعماء الدول الثلاث بوجوب تعزيز الوشائج المسيرية والروابط الحميمة بين البلدين والشعبين الشقيقين •

وحرصا على تغليب روح الاخوة والتضامن بين المملكة العربية السعودية وبولة قطر في اطار المصالح القومية العليا استعرض زعماء الدول الثلاث التطورات التي طرأت في الأونه الاخيرة بين الدولتين الشقيقتين المملكة العربية السعودية وبولة قطر.

وايمانا منهم بحل الخلاف الطارىء بين البلدين تم الاتفاق على مايلى: -

في ١١ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٦٥ م وتم الاتفاق على اضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يببين فيها خط الحدود النهائي والملزم لكلا الطرفين .

ثانيا : تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقا للمادة الخامسة من التفاقيةب يناط بها تنفيد اتفاق عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥) بجميع بنوده واحكامه وما جاء بهذا البيان المشترك وتكلف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقا للخريطة المرفقة ولها ان تستعين في عملها بشركة مسح يتفق عليها وفقا المادة الثالثة من الاتفاقية بحيث تنتهي اللجنة من انجاز خريطة نهائية يوقع عليها الطرفان وتعتبر الخريطة النهائية جزءا لايتجزأ من اتفاق عام 07914.

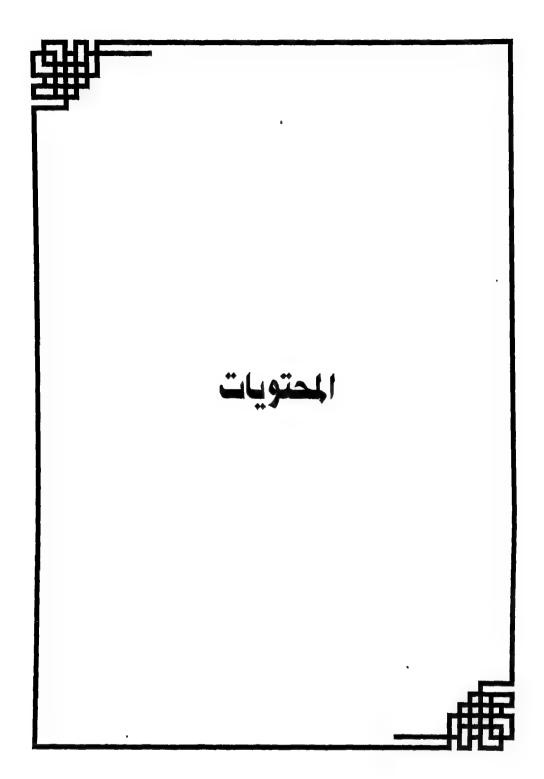
: تنتهى اللجنة من اداء مهمتها المذكورة خلال عام واحد من تاريخ توقيع هذا البيان المشترك •

حرر هذا البيان ووقع في المدينة المنورة في السادس والعشرين من جمادي الاخرة عام ١٤١٣ هـ الموافق ٢٠ ديستمبر من عام ١٩٩٢ وحرر من ثلاثة اصبول متطابقة • من الملكة العربية السعودية

عن جمهورية مصر العربية

عن دولة قطر

وزيرالغارجية



المتوسسات

	ä4 = ä_4
V	الغصل الاول – ودارت عجلة السلام
IV	- تــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
19	 – فلسحفه السحدادم والتحدثام العصدانة
rv	- أبعــاد الموقف العــريى تجـساه مـــصــر
" 0	 مصصر تواميل مصيحيرتها القصومية
Σ9	 الجــــمــــــــــــــــــــــــــــــــ
00	- رحـــــادات
וד	الغصل الثاني – سياسة مصر بعد السادات
ייור	- الـــــــــــام
۸۲	 سياسة مصر الخارجية بين الاستمرارية والتغيير
77	– اســــــتکمـــــال تحـــــرین ســـــیناء
۸Ι	– قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸V	 الغـــزو الاســـرائيلي للبنان وربود الفــعل المصــرية
i - m	ألفصل الثالث – منطلقات عمد مبارك
1.0	 مــــمــــر والقــــــــــــايا العـــــريـــــــــــــــــــــــــــــــ
111	· - اهم التطورات السياسية على الساحة العربية والاسلامية
119	 اوضاع القضايا العربية في منتصف الثمانينات
120	الفصل الرابع – مساعس السلام بين المؤرِّم الدولس و مشارطة التحكيم
Irv	- الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
121	 العـــالاقــات المـــرية الاســـرائيليـــة
10-	- طابا ومصد شصور الله التصمكيم
POI	الغصل الخامس – عام السلام والعودة
	- مرتَّكزات السياسة المصرية خلال النصف الثاني من عقد
ודו	الثــــات
יור ו	- بدايات الانفى تحصاح المصمري العصمريي

AFI	 الســـالام والقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
I۷۲	- التـــفـــاءــــلات المــــرية العــــرييـــة
PVI	– عــــام العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	 السمات الاساسية للسياسة المصرية في ختام الفترة الاولى
IAA	لحكم السئيس محسبارك
191	الفصل السادس – سابعد قهة عمان
190	- الانطالاة ـــــة العــــــة
r	- مـــمـــر والعـــري بعـــد القـــمــة
r · A	- مــــــمـــــــر والامن الـعـــــــريس
	 علاقات مصر واسرائيل بعد اعلان الدولة الفلسطينية والحكم
۲۱۳	بـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Г 9	الفصل السابع – خير ختام لعقد الثمانينات
ГГІ	- مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲۲۳	- تعـــاظم الـوجـــود المـــري
۲۲۵	– ا نت ب اع عب به ب ا
۲۳۷	 محصد وتطور الاوضاع الاقليه والدولية
ΓΣΊ	- مـــموسي والنشيطاط القيسومي
ΓΣ٩	- قصضيية طابا والتصحليل الضعامي
דד	الغصل الثامن – من الصحوة العربية ٠٠ الس الحرب الإغلية
6 77	 معالم السياسة للصرية في النصف الاول من عام ١٩٩٠
ΓΥΓ	- مــــمـــر والشــــــــ العـــرييــــة
ΓΛΙ	مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲۸٦	 المسسار السسيساسي والعسسكري المسسري
۳۰۳	 من نهـاية القــمــة حــتى بداية الحـــرب
۳- ۹	 مــــمـــر وبورها القـــومـى في أزمـــة الخليج
۳IV	الغصل التاسع - مابعد الازمة التحول من مسيرة الحرب الى مسيرة السلام
719	– منطلقات السياسة المسرية بعد الازمـــة
۳۲Σ	- اعسلان دمسشق خسيسر مسا افسرزته الازمسة عسرييسا
۳۳۲	 المحاور الرئيسية لحركة السياسة الممرية بعد ازمة الخليج

 ""¶	- مـــمــر والتـــمـدي الاكـــبـر
۳۲۳	- الــطـــريـــق الـــى مـــــــــــــــــــــــــــــــــ
۳۵۲	- a
ros	- مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
700	- بین واشنطن ومسیکو
ור״ו	الفصل العاشر – سياسة مصر بين السلام والوئام
۳٦٣	- تفـــامـــالات مـــابهــــد مـــدريد
אדיי	 اتجاهات السياسة المسرية في عملية السالام
ĽVΣ	- مــــــر والمفــاوخــات الثنائيــة
rvv	 مـــمـــر والمقــان المتــعــدة الاطراف
MA0	 مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
742	 السعى للوئام العربي منهمة منصرية قنومية
799	خانهـــة
Σ-9	المالحة.

000

إشراف عام طلعت لطفى

مراجعة فنية جمال جاد الله

ادارة الليزر

اخراج فنس ومأكيت سليمان مناع

نسخ على الليزو خــــالد خاشم غدان مصطفان مفاف مبد الستاء امسيسره فسريب اسينه الصسينس عسام الدين مجمد سلاء العبيسوا

مؤلفات الكاتب

ا - كتاب [العليمة والاستراتيجية العسكرية السرائيلية] ، طبعة خاصة

- وتوزيع خاص ، إصدار أكاديهية ناصر المسكرية العليا (١٩٦٩).

 كتاب (المسكرية الصعيونية) المجلد الإول (المؤسسة المسكرية الصعيونية) إصدار مركز الدراسات الإستراتيجية بالأعرام (١٩٧١).

 كتاب (المسكرية الصعيونية) المجلد الثاني العقيدة والإستراتيجية المحربية المحربية بالأعرام (١٩٧٤).

 كتاب (حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة) مع أمسيات المحاومة للكتاب (١٩٧٥).

 كتاب (حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة) مع أمسيات العدار المال (١٩٧٥).
- ٧ كتاب (حرب أكتوبر .. وحصاد السلام) إصدار الميئة العامة .

الإسانة (۱۹۹۳) .







Gunner ! a mization of the Alexandria Library (Office . Steen as .

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات

سيرة ذاتية سفير طه محمد المجدوب



السيرة العملية

- * تخرج من الكلية الحربية عام ٤٨ وخدم في القوات المسلحة ٤٨ ١٩٧٨ (٣٠ سنة) ثم خدم سفيراً في وزارة الخارجية ٧٨-١٩٨٦ (٨ سنوات) .
 - * شارك في كل الحروب ضد إسرائيل ١٩٤٨ ١٩٥٦ ١٩٦٧ ١٩٧٣ .
- تدرج في المناصب والرتب العسكرية بسلاح المدرعات والقيادة العامة للقوات المسلحة.
 - * رقى ارتبة اللواء في يناير ١٩٧٤ .

السيرة الوظيفية :

- * قائد القوات المصرية التي إرسلت للجزائر ٦٣-١٩٦٤ .
- * نائب لرئيس فرع التخطيط بهيئة عمليات القوات المسلحة (٦٤-١٩٦٧) ثم رئيسا للتخطيط بالهيئة قبل وأثناء حرب اكتوبر (٧١- ١٩٧٤).
- * رئيسًا لهيئة الاتصال للقوات المسلحة بالهيئات الدولية ومشرفا على تنفيذ اتفاقيات فض الاشتباك (٧٤-١٩٧٦) .
 - * سكرتير عام مجلس الدفاع الوطني بوزارة الحربية ٧٦-١٩٧٨ .
 - * سفير ممتاز بوزارة الخارجية مسئولا عن تنفيذ المعاهدة ورئيسا للجنة التطبيع مع اسرائيل (١٩٧٩-١٩٨٠) .
 - * سفير مصر في وارسو عاصمة بواندا (١٩٨٠ ١٩٨٤) .
 - * مساعد وزير الخارجية (١٩٨٤ ١٩٨٨) .

النشاط الدبلوماسي :

- *. ممثل للقوات المسلحة في وقد مصر لمؤتمر القمة العربية بالجزائر نوفمبر ١٩٧٣.
 - * ممثل للقوات المسلحة في وقد المؤتمر جنيف للسلام ديسمبر ١٩٧٣
- * رئيس وفد مصر في لجنة العمل العسكرية المشتركة بجنيف (ديسمبر ٧٣ يناير ١٩٧٤)
- * عضو وقد مصر العسكرى في مباحثات كم ١٠١ الخاصة باتفاقية فض الاشتباك الاولى يناير ١٩٧٤
 - * ممثل مصر في مباحثات فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل يونيه ١٩٧٤
 - * رئيس وقد مصر في مباحثات فض الاشتباك الثاني بجنيف سيتمبر ١٩٧٥
 - * عضو بوفد مصر في المؤتمر التحضيري لمؤتمر السلام في ميناهاوس القاهرة ديسمبر ١٩٧٧
- خصو بوفد مصر في مباحثات اللجنه العسكرية المصرية / الاسرائيلية برئاســة وزيرى الدفـاع القاهــرة
 يناير / فبراير ۱۹۷۸ .
 - * رئيس وفد مصر العسكري في مباحثات معاهدة السلام مع اسرائيل ،. واشنطن اكتوبر ٧٨- مارس ١٩٧٩ .

الإنشطة العلمية :

- * المشاركة في تسجيل وتحليل مرجع التاريخ العسكري للقوات المسلحة عن « حرب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ » .. و" حرب أكتوبر ١٩٧٣ .
 - * رأس الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (١٩٦٨-١٩٧٠) .
 - * المشاركة في اعداد الدراسات الرئيسية الاستراتيجية للقوات المسلحة في الحرب والسلام (٧١-١٩٧٨) .
 - * له مجموعة من المؤلفات في التاريخ العسكري والعلوم الاستراتيجية (٧مؤلفات) .

النشاط الحالي :

- " عضو هيئة المستشارين للمركز القومي الدراسات الشرق الاوسط.
 - الاستراتيجية الأهرام للشئون الاستراتيجية .
 - " عضى مكتب أمانة القاهرة للحزب الوطنى الديمقراطي .